

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 2

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم علم الاجتماع

أطروحة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع الثقافي بعنوان :

التحولات الاجتماعية وأثرها على تغير نظرة الشباب
الجامعي إزاء قيم العمل في المجتمع الجزائري

(1990- 2010)

دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الشباب الجامعي بجامعتي الجلفة و الأغواط

إشراف الأستاذ الدكتور:

الطاهر بوشلوش

إعداد الطالب:

يونس عيسى

السنة الجامعية : 2015/2016

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 2

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم علم الاجتماع

أطروحة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع الثقافي بعنوان :

التحولات الاجتماعية وأثرها على تغير نظرة الشباب
الجامعي إزاء قيم العمل في المجتمع الجزائري

(1990- 2010)

دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الشباب الجامعي بجامعتي الجلفة و الأغواط

إشراف الأستاذ الدكتور:

الطاهر بوشلوش

إعداد الطالب:

يونس عيسى

السنة الجامعية : 2015/2016



شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين

الشكر والتقدير وكل الاحترام لأستاذي

الطاهر بوشلوش

الذي أشرفه عليا في رسالة الماجستير وأطروحة الدكتوراة

فلم يكن مشرفا و فقط بل كان أبا ومعلما أستاذا

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة سعدو حورية التي كانت

مشرفة عليا في مذكرة الليسانس

ولا أنسى جميع أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا

العمل

فكامل الاحترام والتقدير لهم جميعا

شكرا

الإهداء

الحمد لله

الى الوالدين العزيزين

الى الزوجة والاولاد

الى جميع الاخوة والاخوات

الى جميع الاصدقاء

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
I	الشكر
II	الإهداء
III	فهرس المحتويات
IX	فهرس الجداول
XIV	فهرس الأشكال
مقدمة	
الباب الأول: الإطار المنهجي والنظري للدراسة	
الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة	
3	المبحث الأول : منهجية البحث
3	أولا : أسباب اختيار الموضوع
4	ثانيا : أهمية الدراسة
5	ثالثا : أهداف الدراسة
7	رابعا : مشكلة الدراسة
9	خامسا : فرضيات الدراسة
11	المبحث الثاني : تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة
11	أولا: مفهوم القيم
23	ثانيا: خصائص ووظائف القيم
28	ثالثا : تصنيف القيم
35	رابعا : مفهوم النسق القيمي
39	خامسا : مفهوم العمل وخصائصه

52	سادسا : مفهوم قيم العمل
57	سابعا مفهوم التغير الاجتماعي
64	ثامنا :مفهوم التغير الثقافي
67	تاسعا: عوامل التغير الاجتماعي
71	عاشرا : مفهوم الشباب
الفصل الثاني: المقاربة النظرية للدراسة	
76	المبحث الأول: نظريات التغير الاجتماعي
76	أولا : النظريات التطورية
76	- نظرية لويس هنري مورجان (H, Morgan)
77	-- نظرية أوجست كونت (Auguste conte)
78	- نظرية هربرت سبنسر
79	ثانيا : نظريات الدورة الاجتماعية (الدائرية)
79	- نظرية عبد الرحمان ابن خلدون
80	- أورنولد شبنجلر (Oswald Spengler)
81	-- نظرية فيكو (Vico)
82	ثالثا : النظرية المادية التاريخية
82	- نظرية كارل ماركس (Karl Marx)
83	رابعا : النظرية البنائية الوظيفية
86	المبحث الثاني : النظريات الكلاسيكية والمعاصرة في دراسة القيم
86	أولا : النظريات الكلاسيكية في دراسة القيم
86	- القيم كوعاء للضمير الجمعي - ايميل دوركايم
88	- القيم وأنماط الإنتاج - كارل ماركس
90	- الدور الخلاق للقيم الأخلاقية -ماكس فيبر
92	- نظرية تالكوت بارسونز

93	— نظرية ابن خلدون
95	ثانيا: النظريات المعاصرة في دراسة القيم
95	- نظرية التغير القيمي
97	— نظرية التعلم الاجتماعي
98	— النظرية السلوكية
الفصل الثالث : عرض تحليلي لبعض النماذج من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التحولات الاجتماعية ومنظومة القيم	
101	المبحث الأول : الدراسات العالمية
101	أولا : المسح العالمي للقيم Ronald Inglehart
102	ثانيا : دراسة Margaret Monney
103	ثالثا : دراسة هاردينج وفرانز Harding - Frans
103	رابعا : دراسة Gotton – Lynyonn
105	المبحث الثاني : الدراسات العربية
105	أولا : دراسة اعتماد محمد علام وآخرون
106	ثانيا : دراسة حسين طه ابراهيم محادين
107	ثالثا : دراسة عبد الحكيم أحمد سلام الشرجي
110	رابعا : دراسة أحمد نور أحمد سيد أحمد
111	خامسا : دراسة فريال محمد الحنفي
112	سادسا : دراسة محمود عبد الفضيل
113	سابعا : دراسة اعتماد محمد علام
116	المبحث الثالث : الجزائرية
116	أولا : دراسة محمد طاهر بوشلوش
118	ثانيا : دراسة أحمد حويطي
120	ثالثا : دراسة محمد السويدي

الفصل الرابع: تحليل سوسيولوجي لأهم مجالات التحول في المجتمع الجزائري وانعكاساتها على تغير القيم بصفة عامة وتغير قيم العمل لدى الشباب بصفة خاصة	
125	المبحث الأول : أهم مجالات التحول في المجتمع الجزائري
125	أولا : التحول في المجال الديموغرافي
146	ثانيا : التحول في المجال التعليمي
177	ثالثا : التحول في المجال الصحي
188	رابعا : التحول في المجال الإقتصادي
211	خامسا : التحول في المجال السياسي
216	المبحث الثاني : أثر وانعكاس التحولات الاجتماعية على تغير القيم بصفة عامة وتغير قيم العمل لدى الشباب الجامعي بصفة خاصة
الباب الثاني: الدراسة الميدانية وإجراءاتها المنهجية	
الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	
232	المبحث الأول: التعريف بميدان البحث
232	أولا : جامعة الاغواط
237	ثانيا: جامعة الجلفة
241	المبحث الثاني : مجالات الدراسة
241	أولا: المجال الجغرافي
241	ثانيا: المجال البشري
241	ثالثا: المجال الزمني
242	المبحث الثالث : مناهج الدراسة
242	أولا : المنهج الوصفي
243	ثانيا : المنهج التاريخي
244	ثالثا : المنهج الكمي

245	المبحث الرابع : العينة وخصائصها
245	أولا : كيفية اختيار العينة
250	ثانيا : خصائص العينة
263	المبحث الخامس : أدوات جمع البيانات
263	أولا : الملاحظة
264	ثانيا : المقابلة
264	ثالثا : الاستبيان
266	رابعا : مقياس قيم العمل
266	خامسا : صدق وثبات المقياس
267	سادسا : المعالجة الاحصائية
الفصل السادس: المستوى الاجتماعي والاقتصادي لأسر أفراد العينة	
269	تمهيد
270	المبحث الأول: الأصل الجغرافي والمستوى التعليمي لآباء وأمهات أفراد العينة
277	المبحث الثاني: النشاط المهني لآباء وأمهات المبحوثين
283	المبحث الثالث : الدخل الشهري لأسر المبحوثين
285	المبحث الرابع : أسلوب الحياة لأسر المبحوثين
292	المبحث الخامس : رؤية الطلبة في القطاع المفضل للعمل لهم مستقبلا
الفصل السابع : عرض وتحليل المعطيات الميدانية	
298	المبحث الأول: توجهات الطلبة والطالبات لقيم العمل
304	المبحث الثاني: عرض وتحليل معطيات الفرضية الأولى
311	المبحث الثالث: عرض وتحليل معطيات الفرضية الثانية
318	المبحث الرابع: عرض وتحليل معطيات الفرضية الثالثة
325	المبحث الخامس: عرض وتحليل معطيات الفرضية الرابعة
332	المبحث السادس: عرض وتحليل معطيات الفرضية الخامسة

الفصل الثامن: عرض ومناقشة النتائج العامة
للدراصة

341	المبحث الأول : عرض ومناقشة النتائج الخاصة بالفرضية الأولى
342	المبحث الأول : عرض ومناقشة النتائج الخاصة بالفرضية الثانية
344	المبحث الأول : عرض ومناقشة النتائج الخاصة بالفرضية الثالثة
346	المبحث الأول : عرض ومناقشة النتائج الخاصة بالفرضية الرابعة
348	المبحث الأول : عرض ومناقشة النتائج الخاصة بالفرضية الخامسة
351	خاتمة

المراجع

الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
125	يبين تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة (1962-1999)	01
126	يوضح تطور عدد السكان الجزائريين 1990-2010	02
129	يبين توزيع السكان في الجزائر وفقا للجنس والسن لسنة 1998	03
130	يبين توزيع السكان في الجزائر وفقا للجنس والسن لسنة 2008	04
131	يوضح تطور إجمالي عدد السكان المقيمين حسب فئات العمر والجنس سنة 2010	05
133	يوضح توزيع السكان حسب المنطقة ودرجة الكثافة السكانية	06
134	يوضح البلديات على كل من الريف والحضر وفقا للموقع الجغرافي	07
135	يوضح التوزيع الجغرافي لسكان الريف	08
136	يوضح الحركة الطبيعية للسكان	09
137	يوضح الزيادة الطبيعية في المجتمع الجزائري	10
139	يوضح تطور المؤشر التركيبي للخصوبة والمعدل الإجمالي للخصوبة 1970-2010	11
140	يوضح المؤشر التركيبي للخصوبة في المجتمع الجزائري 2000-2010	12
141	يوضح تطور معدل الحياة عند الولادة حسب الجنس 1970-1999	13
142	يوضح احتمال البقاء على قيد الحياة عند الولادة 2008-2010	14
143	يوضح عدد الزواجات من 1990-2010	15
144	يوضح معدل العمر عند الزواج الأول حسب الجنس والمنطقة 1987-2008	16
148	يوضح تطور عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية 1990-2010	17

149	يوضح تطور عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية 1990-2010	18
151	يوضح تطور عدد التلاميذ في المرحلة المتوسطة 1990-2010	19
152	يوضح تطور عدد التلاميذ في المرحلة المتوسطة 1990-2010	20
154	يوضح تطور عدد التلاميذ في المرحلة الثانوية 1990-2000	21
155	يوضح تطور عدد التلاميذ في المرحلة الثانوية 1990-2010	22
157	يوضح تطور نسبة التمدريس خلال الفترة الزمنية من 1990-2008	23
160	نسبة تمدريس الإناث من التلاميذ المتمدرسين (2006-2010)	24
161	يوضح عدد المعلمين في المرحلة الابتدائية وحسب الجنسية 1990-2010	25
163	يوضح عدد المعلمين في المرحلة المتوسطة وحسب الجنسية 1990-2010	26
165	يوضح عدد المعلمين في المرحلة الثانوية وحسب الجنسية 1990-2010	27
167	تطور عدد الهياكل التربوية في الجزائر خلال الفترة (1994-1997)	28
168	تطور عدد الهياكل التربوية في الجزائر خلال الفترة (2000-2005)	29
170	تطور عدد الطلبة في الجامعات الجزائرية 1990-2000	30
171	تطور عدد الطلبة في الجامعات الجزائرية 2000-2010	31
172	تطور عدد الأساتذة في التعليم العالي (1994-1997)	32
173	تطور عدد الأساتذة في التعليم العالي (1997-2000)	33
174	تطور عدد الهياكل الجامعية خلال الفترة (1997-2000)	34
175	تطور عدد الهياكل الجامعية خلال الفترة (2000-2005)	35
176	يوضح توزيع نسبة الأمية جغرافيا ولكلا الجنسين في الجزائر	36
177	يوضح تطور عدد الأطباء وعدد السكان لكل طبيب	37
179	يوضح تطور عدد جراحي الأسنان وعدد السكان لكل جراح	38

	أسنان 1990-2010	
181	يوضح تطور عدد الصيادلة وعدد السكان لكل صيدلي	39
183	يوضح عدد المنشآت القاعدية الصحية المتواجدة 1991-1998	40
184	يوضح عدد المنشآت القاعدية الصحية المتواجدة 1999-2000	41
186	يوضح تطور الأسرة التقنية في المنشآت القاعدية الصحية 2008-2010	42
187	يوضح عدد المنشآت الخاصة المتواجدة 2008-2010	43
190	يوضح تطور نسبة النشاط في المجتمع الجزائري 1990-2010	44
192	نسبة النشاط حسب الجنس والسن (2005)	45
193	يوضح تطور نسبة الشغل في المجتمع الجزائري 2000-2010	46
194	يبين بنية المشتغلين حسب السن والجنس والوسط السكاني (2005)	47
196	يوضح حالة اليد العاملة حسب القطاع (ماعدا الزراعة)	48
199	يوضح توزيع اليد العاملة في الوسط الريفي على جميع قطاعات النشاط سنة 2004	49
200	يبين عدد اليد العاملة 2006	50
201	يوضح تطور كتلة الأجور 1990-2010	51
203	يوضح تطور الأجر الأدنى المضمون في الجزائر	52
204	يوضح تطور استهلاك العائلات 1990-2010	53
205	يوضح تطور الإدخار والاستهلاك للعائلات الجزائرية 2006-2010	54

207	يوضح تطور نسبة البطالة في الجزائر 1990-2010	55
209	يبين توزيع نسبة البطالة حسب السن والوسط الحضري والريفي سنة 2006	56
235	يبين توزيع أقسام كلية العلوم الاجتماعية والانسانية لجامعة الأغواط	57
236	يبين أقسام ما بعد التدرج لكلية العلوم الاجتماعية والانسانية لجامعة الأغواط	58
239	يبين أقسام كلية العلوم الاجتماعية والانسانية لجامعة الجلفة	59
240	يبين أقسام ما بعد التدرج لجامعة الجلفة	60
247	يبين حجم المجتمع والعينة من كليات العلوم الاجتماعية و الإنسانية لجامعتي الجلفة والأغواط	61
248	يبين توزيع حجم المجتمع وفقا للجنس والأقسام والسنة الدراسية	62
249	يبين توزيع حجم المجتمع وفقا للجنس والأقسام الدراسية والسنة الدراسية	63
250	يبين توزيع أفراد العينة وفقا للسن والجنس	64
252	يبين توزيع أفراد وفقا للأصل الجغرافي والجنس	65
255	يبين توزيع أفراد العينة وفقا للإقامة الحالية والجنس	66
257	يبين توزيع أفراد العينة وفقا للحالة العائلية والجنس	67
259	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لمدى ممارسة عمل ما والجنس	68
261	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لقطاع العمل الحالي	69
267	يبين معاملات ثبات صدق المقياس (ألفا كرونباخ)	70
270	يبين توزيع أفراد العينة وفقا للأصل الجغرافي لآباء المبحوثين	71
271	يبين توزيع أفراد العينة وفقا للأصل الجغرافي لأمهات المبحوثين	72
272	يبين توزيع أفراد العينة وفقا للمستوى التعليمي لآباء المبحوثين	73

273	يبين توزيع أفراد العينة وفقا للمستوى التعليمي لأهات المبحوثين	74
275	يبين توزيع نسبة الأمية بين الجنسين وحسب المناطق الريفية والحضرية -2003-	75
276	يبين توزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد أسرهم	76
277	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لمدى عمل آباء المبحوثين	77
278	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لأسباب عدم عمل آباءهم	78
279	يبين توزيع أفراد العينة حسب نوع النشاط لآباء المبحوثين	79
280	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لمدى عمل أهات المبحوثين	80
282	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لنوع مهنة الأهات	81
283	يبين توزيع أفراد العينة للدخل الشهري الأسري	82
285	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لنوع السكن الأسري	83
286	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لنمط السكن الأسري	84
287	يبين توزيع أفراد العينة وفقا للحي الذي يسكن فيه أسر المبحوثين	85
288	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لمدى امتلاكهم لوسائل الإتصال والتكنولوجيا	86
289	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لمدى اسر المبحوثين لسيارة	87
290	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لنوع السيارة	88
291	يبين توزيع أفراد العينة وفقا للتجهيز المنزلي لأسر المبحوثين	89
292	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لمدى رضاهم عن التخصص الذي يدرسونه	90
293	يبين توزيع أفراد العينة حسب تفضيلهم للعمل وفق التخصص الذي يدرسونه	91

294	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لتفضيلهم لقطاع العمل	92
295	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لرغبتهم في العمل الحر	93
298	توزيع المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيم (ت) لإجابات أفراد العينة على المقاييس الفرعية لقيم العمل	94
298	يبين توزيع المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم المعنوية وقيمة ت ومستوى الدلالة حسب الجنس	95
305	يبين توزيع إجابات الطلبة والطالبات الخاصة بمقياس القيمة الاقتصادية للعمل	95
312	يبين توزيع إجابات الطلبة والطالبات الخاصة بمقياس قيمة الافضلية في العمل	96
319	يبين توزيع إجابات الطلبة والطالبات الخاصة بمقياس قيمة السعي في الترتي للعمل	97
326	يبين توزيع إجابات الطلبة والطالبات الخاصة بمقياس القيمة الاجتماعية للعمل	98
334	يبين توزيع إجابات الطلبة والطالبات الخاصة بمقياس قيمة الفخر بالعمل	99

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
251	يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير السن	01
253	يبين توزيع أفراد العينة وفقا للأصل الجغرافي	02
256	يبين توزيع أفراد العينة وفقا للإقامة الحالية	03
258	يبين توزيع أفراد العينة وفقا للحالة العائلية	04
250	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لمدى ممارسة عمل ما	05
262	يبين توزيع أفراد العينة وفقا لقطاع العمل الحالي	06
284	يبين توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري للأسرة	07
301	يبين ترتيب القيم عند الطلبة	08
302	يبين ترتيب القيم عند الطالبات	09

مقدمة

المقدمة:

يعتبر موضوع القيم السائدة في أي مجتمع من المجتمعات، من بين المواضيع التي بدأ علماء الاجتماع يهتمون بها من خلال تطورها وتغيرها ، وهذا لأنه ولزمن غير بعيد لم يعطى لموضوع القيم القيمة والأهمية الخاصة بها في العلوم الاجتماعية ، كون كثير من علماء الاجتماع والنفس كانوا ينظرون لموضوع القيم على أنه بعيد عن الموضوعية والدقة .

ولقد تزايد الاهتمام العالمي بقضية العمل من حيث التعريف وأهميته القيمة ، إضافة الى الاهتمام بالتوجهات القيمة نحو العمل وثقافته ، في ظل صناعة المعرفة والثورة المعلوماتية والانتقال من مرحلة الحداثة الى مابعد الحداثة التي يشهدها العالم

وتزايد الاهتمام في المجتمعات النامية بقضية التحولات الاجتماعية وقيم العمل وأجريت في هذا الصدد العديد من المسوح الاجتماعية على العمل وقيمه ، ابتداءا بالمسوح الأوربية خلال السبعينات مرورا بالمسح العالمي للقيم الاجتماعية بصفة عامة الذي أجراه مجموعة من الباحثين حيث يغطي خمسا وستون دولة ، ولأن قيم العمل تمثل منظومة فرعية أساسية من منظومة القيم ككل وذلك لكشف عن مدى تأثير العولمة على منظومة القيم ، ومن هنا فإن الاهتمام العالمي المتزايد بالعمل وقضاياها ، انما يعكس آثار التحولات والتغيرات السريعة ، ولاسيما العولمة وما تتميز به من مكونات ، وما قد تتركه لاسيما في المجتمعات النامية

وكذلك تزايد الاهتمام العالمي بدراسة قيم الشباب واتجاهاتهم خلال العقود الأخيرة من قبل المختصين والباحثين في العلوم الإنسانية - ولعل السبب في ذلك راجع إلى ما يشهده العالم من تغيرات وتحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية مستمرة وسريعة لاسيما في ظل العولمة وما رافقتها من ثورة معلوماتية ، مما وضع المجتمعات الإنسانية في حالة من

عدم الاستقرار ، وفي ظل ما شهده العالم من تغيرات وتحولات وما نجم عنها من مشكلات أخلاقية وقيمية، بات لزاما على المجتمعات الاهتمام بالجانب الثقافي والقيمي للشباب عموما والطلبة على الخصوص أكثر من أي وقت مضى ، ولاسيما أن فئة الشباب هي من أكثر فئات المجتمع تعرضا لهذه التحولات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ، وفئة الشباب الجامعي بحكم وضعهم الاجتماعي والمحوري وبوصفهم فئة تعكس مرحلة انتقالية ساعية من خلال تحصيل العلم والمعرفة نحو تغيير وضعهم الاجتماعي الى الأفضل

ومن هذا المنطلق تزايد الاهتمام بالعمل في المجتمعات النامية ولاسيما تلك المجتمعات التي أخذت في تغيير نظامها الاقتصادي من اقتصاد موجه إلى اقتصاد حر ، ومنها المجتمع الجزائري الذي مر ويمر حاليا بفترة تحول من اقتصاد مركزي والذي تسيطر عليه الدولة إلى الاقتصاد الحر، حيث فتحت الفرص للاستثمار الوطني والأجنبي في إطار الإصلاح الاقتصادي ، بهدف زيادة معدلات الإنتاج وتوفير فرص العمل للشباب وتحسين مستويات المعيشة لأفراد المجتمع ، الأمر الذي يتطلب إصلاح منظومة العمل وتشريعاته وتهيئة المناخ الملائم لنشر ثقافة قيمة العمل الحر في المجتمع

لهذا فإن الأمر يستوجب على المجتمعات النامية بذل المزيد من الجهد والاهتمام بالعمل وقضاياها ومنها المجتمع الجزائري

ولهذا تصبح الحاجة ماسة لإجراء المزيد من الدراسات الميدانية حول منظومة القيم وخاصة قيم العمل لدى الشباب الجزائري في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة التي يشهدها مجتمعنا والذي يفتقر الى مثل هذه الدراسات

ودراستها هذه تمثل محاولة علمية متواضعة تستهدف دراسة وتحليل أثر التحولات الاجتماعية على نظرة واتجاهات الشباب الجامعي إزاء قيم العمل السائدة في المجتمع

تحليلا لا يقف عند الأسباب النظرية فقط بل يتجاوز ذلك إلى تناول الظاهرة في الواقع الميداني

وتأسيسا على ما سبق تضم هذه الدراسة بابين رئيسيين يشتملان على ثمانية فصول يتناول الباب الأول الإطار المنهجي والنظري للدراسة ، ويتضمن على أربعة فصول حيث يتناول الفصل الأول منهجية البحث ، الأسباب والأهمية والأهداف الخاصة بالدراسة وكذا الإشكالية والفرضيات ، ويتم التطرق كذلك في هذا الفصل إلى المفاهيم الأساسية للدراسة وهي مفهوم القيم وتصنيفاتها وخصائصها ، مفهوم العمل مفهوم قيم العمل ومفهوم التغيير الاجتماعي ، مفهوم التحولات الاجتماعية ، ومفهوم التغيير الثقافي ، وأخيرا مفهوم الشباب الجامعي

في حين يتناول الفصل الثاني المقاربة النظرية للدراسة من خلال مبحثين أساسيين هما نظريات التغيير الاجتماعي ، والنظريات الكلاسيكية والمعاصرة في دراسة القيم

أما الفصل الثالث فقد خصص للدراسات السابقة على المستوى العالمي والعربي والمحلي في حين اشتمل الفصل الرابع تحليل سوسيولوجي لأهم مجالات التحول في المجتمع الجزائري ، ومدى انعكاساتها على القيم بصفة عامة وقيم العمل لدى الشباب الجامعي بصفة خاصة .

أما الباب الثاني فقد خصص للدراسة الميدانية ، ويتضمن أربعة فصول حيث يتناول في الفصل الخامس الجانب المنهجي للدراسة من خلال التعريف بمنطقة البحث ، ومجالات الدراسة ، وكذا خطوات اختيار العينة وخصائصها ، بالإضافة إلى أدوات جمع المعطيات والمناهج المستعملة ، والفصل السادس في هذا الباب احتوى على المستوى الاجتماعي والاقتصادي لأفراد العينة ، وذلك من خلال المستوى التعليمي للآباء والأمهات وكذا الأصل الجغرافي لهم ، وكذلك من خلال النشاط المهني للآباء والأمهات ضف إلى

ذلك الدخل الشهري الأسري ، وأسلوب الحياة لأسر أفراد العينة ونوع القطاع المفضل لدى الطلبة في اختيارهم للعمل مستقبلا .

في حين يتناول الفصل السابع تحليل وتفسير مواقف واتجاهات الشباب الجامعي إزاء تغير قيم العمل من خلال مقياس قيم العمل وهي خمسة قيم ، وهي القيمة الاقتصادية للعمل والقيمة الاجتماعية للعمل وقيمة الأفضلية في العمل وقيمة الترقى في العمل وقيمة الفخر في العمل وكذا توجهات الطلبة والطالبات إزاء قيم العمل

وأخيرا الفصل الثامن متعلق بمناقشة وتحليل النتائج العامة للدراسة .

ثم الخاتمة وقائمة المراجع والملاحق

المبابة الأول

الإطار المنهجي

والنظري للدراسة

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

المبحث الأول : منهجية البحث

- أولا : أسباب اختيار الموضوع

- ثانيا : أهمية الدراسة

- ثالثا : أهداف الدراسة

- رابعا : مشكلة الدراسة

- خامسا : فرضيات الدراسة

- المبحث الثاني : تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة

المبحث الأول : منهجية البحث

أولا : أسباب اختيار الموضوع:

لا توجد أية دراسة أو بحث علمي إلا وتكمن من ورائه مجموعة من الأسباب والدوافع تجعل الباحث يقبل على تناول هذا الموضوع

ومن هنا كان وراء اختيارنا لتناول موضوع التحولات الاجتماعية وتأثيرها على تغير نظرة الشباب الجامعي إزاء قيم العمل في المجتمع وجود مجموعة من الأسباب هي كالاتي :

- قلة أو نقص مثل هذه الدراسات التي تتناول مثل هذا الموضوع ، لاسيما قيم العمل لدى الشباب الجامعي الجزائري .

- التعرف على ميول واتجاهات الشباب بصفة عامة والجامعي بصفة خاصة حول العمل وقيمه ، وبعد هذا مؤشرا هاما على توجيه الشباب .

- يرى الباحث أن هناك حاجة ماسة الى مثل هذه البحوث التي تتناول الشباب وقيم العمل في مجتمعنا ، حتى يمكن معرفة القيم الايجابية والسلبية المرتبطة بالعمل .

- كذلك التعرف على بعض الخصائص لهؤلاء الشباب الجامعي الجزائري

- وعليه يعتقد الباحث أن هناك حاجة علمية ماسة إلى مثل هذه الدراسات ، لأنها تهدف إلى معرفة مدى تغير نظرة الشباب الجامعي تجاه قيم العمل ، وبالعامل ينمو ويتطور المجتمع

- معرفة مدى التغير الحاصل في بعض القيم الأساسية المتعلقة بالعمل ، لدى فئة الشباب الجامعي الفئة الغالبة والمنتظر منها أن تكون الرائدة في المجتمع الجزائري

ضف إلى ذلك معرفة طبيعة التغيرات الحاصلة في المجال الاجتماعي على الخصوص في ظل التحولات الكبيرة التي شهدتها ويشهدها المجتمع الجزائري.

ثانيا : أهمية الدراسة:

إن التحولات الاجتماعية والاقتصادية وتجليات العولمة ، وخصخصة المشاريع الاقتصادية كل ذلك سيؤدي بالضرورة الى تحويل بعض القيم الوظيفية إلى قيم مهملة ، كما يؤدي بالضرورة الى ظهور قيم جديدة تتماشى مع آثار هذا التغير وتستجيب لها

فإذا كان التحول سريعا أصبحت الحاجة ماسة الى تخطيط قيمي مقصود ، مبني على أساس الدراسات العلمية ، وعليه تحاول هذه الدراسة الكشف عن التوجيهات القيمة ولاسيما الخاصة بقيم العمل لدى عينة من الشباب الجامعي الجزائري

ومن هنا تظهر أهمية هذه الدراسة التي قد تسهم في توفر قاعدة عدة بيانات يمكن على أساسها وضع تصورات مستقبلية للتغير المقصود في قيم العمل بما يتلائم والتحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية

إن موضوع التحولات الاجتماعية وأثرها على تغير نظرة الشباب الجامعي إزاء قيم العمل في المجتمع الجزائري ، خلال العقود الأخيرة ، تعتبر دراسة ذات أهمية بالغة ، لاسيما وأن المجتمع الجزائري يشهد تغيرات واسعة النطاق وفي جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلا عن تأثره بالتغيرات العالمية، ولهذا تصبح الحاجة ماسة للقيام بمثل هذه الدراسات عن العمل وقيمه .

ومن هنا نؤكد على أهمية الدراسة التي نتناول مدى تغير نظرة الباب الجامعي تجاه العمل وقيمه ، وعن أسباب هذا التغير في ظل التحولات والتغيرات التي يشهدها المجتمع

الجزائري ، لاسيما مرحلة الانفتاح الاقتصادي وما قد ينتج عن ذلك من آثار على قيم ومفاهيم الشباب باعتبارهم هم الأكثر تأثرا بهذه التحولات

وكذلك لأن القيم في الحقيقة تعد من المميزات الأساسية للثقافات الفرعية، داخل أي مجتمع كان، فالقيم هي التي تحدد سلوك الأفراد وأحكامهم وقيمهم ، فتحدد لهم ما هو مرغوب فيه وما هو غير مرغوب عنه ، كما تشكل كذلك المثل والغايات التي يسعى أفراد المجتمع لتحقيقها.

وعلى ضوء ما سبق ذكره، فإن التطرق لهذا الموضوع وبالذات في المجتمع الجزائري الذي عرف تحولات عميقة اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية مست جميع الجوانب، خاصة خلال مرحلة التسعينات ، كان ولا بد أن نتطرق لأثر وانعكاس تلك التحولات على النسق القيمي، ولاسيما قيم العمل .

ثالثا : أهداف الدراسة:

لكل بحث أو دراسة علمية مجموعة من الأهداف، يسعى الباحث إلى الوصول إليها، وعليه لا يخلو أي بحث أو دراسة علمية من مثل هذه الأهداف، ودراستنا هذه التي نسعى من خلالها إلى تحقيق والوصول إلى بعض الأهداف نوجزها فيما يلي:

- التعرف على ماهية التحولات الاجتماعية التي حدثت في المجتمع الجزائري خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1990م إلى غاية 2010م.

- التعرف على أثر وانعكاسات التحولات الاجتماعية على القيم الاجتماعية بصفة عامة وقيم العمل لدى الشباب الجامعي بصفة خاصة .

- التعرف على نوع قيم العمل المنتشرة بين الشباب الجامعي من خلال نظرتهم واتجاهاتهم.

- التعرف على مدى تغير نظرة الشباب بصفة عامة تجاه قيم العمل والشباب الجامعي بصفة خاصة
- التعرف على قيم المفاضلة لدى الشباب الجامعي إزاء العمل الحر أو العمل لدى الدولة
- التعرف على أهم الحوافز التي على ضوءها يختار الشباب العمل مستقبلا
- التعرف على قيمة العمل الاجتماعية في نظر الشباب الجامعي
- استعراض بعض النماذج من الدراسات السابقة التي تناولت التحولات الاجتماعية وقيم العمل ، عالميا وعربيا ومحليا .
- التعرف على مدى تباين نظرة الطلبة والطالبات ، من خلال معرفة ميولاتهم واتجاهاتهم نحو قيم العمل .

رابعاً : مشكلة الدراسة:

لقد شهد المجتمع الجزائري، عدة تغيرات وتحولات جذرية وفي شتى الميادين ، فقد تحول النظام السياسي من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، وتحول نظام الاقتصاد من اقتصاد موجه إلى اقتصاد حر واعتماد الدولة على سياسة اجتماعية ملائمة لحياة الأفراد من بناء الهياكل في شتى الميادين وسن القوانين، ومحاربة البطالة، وفتح قنوات لتشغيل الشباب لاسيما الجامعي منه ، والاهتمام بفئات المجتمع البسيطة ، وتوفير فرص عمل للشباب، وعملت الدولة على نشر التعليم ومجانيته بين جميع فئات المجتمع، بالإضافة إلى التحولات العالمية التي طرأت على النظم الاقتصادية العالمية ولم يعد الانغلاق الاقتصادي أمرا واردا أو حتى ممكنا بل أصبح عالما بلا حدود في العصر الراهن.

وبذلك عملت على تهيئة المناخ الاجتماعي للإصلاح الاقتصادي ، ونقصد بالمناخ الاجتماعي والثقافي أي القيم والمعتقدات والسلوكات، وسوف تترك تلك التحولات بعض الآثار والانعكاسات على منظومة القيم الاجتماعية، وبخاصة قيم العمل لدى الشباب باعتبارهم العينة الأكثر تأثرا بهذه التحولات لأن منظومة القيم عامة، وقيم العمل خاصة ترتبط ككل بعملية التنمية في جميع المجالات وقد تكون هذه القيم عامل مساعد على التطور والتحديث والتغير الاجتماعي المساعد على استقرار المجتمع وتوازنه، وقد تكون عامل معوق للتنمية من خلال انتشار بعض القيم السلبية، كقيمة عدم الاهتمام وعدم الإلتقان في العمل وطغيان المصلحة الشخصية واللامبالاة وعدم المسؤولية .

وتتحدد طبيعة مشكلة الدراسة في ماهية التأثيرات التي أحدثتها التحولات الاجتماعية في النسق القيمي العام وقيم العمل على الخصوص ، خاصة تلك التأثيرات المتباينة التي تبدو أكثر وضوحا في اتجاهات ونظرة الشباب الجامعي بالخصوص نحو قيم العمل

وترتبط مشكلة الدراسة عامة بوجهة نظر الشباب الجامعي اتجاه تغير قيم العمل والمتمثلة في القيمة الاقتصادية للعمل، والقيمة الاجتماعية للعمل وقيمة السعي للتقدم في العمل، وقيم الأفضلية في العمل وقيمة السعي للتقدم في العمل، وقيمة الفخر بالعمل ومدى تغيرها في ظل التحولات والتغيرات التي يشهدها المجتمع الجزائري و مايزال ، في شتى الميادين والمجالات .

وفي موضوعنا هذا ومن خلال ما تقدم يتبادر إلينا مجموعة من التساؤلات نبرزها فيما يلي:

- ما طبيعة التحولات الاجتماعية الحاصلة في المجتمع الجزائري خلال العقدين السابقين (1990 - 2010) ؟

- ما هي التأثيرات التي أحدثتها التحولات الاجتماعية في قيم العمل؟

- إلى أي حد تتباين قيم العمل بين الطلبة والطالبات؟

- ما هي نظرة الشباب الجامعي إزاء التغير في قيم العمل التي أحدثتها التحولات في المجتمع الجزائري؟

- ما هي قيم العمل السائدة في المجتمع الجزائري من خلال نظرة الشباب الجامعي؟

- هل هناك فروق إحصائية تعزي للجنسين ، من خلال نظرتهم لقيم العمل؟

خامسا : فرضيات الدراسة

الفرضية المحورية:

- هناك انعكاسات وتأثيرات على قيم العمل لدى الشباب الجامعي الجزائري ، والناجمة عن التغيرات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع خلال العقدين الماضيين (1990م-2010م).

وانطلاقا من هذه الفرضية المحورية ، سوف نقوم بصياغة مجموعة من الفروض الفرعية هي كالاتي:

- **الفرضية الأولى:** إن التحولات الاجتماعية قد تؤدي إلى حدوث تغيرات في نظرة الشباب الجامعي إزاء القيمة الاقتصادية للعمل ، وذلك من خلال السعي إلى الكسب السريع، والاتجاه نحو العمل الذهني على العمل اليدوي، وميولهم للعائد المادي الكبير.

الفرضية الثانية : إن التحولات الاجتماعية قد تؤدي إلى حدوث تغيرات في نظرة الشباب الجامعي إزاء قيمة الأفضلية في العمل، من خلال المفاضلة بين العمل عند الدولة والعمل عند القطاع الخاص أو الحر، بالإضافة إلى العائد المادي الأحسن من كلا القطاعين .

- **الفرضية الثالثة:** إن التحولات الاجتماعية قد تؤدي إلى حدوث تغيرات في نظرة الشباب الجامعي إزاء قيمة السعي إلى الترقى في العمل ، من خلال سعيهم الدائم إلى الترقية داخل العمل، وتحسين مكانتهم في العمل والمجتمع .

- **الفرضية الرابعة:** إن التحولات الاجتماعية قد تؤدي إلى حدوث تغيرات في نظرة الشباب الجامعي إزاء القيمة الاجتماعية للعمل ، من خلال نظرتهم بأن العمل يساعد الفرد على كسب الاحترام والمكانة الاجتماعية داخل الأسرة والمجتمع .

- الفرضية الخامسة: إن التحولات الاجتماعية قد تؤدي إلى حدوث تغيرات في نظرة الشباب الجامعي إزاء قيمة الفخر بالعمل، من خلال اهتمامهم وفخرهم بعملهم ، وكذا حبهم وإتقانهم له .

- المبحث الثاني: تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة

تمهيد: تعتبر المفهومات لغة أساسية في كافة النظريات والبحوث العلمية كما أن التحديد العلمي لها يعتبر خطوة أساسية تمهد الطريق أمام الباحث لفهم الظاهرة ، ونظرا لأن بعض المفهومات مثل القيم والشباب والاتجاهات والنسق القيمي تحتاج إلى مزيد من التوضيح الفكري والتحديد العلمي لها

حيث أن الدراسة الراهنة لأثر التحولات الاجتماعية على تغير نظرة الشباب الجامعي نحو قيم العمل تعتبر من الدراسات الرائدة في مجتمعا ، وعليه يجب علينا أن نناقش تلك المفاهيم بشئ من التحليل والتوضيح

أولا : مفهوم القيم (Values):

تعتبر القيم من بين المواضيع الأساسية التي اهتم بها العلماء والباحثين منذ بداية تناولها كموضوع في الدراسات العلمية اذ اهتم بها العديد من العلماء في البحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية مثل علماء النفس والسياسة والاقتصاد ورواد الفكر الفلسفي في البداية، لأنها في الحقيقة تعتبر شيء أساسي في حياة الناس والأفراد والجماعات وترتبط بحياتهم ارتباطا قويا، لأنها ببساطة هي الدافع الأساسي للسلوك الإنساني، وهي خاصية من خصائص النوع البشري ، ولها علاقة وطيدة بحياة الإنسان والجماعات والناس يتمسكون بالقيم لأنها تعطي لوجودهم الإنساني معانيه التي تميزه عن وجود الكائنات الأخرى، فالإنسان مهما كان مستواه لا يستطيع أن يعيش بدون قيم، وأن يترك البحث عما

هو أسمى في نظره من القيم الحاصلة له لأن القيمة في النهاية هي كل شيء بالنسبة له¹.

وفي هذا الصدد يؤكد إسماعيل عبد الفتاح أهمية القيمة في حياة الفرد والمجتمع، فيها تتشكل الثقافة وعن طريقها يبدو طريق النمو والتقدم، ومن خلالها تتأكد الروابط والعلاقات الاجتماعية، فأهميتها ترجع إلى أنها لا تقف عند مستوى التفكير الفلسفي، بل تتعداه لأنها تتغلغل في حياة الناس أفرادا وجماعات ولأنها ترتبط بدوافع السلوك وبالآمال والأهداف².

ويذكر في هذا السياق كمال التابعي بأن للقيم دور يتمثل أساسا في أنها تمثل محددات هامة من محددات السلوك وأنها لب الثقافة الإنسانية ، كما أن مفهوم المرغوب فيه هو حجر الزاوية في تحديد مدلول القيم، وهذا الأمر له وجاهته ذلك أن القيم هي التي تحدد لنا ما هو مرغوب فيه ومرغوب عنه، وأنها مستويات قيمية نحكم من خلالها على ما كان ما هو لنا من مكونات الثقافة ، وتوجه تفضيلاتنا الاجتماعية.

ضف إلى ذلك أنها تمثل الأسس وفق مقتضياتها سواء كان ذلك بدافع شخص أو اجتماعي فالإنسان بحاجة دائما إلى نسق للمعايير والقيم ، يعمل بمثابة موجّهات لسلوكه وطاقت ودوافع نشاطه ومن البديهي أنه إذا غابت هذه القيم أو تضاربت فإن الإنسان يغترب عن ذاته وعن مجتمعه ويفقد دافعه للعمل ويقل إنتاجه ويضطرب لسلوكه حيث يعد السلوك نتاجا لعوامل مختلفة من أهمها القيم³.

1- ميمون الربيع، نظرية القيم في الفكر المعاصر بين النسبية والمطلقية، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1980، ص 327.

2- عبد الفتاح إسماعيل ، القيم السياسية في الإسلام، القاهرة ،الدار الثقافية للنشر ، 2001،ص10.

3- زعيمي مراد علم الاجتماع- رؤية نقدية- قسنطينة ،مؤسسة الزهراء للفنون ، 2004 ، ص185.

لأنه وببساطة كلما استقرت وانتظمت قيم أي مجتمع من المجتمعات في ثقافة واحدة وفي نسق أدى ذلك إلى:

- ربط أجزاء الثقافة بعضها بالآخر، فترتبط العناصر المتعددة والنظم المختلفة على أساس عقلي يستقر في ذهن أعضاء المجتمع المنتمين لهذه الثقافة أو تلك.

- تزويد أعضاء المجتمع بمعنى الحياة التي تجمعهم من أجل البقاء، وذلك لأنها تستخدم بمثابة معايير وموازين يقاس بها العمل، وبقيم بمقتضاها السلوك¹.

هذا ولا يخفى علينا ما للقيم من أهمية في حياة المجتمع، فهي تحدد طبيعة علاقات الأفراد ببعضهم البعض ، وهي معايير وأهداف لا بد من وجودها فيه، إن أرادت تنظيمات الاجتماعية الاستمرار في أداء وظيفتها، لتحقيق أهداف الجماعة ، لأن تكامل بنية المجتمع، يعتمد على القيم المشتركة بين أفرادها².

وبما أن الموضوع قيد الدراسة يتعلق بقيم العمل فإنه يمكن توضيح أن القيم تعتبر بمثابة الميثاق الأخلاقي لأي مؤسسة من المؤسسات ، إذ على أساسها تبنى القرارات وترسم الخطط وتوضع السياسات وتتخذ الإجراءات وتبنى النظم وتحدد الأسس والمعايير، وتقام العلاقات وتقدم الخدمات.

والمؤسسة التي تعمل بدون قيم كالجسد بلا روح ولا ضمير وكلما كانت القيم مشتركة بين كل الأطراف المؤسسة، كلما ساعد ذلك على للانسجام والتوافق وكلما كانت قيم الفرد منسجمة مع قيم المؤسسة في العمل كلما كان ذلك مؤشرا على مدى تكيفه³.

1- غيث محمد عاطف ، علم الاجتماع، القاهرة ، دار المعارف، ، 1982، ص 282.

2- سعيد عبد الحميد محمود، دراسات في علم الاجتماع الثقافي والتغير والحضارة، القاهرة ، مكتبة نهضة الشرق ، ص 102.

3- معهد علم النفس والتربية ، الثقافة والتسيير، أعمال الملتقى الدولي من 28 إلى 30 نوفمبر 1992 ، جامعة الجزائر.

إنّ فإن للقيم أهمية كبيرة في حياة الأفراد والمجتمعات، فهي التي تشكل ثقافتهم و بها تتم عملية النمو والتقدم ، و بها ترسم العلاقات الاجتماعية ، لأن ببساطة تتغلغل في أعماق حياة الناس والأفراد والجماعات، وترتبط بمعنى الحياة ذاتها لأنها ترتبط بالدوافع والسلوك وبالآمال والأهداف.

هذا ويعتبر استخدام لفظ القيمة حديثا نسبيا مقارنة بمفاهيم أخرى، حيث لم يتم استخدام لفظ قيمة كمصطلح سوسيولوجي، إلا مع دراسات علم الاجتماع التي تعود لسنة (1918م) ، على يد كلا من توماس وزنانكي ، حول الفلاح البولندي في أوروبا وأمريكا ومن خلال ما سيتم التطرق إليه حول تحديد مفهوم القيم، يتضح لنا أن هناك اختلافات جوهرية بين العلماء والباحثين في مجال القيم حول تحديد واضح لمفهوم القيم

لكن بالرغم من ذلك نلاحظ أن هذه الاختلافات راجعة في الأساس إلى اختلاف الصياغة أو تصور الباحث أو العالم لهذا المفهوم نفسه ، وذلك لأن كل تعريف من هذه التعريفات ينتهي بإصدار حكم أو مجموعة أحكام ، على بيئته الاجتماعية والاقتصادية والمادية وفي بعض جوانبها تقويم الفرد وتقديره له، وهذا كله نتيجة تداخل مجالين، الأول مجال الممارسة اليومية، حيث تشارك في صوغها شؤون الحياة، المعتادة وروافدها من وسائل الإعلام والمؤسسات الدينية وقواعد العمل اليومي، أما المجال الثاني فهو مجال الدراسة حيث تتناولها الفلسفة والعلوم الاجتماعية على نحو يفصل البحث في طبيعتها وأنماطها ومصادرها¹، ومنه يمكن أن نقول إن دراسة القيم والوصول إلى مفهوم واضح لها عملية ليست سهلة، ذلك لأن مفهوم القيم يعد من المفاهيم المرنة التي يشيع استخدامها بين عامة الناس بمعان مختلفة ومتباينة فهم يتحدثون عن القيمة أحيانا بمعنى الفائدة أو المنفعة وأحيانا أخرى بمعنى القوة الشرائية.... إلخ، حيث تختلف دلالتها من علم لآخر ففي علم الاقتصاد وتستخدم القيمة للتعبير عن موقع نسبي للسلعة، وفي مجال السياسة ،

1-قنصوة صلاح ، نظرية القيمة في الفكر المعاصر، القاهرة ، دار الثقافة ، 1981 ، ص5.

وفي علم النفس تستهدف القيم الكشف عن علاقة القيم كمتغير بالعديد من المتغيرات الأخرى، وفي التاريخ يمكن معرفة مدى تأثير القيم على استنتاجات المؤرخ، وتحليل القيم له دوره في الأحداث التاريخية

ويورد قاموس الفلسفة تعريفا للقيمة على أنها لفظ يطلق على كل ما هو جدير باهتمام المرء وعنايته لاعتبارات اقتصادية أو سيكولوجية أو أخلاقية أو جمالية، وقيمة الشيء من الناحية الذاتية هي الصفة التي تجعل الشيء مطلوبا ومرغوبا فيه من شخص أو طائفة معينة

ويطلق لفظ القيمة من الناحية الموضوعية على ما يتميز به الشيء من صفات تجعله مستحقا للتقدير، فإن كان مستحقا للتقدير بذاته كالحق والخير والجمال كانت قيمته مطلقة وإن كان مستحقا للتقدير من أجل غرض معين كالوثائق التاريخية مثلا كانت قيمته إضافية أو نسبية¹.

تعريف محمد إبراهيم كاظم :

يعطي صاحب الدراسات الرائدة في مجال القيم تعريفا شاملا للقيم يتضمن أنواعها بحيث تعتبر مقياس أو مستوى أو معيار نستهدفه في سلوكياتنا ونسلم بأنه مرغوب فيه أو مرغوب عنه ، وبناء على هذا التعريف وضع تصنيفا للقيم يتكون من تسع مجموعات هي: القيم الأخلاقية والقيم الترويحية و القيم العملية والقيم المعرفية والقيم المتنوعة وقيم الأمن .

1 - صليبا جميل ، المعجم الفلسفي، بيروت ، دار الكتاب اللبناني، الجزء الثاني، 1982، ص210.

والقيم حسب رأيه يعبر عنها صراحة من خلال الألفاظ والعبارات، أو ضمناً ، كما تتكشف بشكل مباشر فيما يصدر عن الفرد من سلوك¹.

تعريف بارسونز (parsons) :

أنها تعتبر العنصر الأول الذي يحقق الصلة بين الأنساق الاجتماعية والثقافية²، لأننا عندما نكون بصدد دراسة الثقافة نعطي اهتماماً لأنماط والقواعد أو المبادئ العامة للتكامل، وهذا بدوره يتضمن القيم .

تعريف حسن الساعاتي:

وفي هذا الصدد يعرف حسن الساعاتي القيم حيث يقول: أن القيم من منظور تحليلي تفسيري لمفاهيم عاطفية قائمة على أسس نفسية اجتماعية مكتسبة من التراث الاجتماعي المختزن، ومن خبرات الماضي في زمان ومكان معينين، ومن الثقافة السائدة في الحاضر عن طريق التنشئة الاجتماعية في مجموعات الأسرة وشلة الأقران وزمرة الرفاق في العمل وفي الجماعات الريفية والحضرية كالحى في المدينة وفي المدرسة وفي النادي، وفي المؤسسات الإنتاجية والهيئات الرسمية الخاصة، وهكذا تصبح القيم أفكاراً إعتقادية قوية متعلقة بفائدة أشياء معينة في الحياة الاجتماعية³.

1 - كاظم محمد إبراهيم ، بحث القيم السائدة بين الشباب من معلمي المرحلة الابتدائية في جمهورية مصر العربية، القاهرة ، وزارة الشباب، الإدارة العامة للبحوث، 1970، ص07.

2- parsons . societies . new jarsy . 1966 .p,08.

3 - الساعاتي حسن ، نسق القيم في المجتمع والتغير الاجتماعي في القيم الأخلاقية المرتبطة بعمل رجل الأمن، أبحاث الندوة العالمية الأولى الرياض ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1988، ص100.

- تعريف نيوكومب:

القيم هي عبارة عن الإطارات المرجعية العامة والسائدة التي تربط اتجاهات الفرد فيما بينها، وتعمل كدلائل تستخدم في تقويم الخبرة والسلوك من حيث اتفاقها أو خروجها عن الأهداف الأساسية للحياة¹.

- تعريف وليام توماس و فلورين زنانيكي:

تعتبر القيم أي شيء له معنى لأعضاء في جماعة ما، بحيث يصبح هذا المعنى موضوعا ودافعا يعمل على توجيه نشاط هؤلاء الأفراد الأعضاء بحيث الطعام والآلة والعملية وقصيدة الشعر، والنظرية العلمية تعتبر كلها قيما اجتماعية ، بعضها له محتوى حسي كما هو الحال في حالة الشعر الذي يتكون من محتواه ، ليس فقط من الكلمة المكتوبة أو الشفهية، ولكن أيضا من الإيحاءات الشعرية التي يوحي بها، ونفس الحال بالنسبة للجامعة التي يتمثل محتواها الحسي في مجموع البشر والهياكل والأجهزة، بينما يتمثل محتواها الخيالي أيضا في النظرية العلمية.

ومن خلال هذا التعريف نفهم بأن القيمة موجودة في كل شيء، أي أنها شيء ملازم للفرد طول مسيرة حياته، فالعمل مثلا ليس فقط جهد عضلي أو فكري ومقابل مادي أو معنوي فقط ، بل هو كذلك إثبات الذات وكذا مجال للإبداع وقيمه كثيرة ومتنوعة .

1 - عويضة كمال محمد ، دراسة علمية بين علم النفس الاجتماعي والعلوم الأخرى ، لبنان، دار الكتب العلمي، ط1، 1996، ص13.

تعريف محمد علي محمد :

القيم بأنها مجموعة من المعتقدات التي تتميز بقدر من الاستمرارية النسبية ، والتي تمثل موجّهات للأشخاص نحو غايات أو وسائل لتحقيقها ، أو أنماط سلوكية يختارها ويفضلها هؤلاء الأشخاص بديلاً لغيرها

تعريف محمود عودة :

القيم بأنها تلك الأحكام المعيارية التي توجه السلوك الإنساني الانتقائي ، أو التي تحتم الاختيار الإنساني في مواقف معينة ، والقيم بهذا المعنى قد تنطوي على المصالح والمنافع ، والالتزامات والواجبات الأخلاقية وغير ذلك من أنماط التوجيه

وأخيراً فالقيم الاجتماعية تعتبر موضوعاً للرغبة الإنسانية أي أنها تفضيلات وتصورات لما هو مرغوب فيه، وما هو مرغوب عنه وهي كذلك تختلف من مجتمع لآخر وتختلف حتى بين أفراد المجتمع الواحد، فمنهم من يراها كحاجة أو شيء من احتياجات وأشياء مفضلة، ومنهم من يراها كاتجاهات واهتمامات، وفي هذا الإطار جاء تصنيف (سبرنجر) للقيم، حيث أعطى سبرنجر تصنيفاً للقيم تضمن مجموعة من القيم النظرية ، والقيم الاقتصادية والقيم الجمالية ، والقيم الدينية، وقد قبل هذا التصنيف معظم علماء النفس والاجتماع، وقد اعتمد عليه هؤلاء في كثير من الدراسات التجريبية التي قاموا بها¹.

القيم وبعض المفاهيم الأخرى : يمكن توضيح مفهوم القيم من خلال التمييز بينها وبين غيرها من المفاهيم التي غالباً ما تختلط بها.

1- William Thomas and Florian Znanieki , the polish peasant in Europe and America , a classic work in immigration history , v 01 , New York , 1972.p10.

القيم والاتجاهات:

تعتبر دراسة الاتجاهات من بين المواضيع التي أخذت حيزا كبيرا في دراسة واهتمام الباحثين وعلماء النفس الاجتماعي، كما تقدمت الدراسات السيكولوجية خلال الأربعة عقود الأخيرة في دراسة وقياس القيم والاتجاهات، ولم تلقى العلاقة بين القيم والاتجاهات اهتماما أكبر مما لاقته فعلا في العلوم السلوكية ، حيث كان ينشر سنويا الكثير من المؤلفات في هذا المجال ، كما اهتم علماء النفس والاجتماع في دراستهم للقيم بمعالجة الاتجاهات، كما صاغوا العديد من التعريفات التي يعبرون من خلالها عن القيم باعتبارها اتجاهات وينضوي تحت لواء هذا الاتجاه العديد من العلماء منهم على سبيل المثال لا الحصر، ألبورت وفيرنون ، ولنذري...إلخ¹.

والاتجاهات لا تقوم بمفردها، وإنما تتجمع في تنظيمات ويتمركز كل تجمع من الاتجاهات حول قيمة ما، أي أن القيمة يمكن اعتبارها جوهرها أو مركزا لتجمع من الاتجاهات². والفرق بين القيم والاتجاهات هو الفرق بين العام والخاص، حيث تعتبر القيم محددات لاتجاهات الفرد، فهي عبارة عن تجريدات وتعميمات تتضح من خلال تعبير الأفراد عن اتجاهاتهم حيال موضوعات محددة³.

تعريف هاتشينسون ينظر إلى القيم على أنها مفهوم مكافئ للاهتمام والاتجاه، أي أنه يتعامل مع المفهومين (القيم والاتجاه) ، كبديلين عن بعضهما البعض، لكي يشير بها إلى الجانب الوجداني والحركي من الشخصية التي تقود إلى الفعل، فالقيمة استنادا إلى منظوره

1- التابعي كمال ، مقدمة في علم الاجتماع الريفي، القاهرة، الدار الدولية للاستثمار الثقافية، 2007، ص35.

2- حلمي المليجي، علم النفس الشخصية ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ط1 ، 2000 ، ص206.

3- زكريا عبد العزيز محمد ، التلفزيون والقيم الاجتماعية للشباب المراهقين، مركز مصر، الإسكندرية للكتاب، 2002، ص25.

، ما هي إلا شيء أو موضوع يسعى إليه الفرد بجدية، نظرا لما يمثله هذا الشيء أو هذا الموضوع من قيمة بالنسبة له.

والقيمة عند (هاتشينسون) تتصف بخاصيتين أساسيتين هما:

أ- إنتظامها في بناء الشخص بحيث يمثل بعضها مركزا الصدارة أو الأولوية، وهذه هي القيم التي يضحى المرء من أجلها، كما أنها هي التي توجه اهتماماتنا وشواغلنا الأخرى، أو التي يمكن اعتبارها النسق الإحداثي أو الإطار المرجع لتقويمها ، فضلا عن أنها هي التي تنتشر في كل وجود الشخص، فلا شيء يفعله إلا وهو متصل بها، بل أنها هي التي يمكن تسميتها بالقيم القصوى التي تعطي التكامل والوحدة للبناء الشخصي للفرد وهو يصدر التعامل مع الجوانب المختلفة.

ب- تغليفها ببطانة وجدانية تنتهي بالفرد إلى تقديس كل ما هو موضع قيمة، سواء أكان ذلك من قبيل الموضوعات الرمزية أو الأشياء أو غير ذلك¹.

القيم والعادات الاجتماعية:

يعتبر مصطلح العادة الاجتماعية، مجموعة أنماط سلوكية تحتفظ بها الجماعة داخل المجتمع وترسمها تقليدا².

ويلتقي مفهوم القيم مع العادات في كونها دوافع للسلوك تتأثر بالتقافة السائدة في المجتمع، على أن مفهوم العادة يشير إلى أنها مجرد سلوك، بطريقة تلقائية في مواقف معينة، بينما القيم تنظيمات أكثر تعقيدا من السلوك المتكرر، وأكثر تجريدا، كما تحتوي

1- التابعي كمال ، مقدمة في علم الاجتماع الريفي ، مرجع سابق، ص37.

2- ماكفير وبيج ، المجتمع ، ترجمة علي أحمد عيسى، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية، (بدون سنة نشر)، ص389.

على أحكام معيارية للتمييز بين الخطأ والصواب، والشر والخير، وهذا أمر لا يمكن توافره في العادة¹.

- القيم والمعايير :

تعتبر المعايير نوع من أنواع الضبط الاجتماعي ، فهو عبارة عن سلطة اجتماعية ينضوي تحتها، جميع أفراد المجتمع، بحيث تؤثر في كثير من دوافعهم وسلوكهم وانفعالاتهم.

حيث يقول تالكوت بارسونز من خلال كتابه النسق الاجتماعي : على أن القيمة عنصر في نسق رمزي مشترك بمعنى تعتبر معياراً، أو بديل من البدائل للاختيار بينهما مع التوجيه في أي موقف كان.

وهذا يقودنا إلى أن القيم تمثل معايير عامة أساسية يشارك فيها أعضاء المجتمع، وتسهم في تحقيق التكامل وتنظم أنشطة الأعضاء².

أما سوركين (sorokin) فقد استخدم القيم والمعايير بالتبادل كي يشير إلى فئة عامة من المعاني، بحيث أي معيار ذو معنى، أو مدلول من وجهة نظره، سواء كان قانونياً أو فنياً، أو ما شابه ذلك.

وهنا نلاحظ أن كلمة المعنى أو المدلول، كلمة هامة مطلقة جعلها سوركين تنطبق على أشياء كثيرة فيما كانت، أو معايير، معنى أن أي مدلول بمعناه الضيق قيمة، وأي قيمة تعتبر معياراً للسلوك³.

1- الشعوان عبد الرحمان ، القيم وطرق تدريسها في الدراسات الاجتماعية ، مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية والدراسات الإسلامية كلية التربية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1997، ص16.

2- غيث محمد عاطف ، قاموس علم الاجتماع، الاسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997، ص606.

3- الجوهري عبد الهادي ، أصول علم الاجتماع ، (دون دار نشر)، ط4 1999 ، ص312.

- القيم والدوافع:

تعتبر الدوافع بمثابة تحركات السلوك للإنسان في مواقف الحياة بوجه عام، ومن بينها مواقف العمل، فهي ذات أثر فعال على الإنتاج كما وكيفا¹.

ويوجد فعلا فرق واضح بين مفهوم القيمة ومفهوم الدافع، فالدافع هو حالة توتر أو استعداد داخلي، يسهم في توجيه السلوك نحو غاية أو هدف معين، أما القيمة فهي عبارة عن التصور خلف الدافع.

- القيم والسلوك:

يعرفها وليام روبن (Robin) بأن القيم هي إدراك المرغوب فيه وسلوك تأثيري مختار، فأصل القيم يرجع بأن القيم هي إدراك المرغوب فيه وسلوك تأثيري مختار، فأصل القيم يرجع إلى الفوائد والأفضليات والواجبات والالتزامات الأخلاقية، والاحتياجات فالقيم توجد في نواح متنوعة في السلوك.

ويؤكد فرنس أدلر على أنه عندما نريد تحديد مفهوم القيم ينبغي علينا أن نعرفها بمعنى السلوك، ونتصور القيم كمكونات مكتسبة في الشخصية، ويمكن التعرف عليها من خلال سلوك الفرد في المجتمع، كما يذهب أيضا في القول إلى أن الجماعات والمجتمع والثقافة تمثل أنساقا للقيم، وأنه من خلال السلوك الفردي يمكننا التعرف على البناء الداخلي للشخصية ونماذج الأنساق السوسيوثقافية².

1- شحاتة محمد ربيع ، أصول علم النفس العيادي، القاهرة ، دار غريب للطباعة والنشر، ط 3، 2005 ، ص238.

2- التابعي كمال ، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية ، القاهرة ، دار المعارف، 1985، ص15.

ثانيا : خصائص ووظائف القيم

تتسم القيم بطابع النسبية لأنها تتغير عبر الزمن أي أنها ليست مطلقة ، بل تمتاز بالثبات النسبي وهي تختلف من فرد لآخر تبعا لعوامل المكان والزمان والثقافة والجغرافيا والإيديولوجيا¹.

فما كان يمثل قيمة في فترة الستينات أصبح يمثل قيمة مرفوضة في فترة الألفينات والعكس صحيح ، بالرغم من أن تغييرها يمثل صعوبة شديدة، مثال ذلك طريقة التربية والقيم التي كانت تقوم عليها في الستينات والسبعينات كقيمتي طاعة واحترام الوالدين من قبل الأبناء فقد تغيرتا في الوقت الحاضر، وحلت محلها المواجهة وعدم الاكتراث بالأولياء².

إذن فالقيم مسألة نسبية متعلقة بالإنسان تتبع منه ومن رغباته والإنسان هو الذي يضيف على الشيء قيمته³.

القيم ذاتية: القيم ذاتية مرتبطة بالأشخاص من ذلك أن التفضيلات التي يقوم بها الفرد إزاء الأشياء أو الموضوعات تكون ذات طابع ذاتي أو شخصي وبما يتفق مع الإطار الحضاري الذي يعيش فيه⁴، وهي تنبثق من واقع اهتماماتنا واعتقاداتنا لأن القيم أحكام يصدرها الفرد على الأشياء وهو في كل حين يضع أو يخلع فيما على كل ما يحيط من أشياء⁵.

1- سرحان محمد سعيود ، الصراع القيمي لدى الشباب العربي، دراسة حالة ، الأردن ، منشورات وزارة الثقافة ، 1994 ص31.

2- التيجاني ثريا ، القيم الاجتماعية والتلفزيون في المجتمع الجزائري ، عين مليلة ، دار الهدى ، 2011 ، ص65.

3- الخشاب مصطفى وآخرون، أصول علم الاجتماع، القاهرة 1962، ص156.

4- بوخدير عمار ، القيم التنظيمية، دراسة استطلاعية - مؤسسة اسبات- عنابة ، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف العدد رقم 02، 2005 ص144.

5- فاروق عبد المعطي، نصوص ومصطلحات فلسفية ، بيروت ، دار الكتاب الأولى ، ط1 ، 1993 ، ص412.

إذن فهي ترتبط بالأفكار والمبادئ والأحكام والاتجاهات المقبولة في المجتمع وعلى أساسها يسلك الفرد السلوكات المقبولة اجتماعيا.

القيم إنسانية: بطبيعة الحال القيم تعتبر ميزة خاصة بالإنسان دون غيره من الكائنات، وتظهر الميزة جليا في الخاصية الإنسانية للقيم كونها واضحة وجلية في سلوك الإنسان حيث تساهم في تحديد اتجاه السلوك ورسم مقوماته¹.

ويبرز لنا ذلك أن القيمة تربط بين الاتجاه والسلوك الاجتماعي بطريقة تفاعلية لأنها تحدد الاتجاه وهذا بدوره يحدد السلوك مثال ذلك أن الفرد الذي يتبنى قيما معينة كالانضباط والصرامة والدفاع عن الوطن وخدمته ، فهذه القيم تمد لديه الإتجاه الوطني الذي يحدد بدوره سلوكه نحو الآخرين².

أن القيم مرتبة فيما بينها ترتيبا هرميا ويعني هذا أن لها الأولوية في حياة الفرد عن باقي القيم، كالقيمة الدينية عند رجل الدين تقع في المنزلة الأولى لديه عن باقي القيم بل تعتبر باقي القيم خاضعة لسيطرتها نفس الأمر بالنسبة لرجل التجارة فالقيمة الاقتصادية لها الأولوية لديه عن أي قيمة أخرى³.

ترتبط القيم بالمستويات الاجتماعية والاقتصادية فهناك نظام اجتماعي أو ثقافة معينة تدعم قيما عن غيرها وهكذا...⁴

أنها بطيئة في التغيير إذا ما قورنت بغيرها من خصائص الشخصية ، لكنها قد تتغير نتيجة الظروف التي يتعرض لها الفرد في محيطه¹.

1- فهمي سامية محمد ، منهج البحث في الخدمة الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، (دون سنة نشر) ، ص51.

2- مغربي عبد الغني وآخرون ، علم اجتماع المنظمات- مطبوعة غير منشورة- 2002.

3- ابو النيل محمد السيد ، علم النفس الاجتماعي ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط1 ، 2009 ، ص201.

4- المرجع نفسه، ص201.

بمعنى أنها ليست ثابتة ومستقرة وهذا راجع للتفاعل المستمر بين الفرد وبيئته ومجتمعه وعاداته وثقافته وهذا تبعا للحراك والتغير الاجتماعي الذي يحدث في المجتمعات.

أنها تصطبغ بالصبغة الاجتماعية، ومنه تنطلق القيم في إطار اجتماعي محدد على ضوءها، يتم الحكم على سلوك الأفراد، لأنها تنال قبولا من المجتمع².

مرنة : تمتاز القيم بالمرونة والقابلية للنظر ومواجهة كل التطورات والتغيرات التي يعيشها الإنسان مع حاجاته ومتطلباته، ومع سيطرتها لهذه الأمور، إلا أنها تعطي أفقا للتجدد والتغير وفق أسسها واتجاهاتها ولا تلغي العقل البشري.³

وظائف القيم:

وبطبيعة الحال لهذه القيم وظائف عامة نذكر بعضها منها فيما يلي:

- القيم تؤدي وسائل مسبقة للحكم على القيمة الاجتماعية للأشخاص والتجمعات وهي تعمل على تسيير نظام ترتيب الطبقات القائم في كل مجتمع وتساعد الفرد نفسه على معرفة موقعه في نظر زملائه من الرجال.

- تؤدي القيم إلى تحقيق التوافق النفسي والاجتماعي، لأن كل مرحلة عمرية يمر بها الإنسان نسق من القيم يميزها عن المراحل الأخرى ، وهذا النسق القيمي يعمل على تحقيق توافق الفرد مع المعايير الاجتماعية السائدة في مجتمعه⁴.

1- مقدم عبد الحفيظ، الإحصاء والقياس النفسي والتربوي، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1993، ص145.

2- الفضيل رتيمي، المنظمة الصناعية بين التنشئة والعقلانية ، الجزائر ، دار بن مرابط ، الجزء الأول ، ص 258.

3- أمين مصطفى عصفور، قيم ومعتقدات الأفراد وأثرها على التطوير التنظيمي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2008 ص 176.

4- عبد الرحمان بن عبد الله العفيصان، أثر التحول في القيم الشخصية والأسرية على السلوك العنيف لدى مرتكبي جرائم العنف من الشباب في مدينة الرياض ، الرياض ، مذكرة دكتوراه (غير منشورة) ، 2006، ص37.

- تقوم القيم بلفت أنظار أعضاء المجتمع إلى العناصر الثقافية المادية والتي تعتبر مرغوب فيها وأساسية والعنصر الذي له قيمة ليس هو الأفضل دائما، بالنسبة للفرد أو الجماعة ولكن الحقيقة هو أن الشيء الذي له قيمة اجتماعيا ، يستحق بذل الجهد للحصول عليه أي تقوم القيم بتوضيح المرغوب فيه من وجهة نظر الأفراد.

- تقوم القيم بتبيان الطرق المثالية في التفكير والسلوك في أي مجتمع، فهي تشكل صورة فوتوغرافية للسلوك القبول اجتماعيا حتى يتمكن المواطنون في الغالب دائما من التمييز بين أفضل طرق العمل والتفكير مما يساعد في تشكيل نوع من القبول والرضا الاجتماعي.

- أن القيم هي دليل المواطنين في اختيارهم للأدوار الاجتماعية وفي القيام بهذه الأدوار وتحدد متطلبات كل دور وحقوقه وواجباته مما يساعد على تناسب هذه الأدوار فهي تخلق الاهتمام وتوفر النشاط حتى يتحقق المواطنون من أن المطالب والآمال الخاصة بمختلف الأدوار تعمل على نحو الأهداف التي لها قيمة.

- تقوم القيم كوسائل للضبط الاجتماعي ، والضغط الاجتماعي فهي تؤثر على الأفراد ليتوافقوا مع البعض ، وتحثهم على عمل الأشياء الصحيحة وتعطيهم الشعور أو الإحساس بالاحترام الذي يستحقونه، بالإضافة إلى خاصية أخرى فهي تعمل كضوابط ضد السلوك غير المرغوب فيه .

- تلعب القيم دورا أساسيا في تشكيل ثقافة أي مجتمع، فالقيم هي المثاليات العليا للأفراد والمجتمع ، كما أنها تلعب دورا كبيرا في إدراك الأفراد للأمور حولهم، وتصورهم للعالم المحيط بهم، فهي تعبر عن البيئة بكامل عناصرها أحسن تعبير¹.

1- فاروق يوسف ، القيم الاجتماعية وإدراك الحقائق السياسية، القاهرة ، مجلة النيل ، العدد رقم 06 ، 1998 ، ص20.

- تقوم القيم بوظيفة تفضيلية في المجتمع، من خلال الكم الهائل من القيم الموجودة فيه مما يتيح للأفراد فرصة الاختيار بين بدائل إيجابية وصالحة لتنظيم المجتمع وإرضاء الأفراد والجماعات فيه، ويكون ذلك على أساس بناء معياري يتضمن قواعد ومقاييس وأنماط للسلوك، ومن خلال هذا يتشكل لنا معايير اجتماعية يقاس بها ويحكم على السلوك الفردي أو الاجتماعي، ويحكم بقبوله أو رفضه¹.

بعض الأنماط المحترمة كما تبين بصراحة الشعور بالخجل والإحساس بالذنب الناتج عن المخالفات الاجتماعية.

وهي بذلك تشكل المعايير التي تصاغ في ضوءها الأحكام التقويمية والأخلاقية فهي تضع حدا فاصلا بين ما يعده المجتمع سلوكا مثاليا أو مقبولا وبين ما يعتبره المجتمع أمرا مرغوبا فيه أو مرغوبا عنه

- تعمل القيم كوسائل للتماسك، فمن البديهي لدى علماء الاجتماع أن الجماعات تتجمع وتتحدد عن طريق القيم المشتركة والشائعة بينهم وينجذب الأفراد إلى غيرهم من الذين يحافظون على نفس القيم، وتبدو أهمية هذه الوظيفة خصوصا إذا عرفنا أن هناك شبه إجماع على تعريف المجتمع أو المجتمع المحلي بأنه مجموعة من الأشخاص يتابعون نفس القيم ويحاولون الوصول إلى أهداف مشتركة ويمكن القول بأن القيم الشائعة من بين أكثر العوامل أهمية التي تخلق التماسك الاجتماعي وتحافظ عليه.

- تؤثر القيم تأثيرا واضحا في التغيير الاجتماعي الذي يطرأ على المجتمع بجانب أنها أنها تتأثر به، ففي الوقت الذي تعوق فيه التغيير فغنها في أوقات أخرى قد تساعد على التغيير، ذلك ممل يساعد في اتساق مكونات البناء الاجتماعي أو عدم اتساقه ولذلك يجدر أن يكون هذا النسق في تناسق مع التطور الذي يعتبر الجانب المادي والجانب المعنوي

1- نفس المرجع ، ص20.

في النسيج الاجتماعي وفي حالات التغيير الإرادي المخطط لا بد أن يوضح مخطط للتوجيه القيمي الذي يلاءم طبيعة التحول الذي حدث أو التطور المرغوب فيه أو المتطلع إليه¹.

- القيم توجهنا في إتباع الآخرين والتأثير عليهم لتبني مواقف ومعتقدات أو اتجاهات نعتقد أنها جديرة بالاهتمام والدفاع عنها².

- ومن وظائف القيم كذلك أنها تعمل على إنجاز أهداف الأفراد والجماعات والنسق الاجتماعي، فتوجد قيم تساعد على الامتثال وقيم تؤدي إلى التمرد أو الانسحاب³.

ثالثاً : تصنيف القيم

تمهيد : لا يوجد تصنيف موحد معتمد في تحديد أنواع القيم فهناك العديد من التصنيفات التي وضعها الباحثون في هذا المجال ونذكر بعضها فيما يلي :

1- تصنيف محمد ابراهيم كاظم: ⁴

ويقدم لنا محمد إبراهيم كاظم الباحث والرائد في الدراسات الخاصة بموضوع القيم تصنيفاً على أساس أن القيم هي مقياس أو مستوى أو معيار تستهدفه في سلوكنا ونسلم بأنه مرغوب فيه أو مرغوب عنه وتتكون من عدة مجموعات هي:

1- الخشاب أحمد ، الضبط الاجتماعي، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، القاهرة ، القاهرة الحديثة ، ط2 ، 1968 ، ص462.

2- جابر نصر الدين، لوكيا الهاشمي، مفاهيم أساسية في علم النفس الاجتماعي، مخبر التطبيقات النفسية والتربوية، جامعة منتوري، قسنطينة الجزائر ص164.

3- إنعام عبد الجواد، قيم الإنتاج والاستهلاك في النظرية السوسولوجية المعاصرة ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد24، العدد02، سبتمبر1997، ص76.

4-كاظم محمد ابراهيم ، بحث القيم السائدة بين الشباب من معلمي المرحلة الابتدائية في جمهورية مصر العربية، تقرير صادر عن وزارة الشباب، الإدارة العامة للبحوث، القاهرة ، 1970 ، ص06.

1- القيم الأخلاقية

2- القيم الجسمانية

3- القيم المعرفية

4- القيم الاجتماعية

5- القيم الترويحية

6- القيم المتنوعة

7- القيم الذاتية

8- القيم العملية

9- قيم الأمن

2- تصنيف روز نبرغ:

ويعتبر هذا التصنيف من أشهر التصنيفات الخاصة بالقيم وتنقسم من وجهة نظره إلى ثلاث أصناف أو أقسام وهي:

القيم الخارجية: أي بمعنى القيم المادية خاصة المتعلقة منها بقيم العمل

القيم الداخلية: وهي القيم الغير المادية

القيم الاجتماعية: وهي الخاصة بالعلاقات مع الآخرين

والمخطط الموالي يوضح ذلك :

قيم داخلية	استعمال القدرات- الحرية في العمل إمكانية مساعدة الآخرين
قيم خارجية	الأمن في العمل- الأجر- نوع العمل أخطار العمل
قيم اجتماعية	العلاقة مع الزملاء- العلاقة مع المسؤولين أو المشرفين- مدى تقديم المساعدة للآخرين

3 - تصنيف القيم على أساس الأبعاد:

- وهناك تصنيف أساسي للقيم يعمل به أغلب وجل الباحثين في الاختصاص- دراسة القيم- هو تصنيف القيم على أساس أبعاد¹.

- بعد المحتوى

- بعد المقصد

- بعد الشدة

- بعد العمومية

- بعد الدوام

- بعد الوضوح

- تصنيف القيم حسب المحتوى:

وفي هذا البعد نجد تصنيف العالم الأمريكي سبرنجر الأقرب والأبرز في تصنيف القيم من حيث المحتوى أو المضمون وهو كالاتي:

1- زينب سيد علي عبد الحميد ، علم النفس الاجتماعي ، أسوان ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ، 2009 ، ص 262.

- القيم النظرية: وهنا نقصد بميول الفرد لمعرفة واكتشاف حقيقة الأشياء والقوانين، وهذا لكي يوازن بين الأشياء وماهيتها، وهدفه الأساسي من هذه الميول هو معرفتها وفهمها دون النظر إلى قيمتها مهما كانت.

- القيم الاقتصادية: وتدور هذه القيمة حول الأمور المادية، بمعنى تركيز واهتمام الإنسان بالماديات والثروات وكل أنواعها، وهذا بطبيعة الحال بواسطة العمل والإنتاج والتسوق، والاستثمار وعادة ما يكون الأفراد الذين يهتمون بالقيم المادية يمتازون بنظرة عملية، وعادة ما يكون هؤلاء من رجال الأعمال وأصحاب المؤسسات الكبرى في شتى المجالات والبياديين التي لها علاقة بالإنتاج والإنتاجية والعمل.

- القيم الاجتماعية: ونعني بها وجود دافع للمساعدة ومخالطة ومحبة الناس، وإشباع وتحقيق هذا الدافع يميل الفرد إلى غيره من الناس ويمتاز هؤلاء الأفراد بالحنان والعطف والرحمة وكذا الاتصال الاجتماعي وخدمة الآخرين.

- القيمة الدينية: نعني بها ميول الفرد لمعرفة أشياء تتعلق بالغيبيات، كمعرفة أصل الإنسان ومصيره، ويهتم بالأمور الدينية والتعبودية وما وراء الطبيعة.

وهنا يقول سبرانجر أن القيم الاجتماعية في أنقى صورها تتجرد عن الذات وتقترب جدا من القيم الدينية¹.

- القيمة السياسية: وهي التي يهتم الإنسان أو الفرد، للحصول على مكانة اجتماعية، والقوة بهدف القيادة والسيطرة وهي لا تتعلق فقط بالحرب والسياسة، وإنما حتى في مواقع وميادين أخرى كالتربية والأسرة والرياضة وغيرها، ويكون لها صفات الموجه والقائد في مصير من هم تحت مسؤوليته

1- اسكندر نجيب وآخرون، الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعي، القاهرة، دار النهضة العربية، 1975، ص 500.

- تصنيف القيم حسب مقصدها

وتنقسم إلى قسمين : قيم وسائلية، وقيم نهائية

- القيم الوسائلية:

ونقصد القيم التي بها نصل إلى غايات وأهداف أخرى، مثل مصاهرة أو نسب عائلة لها مكانة اجتماعية مرموقة في المجتمع، هي في الحقيقة وسيلة لهدف قيمة أخرى، ليست الزواج فحسب وإنما للحصول على مكانة عن طريق هذا الزواج.

- القيم النهائية: وهي أهداف ومعايير وفضائل نهائية يصفها المجتمع لأفراده، وهنا يشير روكيتش (rokeach) إلى أن القيم تنقسم لنوعين هما:

- قيم خاصة بالشخص وتتمركز حول الذات، مثل قيمة تقدير الذات.

- قيم خاصة بالعلاقات بين الأشخاص أو المجتمع ، كقيمة السلام العالمي¹.

- تصنيف القيم حسب شدتها

تفاوتت القيم من حيث الشدة تفاوتاً كبيراً، وتقدر شدة القيم بدرجة الإلزام التي تفرضها، والذي تقدره وتوقعه على من يخالفها، أي أن شدة القيم تتناسب طردياً مع درجة الإلزام ونوع الجزاء ، الذي يرتبط بها ويمكن أن تميز ثلاثة مستويات لشدة القيم وإلزامها وهذه المستويات الثلاثة تمثل فيما يلي:

أ-قيم ملزمة : ما ينبغي أن يكون أي القيم الملزمة أو الأمرة الناهية وهي تلك القيم الملزمة، التي تلزم الأفراد بالالتزام بمبادئها ومعاييرها على جميع المستويات وذلك عن

1- Rokeach. M, the nature of human values values , new York , free press ,1973 , p.344.

طريق ثقافة المجتمع بالعادات والتقاليد والرأي العام والقانون ومثال ذلك تنظيم العلاقة بين الفرد الأكبر سنا منه سواء في العائلة أو من الجيران أو خارجها.

ب- قيم تفضيلية : ما يفضل أن يكون أي القيم التفضيلية ونقصد بها القيم التي يرى المجتمع أنها يجب أن تكون من خصال الفرد ، ويتمسك ويعمل بها، لكنه لا يلزمهم بها إلزاما يتطلب العقاب أو الردع ، لمن لا يتمثل لها أو يعمل بها، مثل ذلك الزواج المبكر لدى الذكور أو الإناث ، وهذا التعريف للقيم التفضيلية ليس تقصيرا أو إنقاصا من مكانتها بين القيم.

ومن الواضح أن أكبر تمييز للقيم التفضيلية هو درجة الإلزام والقهر الاجتماعي المتصل بكل منها

وعليه يمكن للفرد أن يلتزم بالقيم التفضيلية مع استمرار خصوصيته ، ومكانته في المجتمع ، والقيم الملزمة أو الأمرة هي عبارة عن قواعد أو مبادئ بمباركة عامة الناس وملزمة ، فمثلا ارتداء الملابس للخروج في الطريق العام في ذاته من القيم الملزمة في ثقافتنا أو ارتداء زي معين بشكل خاص يتماشى مع الموضة ، فتغير من القيم التفضيلية التي لا تكون نتيجة الخروج عليها بالنسبة للجماعة ، كقيمة الخروج على القاعدة الأساسية في صورة تستر الجسد بارتداء الملابس.¹

- تصنيف القيم على أساس العمومية

وهي تنقسم الى :

قيم عامة : ونقصد بها القيم المنتشرة على مستوى جميع أفراد وطبقات المجتمع المختلفة

1- سيد زينب علي عبد الحميد، مرجع سابق ، ص266.

حيث كلما كان المجتمع متجانس في مستوياته الاقتصادية والاجتماعية وظروف المعيشية لأفراده وعدم وجود تفاوت طبقي كبير، يعم هذا النوع من القيم العامة وهذه القيم تعكس مدى تماسك ووحدة المجتمع.

قيم خاصة: هي القيم المتعلقة بمناسبات ومواقف معينة وكذلك قيم تخص مناطق محددة أو طبقة أو جماعة معينة ومنها قيم خاصة بفئة معينة أو منطقة خاصة وكذا قيم الدور والمركز

- تصنيف القيم حسب ديمومتها

وتنقسم الى قسمين صنفين هما

- القيم الدائمة وهي التي تدوم زمنا طويلا بمعنى هي الأصل في القيم

- قيم عابرة وهي التي تزول بسرعة لأنها موقفية¹

- تصنيف القيم حسب وضوحها

إذ تنقسم القيم الى :

قيم ظاهرة أو صريحة وهي القيم التي يصرح بها ويعبر عنه بالسلوك أو بالكلام

قيم ضمنية وهي التي يستدل على وجودها من خلال ملاحظة الاختيارات والاتجاهات التي تتكرر في سلوك الأفراد.²

¹ - عدنان يوسف العتوم ، علم النفس الاجتماعي ، الشارقة ، مكتبة الجامعة ، ط1 ، 2009 ص226

² - نفس المرجع ، ص 226

التعريف الإجرائي لمفهوم القيم:

وفي ضوء ما سبق يمكننا تعريف مفهوم القيم كالتالي:

إننا نقصد بالقيم التصورات والتفضيلات ، التي يتعلّق بها الأفراد في حياتهم الاجتماعية وذلك لما لها من أهمية وضرورة في حياتهم، والقيم لها طابع شمولي وجماعي، يتقيد بها جميع أفراد المجتمع الواحد، ويكون مرغوباً فيها من طرف الجميع فهي التي تحدد سلوكهم وعلاقاتهم ببعضهم البعض، وترتبط ببقية مكونات البناء الاجتماعي، تؤثر فيه وتتأثر به كالعامل وقيمه حيث تتأثر بالتحوّلات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها المجتمع الجزائري ، ونقصد بقيم العمل مجموعة من القيم هي القيم الاجتماعية للعمل والقيم الاقتصادية للعمل، وقيم الفخر وحب العمل، وقيم السعي إلى الترقّي فيه، وقيم الأفضلية في العمل، وهي جميعها مرتبطة بالعمل تتأثر وتتأثر في بقية مكونات البناء الاجتماعي.

رابعاً : مفهوم النسق القيمي.

يتكون المجتمع عموماً من أنساق مثل النسق الديني والاقتصادي والسياسي والتربوي والقرايبي، ولكل نسق من هذه الأنساق قيم ومعايير خاصة تساهم في إحداث التكامل داخل المجتمع ، وتؤدي إلى تماسك أبنائه، ويتفاعل هذه القيم والمعايير الخاصة بالأنساق الفرعية يتكون النسق القيمي العام للمجتمع، والذي يتحدد بدوره حسب طبيعة النظام الاجتماعي والحضاري العام¹.

1 - العطية فوزية، دراسة لبعض المظاهر الاجتماعية لمكانة المرأة في ناحية ربيعة، دراسة مقدمة إلى المؤتمر الأول لتخطيط التنمية الريفية المتكاملة في منطقة الجزيرة-ربيعه، ودور المرأة ، الإتحاد العام لنساء العراق ، الفترة 26.28 آذار 1990 ، 180.

بمعنى أن هذا النسق القيمي العام يعتبر جزء هام وأصيل من ثقافة أي مجتمع، بحكم أن الثقافة هي ذلك الكل المركب ، والنسق القيمي هو في الحقيقة كذلك خاصة أو ميزة من مميزات القيم ، فهو ترجمة لترتيبها فيما بينها سواء على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع ، فهو نموذج منظم للقيم في مجتمع أو جماعة ما وتتميز القيم الفردية بالارتباط المتبادل الذي يجعلها تدعم بعضها البعض وتكون كلا متكاملًا، هذا ويحدد النسق القيمي إطارا لتحديد المعايير والمثل والمعتقدات والسلوك الاجتماعي.¹

تعريف كمال التابعي : يعرف النسق القيمي بأنه عبارة عن نموذج منظم ومتكامل من التصورات والمفاهيم الدينامية الصريحة أو الضمنية ، يحدد ما هو مرغوب فيه اجتماعيا، ويؤثر في اختيار الطرق والأساليب والوسائل والأهداف الخاصة بالفعل في مجتمع أو جماعة ، وتتجسد مظاهره في اتجاهات الأفراد والجماعات وأنماطهم السلوكية ومثلهم ومعتقداتهم ومعاييرهم الاجتماعية، ويتداخل في كافة مكونات البناء الاجتماعي ويرتبط بها يؤثر فيها ويتأثر بها.²

ضف إلى ذلك كون النسق القيمي عبارة عن إطار تجميعي وتفاعلي في نفس الوقت وكذلك القيم تضمن عناصر الانتقاء والتفضيل وتختلف معايير ومقاييس هذا الانتقاء والتفضيل من مجتمع إلى آخر، بل من فرد إلى آخر داخل نفس المجتمع وبذلك يتكون ترتيب هرمي للقيم ذا قيمة عليا في مجتمع معني أو في نطاق حضاري معين يختلف عن مثيله في مجتمعات أو أطر حضارية أخرى.³

ويعتبر هذا الترتيب الهرمي للقيم، النسق القيمي لأي مجتمع من المجتمعات، فهو الهيئة العليا ذا القيمة الكبيرة للقيم في المجتمع وللنسق القيمي عدة وظائف نوجزها فيما يلي:

1- غيث محمد عاطف ، قاموس علم الاجتماع، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1995 ، ص507.

2 -التابعي كمال ، القيم الاجتماعية والتنمية الريفية، القاهرة ، مكتبة نهضة الشرق ، 1984 ص16.

3 -عبد الفتاح إسماعيل ، القيم السياسية في الإعلام، القاهرة، دار الثقافة للنشر، ط1، 2000، ص07.

- يؤدي النسق القيمي إلى تحقيق توافق واندماج الفرد مع القواعد والمعايير الاجتماعية والأخلاقية الخاصة بكل مجتمع، وهذا في حالة توازنه طبق للخصائص المعرفية والوجدانية والسلوكية لكل مرحلة عمرية لأنها ببساطة تتميز بنسق قيمي خاص بكل مرحلة من مراحل حياة الفرد.

- تتميز القيم الفردية فيه ، بالارتباط المتبادل الذي يجعلها تدعم بعضها البعض وقد تكون كلا متكاملًا¹.

- يقوم النسق القيمي بتوجيه سلوك الفرد نحو غايات وأهداف معينة وبصبغته الخاصة التي يتميز بها كل نسق قيمي.

- ونظرا لكون النسق القيمي نموذج متكامل من التصورات والمفاهيم من جهة ومن جهة أخرى التزام الأفراد بالقيم السائدة أو الغالبة في المجتمع الواحد، فبالضرورة يصبح هنالك نوع من التشابه الأخلاقي بين أعضاء المجتمع ويحدد في نفس الوقت من الجانب الآخر المشكلات الاجتماعية، لأن المشكلة لا يصبح لها كيان مستقل من دون تعريفها عن طريق القيمة.

ويرى ريشر بأن اكتساب الفرد لقيمة ما يمر بمراحل مختلفة يبدأ بتبني الفرد لقيمة معينة، ثم إعادة توزيع هذه القيمة وإعطائها وزنا معينة، ثم يلي ذلك اتساع مجال عملها داخل البناء العام للقيم ثم ارتفاع معايير هذه القيمة في ظل وجود أهداف معينة وما تحققه من فائدة لمتبنيها، وأما اختفاء القيمة أو التخلي عنها فيأخذ أشكالا معاكسة لذلك تماما²، وأي نسق قيمي يتشكل عبر مراحل تاريخية للإنسان، وتبعاً لمراحل نموه وما يصادفه من

1 -الكيري أحمد شفيق ، قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية ، مصر ، دار المعرفة الجامعية، ط1 ، 200 ص555.

2 - معتز سيد عبد الله، عبد اللطيف محمد خليفة، علم النفس الاجتماعي، القاهرة ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، (بدون سنة نشر) ، ص374.

ظروف وأحداث تتحكم في تشكيله ويشمل عدة مؤشرات منها مستوى التعليم والجنس والإطار الثقافي، والمستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ودرجة التدين.....إلخ.

والنسق القيمي للأفراد والمجتمعات يتشكل وفقا لما يحدث في المجتمع، من تغيرات وتحولات فالأزمات الاقتصادية والاجتماعية وكذا الأمنية تؤثر وتغير في النسق القيمي للمجتمعات ، بمعنى أن نسق القيم يتأثر ويتغير لما يمر به المجتمع من ظروف وأحداث في مجالات عدة ، وهذا ما ينطبق على موضوع الدراسة الراهنة أي أن التحولات الاجتماعية الحاصلة في المجتمع سوف تغير في النسق القيمي للشباب الجامعي لاسيما القيم المرتبطة بالعمل.

التعريف الإجرائي لمفهوم النسق القيمي:

نقصد بالنسق القيمي هو ذلك الإطار التجميعي لمجموعة من القيم المتساندة بنائيا والمختلفة وظيفيا، خاصة بكل مجتمع أو جماعة ما، يكون فيه ترتيب القيم ترتيبا هرميا ، أي القيمة العليا ثم التي تليها حسب الأهمية ، اذن هو عبارة عن مجموعة من القيم المترابطة والتي تنظم سلوك الفرد وتصرفاته ، ويتم ذلك غالبا دون وعي الفرد

وهو ما نجده في قيم العمل لدى الشباب الجامعي، بحيث هو إطار تجميعي لمجموعة من القيم الخاصة بالعمل، كالقيمة الاجتماعية والاقتصادية، وقيمة الفخر بالعمل، وقيمة الأفضلية في العمل، وقيمة السعي إلى الترقى في العمل ، وهذه القيم لها ترتيب هرمي والفرد يختار من بين هذه القيم حسب الأهمية ، فهناك نسق قيمي هرمي تنتظم به القيم مرتبة حسب أهميتها بالنسبة للفرد أو الجماعة ونقصد بنسق القيم ، القيم المترابطة التي تنظم سلوك الفرد وتصرفاته .

خامسا : مفهوم العمل وخصائصه

يمثل موضوع العمل أهمية كبيرة لدى كبار المفكرين والباحثين لاسيما في مجال العلوم الاجتماعية ، نذكر منهم المفكر العربي ابن خلدون وكذا مفكرين آخرين كإميل دوركايم وكارل ماركس وأدم سميث وماكس فيبر ، ولا يزال هذا الموضوع يشكل محورا رئيسيا تنصب عليه اهتمامات العديد من الباحثين والمختصين في مجالات علمية متعددة بحيث شملت جميع فروع المعرفة

وعليه تحظى أدبيات سوسيولوجية العمل بالعديد من التعريفات ، وذلك نظرا لتعدد جوانبه الذي اكتسبها عبر مراحل تطوره في الفكر الغربي ، كما تعطي هذه التعريفات للعمل أبعاده وقيمه عبر مستويات البناء الاجتماعي ، ومن ثم يصعب فعلا علينا حصر هذه التعريفات كما وكيفا ¹

ومن الضروري في حديثنا عن موضوع العمل ومعناه أن قيمة العمل قد تتغير بتغير المحتوى الاجتماعي والثقافي والتاريخي ، وتغير الظروف الشخصية أيضا ، من منظور قيمي ، يتوقع بوضوح أن يكون التباين في قيمة العمل كبيرا بين الثقافات ، فضلا عن أهميته القيمية ويتغير تبعا للمرحلة التاريخية والمستوى الثقافي داخل الثقافات الفرعية التابعة لثقافة المجتمع ، حيث أن التغيرات والتحولات في البنى الاجتماعية سيؤثر بالضرورة على تغير القيم الخاصة ، بالعمل لهذا فالعمل كقيمة سوف يتغير داخل المجتمع ، كما يتغير بين الأنساق المختلفة للثقافة الواحدة

إن مفهوم العمل يعتبر من المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع المهني أو علم الاجتماع الصناعي، فكثير من العلماء ينظرون إلى العمل باعتباره ظاهرة عامة في حياة الإنسان

¹ - إعلان اعتماد وآخرون ، قيم العمل الجديدة في المجتمع المصري ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط1 ،

والمجتمع، والعمل سمة أساسية وهامة يتميز بها الأفراد والجماعات في كل المجتمعات الإنسانية باعتباره يمثل مظاهر السلوك اليومي التي تدور حوله كافة الأنشطة الإنسانية في المجتمع، وهو أسلوب من أساليب معيشة الإنسان بهدف تحقيق غايات الفرد والجماعة¹.

وإذا كان أرسطو وأفلاطون والفارابي وابن خلدون وجل العلماء والفلاسفة يقولون أن الإنسان حيوان اجتماعي، فإن هذا التعريف لا يكتمل اليوم وفي وقتنا الحالي إلا إذا أضفنا إليه ، ووفقا للبيئات المختلفة التي يعيش فيها قد أصبح في جوهره، إنسانا مشغولا بالعمل، أو إنسانا عاملا.

لهذا أصبح العمل شرطا أساسيا لكل حياة إنسانية وبالتالي لكل حياة اجتماعية².

ويعني العمل بمفهومه الشامل هو كل نشاط اجتماعي وبدني يقوم به الفرد ومن كلا الجنسين وهو يأخذ عدة أشكال ، كالمهنة ، أو الوظيفة ، أو الحرفة ، ويتم بأجر وبدون أجر، وهو يعني تنفيذ مجموعة من المهمات تتطلب بذل جهد عقلي ونفسي وعضلي بغرض تقديم الخدمات وتلبية الاحتياجات التي يحتاج إليها المجتمع، كما تساعد على التواصل الاجتماعي وإنشاء علاقات متعددة داخل نطاق العمل³.

وعليه فالعمل يشمل مجموعة من العلاقات والتفاعلات، بين كثير من الأفراد عن طريق مجموعة من الأعمال وهذا بهدف تحقيق غايات وأهداف معينة، وتبرز في هذا المجال مجموعة من الوظائف هي :

1 - كمال عبد الحميد الزيات، مرجع سابق، ، ص124.

2- السيد بدوي، علم الاجتماع الاقتصادي، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، 2005، ص389.

3- المطوع روضة ، عمل المرأة وأثره الإيجابي في استقرار الأسرة- بحوث الندوة العلمية حول عمل المرأة وأثره على الاستقرار الأسري- مؤسسة صندوق الزواج، مطبعة المستقبل، أبو ظبي، 2005، ص110.

التبادل: بحيث يحصل الفرد على مقابل مادي (مادي أو مزايا) على تلك الخدمات التي يقدمها أو يؤديها.

الاتصال: العمل يعتبر مكان خصب جدا للعلاقات الاجتماعية والتفاعل مع الآخرين.

المكانة: بحيث يحصل الفرد على مكانة ورتبة اجتماعية واقتصادية داخل مجتمعه، من خلال الأعمال التي يقوم بها.

الدلالة الشخصية: تعني أن العمل يصبح مصدرا محتملا لهوية وتقدير الذات وتحقيقها وإشباعها¹.

وكثير من الناس والمفكرين يميل تفكيرهم للعمل على أنه النشاط الذي يقوم به الفرد مقابل أجر معين، غير أننا لو تمعنا قليلا نجد نوع من التقصير في مفهوم العمل إلى حد الإخلال بمعناه الحقيقي، بحيث أن العمل غير المأجور كالعمل في البيت أو قيام الفرد بأي عمل في المنزل أو أحد المرافق التابعة له نجده في كثير من الأحيان والمواقف وهناك كذلك كثير من الأعمال لا تدخل في إطار العمل المأجور، أو الأعمال الخيرية التي يقوم الرجال والنساء على حد سواء.

إذن، فالعمل سواء كان بأجر أو غير أجر يعني تنفيذ مجموعة من المهمات تتطلب بذل الجهد العقلي والنفسي أو العضلي.

بغرض إنتاج سلع أو خدمات معينة لتلبية الاحتياجات البشرية، والعمل هو أساس أي اقتصاد في جميع الثقافات والمجتمعات.

ومن هنا تبرز القيمة والأهمية البالغة للعمل في المجتمع ، وللأفراد سواء بالنسبة الى الذكور أو الإناث، كونه يحقق لهم أهداف وفوائد كثيرة ، وفي شتى المجالات الحياتية ،

1-علام اعتماد وآخرون، قيم العمل الجديدة في المجتمع المصري، مرجع سابق، ص279.

ومن خلال هذا يتحقق الأمن بواسطة الأجر المادي والإحساس المعنوي ، من خلال الاستقلال الاقتصادي والأريحية المادية ويحقق فرص الذات من الناحية النفسية بالاطمئنان والشعور بالقدرة على الإنجاز وتحقيق المراد.

وعليه فالعمل هو مجموعة أوجه النشاط الإنساني التي يمارسها الإنسان على المادة ويستخدم في ذلك قوة ذهنية وعضلية كما قد يستخدم الأدوات والآلات، وهذا النشاط يؤثر بدوره على حياة الإنسان ويطورها، والواقع أن هذا التفاعل المتبادل بين الإنسان والطبيعة، أو بين الإنسان وبيئته، هو العنصر الأساسي الذي يفسر لنا تطور المجتمع، بل أنه يفسر لنا ما يحدث أحيانا في البناء الاجتماعي من تغير شامل¹.

وفي هذا السياق يعرف كولسون جيت العمل هو الوظيفة التي يقوم بها الإنسان بقواه الجسدية والخلقية لإنتاج الثروات والخدمات².

ويعتبر كذلك العمل هو القانون الوحيد في العالم ، والعنصر المنظم ، الذي يدفع بالمادة المنظمة إلى غايتها المجهولة ، فالحياة ليس لها معنى آخر ولا غاية لوجود آخر خارج إطار العمل ، فنحن لا نظهر في هذا الوجود سوى للعمل ثم الاختفاء ، وكل الشرائع السماوية تعطي للعمل قيمة ومكانة وأهمية بالغة بقدر أهميته للفرد وللمجتمع

والقرآن الكريم يعتبر العمل عبادة وجهاد ، حيث يقرر أن من يخرج للعمل فهو مجاهد في سبيل الله ، فنجده مثلا في سورة (يس) الآية رقم (351) قوله تعالى " ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم أفلا يشكرون " ³ ، وكذلك قوله تعالى في سورة (الجمعة) الآية رقم (

1- السيد بدوي ، مرجع سابق ، ص291.

2- جورج فريدمان، بيار نافيل، رسالة في سوسولوجيا العمل ، ترجمة بولاند عمانوئيل، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط1 1985 ، ص11.

3- سورة يس ، الآية رقم 351 .

(10) " فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون"¹

كما يتميز العمل بمجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي :

- مستوى النشاط:

فالعمل يمثل أساسا لاكتساب المهارات والقدرات وممارستها، كما أنه يوفر بيئة مهيكلة تستوعب طاقات الفرد، ويغير ذلك تتناقض الفرص لممارسة هذه المهارات والقدرات².

- قدرة الفرد على اختيار العمل المناسب له بحرية، وذلك وفقا لقدراته ومؤهلاته الخاصة بكل فرد، وذلك لحسن الأداء والقدرة على الإنجاز والأهلية لذلك.

- التنوع:

يعتبر العمل بالخالق لصلة يدخل من خلالها الأفراد والجماعات في سياقات مختلفة غير السياقات العائلية و القرابية، فبيئة العمل تعطي الناس والناس والأفراد حالة من الاستماع حين أداء النشاطات المختلفة في طبيعتها عن المشاغل العائلية والبيئية، هذا رغم ما للعمل من جهد وإرهاق وتعب وملل في تكراره اليومي أو الشهري أو السنوي.

- العائد المادي:

لكل عمل أو نشاط يبذله الفرد في حياته مقابل فإما أجرا أو دخل مترتب عن هذا العمل، بحيث يعتبر المصدر الرئيسي للرزق والمورد الذي يعتمد عليه أكثر الناس في جميع المجتمعات وهذا لتلبية احتياجاتهم في جميع ميادين الحياة.

¹ - سورة الجمعة ، الآية رقم 10 .

² - جيندز أنطوني ، علم الاجتماع ، ترجمة فايز الصياح ، لبنان ، المنظمة العربية للترجمة ، ط4 ، 2005 ، ص434.

وكلما انعدم هذا الدخل أو تضاعل فإن صعوبات الحياة يزداد مع كثرة الهموم والمشاكل الناجمة عنه وتتفاقم بصورة مطردة.

- البنية الزمنية:

إن الناس المستخدمين بصورة منتظمة يقضون أكثر وقتهم خلال ساعات العمل وفق برنامج زمني محدد يحدد إيقاعات النشاط ، ومستوياته واتجاهاته وقد ينطوي هذا الجدول الزمني على جوانب كثيرة من الإرهاق والضغط النفسي غير أنه يعطي اتجاها محددًا أو نسبيًا للأنشطة اليومية، وفي المقابل فإن المتعطلين أو غير العاملين يعانون الضجر في كثير من الأحيان ويفتقدون الإحساس بالزمن كما يفهمه غيرهم من الناس¹.

الهوية الشخصية:

إذ أن طبيعة العمل تسبغ على المرء هوية اجتماعية مستقرة وفي ما يتعلق بالرجال بصورة خاصة، فإن الاعتداد بالنفس كثيرًا، ما يرتبط بإسهامهم الاقتصادي في تلبية احتياجات الأسرة.

التواصل الاجتماعي:

إن بيئة العمل كثيرًا ما تعطي للفرد فرصًا كثيرة ومتعددة لإقامة علاقات وصدقات ومشاركة الآخرين في أنشطة متعدد داخل نطاق العمل وخارجه، وتتضاعل هذه الفرص وتتقلص دائرة الأصدقاء والمعارف بانعدام العمل ، وهو ما نلاحظه في مقياس الدراسة في قيمة العمل وما لها من انعكاسات واضحة للعامل في ربط علاقات اجتماعية واقتصادية وحتى قرابية مع أصدقاء ومعارف جدد.

1- نفس المرجع ، ص436.

العمل ومفاهيم أخرى :

يمكن توضيح مفهوم العمل عن غيره من بعض المفاهيم التي عادة ما تختلط بها كما يلي

- العمل والنشاط:

يجب أن نفرق بين العمل والنشاط الإنساني عامة ، فمن ناحية الصفات الذاتية للنشاط الذي نسميه عملا نلاحظ أن العنصر الأساسي، هو وجود نوع من القهر وهذا هو الذي يميز عن أي نوع من أنواع النشاط الأخرى التي يقوم بها الإنسان وقد اهتم بإظهار هذه التفرقة عدد من علماء النفس البارزين نذكر منهم فالون (wallon) وميرسون (meyerson) وهيرنشو (hearnshon) وهذا الأخير قام بتحليل دقيق للعمل في بحثه بعنوان الاتجاهات نحو العمل، ومعنى هذا أن العمل نشاط ملزم يفرض على الإنسان، وذلك بخلاف النشاط العادي الذي يتصف بالحرية¹.

ولكون العمل يتميز بهذه الصفة ألا وهي القهر، فإن الأفراد يحاولون أن ينتفضوا من قيمته رغم عائده المادي والمعنوي من مكانة واحترام داخل أفراد الأسرة والمجتمع.

إن قيمة الشيء الذي يتميز بالقهر يكون دائما صعب على الأفراد وكثير من الحالات يصبح العمل نشاطا حرا ونجده في غالب الأحيان مرتبطا بالهواية فمثلا الفنان الذي ينتج عملا فنيا يأخذ منه مال ووقت طويل معناه يعمل هذا العمل بإرادته ورغبته التي تدفعه

ولا يضطره لفعل هذا الشيء لا عائد مادي ولا دافع خارجي وإنما رغبته في ذلك هو فقط لكنه في حقيقة الأمر نجد هذا الشيء نادر بحكم أن جميع الفنانين يقتاتون ويعيشون من أعمالهم الفنية.

1- السيد بدوي ، مرجع سابق، ص292.

وكذلك يعتبر نشاطا لأنه في غالب الأحيان يحقق النزعات العميقة عن الإنسان أي إبراز الشخصية في تلك الأعمال ، فالموسيقي الذي يعمل للانتهاة من سمفونية جديدة والمهندس الذي يعمل للوصول إلى اختراع جديد، بل إن مجموعة العمال الذين يعملون لإنجاز مشروع بنائي يضعون فيه كل حذقهم ومهارتهم كل هؤلاء يشعرون بأنهم يقومون بنشاط خلاق لا أثر فيه للضغوط لأنهم يحققون به شخصيتهم ويؤكدون به نزعتهم للطموح والشهرة كذلك الشيء الآخر هو الاندماج الذاتي والكلي للفرد في نشاط العمل مما يؤدي إلى حالات نفسية مختلفة متأرجحة بين السخط والحزن أو عكس ذلك من تحقيق الذات والرضا.

ومنه فإن العمل قد لا تكون له نتائج ايجابية على الشخصية ، فكل عمل يقوم على الاختيار الحر، ويتفق مع استعدادات الشخص ومواهبه يصبح عاملا هاما في إحداث التوازن النفسي في بناء الشخصية وإشاعة الرضا والسعادة في النفس.

ومنه فإن العمل يعتبر ظاهرة حاسمة في ارتفاع الإنسان فوق مستوى الحيوانية ،ومن وجهة النظر الاجتماعية يعتبر العمل أساسا لبزوغ الحضارات وتطورها، أما بالنسبة للفرد فإنه عامل هام لتحقيق الذات وتقدير المصير.

العمل والمكانة الاجتماعية:

ترتبط فكرة ابن خلدون حول قيمة العمل بتفسير محددات المكانة الاجتماعية للعمل من خلال جانبين هامين هما:

من الناحية المادية : في هذا الصدد يقول ابن خلدون "الجاه مفيد للعمل، لأن صاحب المال والحظوة في جميع أصناف المعاش أكثر يسارا وثروة من فاقد الجاه، والسبب في ذلك أن صاحب الجاه مخدوم بالأعمال يتقرب بها إليه في سبيل الحاجة إلى جاهه، والناس معنيون له بأعمالهم في جميع حاجياته من ضروري أو حاجي أو كمال فتحصل

فيه الأعراف من العمل، يستعمل فيه الناس من غير عوض، فنتأكد قيم تلك الأعمال عليه فهو بين قيم للأعمال يكتسبها، وقيم أخرى تدعوه الضرورة إلى إخراجها فتتوفر عليه والأعمال لصاحب الجاه كثيرة فتفيد الغنى لأقرب وقت ويزداد مع الأيام يسرا وثرورة.....¹ ومنه فإن ابن خلدون يربط بين القيمة المادية للعمل والمكانة التي يكتسبها الفرد من خلال هذه القيمة وهذا يعني أن الإنسان الذي لديه المال والشهرة يكتسب جاها ومكانة مرموقة في المجتمع ، راجعة للملكية للمال حيث يكون لديه اليسر في المعيشة ويتميز بالغنى الذي صار أساسيا في احتلال المكانة المرموقة في المجتمع وهذا كله يعبر عن الجانب المادي لقيمة العمل في ارتباطه بالمكانة الاجتماعية.

من الناحية المعنوية : يقول ابن خلدون أن القائمين بأمر الدين من القضاء والفتيا والتدريس والإمامة والخطابة والأذان ونحو ذلك، لا تعظم ثروتهم في الغالب، والسبب في ذلك أن الكسب هو قيمة الأعمال ، وأنها متفاوتة².

وعلى ضوء ماسبق نجد أن ابن خلدون يوضح لنا وجود بعض الأعمال أصحابها لا يتمتعون بالمال ولا بالثروة، ويحصر عادة هذه الأعمال المرتبطة بالأعمال الدينية، والعاملين في القضاء، والتدريس والإمامة والقيمين على المساجد والمدارس القرآنية، وهي عادة مصالح ومرافق تابعة للدولة تسير بها أمور الناس وتعلمهم وتفقههم في دينهم وفي مجالات تخصصهم، ولها أجر يتقاضونه مقابل هذه الأعمال، وبطبيعة الحال مهما كان هذا الأجر فهو يعتبر أجرا محدودا جدا مقارنة بما يكسبه أصحاب التجارة والجاه والثروة والسلطان، وهم عادة في نظر ابن خلدون الأفراد المتمسكون بأخلاقهم وقيمهم الدينية ومهمتهم في الحقيقة تشتمل على أعمال الفكر والمجهود البدني لمصلحة الناس وخدمتهم.

1- كمال عبد الحميد الزيات، مرجع سابق، ص21.

2- نفس المرجع ، ص23.

وبذلك يمكن القول أن ابن خلدون قد ساهم لأول مرة في تاريخ الفكر الإنساني بتفسير محددات المكانة الاجتماعية والمهنية على أسس واقعية مستمدة من الواقع الاجتماعي الذي عاصره.

ويعد ابن خلدون بذلك أول من وضع دعائم علم الاجتماع العمل ، حيث تعرض للمكانات المهنية لكثير من الأعمال في نماذج عديدة من الصنائع، كما اهتم أيضا بما هو ضروري منها لتحقيق غاية العمران البشري واستمراره وخصص لكل منها فصلا مستقلا في تفسير أهميتها، ومكانتها في المجتمع، ولا شك أن هذا التراث يعتبر من المبادئ الأساسية التي ينظر إليها كمرجع هام في دراسات وبحوث علم الاجتماع العمل

لهذا فإن العمل يحتل مكانة خاصة في حياة الناس والأفراد ، إذ أن جل البالغين في كل المجتمعات (الصناعية والزراعية) ، يقضون قدرا كبيرا من نشاطهم اليومي في العمل أو التدريب أو الإعداد لنشاطات العمل ، كما تسخر المجتمعات قدرا كبيرا من مصادرها لإيجاد فرص العمل ، من خلال استحداث وزارات خاصة بهذا الشأن ووكالات وطنية ومحلية تسهر على إيجاد فرص العمل ، وتأهيل مواطنيها للعمل المأجور ،

وهكذا فإن العمل يمثل بالنسبة لكثير من الأفراد الإطار المرجعي الأساسي لحياتهم ، هذا ويعتبر العمل رباط قوة يربط الشخص بالواقع ، وعلى سبيل المثال فإن العمل يؤثر تأثيرا عميقا على استخدامنا للوقت ، فالعمل هو الذي يوضح لنا البناء الزمني للأيام والأسابيع والشهور ، والسنوات ، كما أنه يوضح الحد الفاصل بين نشاط الإنتاج وإعادة الإنتاج ، ويوضح أيضا الفرق بين النشاطات الذاتية وتلك التي تتم مع الغير

وخلاصة القول فإن العمل هو الذي يحدد أيضا دورته التي تبدأ بالإعداد عن طريق التعليم ثم التدريب ثم العمل ثم التقاعد¹.

- العمل والبطالة:

البطالة ظاهرة ذات أبعاد تاريخية بمقدار ارتباطها بمراحل التصنيع المختلفة، وإذا راجعنا التصنيفات الرئيسية، نجد أنه ليس لها مميزات نفسها في الاقتصاديات التي تسودها مجموعة القطاع الأول، وتلك التي تسيطر عليها مجموعتا القطاعين الثاني والثالث، هكذا يمكن أن نميز بين نماذج ثلاثة للبطالة تختلف باختلاف القطاع الناتجة عنه.

- نقص في الطلب العام

- نقص في منافع التجهيزات أو في موارد إضافية أخرى.

- أو خطأ في التطابق بين العرض والطلب على الاستخدام ، (مكتب العمل الدولي 1950)².

البطالة كمفهوم يناقض مفهوم العمل - تعني فائض العمالة داخل البناء النسق الاجتماعي أو الصناعي، فحيث يكون هناك فائض في سوق العمل، لا يمكن لقوة العمل من توفير عدد من الأعمال تستوعب هذا الفائض تحدث ظاهرة البطالة، ولقد ارتبطت هذه الظاهرة بظواهر التحول البنائي نتجت عن الثورة الصناعية، حيث تحولت قوة العمل من التركيز حول العمل الزراعي إلى العمل الصناعي إلى جانب الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها المجتمعات الإنسانية خلال فترات الأزمات الاقتصادية وسوء الأحوال الاجتماعية³.

¹ - علام اعتماد و آخرون، القيم الجديدة للعمل في المجتمع المصري ، مرجع سابق ، ص 278 .

² - جورج فريدمان، بيار نافيل، رسالة في سوسولوجيا العمل ، ترجمة بولاند عمانوئيل ، مرجع سابق ص 273 .

³ - كمال عبد الحميد الزيات، مرجع سابق، ص 138.

والبطالة في حقيقة الأمر عكس العمل ولها عدة وظائف سلبية في حياة الفرد والجماعة حيث تؤدي إلى التفكك والصراع وتعمل على اختلاف توازن البناء المهني والاجتماعي بوجه عام.

وتساعد كثيرا على انتشار الآفات الاجتماعية كالمخدرات والسرقة والإجرام، وكذلك تثقل كاهل الدولة من مصاريف حول منحة البطالة والتأمينات الاجتماعية للبطالين، بالإضافة إلى كثرة الاحتجاجات والمظاهرات المطالبة بالعمل ، وبالتالي عدم الاستقرار السياسي للدولة.

بحيث أن كل الأزمات والثورات تعتبر البطالة من العوامل الأساسية لاندلاعها وفي الأخير يمكننا أن نقول أن البطالة من نتائج وأثار التوسع في استخدام الآلات والرغبة المستمرة في تحسينها وإدخال التعديلات عليها.

وترجع البطالة إلى النمو السنوي المستمر في حجم القوى العاملة وزيادة عدد الراغبين في العمل، في الوقت الذي تقدمت فيه التكنولوجيا الحديثة وازداد الاعتماد على الآلات التي تعمل بأقل عدد من الأفراد مما أدى إلى قلة الطلب على الأيدي العاملة وبالتالي ازدياد البطالة¹.

- العمل والسلوك:

لا يمكننا أن نحجم عن الإشارة من خلال العمل، إلى كل أنواع السلوك حيث العمل في كثير من الأحيان يعبر عن إكراه في حالات كثيرة عن السلوك بحرية.

والعمل يصبح سلوكا عندما يعبر حقيقة عين الميول الشخصية الدفينة ليساعدها على أن تتحقق، والعمل كذلك الذي يتم ضمن إطار بعض الشروط، والتي تحاكي تنوعها تنوع

1- فهمي محمد سيد ، إسهامات الخدمة الاجتماعية في التنظيمات الصناعية ، القاهرة ، المكتب الجامعي الحديث ، 2014، ص203.

العمل المميز، ويمكن أن يكون لها مفاعيل إيجابية على الشخصية، خاصة أن كل عمل يلائم اختياراً حراً وأهلية معينة، هو عامل توازن نفسي وبناء للشخصية واكتفاء دائم وسعادة ، وملاحظات فرويد سنة 1929 قيمة بالنسبة لهذا الموضوع، فالعمل عنصر يقرر ارتفاع الإنسان فوق مستوى الحيوانية، وهو كذلك بالنسبة للكائن الاجتماعي في تفتح الحضارات وديناميتها، وهو كل يوم كذلك، بالنسبة للفرد في مدى تحقيق ذاته وحدود قدره الشخصي¹.

- العمل والقيم :

يعتبر العمل مجموعة من العلاقات والتفاعلات بين عدد من الأشخاص والأعمال لتحقيق غايات معينة، وكما أن للتفاعلات في دنيا المادة مردودات مغايرة، فإنها في دنيا البشر أكثر وأعمق

وإذا أردنا أن نعرف العمل، فإننا سنجد اختيارات كثيرة لكن نهتم بالعمل المأجور، لأنه أكثر أنواع العمل انتشاراً وتداولاً وأكثر دلالة وعمق لدى الأفراد في المجتمع.

ف نجد مجموعة من الوظائف للعمل بها نستطيع تحديد علاقة العمل بالقيم بشكل يسير وواضح جداً

- التبادل: بمعنى أن يوفر مجالاً للتفاعل وربط العلاقات.

- المكانة : له علاقة بمرتبة ومكانة الفرد داخل المجتمع ومؤسساته ، بالنسبة للعمل الذي يشغله .

- الاتصال الاجتماعي : بمعنى أن يوفر مجالاً للتفاعل وربط العلاقات .

- الدلالة الشخصية : يصبح مصدراً محتملاً للهوية وتقدير الذات وتحقيق إشباعها .

1- جورج فريد مان، بيار نافير، رسالة في سوسولوجيا العمل ، مرجع سابق، ص16.

ومن خلال هذه الوظائف نلاحظ أنه غالب عليها الطابع السوسولوجي ، على الطابع الاقتصادي حيث نجد التبادل هو الوظيفة الوحيدة الاقتصادية ، وهي الحصول على المقابل المادي أو المعنوي للعمل ، في حين أننا نجد أن الوظائف الثلاث يمثل في جوانبها سوسولوجية العمل مثل الاتصال الاجتماعي والمكانة وتحقيق الذات¹

سادسا : مفهوم قيم العمل

فيما يتعلق بتعريف قيم العمل يمكن صياغته من خلال القيمة The value والذي يتصف بالتعددية والتباين وفي هذا السياق يعرفها حلیم بركات بأنها هي المعتقدات حول الأمور والغايات وأشكال السلوك المفضلة لدى الناس، توجه مشاعرهم وتفكيرهم ومواقفهم وتصرفاتهم ، واختياراتهم ، وتنظم علاقاتهم بالواقع والمؤسسات والآخرين والمكان، وتوسع مواقعهم وتحدد هويتهم ومعنى وجودهم بكلام بسيط ومختصر، وتتصل القيم بنوعية السلوك المفضل، وبمعنى الوجود وغاياته².

ونظرا لأن تعريف القيمة كان محط اهتمام الفلاسفة وعلماء الانثربولوجيا وعلم النفس وعلم الاجتماع من منظور سوسولوجي كان الاهتمام بالقيمة ودورها في توجيه سلوك الأفراد والجماعات قويا ومؤثرا ابتداء من إسهامات الرواد الأوائل وهم كارل ماركس وماكس فيبر وامييل دوركايم وغيرهم

ووظيفيا فالقيم تسهم بدور أساسي في تكوين شخصية الفرد وما قد تكتسبه من معارف كما تسهم في تحديد الاتجاهات وتحديد السلوك ، ويذكر في هذا السياق ألبورت Alport أن الاتجاهات لدى الفرد تعتمد على ما هو موجود من قيم اجتماعية سابقة

¹ - علام اعتماد وآخرون ، القيم الجديدة للعمل في المجتمع المصري ، مرجع سابق ، ص 279

² - بركات حلیم ، المجتمع العربي المعاصر(دراسة اجتماعية)، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1985،ص324.

ويعرف روكيتش Rokeach القيمة بأنها تكون مفضلة عند المستويين الشخصي والاجتماعي ، على غيرها من أنماط السلوك أو الأهداف الأخرى¹

في حين نجد مصطلح العمل يعتبر عند ماركس النشاط الموجه للإنسان الذي يهدف إلى السيطرة على القوى الطبيعية والاجتماعية وتحويلها لتلبية حاجات الإنسان والمجتمع ، وهذه الحاجات تتكون تدريجياً².

ومنه يمكننا القول أن مفهوم قيم العمل تطور تاريخياً من النمط التقليدي إلى نمط أكثر شمولية بفعل عدة مؤثرات أهمها:

- التحول في أخلاقيات العمل في المذهب الكالفييني، بما يتسق مع أفكار الرأسمالية لأن المذهب الكالفييني من الناحية الدينية أباح الربح المادي جراء التكسب بالعمل، مع الحث على الدافع الروحاني ابتغاء مرضاة الرب.

- الثورة الصناعية وما صاحبها من قوى أساسية، أحدثت بدورها تحولات في النمط التقليدي لقيم العمل وذلك خلال القرن التاسع عشر ميلادي³، ومن خلالها ضعف الضبط الاجتماعي الداعم للنمط التقليدي لقيم العمل نتيجة هجرة الريفيين وبأعداد كبيرة للعمل في مجال التصنيع ، ومالها من انعكاسات في العلاقات الاجتماعية، ومنها بدأ التحول في قيمة العمل بعد أن كان الهدف الأول والأساسي من العمل هو اكتساب مرضاة الرب تغيير الهدف وأصبح مادي بنسبة كبيرة، أي أن قيم العمل أصبحت ذات بعد مادي .

¹ علام اعتماد وآخرون ، القيم الجديدة للعمل في المجتمع المصري ، مرجع سابق ، ص 28

2 - بشيانية سعد، علم الاجتماع العمل، الأسس- النظريات والتجارب، قسنطينة ، منشورات جامعة منتوري، 2004/2003، ص48.

3 -علام اعتماد ، زايد أحمد ، مقياس قيم العمل(الإطار النظري - دليل المقياس)، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1992 ، ص04.

وتنوع المهن ومجالات النشاط الاقتصادي، ومنها أصبح هنالك أعمال ذات سيادة وأعمال تابعة (رئيسية وثانوية)، وصاحب هذا التصنيف تفاوت في المكانة المهنية تبعا لتصنيفات العمل، ومنها أصبح مفهوم العمل له علاقة بالتدرج المهني.

وكذلك تطور الحركة النقابية، وما خلفته من نتائج على الأفراد والعمل في حد ذاته، من خلال بروز نوعين من الأخلاقيات جديرين بالاهتمام هما أخلاقيات العمل والأخلاقيات الاجتماعية ومنه نجد أن مفهوم القيم يشير إلى الموجهات السلوكية (اتجاهات، معتقدات وتفضيلات وأولويات)، للفرد أو الجماعة في كل الأنشطة التي تتصل بأي شكل من أشكال العمل ليس قاصرا على نشاط مهني معين، وهذه الموجهات تأخذ شكلا من أشكال العمل ليس قاصرا على نشاط مهني معين، وهذه الموجهات تأخذ شكلا ظاهرا أحيانا وضمنا في أحيان أخرى، وترتبط قيم العمل بالسلوك المفضل أو غير المفضل اجتماعيا (قيم التحلي وقيم التخلي)، فالقيم عبارة عن الأهمية النسبية للعائدات والمكاسب الضمنية الصريحة، التي يجنيها الفرد من خلال ممارساته للعمل ومن خلال رؤيته الذاتية لهذا العمل، ومن ثم يصبح لكل نشاط أو سلوك مرتبط بالعمل قيمة توجهه والقيم بهذا المعنى تحتوي على عناصر هي:

أ- عناصر معرفية أي أن التوجه إليها يرتبط بالانتقاء أو الاختيار

ب- أنها موجهات للسلوك تأخذ شكلا ظاهرا أحيانا وضمنا أحيانا أخرى.

ج- للقيم أبعاد عديدة، اجتماعية، اقتصادية، سياسية.... إلخ.

هذا فضلا على أن القيم تأخذ شكل الثنائيات.

وتعتبر قيمة العمل مفهوما ديناميكيا لارتباطها بالواقع الاجتماعي، ويشكل نسق قيم العمل عند الفرد اتجاهاته الدالة على مركزية هذا النسق، كما يحدد توجهات الأفراد في مجال العمل¹

ومنه نلاحظ أن منظومة قيم العمل تتعكس من خلال الاهتمامات و التفضيلات المرغوب فيها والواجبات والالتزامات الأخلاقية ، وتعد القيم الاجتماعية نتاجا اجتماعيا لعوامل تاريخية واجتماعية ويحافظ عليها بواسطة النظام الأخلاقي لأن القيم في الأخير لا تذهب أو تتلاشى وإنما تتغير وتتبدل صعودا أو هبوطا في سلم النسق القيمي لأي مجتمع، وهذا وفقا للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وعبر مراحل وحقب تاريخية .

وتصنيف قيم العمل، يلزما بالتفريق بين القيم التي ترتبط بنشاط العمل في حد ذاته والقيم التي تصاحب النشاط ، وذكر في هذا المنوال (جنزبرج) في نظريته عن النمو المهني، بأن الإشباع المرتبطة بالعمل تقع في ثلاث فئات هي:

- الجزاءات(نقود- مكانة)

- الإشباعات المصاحبة للقيام بالنشاط(اجتماعية وبيئية)

- الإشباعات الذاتية(متعة القيام بالنشاط نفسه وإنجاز أهداف معينة)²

وفي هذا الصدد قام كذلك (سوبر) بتصنيف القيم المرتبطة بالعمل بناءا على الملاحظة أكثر من اعتماده على أسس تجريبية إلى خمس عشر مجالا هي:

1- القيم الداخلية وتشمل: الغيرية-الابتكار-الاستقلال-الإثارة العقلية - الجماليات - الإنجاز-القيادة.

1 - علام اعتماد محمد وآخرون، قيم العمل الجديدة في المجتمع المصري ، مرجع سابق، ص29.

2 - زينب سيد عبد الحميد ، مرجع سابق، ص293.

2- جزاءات خارجية: أسلوب الحياة-الأمن-المكانة-العائد الاقتصادي.

3- مصاحبات القيام بالعمل: جو العمل- الزملاء- العلاقات- الإشرافية - التنوع¹.

ومنه ثمة تعكس منظومة قيم العمل الاهتمامات والتفضيلات المرغوب فيها والواجبات والالتزامات الأخلاقية ، وتعد القيم الاجتماعية بشكل عام نتاجا اجتماعيا لعوامل تاريخية واجتماعية ، يلعب النظام الأخلاقي على مستوى المجتمع دورا أساسيا في المحافظة عليها ووضع التشريعات التي تكفل استمراريتها ، ومن ثم فالقيم لا تتلاشى وإنما تتبدل أهميتها صعودا وهبوطا على سلم القيم خلال كل مرحلة تاريخية².

ومما سبق نستطيع القول أن قيم العمل تعرف على أنها إشباعات مرتبطة بالمهنة أو على أنها استعدادات دافعية للفرد نحو بيئة العمل أو المهنة ، أي أنها هي المميزات أو الموصفات في العمل ، ولذلك فهي تعتبر اتجاها اختياريا نحو مواقف العمل أو حالات من التفضيل ، لتصنع الأمور المرتبطة بالعمل أو اتجاهات عامة نحو العمل ، وهناك من يُعرفها على أنها مجموعة من المبادئ والمعتقدات والاتجاهات تتطلبها طبيعة المهنة والمتفق عليها من قبل العاملين بها لتحديد أو تعيين السلوك الذي تقتضيه مسؤوليات وأدوار المهنة ذاتها

التعريف الاجرائي لمفهوم قيم العمل :

تعتمد هذه الدراسة في التعريف الإجرائي لقيم العمل على مقاييس قيم العمل الذي استخدم في هذه الدراسة ، وهو محاولة قياس مدى تغير قيم العمل لدى الشباب الجامعي الجزائري ، وهو مقياس يشمل على خمس قيم ، كل قيمة تمثل بعض أبعاد العمل ومن خلال ذلك سوف نتعرف عن الأهمية النسبية التي يعطيها المبحوث لنوع العمل الذي

1 - نفس المرجع ، ص294.

2 - علام اعتماد وآخرون ، قيم العمل الجديدة في المجتمع المصري ، مرجع سابق ، ص 29

يرغب العمل في مزاولته مستقبلا وهي ، القيمة الاقتصادية والاجتماعية للعمل ، وأفضلية العمل ، والفخر بالعمل ، والسعي الى الترقى في العمل.

سابعا : مفهوم التغيير الاجتماعي

يعتبر تحديد واضح لمفهوم التغيير الاجتماعي، مشكلة بحد ذاتها، وهذه المشكلة ناتجة عن تعدد التعريفات من جهة، ومن جهة أخرى الطابع المعقد لعملية التغيير الاجتماعي، بحيث نجد الكثير من جهود العلماء والباحثين في العلوم الاجتماعية، تعمل وتسعى لتحديد مفهوم واضح للتغيير الاجتماعي، تعريفا واضحا ودقيقا لأننا عندما نتكلم عن عملية التغيير الاجتماعي يجب أن نتكلم عن المجتمع برمته في تفاعلاته وعلاقاته وعملياته، في الزمان والمكان وكذلك لكون مفهوم التغيير الاجتماعي يتداخل مع عدة مصطلحات، كالتغيير الثقافي والتقدم، والنمو، والحراك الاجتماعي والتطور....إلخ .

وفكرة التغيير الاجتماعي في الأصل تثير الكثير من الجدل والنقد، لأن التغيير الاجتماعي يمثل جانبا هاما من اهتمام العلماء والباحثين، نظرا لاتساع مفهومه وحساسية موضوعه، فكل باحث يسعى إلى توضيحه حسب نظرية معينة، فأصبحت المؤلفات السوسيولوجية سواء العربية أو الأجنبية تزخر بالعديد من التعريفات المتباينة والمعقدة وعلى ضوء ما سبق سوف نستعرض بعض التعريفات التي تناولت مفهوم التغيير الاجتماعي

مصطلح (change) في اللغة الإنجليزية يعطي معنى الاختلاف في أي شيء يمكن ملاحظته في فترة زمنية معينة¹، وتتصف جل المجتمعات سواء كانت متطورة أو متخلفة أو غير ذلك من الصفات ، بأنها في تحول وتغير مستمر ودائم، لأن التغيير يعتبر سمة الحياة الاجتماعية ،

1- Lundberg .g a. and others sociology Harper and brothers3.r.y.1963.p.675.

فالمعارف والعلوم والعادات والتقاليد، والمواقف والاتجاهات، والقيم وكل النظم الاجتماعية يصيبها عملية التغير والتحول، فالتغير الاجتماعي يعني أساسا تلك العمليات من التحولات والتطور والتقدم والنمو، الذي يحدث في المجتمع ونظمه الاجتماعية، وقد يحدث في بناء المجتمع أو في وظائف هذا البناء، أو فيهما معا¹.

ويعني التغير في اللغة العربية استبدال الشيء بشيء آخر، أو نقله إلى مكان آخر ، والتغير ضد الثبات وهو يمثل ظاهرة عامة في كل المجتمعات الانسانية² وكلمة التغير في حقيقة الأمر تشير إلى الاختلافات التي تحدث في أي شيء والتي يمكن ملاحظتها خلال فترة من الزمن³.

تعريف جونسون (Johnson) : التغير الاجتماعي ما هو إلا تغير وتبدل في بناء النظام الاجتماعي من حالة إلى أخرى، بحيث كان المجتمع فيها ثابتا نسبيا أصبح فيها في حالة غير التي كان عليها، كما أن التغيرات البنائية ناتجة في الأساس عن تغييرات وظيفية في البناء الاجتماعي وصولا إلى بناء أكثر كفاءة وأكثر مقدرة على أداء الإنجازات⁴.

تعريف ولبرت مور (Wilbert Moore) :

التغير الاجتماعي هو التغير الملحوظ في البناء الاجتماعي وفي المظاهر الثقافية ، مثل القيم والمعايير وغيرها .

1 - الجوهري عبد الهادي وآخرون، دراسات في علم الاجتماع، أسبوط، مكتبة الطليعة ، 1979،ص37.
 2 - رشوان حسين عبد الحميد أحمد ، التغير الاجتماعي والمجتمع ، الاسكندرية ، دار المكتب الجامعي ، 2008 ، ص 14.
 3 - أبو زيدأحمد ، البناء الاجتماعي (مدخل لدراسة المجتمع)، الجزء الأول، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، 1966،ص245.
 4- Johnson .h sociology systematic introduction, the Indian Edition. Bombay. 1970. p03.

وتعرفه دائرة المعارف للعلوم الاجتماعية بأن التغيير الاجتماعي هو تحولا هاما يصيب الأبنية الاجتماعية التي هي أنماط من الفعل والتفاعل - الاجتماعيين ، يشمل هذا نتائج واستيضاحات تمثل تلك الأبنية تتجسد في المعايير (Norm) والقيم (Values) والنواتج الثقافية والرموز¹.

تعريف محمد عاطف غيث : تعتبر عملية التغيير الاجتماعي ما هي إلا التغييرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي، أي في بناء المجتمع ووظائف هذا البناء المتعددة والمختلفة، ويراهما في عدة صور، مثل التغيير في القيم التي تتأثر بظروف المجتمع المتغيرة والتغيير في النظام الاجتماعي، كالانتقال من نظام الملكية المطلقة إلى الديمقراطية ، والتغيير في مركز الأشخاص، بحكم التقدم في السن، أو الموت فتتغير مكانتهم ومردوديتهم على مستوى الأدوار التي يشغلونها².

تعريف وليام أوبرن (Ogburn) :

يعتبر أوبرن هو المسؤول الأول عن انتشار مصطلح التغيير الاجتماعي، عندما نشر كتابه عن "التغيير الاجتماعي" لأول مرة في عام 1922، ويعطي أوبرن أهمية كبيرة للاختراعات وعلاقتها بالتغيير الاجتماعي، وهو لا ينكر أثر العوامل البنيوية والطبيعية والبيولوجية في تغيير المجتمع ، ولكنه يقر بأن هذه العوامل ليس لها نفس التأثير ، كما هو الحال بالنسبة للعوامل الثقافية أو الاختراعات في إحداث التغييرات الاجتماعية³.

تعريف مصطفى الخشاب: التغيير الاجتماعي كل تحول في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة، ولما كانت النظم في المجتمع متكاملة

1 - عودة محمود ، أساليب الاتصال والتغيير الاجتماعي ، القاهرة ، دار المعارف ، 1971 ، ص 109

2 - استيتية دلال ملحسن ، التغيير الاجتماعي والثقافي، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 2 ، 2008 ، ص 24.

3 - غيث محمد عاطف ، علم الاجتماع ، القاهرة ، دار المعرفة الجامعية ، 2009 ، ص 315.

بنائياً ومنتسدة وظيفياً، فإن أي تغير يحدث في ظاهرة ما لا بد وأن يؤدي إلى سلسلة من التغيرات الفرعية التي تصيب معظم جوانب الحياة بدرجات متفاوتة¹.

ولهذا يتضح أن جميع المجتمعات الإنسانية تشترك في حقيقة أساسية ينبغي عدم إهمالها وذلك لعلاقتها المباشرة بالديناميكية الحضارية والاجتماعية، ألا وهي خضوعها لعملية التغير الاجتماعي فيها جميعاً إلى تأثير القيم بشكل من الأشكال²

ومن خلال هذا نلاحظ كيف أن للقيم دور هام ورئيسي في عملية التغير الاجتماعي، فهي تعتبر المحدد الأساسي لسرعة عملية التغير الاجتماعي، فدور القيم مثلا في المناطق الريفية أقوى من دورها في المراكز الحضرية ، وبالتالي تختلف سرعة التغير من مجتمع لآخر ، والقيم قد تعيق تفتح المجتمع ، وقد تساعده على التطور .

مفهوم التقدم الاجتماعي:

يقصد بهذا المفهوم أن المجتمع يشهد نوعاً من التغير نحو الأفضل في فترة زمنية محددة ويظهر هذا التغير في شتى المجالات الحياتية أي شاملاً، فيشمل جميع الأجزاء، وبالتالي فهو تقدم كلي على جميع المستويات والبيادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى الفكرية ، أو يكون جزئياً فلا يصيب إلا بعض العناصر أو الطبقات الاجتماعية، أي أنه تغير نسبي يشمل بعض الأجزاء فقط ويحتوي مفهوم التقدم معنى التغير نحو الأفضل، ويشير إلى عملية مستمرة ينتقل المجتمع بمقتضاها من حالة إلى أفضل، أو يسير في اتجاه مرغوب، وقد يشمل معناه الأوجه المادية والمعنوية من الحياة الاجتماعية، كما قد

1- الخشاب مصطفى ، دراسة المجتمع ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو ، المصرية، 1967، ص119.

2 - النوري قيس، المجتمع البشري ، العراق ، مطبعة النجف ، 1972 ، ص341.

يقتصر على النواحي المادية لسهولة قياسها، والأغلب أن الحكم على اتجاه عملية التغيير يعتمد عادة على معايير يصعب اعتمادها حتى في المسائل المادية من الثقافة¹.

إذن فهو عبارة عن حركة نحو الأهداف المنشودة والمقبولة والموضوعية التي تنشأ خيرا وتنتهي بنفع، وأنه العملية التي تأخذ شكلا محددًا أو اتجاهًا واحدًا ويتضمن توجيهها واعيا مقصودا لعملية التغيير، كما ينطوي التقدم على مراحل، بحيث تصبح كل مرحلة أفضل من سابقتها، وهذا المفهوم يختلف وفقا لثقافة المجتمع والظروف المحيطة به.

ومن هنا يمكننا أن نلاحظ اختلاف المفهومين، حيث التقدم الاجتماعي والتغيير الاجتماعي، فالأول له معنى التحسن نحو الأفضل أما التغيير قد يكون نحو الأفضل أو نحو التخلف، وبالتالي مصطلح التغيير الاجتماعي أكثر علمية، لأنه يتوافق وواقع المجتمعات، فكل مجتمع سائر في طريق التطور والتقدم يعترضه بعض التخلف.

مفهوم التطور الاجتماعي:

التغيير الاجتماعي هو تحول في العلاقات الاجتماعية والأبنية الاجتماعية وكذا الوظائف بدون تحديد اتجاه معين، أما التطور فيعني التحول أو التعديل في العلاقات الاجتماعية في اتجاه معين، ويقترن بالاطراد في تخصص الأعضاء أو الوحدات داخل النسق الاجتماعي والتطور يقوم على أساس الأشياء وتنوعها واختلافها².

رغم هذا فالتطور يشير إلى نمط معين من التغيير، ولهذا فإن مفهوم التطور لا يمكن استخدامه في وصف كافة أشكال التغيير، فالتغيير الاجتماعي أشمل وأعم منه.

1 - إبراهيم عثمان ، مقدمة في علم الاجتماع ، عمان ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط1 ، 1990 ، ص29-30.

2 - جودة بن جابر، علم النفس الاجتماعي ، عمان، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2004 ، ص51.

ويشير مفهوم التطور إلى التحول المنظم من الأشكال البسيطة إلى الأشكال الأكثر تعقيدا، وهو يستخدم لوصف التحولات في الحجم والبناء، كما يشير إلى العملية التي تتطور بها الكائنات الحية من أشكالها البسيطة والبدائية إلى صورها الأكثر تعقيدا، ولقد تأثرت العلوم الاجتماعية في استخدامها لهذا المفهوم بالعلوم الطبيعية، وخاصة علم الأحياء، كما تأثرت أكثر بنظرية داروين عن تطور الكائنات الحية، ولذلك فإن استخدامات هذا المفهوم في وصف التحولات التي تطرأ على المجتمعات قد عكست هذا التأثير ومنه يمكننا أن نشبه المجتمع بالكائن الحي، في حالة نموه وتطوره بحيث تعتبر هذه المماثلة العضوية مشابهة لعملية الحياة الاجتماعية تتطور من البسيط إلى المركب، نفسها كما يحدث عند نمو الكائنات الحية، وكذلك بالنسبة لخضوع الحياة الاجتماعية في تغييرها وتطورها لمبدأ الصراع والتنافس، وهذا ما يحدث تماما بالنسبة للحياة الطبيعية للحيوانات حيث البقاء للأقوى¹.

بالإضافة إلى أن التغيرات والتحولات تقع في كل المجتمعات، وذلك مثل التطور الذي يصيب وظائف المجتمع، أو أدوار الأفراد التي يعاد تحديدها، وهذا لا يتضمن بالضرورة مرور كل المجتمعات بمراحل واحدة ، وللاشارة فقط أن التطور يختلف عن التطوير، الذي يحدث بطريقة إرادية ومقصودة لإحداث تغيرات هادفة لتطوير الحياة الاجتماعية في المجتمع²، كما أن التطور هو الحالة الطبيعية للجماعة الإنسانية، وأن هذا التطور يختلف من جماعة لأخرى ومن مجتمع لآخر، والتغير الاجتماعي يتم تدريجيا وفق مراحل معينة دون تدخل أو تخطيط مقصود.

1 - أحمد زايد، اعتماد علام، التغير الاجتماعي، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ط2، 2000 ، ص24.

2 - الشيناوي محمد علي ، ديناميكيات المجتمع والتغير الاجتماعي ، القاهرة ، معهد التخطيط القومي ، مذكرة رقم 775 ، القاهرة ، 1967، ص03.

- مفهوم التحولات الاجتماعية:

يعتبر التحول هو أحد أشكال التغيير الذي قد يقع في مجتمع من المجتمعات في وقت محدد من الأوقات، وهذا التغيير قد يكون مستمر في حركته، وبأخذ اتجاهها واحدا معينا، وقد يكون نحو التقدم إلى الأمام مثل نمو الوحدة الاجتماعية من الأسرة إلى المدينة ثم إلى الدولة، وقد يكون التحول تراجعا أو نكوصا، مثل التغيير الذي يصيب بعض مظاهر النشاط الاجتماعي، فبعد أن تتقدم وتتطور إلى مرحلة ما قد تحدث بعض الظروف التي تصيبها بالانحلال فتبدأ في التراجع والتقهقر¹.

بالإضافة إلى كونه سمة رئيسية في أي مجتمع إنساني، وشكل من أشكال التغيير الاجتماعي المقصود، يتميز بالفجائية والسرعة والشمول بحيث يصيب كافة النظم والظواهر الاجتماعية في المجتمع، إذ يشمل هذا التحول الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويهدف هذا التحول إلى تغيير عميق في القيم الاجتماعية والعادات والتقاليد والمعايير والمكانة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لأفراد المجتمع².

وقد عرفت جميع المجتمعات في العالم تحولات وتغيرات كثيرة في عدة مجالات ، كالمجال الاقتصادي والثقافي والسياسي ، وتعرف المجتمعات تغيرا كبيرا لاسيما انحلال النظام الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفياتي سابقا ، وتحولت معظم دول العالم إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي وسيادة آليات السوق الذي بدأ يسيطر على كافة المنظمات الدولية

1 - محمد طلعت عيسى، دراسات في التخطيط الاجتماعي، القاهرة، مكتبة القاهرة ، 1971، ص11.

2 - بوشلوش محمد طاهر ، التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثارها على القيم في المجتمع الجزائري 1967-1999، الجزائر، دار بن مرابط للنشر والتوزيع، 2008، ص49.

العاملة في مجال المال والأعمال والاقتصاد وبالتالي على دول ومجتمعات العالم الثالث وهذا تحت وطأة العولمة¹

وكذلك في إطار التحولات التي لها علاقة بالتحولات الاجتماعية ، يعرف العالم تطور تكنولوجيا وعلمي كبير ، بحيث أن العالم يعيش ثورة علمية هائلة ، وسيتعاضم حجمها وتأثيرها خلال الفترة القادمة من الزمن وسيكون لها إسقاطاتها الفكرية والاجتماعية والسياسية على مختلف مناطق العالم ، وبالتالي فإن تشكيل النظام العالمي سيتوقف على منجزات هذه الثورة العلمية والتكنولوجية التي تتدفق الآن بشدة²

ثامنا : مفهوم التغيير الثقافي

كثير من الدراسات المتعلقة بالتغيير الاجتماعي والثقافي، تحاول أن تعطي لموضوع التغيير الثقافي نوع من التمايز عن التغيير الاجتماعي، من خلال مادته ومناهجه، فكثير من علماء الأنثروبولوجية الاجتماعية وخاصة الأمريكيين منهم ، يرون أن دراسات التغيير الاجتماعي ما هي إلا دراسات التغيير الثقافي، فوجد ميرل يقول " ليس التغيير الاجتماعي والتغيير الثقافي نفس الشيء، فكثير من النظريات التي تحاول شرح التغيير الاجتماعي هي واقعا تتعامل مع التغيير الثقافي، فهو إذن يجعل من دراسة التغيير الاجتماعي دراسة للتغيير الثقافي، وكأنه لا يتغير عنده إلا التغيير الثقافي³.

وهذا راجع كذلك إلى كون التغيير الاجتماعي تغيرا في بناء المجتمع ووظائفه، والتغيير يشمل كل أنواع التغيير من نظم المجتمع (بناء ووظيفة) ، وكذلك التغيرات التي تحدث في

¹ - هاني محمد يونس ، تطوير التعليم المصري في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة ، دراسة تحليلية لأراء النخبة ، رسالة دكتوراة ، كلية التربية ، جامعة نينها ، 2001 ، ص 50 .

² - عبد الرحمان أحمد ندا ، الدراسات العلمية في مجال القيم بكليات التربية في مصر ، دراسة تقويمية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية المنصورة ، 2002 ، ص 84 .

³ - أل زعير سعيد مبارك ، التلفزيون والتغيير الاجتماعي في الدول النامية، بيروت ، دار ومكتبة الهلال ، 2008 ، ص 28.

العلوم والتكنولوجيا، وباقي المعارف، فبالتالي يعتبر التغيير الأخير أي الثقافي أشمل وأوسع من التغيير الأول

وقد عبر (Loomis) عن اصطلاح التغيير الثقافي تغيرا أوسع في معناه من اصطلاح التغيير الاجتماعي ، حيث يشمل التغيير في التكنولوجيا والفلسفة والمعتقدات والفن وأنظمة القيم ، وبهذا يصبح التغيير الاجتماعي جزء من التغيير الثقافي لأنه تغير يطرأ على الجوانب المعنوية اللامادية في المجتمع ، دون الجوانب المادية ، كالتغير في قيم المجتمع وبمعنى آخر ليست جميع التغيرات الاجتماعية هي تغيرات ثقافية

ويرى روبين وليامز، أن هناك اختلاف بين التغيير الاجتماعي والتغيير الثقافي في ذلك، لأن الأخير يعني التغيرات في أنساق الفكر والمعرفة المتعلقة بأنماط المعتقدات والقيم والمعايير أما التغيير فيشير إلى التغيير في طبيعة التفاعل(المادي) الملموس، لعلاقات شخص بآخر، ويرى وليامز في هذا الإطار أن التشابه في المصطلحين، يظهر في الحركة الاجتماعية، أو الحافز الاجتماعي أو الحادثة حيث يرى أنها ليست متكافئة مع التغيير¹، لأننا نرى كثير من الباحثين يرون أن التغيير الاجتماعي هو تغير ثقافي باعتبار دائما أن التغيير الاجتماعي دافعه التغيير الثقافي.

والتغيير الثقافي عموما يعني التغيير في العناصر الثقافية، المادية واللامادية، مثل المبتكرات والمخترعات المختلفة أو إضافة كلمات جديدة للغة أو تعديل لنظرية، أو أسلوب أو طريقة للتدريس أو الإنتاج، أو قيم جديدة، أو اتجاهات أو عناصر فنية جديدة أو معايير اجتماعية².

1 - الجولاني فادية عمر ، التغيير الاجتماعي، مدخل إلى النظرية الوظيفية لتحليل التغيير، الإسكندرية، المكتبة المصرية 2009 ، ص26-27.

2- سميرة أحمد السيد، علم الاجتماع التربوية ، الفكر العربي، القاهرة ، الفصل السادس ، ، 1998،ص34.

وانتشار عناصر الثقافة المادية يكون عادة أسرع من عناصر الثقافة اللامادية، حيث أن نتائج الأولى عادة ما تكون أسرع فالتلفزيون والكمبيوتر والهاتف، يكون له انتشار واسع في ظرف زمني قصير، مقارنة بأسلوب جديد أو نظام تعليمي أو حتى قيم ومعايير ذات أبعاد تنموية في مجال ما، فمثلا لو نأتي لغرس أو نشر قيمة من قيم العمل، كحب العمل والفخر به، يكون أمر صعب جدا ويتطلب وقت وجهد كبيرين.

وفي هذا الإطار تقول سامية الساعاتي، أننا حين نتحدث عن التغيير الاجتماعي، إنما نعني بشكل أوضح التغيير الثقافي¹.

وهنا نلاحظ أن كثير من العلماء يميلون الى التمييز بين التغيير الاجتماعي والتغيير الثقافي على اعتبار أن التغيير الاجتماعي يشمل على كل المتغيرات التي تطرأ على الجوانب أو الظواهر البنائية للمجتمع ، في الوقت الذي يقتصر فيه التغيير الثقافي على التغيرات التي تحدث في ثقافة المجتمع

ومن خلال ما سبق نؤكد أن كل تغيير ثقافي حاسم، سوف يؤدي إلى إحداث تغيير في النظام الاجتماعي القائم، أي يؤدي إلى إضعاف الثبات الذي يتمتع به المجتمع، وقد تحدث مشكلات اجتماعية تؤدي إلى تغيرات و تبدلات في السلوك الاجتماعي، نتيجة للتغيرات الثقافية.

1 - الساعاتي سامية ، الشباب العربي والتغيير الاجتماعي، سلسلة شبابنا آمالنا، القاهرة، الدار اللبنانية، ط1، ص25.

تاسعا : عوامل التغير الاجتماعي

يعتبر التغير الاجتماعي من السمات الأساسية التي عرفتتها كل المجتمعات الإنسانية، منذ نشأتها وإلى غاية يومنا هذا، حيث أصبح من السنن المرتبطة بتكوينها، واللازمة لتجدد النوع البشري، فإن الواقع أثبت بأن التغير الاجتماعي ما هو إلا مجرد عملية تصنيف بعض المعايير والأنماط والعلاقات، أو إقصاء جانب منها، بل هي عملية يراعى فيها الإضافة والتعديل الكيفي في جوانب ثقافية متنوعة، ولذا يرتبط التغير الاجتماعي في كثير من الأحيان جملة من التحولات التي قد تحدث في مختلف أنماط الحياة الإنسانية، وعند دراسة هذا الموضوع بالذات، ما دام مرتبطا بالأبعاد الإنسانية التي تؤثر بعوامل أخرى¹.

فإنه يوجد مجموعة من العوامل التي تحدد عملية التغير الاجتماعي، ويوجد كثير من العلماء وضع عاملا من هذه العوامل أساس نظريته ، و في الحقيقة فإننا لم نخرج عن سياق النظريات الخاصة بالتغير الاجتماعي إلا من خلال العنوان وفيما يلي نذكر مجموعة من عوامل التغير الاجتماعي هي كالاتي:

- العامل الثقافي

يعتبر وليام أوجبرن (ogburn)، الذي يمثل أكثر الباحثين المتحمسين للعوامل الثقافية في عملية التغير الاجتماعي، كونه يعتبر المسؤول عن انتشار المصطلح الجديد للتغير الاجتماعي، من خلال كتابه "التغير الاجتماعي" ، ويعطي أوجبرن اهتمام كبير لدراسة العلاقة بين الاختراعات والتغير الاجتماعي ، كما أنه في الحقيقة لا ينكر بأي حال من الأحوال العوامل البنوية والطبيعية والاقتصادية والديموغرافية ، في تغير المجتمع، ولكنه

1 - دلاسي أحمد، أسباب ونتائج تغير الأنماط والعلاقات الأسرية ، سلسلة الوصل، التغيرات الأسرية والتغيرات الاجتماعية، جامعة الجزائر منشورات كلية العلوم الاجتماعية والانسانية ، العدد2، الجزء الأول ، 2006.ص36.

يقر بأن هذه العوامل ليس لها تأثير كما عند العامل الثقافي، أو الاختراعات في إحداث التغيرات الاجتماعية.

وحقيقة إن التطور البشري في أي مجتمع تلعب فيه العوامل الثقافية دورا وأهمية بالغة، بحيث أن تغير العرف والعادات والتقاليد والقيم، وكذا بعض التصورات، تكون عامل إيجابي ومساعد على التطور والتغير نحو الأفضل.

فالمجتمعات اليوم وفي عصرنا الحالي، تقاس في تطورها، وازدهارها وتغيرها للأحسن، بما آلت إليه الأبنية الاجتماعية والسلوكيات لدى الأفراد، وهذا من خلال الأسرة، والمدرسة و الإعلام وغيرها ، من مؤسسات المجتمع، بحيث يرى كريستوفر أن التأثير الديناميكي للثقافية، يظهر في دفعها بالقوة القائدة في حركات التغير الاجتماعي¹.

- العامل التكنولوجي.

يقصد بالعامل التكنولوجي، كل العوامل التي هي من ابتكار الإنسان للعمل على إشباع حاجاته المختلفة، بحيث كل اختراع أو اكتشاف أي مادة أو وسيلة يعتبر شيء جديد من وسائل الإشباع التي يحتاجها الإنسان، ولها آثارها الواضحة والكبيرة في عملية التغير الاجتماعي والعامل التكنولوجي له آثاره الواسعة، في تحديد مشاكل المجتمع وكذا وظيفة المجتمع سواء من النواحي الاقتصادية والاجتماعية أو العمرانية وقد أدت الثورة الصناعية إلى قيام تكنولوجيا آلية، واقتصاد السوق، ومجتمع صناعي، كما أدى الأسلوب الصناعي في الإنتاج إلى قيام تنظيم اقتصادي، يؤثر على جميع أجزاء المجتمع، الذي أدى بدوره

1- christopher dawsori, religion and the rise of western- culture publed ay company ine new york, 1961.p14.

إلى تأثير التغيير التكنولوجي المادي على المؤسسات الاجتماعية مثل المنزل والأسرة والمدرسة¹.

وكثير من الباحثين يرون أن العامل التكنولوجي هو المؤثر في عملية التغيير الاجتماعي إلا أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال، حصر عوامل التغيير الاجتماعي في عامل واحد، وهذا لا يؤثر بتاتا في كون العامل التكنولوجي له أهمية بارزة وواضحة في عملية التغيير الاجتماعي، وبفضل العامل التكنولوجي نلاحظ سرعة التغيير في جميع المستويات في أي مجتمع وهذا ما نجده في قناعة أوجبرن بدور التكنولوجيا في المجتمع الحديث، هي التي دعت إلى اعتبارها عاملا أول في التغيير الاجتماعي وفي التخلف الثقافي أيضا، ويؤكد كذلك فيبر في كتاباته أن الاختراعات هي الأساس التكنولوجي في المجتمع ولا يمكن اعتبارها كلها راجعة للتغيير التكنولوجي الذاتي، بل قد تكون راجعة إلى أسباب اجتماعية خالصة، وبالتالي يحاول فيبر هنا الإقرار أو الاعتراف بأن هناك اختراعات اجتماعية، يمكن أن تؤدي إلى تأثيرات بعيدة المدى في التكنولوجيا ذاتها، وإن كان يبدو أنه يدرج الاختراعات الاجتماعية تحت العامل التكنولوجي أيضا، فهو يقول إن التكنولوجيا تؤدي إلى التغيير الاجتماعي، كما أنها تؤدي إلى الاختراعات الاجتماعية أيضا².

- العامل الاقتصادي.

يعطي كثير من الباحثين والمفكرين المهتمين بالتغيير الاجتماعي، أهمية بالغة، للأثر الهام للعامل الاقتصادي في عملية التغيير الاجتماعي ويختلفون من حيث حجم أهميته، كون كثير منهم يراه عامل عادي كباقي العوامل وباحثين آخرين يرونه عاملا وحيدا في عملية التغيير الاجتماعي.

1 - بدوي السيد محمد، مدخل إلى علم الاجتماع، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1985، ص291.

2 - استثنائية دلال محسن، مرجع سابق، ص58.

ومن بين هؤلاء العلماء البارزين الذين يضعون العامل الاقتصادي كعامل أساسي ووحيد كارل ماركس، حيث يرى أن العامل الاقتصادي يعتبر من العوامل الحاسمة في التغيير. وقد وضع نظريته في تطور المجتمعات، بحيث يرى أن طريقة الإنتاج في الحياة المادية، هي المحدد الأساسي لأسلوب الحياة، من النواحي الاجتماعية والسياسية والروحية، وهذا نجده من خلال الدراسات التاريخية والثقافية المقارنة التي أجريت على العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع إلى أن الأنشطة والعلاقات الاقتصادية لها أهمية أساسية في الحياة الاجتماعية¹.

وبدحضها بوتوميور في كون النظرية الماركسية تفرد مكانة خاصة لعنصرين أساسيين في الحياة الاجتماعية، التكنولوجيا (القوى المنتجة)، والعلاقات بين الطبقات الاجتماعية بحيث يقابل كل مرحلة معينة من مراحل تطور قوى الإنتاج أسلوب معين في الإنتاج ونسق معين تعمل الطبقة المسيطرة على تثبيته للعلاقات الطبقة وتدعمه².

ومنه في نظر ماركس الكيان الاقتصادي يعتبر القاعدة الأساسية التي يقوم عليها القانون والسياسة وغيرها من الظواهر الاجتماعية الأخرى، ويؤكد أن التغيير الاقتصادي يؤدي إلى تغيير الظواهر الاجتماعية، أي التغيير في وسائل الإنتاج يؤدي إلى تغيير في الكيان الاجتماعي.

- العامل الديموغرافي.

ويقصد بالديموغرافية حجم السكان ومعدلات نموهم وخصائصهم وهجرتهم واستقرارهم أو ترحالهم، ويعتبر هذا العامل من العوامل المؤثرة في عملية التغيير الاجتماعي، وهذا راجع

1 - الرشيدان عبد الله، علم اجتماع التربية، عمان، دار الشروق، 1999، ص274.

2 - بوتوميور، تمهيد في علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري و آخرون، القاهرة، دار المعارف، 1981، ص109.

لكثير من الفروق الواضحة بين المجتمعات، يعتبر فيها هذا العامل السبب المباشر والمؤثر في حدوثها، فمثلا منطقة ذات ثروات طبيعية كالبتروول والمعدات، ولا تمتلك اليد العاملة الكافية والمؤهلة ، يترك الأفراد من مناطق أخرى يهجرون إليها.

ضف إلى ذلك أن الانفجارات السكانية الناتجة عن الزيادات السكانية المضطردة في كثير من الدول النامية، يؤدي إلى عدة نتائج اقتصادية واجتماعية، وهذه تؤثر على التغيير الاجتماعي سواء بالسلب أو بالإيجاب¹.

عاشرا: مفهوم الشباب

الشباب وفقا لمعجم الوسيط ، هو من أدرك سن البلوغ إلى سن الكهولة ، و الشباب يعني الحداثة ، وشباب الشيء هو أوله²

يرتبط مفهوم الشباب بعدة اتجاهات مختلفة ، الاتجاه الغالب والذي يعمل به تقريبا العلماء في عدة علوم مختلفة هو عامل السن ، أي يعتمدون على عامل السن في ذلك ، حيث يعرفها ريمون بودون بأنها الفئة العمرية الممتدة من مرحلة الطفولة إلى غاية سن البلوغ وتحديد هذه المرحلة يختلف من مجتمع لآخر ، وفق قوانينه المدنية والإجرائية³

التعريف الديموغرافي للشباب

لقد حاول علماء السكّن تحديد مفهوم الشباب وفقا لمعيار السن ، وهم في ذلك يركزون على فكرة التوزيع السكاني لفئات العمر المختلفة التي يتكون منها سكان مجتمع ما لكنهم يختلفون في تحديد بدايته ونهايته ، فهناك من يرى أن الشباب هم الشريحة العمرية تحت سن العشرين ، ويرى آخرون أنها الشريحة ما بين 15 - 25 عاما وعند آخرون الى سن

1 - آل زعير سعيد مبارك ، مرجع سابق، ص49.

2 - مجمع اللغة العربية ، مجمع الوسيط ، مطبعة مصر 1960 ، ص 272 .

3 - Raymon Boudon , Dictionnaire de la Sociologie, la rouss paris 1990,p 112 . .³

30 سنة¹، وقد اعتمدت هيئة الأمم المتحدة عام 1980م معيار العمر المحدد لفترة الشباب بأن شريحة الشباب هي الشريحة التي تمتد ما بين 15-24 سنة.

تعريف علماء النفس

يرجعون تحديد فئة الشباب أو الشخصية الشابة من الجانب الداخلي ، حيث يميزون فترة الشباب استنادا إلى اكتمال البناء النفسي للشباب وهو البناء الذي يحقق ملائمة بين عنصرين هامين هو العنصر البيولوجي المحدد لبناء الشخصية وما يتضمنه من دوافع وحاجات وغرائز ، والعنصر الثاني هو التوجيهات القيمة التي يستوعبها الشباب من ثقافة السياق الاجتماعي ككل² ، وهي كذلك مرحلة من مراحل النمو الإنساني لها ثقافتها الخاصة ، التي تعبر عن مجموعة القيم والاتجاهات والآراء وأنماط السلوك³

فيما يرى آخرون أن مرحلة الشباب ترتبط باكتمال البناء الدافعي والانفعالي للفرد ، وعلى ضوء استعداداته واحتياجاته الأساسية .

التعريف السوسولوجي:

ويرجعون في تحديدهم لمرحلة الشباب إلى الإطار العام للمجتمع حيث يؤكدون على أن مرحلة الشباب ، تبدأ حينما يحاول بناء المجتمع تأهيل الشخص لكي يحتل مكانة اجتماعية ويؤدي أدوار في المجتمع ، وتنتهي هذه المرحلة عندما يستقر الشخص في شغل مكانة ويؤدي دوره في السياق الاجتماعي ووفقا لمعايير التفاعل الاجتماعي ، وهو

¹ - فهمي محمد سيد ، العولمة والشباب من منظور اجتماعي ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، 2008 ص 85

² - بوشلوش محمد طاهر ، مرجع سابق ، ص 57

³ - محمد علي محمد ، الشباب العربي والتغير الاجتماعي ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1987 ، ص 80

ما يعني على أنه أصبح جزءا من النظام المستقر والثابت ، وعلى هذا الأساس يذهب العلماء الى أن الشخصية ستظل شابة طالما أن صياغتها النظامية لم تكتمل بعد¹ وفي نظرنا فإن الشباب هم فترة العمر التي تقع ما بين 15 الى سن 30 سنة ، حيث أن هذه الفترة تتميز بكثير من الخصائص كالقابلية للتعلم والقدرة على العمل ، والابتكار وإحداث التغيير والتطور في المجتمع

التعريف الإجرائي لمفهوم الشباب الجامعي :

الشباب الجامعي هم فئة الطلبة والطالبات المسجلين في إحدى الجامعات الجزائرية ، في تخصصات محددة في كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية أي في احد فروعها التابعة لها ونخص بالتحديد في عينتنا طلبة النهائي ، أي طلبة التخرج من السنة الثالثة تدرج والسنة الثانية ماستر ، لما لهم من احتكاك بالسوق العمل ويوجد الكثير منهم يعملون ولو أعمال مؤقتة .

¹ . نفس المرجع ، ص 57 .

الفصل الثاني

المقارنة النظرية للدراسة

-المبحث الأول :نظريات التغير الاجتماعي

المبحث الثاني : النظريات الكلاسيكية والمعاصرة في

دراسة القيم

تمهيد :

لقد اهتم علماء الاجتماع بدراسة التغير الاجتماعي في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، عندما قام اوجست كونت وهربرت سبنسر وأتباعهما بتفسير أسباب ونتائج التغير الاجتماعي على ضوء أحداث الثورات السياسية والصناعية التي وقعت في القارة الأوربية لاسيما الثورة الفرنسية والثورة الصناعية في انكلترا ، وما نتج عنهما من تغيرات في نظم الحكم والمعتقدات الفكرية للشعوب ، وعلاقات العمل ، والإنتاج ، ومستويات المعيشة وأنماط الحياة الاجتماعية ، لذا كان من الضروري إيجاد نظرية خاصة بالتغير الاجتماعي تأخذ على عاتقها شرح حركة ومسير المجتمعات ، وتوضح المراحل الحضارية التاريخية التي مرت بها تلك المجتمعات ومشكلات كل مرحلة تاريخية والعلاقة بين الجوانب المادية والروحية لظاهرة التغير الاجتماعي.¹

إلا أن جميع النظريات الاجتماعية التي فسرت عملية التغير الاجتماعي خلال القرن التاسع عشر ، قد تحولت إلى نظريات تطويرية ومن أشهر تلك النظريات ما يلي :

¹ - احسان محمد حسن ، عدنان سلمان الأحمد ، المدخل الى علم الاجتماع ، القاهرة ، دار مجدلاني للنشر والتوزيع ، 2011 ، ص133.

المبحث الأول: نظريات التغير الاجتماعي

أولاً : النظريات التطورية

تقوم النظريات التطورية على فرضية أساسية تشير فيها إلى أن المجتمعات البشرية تسير في خط صاعد نحو التطور التدريجي والتعقيد ويشبه ذلك بحالة الكائن الحي الذي ينمو ويتطور .

- نظرية لويس هنري مورجان (H.Morgan 1818 - 1881)

يفترض أن مراحل التطور التكنولوجي ونظم القرابة ترتبط بمختلف المؤسسات الاجتماعية والسياسية ، ولقد استنتج على أساس المعطيات التاريخية أن الثقافة تتطور في مراحل متتابعة وأن ترتيب هذه المراحل هو ترتيب حتمي وأن محتواها محدد لأن العمليات العقلية تتشابه بين الناس في ظل ظروف متشابهة في المجتمعات المختلفة¹

ووصف مراحل تقدم الإنسان في ثلاث مراحل أساسية هي

- المرحلة البدائية

- المرحلة البربرية

- المرحلة المدنية

وفي هذا الإطار يؤكد مورجان أن كل مرحلة من مراحل تطور الإنسان تبدأ بابتكار تكنولوجي ، وكل هذه الابتكارات التكنولوجية ترتبط بعلاقة متبادلة مع تطورات في الأسرة والدين والنظام السياسي ، بمعنى أن التحولات والتطورات التكنولوجية لها تأثير واضح على النسق القيمي للمجتمع ومن خلالها على قيم العمل لدى الأفراد في المجتمع .

¹ - استثنائية دلال محسن ، مرجع سابق ، ص 126

- نظرية أوجست كونت (1798 - 1957 Auguste Conte)

تعتبر نظرية كونت التطورية واحدة من النظريات التي حاولت النظر إلى التغيير الاجتماعي بصورة التطور الكلي في البناء الاجتماعي والثقافي، حيث يرى أن التغيير الاجتماعي في استمرارية دائمة على شكل خط متصاعد، ويفتقد كونت في نظريته وتصوره لمبادئ التغيير الاجتماعي في حد ذاتها، على أن المبادئ التغيير الاجتماعي تكمن في استاتيكا الاجتماعية، وتشمل الطبيعة الاجتماعية كالدين والفن والأسرة والملكية، والتنظيم الاجتماعي، والطبيعة البشرية كالعواطف والعقل والذكاء، بينما تشمل الديناميكا الاجتماعية قوانين التغيير الاجتماعي والعوامل المرتبطة به، مستوى الضجر وطريقة الحياة ونمو السكان ومستوى التطور الاجتماعي والفكري¹.

وتتلخص رؤية التطورية للمجتمع من خلال انتقاله عبر ثلاثة مراحل ويمكن فهم التغيير الاجتماعي، انطلاقاً من قانون، الحالات الثلاث، كما أن مسار المجتمع يتجه بالضرورة نحو حالة مثالية²

وعبر هذه المراحل بـ:

- المرحلة اللاهوتية والعسكرية.

- المرحلة الميتافيزيقية.

- المرحلة العلمية والصناعية.

ونقد أفكار كونت لها الأثر الدافع في كثير من المفكرين من النظرية الاجتماعية والتغيير بوجه عام.

1- عدلي أبو طآحون، في النظريات الاجتماعية المعاصرة، الإسكندرية، ط 1 ص 18

1-Boudon R _ bouricand.f,Dictionnaire critique de la sociologie . France . presse yniyey sitaire de France 1990 .p70

- نظرية هيرت سبنسر (1820 - 1981)

تنتقل المجتمعات البشرية من حالة البدائية والبساطة والتعاون بين الأفراد وبالتجانس بين بعضهم البعض إلى أن يصل المجتمع إلى الحالة الأكثر تركيباً فيظهر التباين وعلوم التجانس وتقسيم العمل والتخصص، ويرى أصحاب هذه النظرية وعلى رأسهم هيرت سبنسر أن التطور يحدث بشكل تلقائي في المجتمعات من خلال التحولات التي تحدث في المجتمعات، ويتم من خلال قانون التقدم من البداية إلى المعاهدة في خطوات محددة يمكن التنبؤ بها¹.

ويرى هيرت سبنسر أن الحياة الاجتماعية عموماً ، عندما تأخذ الظواهر والنظم الاجتماعية في الارتقاء والتطور، وتخضع بدورها إلى الانتقال من حالة التجانس إلى التباين و اللاتجانس وتتأثر بعدة عوامل منها:

- العوامل الداخلية: وتتعلق بالأفراد من حيث التكوين العاطفي والعقلي للأفراد الذين يكونون المجتمع.

- العوامل الخارجية: وتتعلق في نظريته بالبيئة الجغرافية والطبيعية وظروف المجتمع المناخية وموقعه، وما إلى ذلك من الأمور التي تؤثر بصفة مباشرة على الأفراد، وبالتالي على الظواهر الاجتماعية التي تكون مجرد نتيجة لأوجه نشاط الأفراد².

ويرى سبنسر أن الكائن العضوي كلما زاد تعقيداً ازداد تخصصاً واستقلالاً، وينطبق هذا على الكائن العضوي والمجتمع ، ويقر كذلك سبنسر أن التطور لا يسير سيرا ارتقائياً فحسب بل تباطئاً وينكفي على أعقابه ، وعلى كل فإن فكرة التطور الاجتماعي المستمر

1- مبارك أحمد مجدي ، التغيير الاجتماعي وقضايا المجتمع، القاهرة (دون دار نشر). 2005.ص115

2- المحادين محمد طه ابراهيم ، مرجع سابق، ص118.

عبر الزمان قد سيطرت على العمل السوسولوجي لهربرت سبنسر وليس هناك من شك كبير في أنه كان من الرواد لفكرة التطور ، دون الاتجاه الواحد نحو التقدم .

ثانيا: نظريات الدورة الاجتماعية (الدائرية)

يجمع جميع علماء النظرية الدائرية، على أن عملية التغير الاجتماعي تسير بشكل دائري ثم تنتهي حيث بدأت ، وهي ترى أن الحياة الاجتماعية تسير في حركة منتظمة، ولذلك فإن تغير المجتمعات يشبه إلى حد كبير في انتظامه ودورانه نمو الكائن الحي ونهايته¹.

- نظرية ابن خلدون:

يؤكد ابن خلدون بأن المجتمع يتكون من قسمين أساسيين هما المجتمع البدوي ، والمجتمع الحضري، والحياة البشرية بدأت بالقسم الأول وهو المجتمع البدوي

ويقول ابن خلدون حين يتطرق للتغير الاجتماعي في الحيات البشرية: "وذلك أن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومناهج مستقرة، وإنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة وانتقال من حال إلى حال، وكما يكون في الأشخاص والأوقات والأمصار ، فكذلك يقع في الأفاق والأقطار والأزمنة والدول"²

وتمثل كل جوانب ومناحي الحياة من عمران وتنظيمات ودول وأشخاص، لما تتمثل البيئية الإنسانية عامة وهذا يتم عبر مراحل يوجزهما في خمسة مراحل هي:

- مرحلة النشأة (البداوة): حيث يقهر الأفراد على الأمور الضرورية فقط، ولها مميزات منها، توحش الأفراد، والعصبية القبلية، وكذا خشونة العيش ووجود عصبية قوية بين الأفراد،

1 - الدقس محمد ،التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق ،عمان، دار المجالوية للنشر والتوزيع ، 1992 ص57.

2- ابن خلدون عبد الرحمان ،المقدمة ، بيروت، دار الكتاب اللبناني ، 1982_ص07.

- مرحلة الملك والاستبداد: ينتقل المجتمع من حالة البداوة إلى حالة الحضارة، وهذا من خلال ضعف العصبية لدى أفراد الطبقة الحاكمة ، أي الإنفراد بالحكم لدى طبقة أو عائلة ما .

- مرحلة الرقي والتعليم : وكما يسميها ابن خلدون لطور الفراغ والدعة، حيث ينسى الأفراد حياة البداوة، من خلال فقدانهم للعصبية، ويركنون إلى الدولة بالغناء .

- مرحلة الضعف والاستكانة : تؤول الدولة إلى الاضمحلال، ثم الزوال، والإصلاح في هذه المرحلة ينخفض.

ويلخص ابن خلدون هذه المراحل في مقولته الآتية" وإنما قلنا أن عمر الدولة لا يعدو في الغالب ثلاثة أجيال ، لأن الجيل الأول لم يزالوا على خلق البداوة ، وخشونتها، وتوحشها ، الشطف العيش ، والمسالة ، والاعتراب والاشتراك في المحن فلا تزال بذلك صورة العصبية ، محفوظة فيهم نجدهم مرهق ، فجانبهم مرهوب والناس بهم مغلوبون أما الجيل الثاني فتحول حالهم بالملأ ولرفاه من البداوة إلى الحضارة، ومن الشطف إلى لرفاه ، الحصب ومن الاشتراك في المجد إلى إنفراده الواحد به، وكسل الباقين في السعي فيه.... أما جيل الثالث فينسون عهد البداوة والخشونة ، كأن لم تكن وينقدون حلوة العز والعصبيةوينسون الحماية والمرافعة والمطالبة فتذهب الدولة بما حملت"¹

- نظرية أوزولد شبنجلر (Oswald Spengler 1880 - 1936)

يعد شبنجلر من أشهر رواد النظرية الدائرية، وهذا من خلال كتابه سقوط الغرب أو انهيار الغرب سنة 1918م، حيث يشرح من خلاله حقيقة الدولة وتطورها التاريخي، بحيث يشبه الحضارات بالكائنات الحية حيث كل حضارة تمر بمراحل محددة، الولادة والمراهقة،

1 - ابن خلدون عبد الرحمان ، المقدمة ، تاريخ العلامة ابن خلدون ، تونس، الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1984 ص221

والنضوج ثم الزوال والموت، وتستمر كل مرحلة من هذه المراحل فترة زمنية محددة، بحيث لكل حضارة دور حياة تنتهي بالموت والزوال وتضم هذه النظرية تيارين متكاملين، النظرية الدائرية الجزئية والنظرية الدائرية الكلية، أي النظرية الدائرية الجزئية التي تعني بدراسة ظاهرة اجتماعية معينة في المجتمع لإثبات أنها تسير في اتجاه دائري، منتهية إلى النقطة التي بدأت منها في دائرة¹.

ولما ذكرنا سابقا تركز هذه النظرية على أن المجتمعات عموما تمر بمراحل مراحل انحطاط وتدهور وأخرى بمراحل عز وازدهار والتي يطلق عليها نظريات الارتقاء والانحدار².

وهذه النظرية في الحقيقة لا تركز على مصادر الغير فحسب بل تركز على عمليات التغيير ومظاهره ومراحله ويجعل كل هذا أمرا حميما ينطبق على جميع المجتمعات، ضف إلى ذلك أن عملية الغير لا تكون واحدة في المجتمعات كافة بل لكل مجتمع خط خاص به في التغيير وفق ثقافته ، أي أن لكل حضارة خصائص الا أنها تتفق جميعا في تاريخها العام واتجاهها نحو الفناء

- نظرية فيكو (Vico)

وهو العالم الإيطالي صاحب نظرية التقدم الدائري، حيث يرى أن التاريخ يسير في شكل لولبي، بحيث كل دورة تلو الدورة السابقة وتكون أحسن و أنجح منها ، ويؤكد فيكو على أن تطور المجتمعات يمر بثلاث مراحل هي :

1 - الخولي سناء ، التغيير الاجتماعي والتحدث ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1985_ص28
2 - مريم أحمد مصطفى وآخرون ، التغيير الاجتماعي ودراسات المستقبل ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، 1993
ص13

1- المرحلة الدينية أو الإلهية: وفي هذه المرحلة كل شيء مرتبط بالآلهة حيث نجد أن الناس كل شيء يرجعون إلى الآلهة.

2- المرحلة البطولية: وهذه المرحلة تتميز بأن الأبطال و العظماء لهم الفضل في كل شيء

3- المرحلة الإنسانية: وفيها أصبح للشعوب والأفراد دور بارز في كل شيء (المحرك الحقيقي لكل شيء) ، غير أن هذا التطور لا يسير إلى مالا نهاية ولكنه يسير سيرا دائريا ولكن بشكل أرقى ، فمثلا عندما تستقر المجتمعات الإنسانية في المرحلة الأخيرة لا تلبث أن تفرد إلى التقهقر إلى المرحلة الأولى ، كما ذهب فيكو إلى أن التغيرات في الأنظمة الاجتماعية ليست من صنع فرد واحد مهما كان هذا الفرد ملكا أو بطل ، وإنما التغير هو إرادة المجموع ونتيجة روح الجماعة¹

ثالثا : النظرية المادية التاريخية

- نظرية كارل ماركس (Karl Marx 1818-1883)

تنظر الماركسية إلى الحياة البشرية على أنها دائمة الحركة والتغير بحيث نضيف عليها نفس قوانين المادة من خلال وجود دوافع التغير بداخلها ويعتبر مفهوم التغير مفهوما محوريا في هذه النظرية ويؤكد ماركس على أن التغير الاجتماعي يبدأ بصراع جماعات المصلحة ، بالرغم من أن قوة الصفوة الحالية تقاوم التغير بمفهومه القيمي ، والناس يقبلون بدء التغير عندما يصبحوا واعين بأن مصالحهم الخاصة قد استغلت من بناء

¹ - التابعي كمال ، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم ، مرجع سابق ، ص 78

النظام الاجتماعي نفسه ويذهب ماركس إلى أن كل القيم النظامية ما هي إلا قيم الطبقة الحاكمة¹

وفي نظرة ماركس فإن المجتمع يتأسس على أسس اقتصادية، بحيث نجد علاقات وأنماط الإنتاج السائدة هي أساس تكون المجتمع في مرحلة تاريخية ما.

بحيث الاقتصاد هو القاعدة الرئيسية في المجتمع، وهو المسؤول عن بناء كل عناصر البناء الاجتماعي الأخرى والتغير يحدث في المجتمع كانعكاس للتغير الذي يصيب الأساس الاقتصادي.

ولقد عبر ماركس عن تاريخ المجتمعات بخمس مراحل تبدأ بالمرحلة البدائية والمشاعية، ثم مرحلة الإنتاج الآسيوي، والمرحلة الإقطاعية، والمرحلة الرأسمالية، ثم المرحلة الشيوعية وتتميز كل مرحلة بوجود نمط إنتاج معين، ووجود طبقات متصارعة.

إذن أن مصدر التغير الأساسي يكمن في التغير في قاعدة الاقتصاد

رابعاً: النظرية البنائية الوظيفية

تولي النظرية البنائية الوظيفية أهمية كبيرة وبالغة في فهم ظاهرة التغير الاجتماعي وتقوم على فكرة هي أساسية أن التغير الاجتماعي يحدث في المجتمع نتيجة لعاملين هما :

1- عوامل داخلية(داخل النسق): ناتجة عن الاختلافات الفردية فكل جيل يختلف عن الذي يأتي بعده، وذلك بفعل التحولات والتغيرات الحاصلة في المجتمع.

2- عوامل خارجية: وتكون نتيجة اتصال أفراد المجتمع بمجتمع آخر من خلال وسائل الإتصال والتكنولوجيا والاحتكاك المباشر وغير المباشر.

1 -بيومي محمد احمد ، علم اجتماع القيم ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2004 ، ص135.

ومن بين رواد هذه النظرية نجد :

- نظرية اميل دوركايم (1858 - 1917)

حيث انطلق دوركايم في رؤيته للتغير من منظور وظيفي يتأسس على فكرتي التباين والتضامن وذلك من خلال العلاقة التي أقامها بين مفهوم تقسيم العمل ومفهوم التضامن الاجتماعي، ويعطي مثالا لذلك من خلال التباين يؤدي إلى زيادة الكثافة الأخلاقية (تنوع القيم والاتجاهات والميول والمعتقدات) وهذه بدورها تؤدي إلى تقسيم العمل¹.

ويرى دوركايم أن المجتمعات لا تتحول دون ضوابط، فتحولها وتغيرها مضبوط بقواعد ومعايير قانونية، ويفرق بين المجتمعات حيث يوجد نوعين ، المجتمعات البسيطة تحقق التضامن والتكامل من خلال قانون ظاهري واحد يطلق عليها اسم مجتمعات التضامن الآلي.

ومجتمعات حديثة وهي مجتمعات متباينة وتعرف أشكالاً مختلفة من تقسيم العمل، تحقق تكاملها وتضامنها من خلال قانون مدني ويطلق عليها اسم المجتمعات العضوية.

- نظرية تالكوت بارسونز

يرى بارسونز أن المجتمع هو أحد الأنساق الأساسية للفعل وفي نفس الوقت ينقسم المجتمع بدوره إلى أربعة أنساق فرعية هي: الاقتصاد والسياسة، والروابط المجتمعية، ونظم التنشئة الاجتماعية ، ويعتبر بارسونز أن المجتمع يعيش في حالة توازن داخلي وخارجي.

1 - أحمد زايد-اعتماد علام ، مرجع سابق ، ص 61

وعندما يتعرض المجتمع للتغير والتحول، فإنه لا يفقد خاصية توازن، لأن بارسونز يعتبر هذا التوازن دينامي ومستمر، أي أنه يمكن للمجتمع أن يتكيف ويتلائم مع التغيرات الحاصلة ودمجها داخل بنائه.

ويرى بارسونز أن هنالك نوعين من التغير هما:

- التغيرات قصيرة المدى، وهي تغيرات تحدث داخل المجتمع جراء عوامل داخلية وخارجية، وهي تغيرات لا تؤدي إلى انهيار النسق أو تغييره بشكل جذري وهذه التغيرات مرتبطة بعمليتين أساسيتين هي: التوازن - اللاتوازن ، تعتبر الأولى دائمة، أما الثانية عملية عارضة، وكذا الاتفاق العام على القيم وأدوات الضبط الاجتماعي هما اللذان يحفظان للنسق الاجتماعي توازنه الدائم وتغييره الطبيعي.

- التغيرات بعيدة المدى: وهي تغيرات واسعة النطاق تحدث على فترات متباعدة.

المبحث الثاني : النظريات الكلاسيكية و المعاصرة في دراسة القيم:

أولا :النظريات الكلاسيكية في دراسة القيم

نفسد في هذا السياق النظرية الكلاسيكية بال نماذج النظرية المبكرة التي تأسس علم الاجتماع من خلالها ، وهي النماذج التي أصاغها كل من دوركايم و كارل ماركس وماكس فيبر ، وسوف نحاول أن تقدم عرضا لتلك النماذج النظرية كالتالي :

- اميل دوركايم القيم كوعاء للضمير الجمعي:

لقد جاءت معالجة دوركايم في معرض حديثه عن الأخلاق أو القواعد الأخلاقية التي احتلت مكانة بارزة في شقه النظري ، فقد كان دوركايم ينظر إلى المجتمع على أنه مجموعة من القواعد الأخلاقية ، وأول شرط ضروري لوجود هذه القواعد بالإنسان فهو انسان أخلاق لأنه يحمل بعض القيم الأخلاقية في داخله ، لكن لأنه يعيش في مجتمع - ومن ثمة فإن الأخلاق تشكل جوهر وجوده وترتبط القيم الإنسانية ارتباطا عضويا بالمجتمع ، وإذا اختلف المجتمع فإن القيم الأخلاقية تختفي أيضا

فالقيم الأخلاقية عند دوركايم هي عبارة عن حقائق أو وقائع تتصف بالخصائص التي يتصف بها ، أي حقيقة اجتماعية

وطالما أن دوركايم كان يعتبر أن أشكال التضامن تختلف باختلاف درجة تطور المجتمعات فإن القيم الأخلاقية تتغير بتغير أشكال التضامن

هذا وتشكل القواعد الأخلاقية الإطار العام لروح الأمة أو الضمير الجمعي ، وتشكل هذه القواعد وعي الأفراد أو بالأحرى وعي المجتمع أو ضميرها ، وهذا هو الذي يحفظ للتضامن استمراريته ، وهنا يؤكد دوركايم على أن المجتمع يمر بحالة من الباتولوجية الاجتماعية ، التي تنحرف عن حالة السواد الطبيعية وهذا ما يدفع الى ظهور أشكال لقيم

العمل الشاذة وغير السوية التي عالجها دوركايم بشيء من التفصيل في كتابه تقسيم العمل

وخاصة القول أن دوركايم كان ينظر الى القواعد الأخلاقية على أنها حقائق اجتماعية وهي لصيقة الصلة بالمجتمع ، وطالما أن المجتمعات تتباين في نمط تقسيم العمل ومن ثمة في نمط التضامن فإن هذه القواعد الأخلاقية تتباين هي الأخرى ، إلا أن الدور الذي تقوم به يتشابه تقريبا ، إنها تسهم في وعي المجتمع كله على هدف واحد ومن ثمة فإنها تسهم في بلورة ضمير جمعي للأمة¹

كما نجد تأكيد دوركايم لدور القيم باعتبارها ميكانيزمات للتضامن الاجتماعي، وهذا يظهر جليا في كتابه الأشكال الأولية للحياة الدينية حيث ينظر إلى القيم على أنها مقومات أساسية للإدراك، وجدد دوركايم بأن القيم والمثل هي من الواقع الاجتماعي والأشياء المقدسة ما هي إلا رموزا عن المجتمع، بمعنى أن نسق القيمة والتقييم الأخلاقي للنسق القيمي لا يمكن أن يفصلها عن الطبيعة الحقيقية لهذا المجتمع، لأن المجتمع بكلمة واحدة هو الواقع الذي يتسامى بأعضائه، وبما هو فوق عضوي².

ومنه ومما سبق يمكن القول أن دوركايم يقر بدور القيم داخل نظم وأنساق المجتمع، باعتبار أنها آليات وميكانيزمات للتضامن العضوي الاجتماعي في المجتمع الحديث حيث تقسيم العمل، ومن ثم تباين النظم وما ينتج من تزايد الاستقلال الأخلاقي للأفراد والتفكك وهو يرى أن ما يحدث للمجتمعات من انتشار للفوضى إنما ينشأ نتيجة لفقدان المجتمع للضوابط ، التي تعمل على كبح العواطف والانفعالات في وقت هي في أمس الحاجة إلى

¹ - زايد أحمد ، المداخل النظرية في دراسة القيم ، نحو مدخل نظري لدراسة القيم في المجتمع القطري ، جامعة قطر ، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، 1995 ، ص 87-88

² - الريتمي الفضيل ، المنظمة الصناعية بين التنشئة والعقلانية ، الدراسة النظرية الجزء الأول ، 2009 ، ص 269.

أن تكبح، حيث نجد مكن المشكلة في مثل هذه المجتمعات المفككة في تصدر حالة من التفكك الأخلاقي للمشهد العام لهذه المجتمعات.

وضف إلى ذلك يؤدي النمو السريع في الثقافة المادية إلى خلل وعدم توازن في تكيف الثقافة غير المادية والتي وراء الثقافة المادية وبذلك ينتج نوع من الصراع بين القيم والمعايير المختلفة للأفراد، والتربية الخلقية هي الملاذ في مثل هذه الأحوال حتى يتحقق نوع من التوازن الخلقى داخل المجتمع أي يصبح مكتفيا من هذه الناحية الهامة والأساسية داخل جميع المجتمعات.

- كارل ماركس القيم وأنماط الإنتاج :

احتل مفهوم القيمة مكانة بارزة في التحليلات الماركسية ولكن معظم هذه التحليلات ذات طابع اقتصادي ، حيث اهتم ماركس بمفاهيم مثل فائض القيمة ، وقيم الاستعمال وقيم التبادل

إن مفهوم القيمة هنا يشير مفاهيم تقديرية كمية وهي أبعد ما يكون عن مفهوم القيمة بمعناها الاجتماعي

لكن هذا لا يعني أن القيم الاجتماعية لم تحظى باهتمام التحليل الماركسي ، غير أن ماركس لم يفرد مبحثا خاصا بالقيم لكن تحليله ارتبط بتحليله بالأبنية في المجتمع والتي تضم الأخلاق والدين والقيم ، وأشكال الوعي المختلفة والمستويات الواقعية بشكل عام

لقد اعتمد ماركس على عكس هيجل أن الوجود هو أساس الفكر ومحركه الأول وليس العكس ، ومن ثم فإن القيم الأخلاقية وكل مكونات البناء الفوقي ذات الطبقة الثقافية ترد الى الوجود الذي يتشكل من قوى وعلاقات الإنتاج ، ويترتب عن ذلك أن يكون جوهر التباين في القيم الأخلاقية كامنا في تباين أنماط الإنتاج وفي صدد ذلك يمكن للقيم

التباين والاختلاف فالقيم الأخلاقية غير الأنماط المختلفة من المجتمعات ، ومع تأكيد ماركس لتبعية القيم الأخلاقية للقيمة الإقتصادية ، إلا أن تحليله يكشف عن المكانة الأصلية للقيم بحكم استمرارها عبر الزمن وبحكم انتشارها المكاني ، وتلعب الأسرة ومؤسسات التنشئة الإجتماعية دورا أساسيا في هذا الصدد¹

ويخلص ماركس إلى نتيجة تلازمية أو ترابطية على أن عملية تغير القيم تعد عملية ضرورية حتى يتمكن النظام الاجتماعي في إعادة تشكيل بنائه، على نحو يتوافق مع الاقتصاد المتغير وأسلوب الإنتاج الجديد

وفي هذه الزاوية بالضبط يمكن أن نسقط هذه النتيجة على موضوع الدراسة ، بحيث أنه يجب تغير بعض القيم الخاصة بالعمل في مجتمعنا لاسيما القيم التقليدية وحتى تتماشى مع مشاريع التنمية المستدامة

وعملية التنمية والتطوير عند ماركس هي نتاج لتظافر العوامل مثل مستوى التطور التكنولوجي والبناء الطبقي والعلاقات بين الجماعات التي تتعاون في إنتاج السلع الاقتصادية، وكلها متغيرات مستقلة تحدث تغيرات في الدافعية والاتجاهات، ذلك لأن هذه التغيرات المادية تستتبع بالضرورة أن يغير الناس من أساليب تفكيرهم، الأمر الذي يعني بالضرورة إنبثاق صورة جديدة للوعي الاجتماعي وحدث تغيرات في القيم.

¹ - زايد أحمد ، المداخل النظرية في دراسة القيم ، نحو مدخل نظري لدراسة القيم في المجتمع القطري ، مرجع سابق ،

- ماكس فيبر الدور الخلاق للقيم الأخلاقية :

إذا كانت نسبة القيم الأخلاقية قد ظهرت عند دوركايم وماركس من خلال تباير الأنماط الاجتماعية فإن صياغات ماكس فيبر قد وسعت من هذه النسبية ، بحيث بدأت على مستوى الفعل الفردي الذي يتجدد على ضوء أطر معيارية فالفعل الاجتماعي هو سلوك إنساني ذو معنى ، وتتشكل معاني الأفعال من القيم الكامنة خلف سلوك الأفراد والجماعات

وعليه فإنه ومن أجل تفسير الفعل فإننا يجب أن نصل إلى المعنى الكامن وراء الفعل أو الى نسق القيمة المحرك للفعل والدافع له¹

وإذا كان الفعل يرتبط بالقيمة على هذا النحو فإن القيم تتباين بتباين الأفعال الاجتماعية، وأن الأخلاق الاجتماعية بتباين القيم ، ولذلك فكما تصاغ الأفعال في نماذج مثالية (الأفعال العقلانية ، والوجدانية ، والتقليدية) يمكن أن تصاغ القيم الأخلاقية في نماذج مثالية أيضا ، ذلك أنها معرضة للتغير والتباين بين المجتمعات ، بل في المجتمع الواحد وفي هذه الحالة فإن مهمة منهج الفهم التأويلي وهو المنهج الذي اعتمده ماكس فيبر هو محاولة اكتشاف العلاقة بين الأفعال الظاهرة ومعانيها الكامنة أو بمعنى آخر القيم التي تكمن خلفها²

ويظهر اهتمام فيبر بالقيمة واضحا لكونه اعتبرها موضوعا أساسيا للدراسة السوسيولوجية وهو يرى أنه مادام هدف علم الاجتماع هو تفسير الفعل الاجتماعي، وأن هذا التفسير يعتمد على ربط هذا الفعل بنسق القيمة، فإنه من الضروري الاهتمام بالقيم والمعايير أو نسق المعنى، الذي يشكل الفعل الاجتماعي.

1 - بيومي محمد ، علم اجتماع القيم ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1981 ، ص 103 .

2 -- زايد أحمد ، المداخل النظرية في دراسة القيم ، نحو مدخل نظري لدراسة القيم في المجتمع القطري ، مرجع سابق ، ص 48 ،

ونلاحظ أن فيبر أراد أن يوضح الدور الذي لعبته الأخلاق الكالفينية في نشأة الرأسمالية الحديثة ونموها من خلال مؤلفه- الأخلاق البروتستانتية حيث يرى أن الأفكار الكالفينية التي رسخت في نفوس الأفراد الذين ينتمون إلى جماعات معينة، قد أدت إلى ظهور اتجاه معين نحو الحياة، ونمط محدد من السلوك¹ وقد استعان فيبر بالتاريخ ليبين أن الحياة الاقتصادية والاجتماعية محددة بدرجة قاطعة بعناصر القيمة في تطورها التاريخي، وفي محاولته لإثبات ذلك قدم فيبر عدة دراسات أساسية تاريخية وإحصائية استنتج من خلالها أن جل الطبقات التجارية الكبرى للبرجوازية أي أن هناك علاقة قوية بين الأخلاق البروتستانتية، وما تتميز به الرأسمالية الحديثة فهذه الأخيرة تتميز بالترشيد والادخار والدعوة للعمل الشاق والحماس المتزايد للعمل والروح المعنوية العالية والتجديد والاقتراع وكلها سمات للتنظيم الرأسمالي الحديث، وهي سمات نشأت في ظل العقيدة البروتستانتية وأخلاقياتها الاقتصادية حيث تهتم تلك العقيدة اهتماما كبيرا بتنشئة الفرد تنشئة أخلاقية وهي تمنح المهنة قيمة أخلاقية كبيرة ، كما أنها تقدر العمل بل وتعتبر أن تأدية العمل بأمانة وحماس إنما هو واجب مقدس والعقيدة البروتستانتية فوق كل ذلك تعتبر جمع المال بطريقة شريفة نشاطا ذكيا وكل هذه الدلائل فيما يرى فيبر

حيث تؤكد نظريته التي مؤداها أن روح الرأسمالية هي بالضبط روح البروتستانتية ، وبناء على هذا التحليل نزن أن ماكس فيبر أعطى اهتماما أكبر في تحليل العلاقة بين القيم البروتستانتية ونشأة النظام الرأسمالي لقد حفزت القيم الإنجازية وقيم الحرية التي غرسها الديانة البروتستانتية على دفع الرأسماليين نحو مزيد من العمل والإخلاص والدقة والصرامة

وبناء على ما سبق فالقيم لا تعتبر الدافع الأساسي للسلوك فقط لكنها تلعب دورا أخلاقيا أيضا في تحقيق التقدم الاجتماعي

1- بوتيمور، تمهيد في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 346.

- نظرية تالكوت بارسونز:

يعد بارسونز من أبرز العلماء في نظرية الفعل الاجتماعي، والفعل الاجتماعي كما يحدده بارسونز هو نشاط منظم وموجه نحو هدف ما، يصدر عن شخص أو مجموعة أشخاص وهو وحدة الملاحظة الأساسية في السلوك الإنساني¹، ويرى بارسونز أن السلوك الإنساني يمكن أن نفهمه من خلال ألفاظ القيم المرغوبة والمألوفة عند أفراد المجتمع الواحد وهذا يعني بالضرورة أن بارسونز ممن ينظرون إلى القيم على أساس أنها عناصر أساسية للفعل الاجتماعي، فتبني الأفراد لقيم معينة إنما يؤثر على ممارستهم لمناشط سلوكهم المختلفة كما يساعد على توقع أنماط سلوكية قد تصدر عنهم تتفق وما يحملونه من قيم².

وكذلك يجمع الباحثون من خلال هذا الاتجاه لتوضيح القيم من أفعال أعضاء الجماعات وما يقرره المجتمع ومن ثم فالمصدر المباشر للقيم هي الجماعة وبنائها الاجتماعي والثقافي، فبارسونز يعتبر القيم ظاهرة اجتماعية وثقافية مصدرها البناء الثقافي الذي يتكون من نسق الأفكار وأنساق الرموز، ومن الملاحظ هنا تغلغل القيم وانتشارها بين أرجاء البناء الاجتماعي³.

وعن دور القيم في التحديث يرى بارسونز أن هذه العملية تحدث من خلال تطور النظم الاجتماعية نحو مستوى أعلى من التخصص والفعالية في الأداء وهذا من خلال ظهور عدة آليات اجتماعية

1 - غيث محمد عاطف قاموس علم الاجتماع ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1997 ، ص43.

2- parsons-t toward a general theory of action-evanastion-harpre and row- publisher-new York-1961 p03.

3 - عبد الباسط عبد المعطي، البحث الاجتماعي، محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده، دار المعارف الجامعية، 1985، ص103.

- نظرية ابن خلدون:

يعتبر ابن خلدون من المفكرين الذين تركوا بصمات في مجال دراسة القيم، ومن أهم ما توصل إليه الفكر الإنساني في ميدان القيم سواء في الماضي أو في الحاضر.

ويجدر بنا دراستها وتحليلها نظراً لما تشمله من عدة نقاط أساسية وهامة في عناصر القيمة.

ونبدأ من مقولة ابن خلدون: "إعلم أن الكسب إنما يكون بالسعي والاقتناء والقصد والتحصيل، فلا بد في الرزق من سعي وعمل، ولو في تناوله وابتغائه من وجوهه"¹.

وكذلك يقول: "إن الكسب هو قيمة الأعمال البشرية"².

ويؤكد هذا بالمقولة الآتية: "إن المفادات والمكتسبات كلها أو أكثرها إنما هي قيم الأعمال الإنسانية"³.

وبالرجوع إلى ما قلناه يؤكد بوضوح كبير أن ابن خلدون يعطي قيمة بالغة للعمل الإنساني، وعلى أن ما يكسبه من مال وما يصنعه من سلع ومنتجات ويقوم به من خدمات هو في الأصل راجع لقيمة العمل البشري.

ويعطي أهمية بالغة للعمل، والذي هو أساس البحث الذي بين أيدينا، بحيث ربط أهمية الأشياء من سلع وخدمات ومال وإنتاج بقيمة العمل، الذي هو في حقيقة الأمر عمل بشري.

1- ابن خلدون عبد الرحمان ، المقدمة ، بيروت ، دار العلم، 1976، ص381.

2- الساعاتي حسن ، علم الاجتماع الصناعي، القاهرة، دار المعارف، 1976، ص29.

3- ابن خلدون عبد الرحمان ، المقدمة، مرجع سابق، ص382.

ومن هنا يتضح جليا أن القيمة عند ابن خلدون تنطلق من قيمة العمل في حد ذاته بمعنى أنه لولا تتدخل الإنسان في جميع المجالات بعمله.

لما كان هنالك كسب و سلع وخدمات وغيرها، ومن هنا نستطيع أن نقول أن ابن خلدون اكتشف دور العمل كمنشئ للقيمة، للمرة الأولى في تاريخ الفكر الاقتصادي والاجتماعي إذ أعلن، قبل كارل ماركس بقرون عن هذا الدور الخطير قائلا " إعلم أن ما يفيد الإنسان ويقنتيه من الحمولات إن كان من الصنائع، فالمفاد المقتنى منه قيمة عمله، وهذا القصد بالتقنية إذ ليس هناك إلا العمل، وليس بمقصود بنفسه للتقنية، وقد يكون مع الصنائع في بعضها مثل التجارة والحياكة ومهما الخشب والغزل، ولأن العمل فيهما أكثر، فقيمتهم أكثر، وإن كان من غير الصنائع، فلا بد من قيمته ذلك المفاد والتقنية من دخول قيمة العمل الذي حصلت به، إذ لولا العمل لم تحصل قنيتها، وقد تكون ملاحظة العمل ظاهرة في الكثير منها فتجعل له حصة من القيمة عظيمة أو صغرت وقد تخفى ملاحظة العمل كما في أسعار الأوقات بين الناس....فقد تبين أن المفادات والمكتسبات كلها أو أكثرها إنما هي قيم العمل الإنسانية¹.

1-عبد المولى محمد ، ابن خلدون وعلوم المجتمع، ، تونس ، الدار العربية للكتاب، ط1 1980، ص 70.

ثانيا : النظريات المعاصرة في دراسة القيم

أولا : نظرية التغير القيمي

تتعلق هذه النظرية بالحدثة وما بعد الحدثة، وترجع أولى بداياتها إلى عام 1970، ومن بين من استعان بهذه النظرية، نجد كل من أبرمسون وإنجلهارت سنة (1995) عند قيامهم بإجراء مسح عالمية حول التغير في القيم عبر الأجيال.

وتقوم هذه النظرية على فرضيتين أساسيتين هما الندرة والتنشئة

فرضية الندرة : تعتبر فرضية الندرة كل التفضيلات والأولويات القيمية لدى الأفراد ، ما هي إلا انعكاس واضح للظروف الاجتماعية والاقتصادية ، بمعنى أنه توجد حاجات مادية تعمل على تحقيق الأمان والدعم النفسي، وهناك حاجات غير مادية لها علاقة بالاعتداد بالشخصية والتقدير الذاتي والإحساس بإجمال، وتتباين ترتيب هذه الحاجات الإنسانية وفقا لمدى تحركنا وراء هذه الحاجات

وتهتم فرضية الندرة بالتغير الثقافي على المستوى الشامل واستخدام المدخل الكمي في التعرف عن مدى هذا التغير وسرعته وارتباطه بالأمان الوجودي ، وكيف أن هذا الأمان مرتبط بقيم ما بعد الحدثة ، لهذا فإن فرضية الندرة تدعو الى التنبؤات الآتية :

- من منظور المسح العابر للثقافات يمكن القول أن قيم ما بعد الحدثة هي أكثر انتشارا في المجتمعات الأكثر غنى والأكثر أمنا

بينما المجتمعات الأقل ثراء والأقل أمنا ستكون أكثر اهتماما بالقيم الحياتية الضرورية

- داخل أي مجتمع تكون قيم ما بعد الحدثة أكثر انتشارا لدى الشرائح الاجتماعية الأكثر ثراء وأمنا وتعلما

بينما الشرائح الاجتماعية الأقل في تلك الخصائص تتخفف لديها قيم ما بعد الحداثة بينما تزداد لديها القيم الحياتية الضرورية

فرضية التنشئة : تشير هذه الفرضية الى أن العلاقة بين البنية الاقتصادية والاجتماعية وأولويات القيم لا يمكن إخضاعها إلى الضبط المباشر نظرا لوجود فجوة زمنية واضحة بينهما ، تعكس الظروف التي أظهرتها خلال السنوات السابقة لمرحلة الشباب لدى الفرد كما تشير أيضا هذه الفرضية الى أن التغير في القيم الفردية والمجتمعية يبدأ تدريجيا ومن حيث الكم ، فإن التغير يكون بمعدل أعلى لدى صغار السن حيث تستبدل بالقيم التقليدية خلال فترة الشباب قيما جديدة على مستوى المجتمع

كما تشير الى أنه كلما كانت الأجيال التالية أكثر إحساسا بالأمان اقتصاديا خلال سنوات التنشئة صاروا أكثر تعليما ومن ثمة يكونون أكثر من غيرهم اكتسابا لقيم ما بعد الحداثة في توجهاتهم، وعليه فإن الاختلافات في القيم بين الأجيال ستظل ثابتة بمرور الوقت ومن منظور عالمي فإن أكبر قدر من التغير الجيلي يوجد داخل الدولة التي تمارس نسبيا معدلات عالية من النمو الاقتصادي¹

كما توضح هذه الفرضية أن التغير لا يسير في خط مستقيم وما بعد الحداثة بل يؤكد على أنه بالرغم من الانتشار الواسع للمجتمع الصناعي، إلا أنه ليس نهاية الطريق، ففي الماضي تحولت المجتمعات تحولا جذريا من الزراعة إلى الصناعة، وغيّرت اتجاهها ولا زالت تسير في نقطة تحول من مرحلة الحداثة إلى مرحلة ما بعد الحداثة، وفي مرحلة ما بعد الحداثة تأثرت العديد من القيم الاجتماعية.

¹ علام اعتماد وآخرون ، قيم العمل الجديدة في المجتمع المصري ، مرجع سابق ، ص 71-72

وفي نظر إنجلهارت أن القيم السائدة في المجتمع لا تتساوى مع اقتصاده بمعنى أن القيم تتطور ببطئ ، ويتطور الاقتصاد بسرعة أسرع لا تتساوى مع القيم، كما أن القيم من الصعب تغييرها¹.

ثانيا : نظرية التعلم الاجتماعي

من بين مؤسسي هذه النظرية عالمة النفس، تينا باندورا (Tina Bandoura)، وهذا من خلال تعريفها للقيم، بأنها استجابة عاطفية وهذه الاستجابة قابلة للتغير، بفعل التأثيرات والتحويلات التي نجدها عند الأفراد من خلال ردود أفعالهم وتفاعلهم، نحو أهدافهم.

وتؤكد كذلك هذه النظرية على تغيير قيم العمل، بحيث ترى أنها كذلك استجابة عاطفية، وهذه الاستجابة قابلة للتغير، بفعل التأثيرات والتحويلات، التي نجدها عند الأفراد من خلال ردود أفعالهم وتفاعلهم نحو أهدافهم.

وتؤكد كذلك هذه النظرية على تغيير قيم العمل، بحيث ترى أنها كذلك قابلة للتغير، تبعا لطبيعة بيئة العمل، لاسيما من خلال ملاحظة سلوك الآخرين في أماكن عملهم، ومن ثمة تقليدهم، بفعل تأثرهم وتفاعلهم معهم، وهذا ليس أن الأمرين (الملاحظة والتقليد) يعتبران أداتين أساسيتين لإحداث تطوير في السلوك الإنساني.

وتتظر هذه النظرية للتغيرات في القيم الفردية، على أنها نفسها التي تحدث في الأنماط الأخرى الأخرى، من رد الفعل الشعوري للاستجابة الشعورية، من حيث الأسلوب.

1- هدى كامل محمد الشيخ، آليات تتشكل القيم في المجتمع المصري، دراسة ميدانية، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 2005، ص13.

ثالثا : النظرية السلوكية

يرى أصحاب هذه المدرسة أن اكتساب القيم يتم عن طريق التعزيز الايجابي والتعزيز السلبي ، ويتعاملون مع القيم على أنها إما ايجابية وإما سلبية ، كما أنها ليست أكثر من استنتاجات من السلوك الظاهر للفرد

وترتبط هذه النظرية بمجالات التوجيه والإرشاد المهني ، لأنها توفر لنا مجال نظري يهتم بتفسير سلوك الأفراد المستهدفين بالتوجيه والإرشاد المهني ، وتعرف هذه النظرية بنظرية التعلم والاكْتساب ، حيث تتم عملية اكتساب القيم حسب هذه كنتيجة لعملية تفاعل المتعلم مع المثيرات البيئية وتعزيز استجاباته لها ، فمن الممكن أن يتعلم الفرد السلوك المرغوب فيه والسلوك غير المرغوب فيه اعتمادا على مبادئ التعلم ذاتها القائمة على تدعيم الاستجابات وتعزيزها ، والسلوك الأخلاقي يكتسب بالطريقة ذاتها التي يكتسب فيها سلوك آخر¹

وتركز هذه النظرية على أهمية دور التعزيز لأنه من خلاله يتم التقوية والتثبيت ، ونظرية التعزيز تعتمد مجموعة من المبادئ هي

- أن السلوك يتولد عن طريق عوامل البيئة والقدرة على التعلم وعوامل البيئة في حد ذاتها تنقسم الى :

1- المثيرات الموجودة قبل حدوث السلوك ، فمثلا وجود مراقب عند مدخل المصنع للتثبيت من ارتداء الأجهزة الواقية من الخطر (قيم داخل المنظمة)

2- المثيرات التي تأتي بعد حدوث السلوك أو بعبارة أخرى نتيجة للسلوك ،مثلا رفع مستوى الأداء والحصول على مكافأة مالية أو التباطؤ في العمل وحصول انخفاض في

¹ - رتيمي فضيل ، مرجع سابق ، ص 266

منحة الإنتاج ، بمعنى أنه ليس هناك حدث يؤثر على السلوك إلا وكان محتويا على أحد المثيرات من الصنف الأول أو الثاني ، أي السابقة للسلوك أو الناتجة عنه ¹ ومنه فالنظرية السلوكية تعتقد بإمكانية تغير اتجاهات الأفراد من التعلم والاكساب . وكذلك تشير هذه النظرية الى دور التعزيز في تغيير الإتجاهات أو ترسيخها ، وهذا من خلال تغيير اتجاهات الشباب نحو قيم العمل الايجابية وترسيخها فيه .

¹ . المرجع نفسه ، ص 267.

الفصل الثالث

عرض تحليلي لبعض النماذج من الدراسات السابقة التي
تناولت موضوع التحولات الاجتماعية ومنظومة القيم

المبحث الأول: الدراسات العالمية

المبحث الثاني: الدراسات العربية

المبحث الثالث: الدراسات الجزائرية

تمهيد

يتضمن هذا الفصل عرضاً تحليلياً لبعض النماذج من الدراسات السابقة ، التي تناولت موضوع التحولات وقيم العمل ، وتنقسم هذه الدراسات الى دراسات عالمية وعربية ومحلية

المبحث الأول : عالمياً

أولاً : المسح العالمي للقيم

شغل موضوع القيم بشكل عام اهتمام العديد من الباحثين والدارسين منهم في علم الاجتماع وعلم النفس وعلوم التربية وقد توج هذا الاهتمام بإجراء المسح العالمي للقيم والذي أجري في أوروبا سنة 1981 وتمحور حول دراسة القيم ، بحيث تم إجراء ثلاث مسوح بعدها حول نفس الموضوع ، في فترات زمنية مختلفة وكان الهدف الرئيسي والمحوري من هذه المسوحات هو معرفة مدى تأثير التغيرات السياسية والاجتماعية على القيم والمعتقدات الشائعة

وتم إجراء هذه المسوحات العالمية من طرف رونالد انجلهارت وزملائه (Ronald Inglehart) على مستوى حوالي 43 مجتمعا

واستعمل فيه عدة عينات من مجتمعات مختلفة ، وتم خلالها توزيع إستبيان على المبحوثين ، وكذا إجراء مقابلات ميدانية في مجتمعاتهم الأصلية ، ومن خلال هذه المسوح توصل رونالد وزملاؤه في هذه المسوح الى نتيجة هامة وأساسية ، مفادها أنه توجد أنه ثمة علاقة واضحة بين تغير القيم والمعتقدات ، وبين كل من التغيرات الاقتصادية والسياسية ، اذن هناك علاقة بين النمو الاقتصادي في المجتمع الصناعي والتغير في نسق القيمي

ثانيا : دراسة مارغريت موني (Margaret mooney)

وهي دراسة تتمحور حول الجنس وقيم العمل، وقد جرت خلال الفترة (من 1976 إلى 1991م)

وانطلقت هذه الدراسة من خلال عدة تساؤلات تتمحور حول تحديد أهمية كل قيمة بين الجنسين الذكور والإناث ، وكانت الباحثة تهدف الى اختبار الاختلافات النوعية (ذكور- إناث) في القيم المرتبطة بالعمل لدى البالغين في المدارس العليا بالولايات المتحدة الأمريكية، وذلك على مستوى 125 مدرسة عليا.

وقد اختارت الباحثة العينة العنقودية في اختيارها للعينة وبما أن العينة كانت كبيرة الحجم الأمر الذي جعلها تطلب المساعدة من هيئة البحوث بجامعة ميتشجن.

كما استعانت الباحثة بمقياس يضم 23 قيمة وظيفية تم تقليصها في ستة عناصر أساسية هي: الأولى قيم خاصة بالمكاسب الظاهرة (المعلنة)، والثانية قيم المكاسب الكامنة، والثالثة قيم المكافئة الغيرية، والرابعة قيم المؤثرة ذو النفوذ، والخامسة قيم قيمة الفراغ ، والسادسة قيم الأمان والضمان

وقد خلصت الدراسة الى عدة نتائج نذكر منها مايلي :

- توصلت الدراسة إلى أن كل من الذكور والإناث يرون في العمل، تحقيق أعلى مكانة كما يكسبهم الاحترام كذلك

- أظهرت الدراسة كذلك أهمية العائد المادي كقيمة في أحيان كثيرة لدى الذكور أكثر من الإناث.

- كما توصلت الدراسة أيضا إلى أهمية قيمة الاحترام عند الإناث أكثر منها عند الذكور.

- توصلت الدراسة إلى أن اختيارات الذكور للوظائف وفقا للمكافئات العرضية هي الدوافع للعمل ، بينما نجد الإناث المكافئات الجوهرية في الدافع لإختيار العمل¹.

ثالثا : دراسة هاردينج وفرانز (Harding – frans)

وجاءت دراسة ستيفن هارينج و فرانزحول قيم العمل الجديدة إذ أكدا على أن كبار السن فوق (55) سنة كانوا اكثر انتماء لأخلاقيات العمل التقليدي ، في حين أن صغار السن (18- 24سنة) كانوا أكثر اختيارا للقيم التي تعبر عن الفردية والاستقلالية

ومن المعروف أن الانتقال نحو القيم ما بعد المادية أكثر تعبيرية ، أي ليس بمعزل عن التغيرات الأخرى الحاصلة في المجتمع ، بل كان متداخلا مع التغيرات الهيكلية في ظل مجتمع ما بعد الصناعة ، الذي ينتقل فيه مركز ثقل النشاط إلى قطاع الخدمات ، ومن ثم فقد صارت المعرفة والتحكم الآلي والتكنولوجيا من أهم آليات الميزة التنافسية في قطاع الأعمال ، وهذا التطور أجاد فوكوياما Fukuyama عام 1992م في وصفه بقوله " أدى الابتكار التكنولوجي ، الى تقسيم العمل ذي النشاط الاقتصادي ، وانسحب هذا الأمر أيضا على البشر ، بمعنى أنهم يفكرون أكثر مما يعملون " ²

رابعا: دراسة قوتن لينيون (gotton-lynyonne)

جرت هذه الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1997 ، حول قوى التنشئة الاجتماعية واستقرار قيم العمل من مرحلة البلوغ إلى مرحلة الشباب ، حيث سعت الباحثة إلى التعرف على دور التنشئة الأبوية في التشكيل الداخلي والخارجي لقيم العمل لدى الأبناء، كما كانت تهدف الدراسة أيضا الى التعرف على مدى تأثير التوظيف على قيم

1 -moony Margaret, Gender and job values, sociology of education.vol.69..january.1996.

² - عايدة فؤاد عبد الفتاح النبلاوي ، التحولات الاجتماعية وقيم العمل من منظور تراث العلم الاجتماعي ، مجلة شؤون اجتماعية ، العدد 123 خريف 2014 ، ص 129 .

العمل الداخلية والخارجية بالتتابع، كما حاولت الدراسة الكشف عن التأثيرات المتنوعة لمجمل الخبرات الاجتماعية، عبر الجماعات المختلفة عرقيا ونوعيا وذلك من خلال التعرف عن مدى استقرار قيم العمل الداخلية والخارجية في مرحلة البلوغ لمرحلة الشباب ، وقد تم اختيار 3290 شابا من الأمريكيين ذو الأصول الإفريقية والقوقازية ،توصلت الدراسة الى عدة نتائج نذكر منها مايلي :

- أظهرت الدراسة أن الشباب أعطوا أهمية كبيرة لقيم العمل الداخلية أكثر من الخارجية،
- انصب اهتمام الآباء بصورة كبيرة على توجيه أبنائهم نحو العمل
- أظهرت الدراسة أن العنصر البشري له دور واضح في تحديد قيم العمل أكثر من المكانة الاقتصادية والاجتماعية وخبراتهم اللاحقة¹.

1 - علام اعتماد محمد وآخرون، قيم العمل الجديد في المجتمع المصري، مرجع سابق ،ص129.

المبحث الثاني: الدراسات العربية

أولاً: دراسة اعتماد محمد علام وآخرون، قيم العمل الجديدة في المجتمع المصري

تنتقل هذه الدراسة من عدة أهداف، وهذا من خلال التعرف على سياسات العمل، وما تم إدخاله من جانب النظام السياسي من تعديلات، ورصد قيم العمل والتحويلات في تشريعاته وسياساته، والتعرف على دور وسائل الإعلام، كآلية تلعب دوراً أساسياً في تدعيم قيم تلائم ثقافة اقتصاد السوق العالمي، وفي هذا السياق اعتمدت الدراسة على عدة مفاهيم كالعمل، وأخلاقيات العمل، وقيم العمل

وبالنسبة للعينة فقد تم اختيار العينة العمدية، حيث اشتملت على العاملين والعاملات في القطاعات الثلاثة، للمؤسسات الاقتصادية الحكومية، وأخرى من قطاع الأعمال العامة، والقطاع الخاص، وحاولت الباحثة أن تكون العينة ممثلة للقطاعات الاقتصادية الثلاث، وأن تمثل العينة جميع العاملين في المستويات الإدارية المختلفة بما في ذلك جميع المهن والوظائف بأنواعها، وكان عددها حوالي 449 مفردة.

ولقد استعملت الباحثة صحيفة استبيانية، احتوت على خمسة أقسام تتضمن: القسم الأول يتضمن مقياس لقيم العمل ويحتوي على 72 عبارة، ويتضمن القسم الثاني أربعة عشر بنداً، يعكس كل منها قيمة مرتبطة بالعمل، أما بالنسبة إلى القسم الثالث فهو يشتمل على اللوائح والقواعد المنظمة للعمل، ورؤية الباحثين لمدى وعيهم بقانون العمل، وتتضمن القسم الرابع عدداً من الأسئلة تختص بظروف العمل وبيئة الإلتحاق به، أما بالنسبة للقسم الخامس والأخير فقد احتوى على البيانات الأولية للمبحوثين

بالإضافة إلى أدوات أخرى كالملاحظة والمقابلة الفردية والمقابلات الجماعية، كما استخدمت الباحثة وفريقها، المنهج الأنثروبولوجي ومنهج تحليل المحتوى

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر أهمها :

- وجود فجوة واضحة بين قوة الخطاب السياسي في تبني قيم عمل جديدة.
- لا تزال الثقافة التقليدية تؤثر بقوة في توجهات العاملين نحو العمل، كما لا تزال تؤثر في تفضيلاتهم للعمل.
- حدوث تحول إيجابي نحو العمل، لكنه بطيء¹.

ثانياً: دراسة حسين طه إبراهيم المحادين

لقد جرت هذه الدراسة حول معرفة مدى الاستمرارية والتغير في قيم العمل لدى المجتمع الأردني عند جيلين ، جيل الآباء وجيل الأبناء

وهذا من خلال رصد وتحليل عمليتي الاستمرار والتغير في منظومة قيم العمل، وقد تمت الدراسة في المجتمع الأردني من خلال مجموعة من الأسر الحضرية والريفية والبدوية ، وقد تم استخدام مقياس قيم العمل الذي أعده كل من اعتماد علام وأحمد زايد ، والذي يتضمن 8 قيم وقد طبق هذا المقياس على عينة حصرية مكونة من 200 فرد موزعة على أجيال ثلاثة ، في كل من البادية والريف والحضر ، ضمن المجتمع الأردني معتبرا جيل الأجداد أساس للمقارنة بالنسبة للأجيال الأخرى

أما بالنسبة الى الاستبيان فقد ضم أربعة موضوعات أساسية حيث تناول في القسم الأول بيانات ديموغرافية للمبحوثين والقسم الثاني اشتمل على أسئلة حول المستوى الاقتصادي والاجتماعي لكل مبحوث ، أما القسم الرابع فهو يتعلق بمقياس قيم العمل ، حيث اشتمل

1 - علام اعتماد محمد وآخرون ، قيم الجديدة للعمل في المجتمع المصري ، مرجع سابق ص648.

على 72 عبارة تخص ثمان قيم أساسية ، وأخيرا القسم الرابع يضم عدة أسئلة تخص مواقف تفضيلية لمهن الأبناء والآباء حول اختيار العمل

أما بالنسبة إلى المنهج فقد استعان الباحث بالمنهج الكمي والكيفي في تحليل بياناته ، بالإضافة إلى المقابلة

وتوصلت الدراسة عدة نتائج نذكر أهمها:

- توجد نظرة سلبية اتجاه العمل اليدوي.
- يعتبر دور المهنة أساسي في تشكيل قيم السعي للتقني، والدافعية للإنجاز، وهذا راجع لطبيعة المهنة والمؤسسة أو المنظمة التابع لها العمل
- هناك أفضلية واضحة لعمل الذكور على الإناثي المجتمع
- وجود كذلك تغير محدود في الأهمية النسبية للقيم بصفة عامة عبر الأجيال الثلاثة¹.

ثالثا: دراسة عبد الحكيم أحمد سلام الشرجي

حول أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على أنساق القيم في المجتمع اليمني تحليل بنائي مقارن سنة 1996².

وتنطلق هذه الدراسة من التحولات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية السياسية والثقافية التي مست جمهورية اليمن منذ 1962م ، ومدى تأثيرها على نسق القيم في المجتمع اليمني انطلاقا من عدة أهداف أهمها:

1 - المحادين حسين طه ابراهيم ، الاستمرارية والتغير في قيم العمل، دراسة سوسولوجية لعينة من الأسر الأردنية، رسالة دكتوراه، القاهرة معهد البحوث والدراسات العربية، 1999 م .
2 - الشرجي عبد الحكيم أحمد سلام ، أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على أنساق القيم في المجتمع اليمني ، تحليل بنائي مقارن رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع ، 1996 م.

- معرفة ماهية التحولات الاجتماعية والاقتصادية ومدى تأثيرها في نسق القيم داخل المجتمع اليمني.

- تقديم تفسير سوسيولوجي لمدى تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على بنية المجتمع اليمني وانعكاس هذه التحولات على منظومة القيم الاجتماعية.

- الكشف عن عصرنة القيم الجديدة التي أحرزتها تلك التحولات الاجتماعية والاقتصادية.

أما بالنسبة الى المنهج فقد استخدم الباحث المنهج التاريخي كونه يعود لتاريخ التحولات الاجتماعية والاقتصادية منذ 1962م لأنها تعتبر مرحلة لجملة من التغيرات والتحولات الاجتماعية والاقتصادية حتى ما بعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية ، كما استخدم أيضا المنهج المقارن كون الدراسة تتركز على المقارنة بين عدة أجيال وطبقات مختلفة ونظرتهم لنسق القيم في اليمن

أما بالنسبة لأدوات الدراسة فقد استخدم الباحث عدة أدوات لجمع المعطيات والبيانات كالوثائق التاريخية لاستخراج بعض التحولات على مستوى جميع الأصعدة منذ 1962م واستمارة استبيان والمقابلة وكذلك الملاحظة بالمشاركة

أما بالنسبة الى العينة فقد اختار الباحث العينة المقصودة في دراسته وذلك باختياره للمفردات ، حيث تنوعت العينة بين أفراد من الريف والمدينة والمتعلمين وغير المتعلمين مصنفا إياهم الى عدة أصناف منها عينة الفلاحين وعينة الطلاب والقضاة والعسكريين..

أما بالنسبة الى النتائج فقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها ما يلي :

كشفت الدراسة عن انتشار القيم المادية ، على حساب قيمة العمل المنتج وهذا من خلال التحول في قيمة العمل ، فقد اتضح أن هناك عزوفا عن العمل في القطاعات الإنتاجية وتفضيل العمل في قطاعات الخدمات والأعمال المكتبية والعمل لدى الدولة .

وأثبتت الدراسة أن هناك ارتباط قوي بين العمل والدخل بغض النظر عن نوع المهنة ومنه فلقد استنتج الباحث عن وجود صراع قيمي حول قيمة العمل لأنه توجد بعض الأنشطة والأعمال تجد قبولا واضحا اجتماعيا.

كما نجد رفضا قويا لبعض الأعمال من طرف أفراد المجتمع بسبب الموروث الاجتماعي والذي لا يزال قويا حيث لم يصل التغيير في النسق القيمي.

أما بالنسبة للتعليم لكونه الجانب الأساسي والمهم للبيئة الاجتماعية أي أنه مؤثر فعال في عملية التغيير الاجتماعي ، خاصة في المرحلة الانتقالية التي عاشها المجتمع اليمني وما صاحبها من تزعزع وتنازع قيمي، بين القيم التقليدية الموروثة ، والقيم الجديدة وأثر ذلك على سلوك الأفراد وعلاقاتهم الاجتماعية

وأوضحت الدراسة كذلك انحصار النمط الاستهلاكي الترفي المظهري الذي كان موجود في الثمانينات ، حيث بدا في الاضمحلال وهذا راجع لتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المجتمع اليمني.

وفي الأخير توصلت الدراسة إلى عزوف الأفراد اتجاه قيمة المشاركة السياسية.

وقد يرجع ذلك الى نظرتهم السلبية تجاه للعمل السياسي وما يتصورونه عن العمل السياسي بأنه موضع للفساد وقد يعود لدرجة الإحباط التي تسود الأفراد تجاه الطبقة السياسية وعدم رضاهم عنها.

رابعاً : دراسة أحمد نور أحمد سيد أحمد:

حول انساق القيم الاجتماعية وتأثيرها بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية بجمهورية مصر العربية¹:

انطلقت الدراسة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية لدولة مصر في الستينات والسبعينات فكانت تغيرات وتحولات عميقة جداً.

لقد حاول الباحث التركيز عليها علمياً ومعرفة أثرها على انساق القيم، وما حدث لهذه الأنساق القيمية من تغير وتحول ، واستعمل الباحث منهج دراسة حالة ، وركزت الدراسة الميدانية في محافظة القاهرة فقط إذ اقتصر على المراكز الحضرية دون غيرها أما بالنسبة الى العينة ، فقد اختار الباحث عينة عمدية وفقاً لعدة محاور أهمها الدخل والتعليم والمهنة.

وتوصل الباحث الى عدة نتائج نذكر منها ما يلي :

- تراجع القيم الثقافية وذلك من خلال ارتفاع نسبة الأمية وذوي التعليم المنخفض.
- اختزال قيمة المرأة والنظر إليها كأداة متعة من حيث هي جنس فقط.
- أكدت الدراسة تراجع قيم العمل المنتج عند الأفراد من خلال نوعية المهن المفضلة بالجانب المادي فقط .

1 - أحمد أنور سيد أحمد، أنساق القيم الاجتماعية وتأثيرها بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، دراسة لحالة مصر في الستينات والسبعينات، ماجستير، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 1992.

- ظهور قيم جديدة كشيوع القيم الاستهلاكية لدى الطبقات الوسطى والدنيا من خلال تفضيل المنتج الأجنبي على المنتج المحلي وبذلك أصبح المنتج الاقتصادي يغلب عليه الاستيراد.

- كما توصلت الدراسة إلى رفض نسبة من عينة الدراسة إلى نزول المرأة الى ميدان العمل وكذا رفض مشاركة المرأة في المجال السياسي واحتلالها لمناصب قيادية.

- وتوصلت الدراسة كذلك إلى نتيجة فيما يخص إقبال الأفراد على مشاهدة الأفلام الكوميدية والتي لا تعكس أي قيم ثقافية جادة ذات منفعة عامة توعوية وإنما تقوم بوظيفة الترفيه والتسلية فقط...

كما توصل الباحث إلى غياب الانتماء القومي والعربي لدى عينة البحث وكذا غياب الانتماء للأمة العربية من خلال اهتمامهم.

خامسا : دراسة فريال محمد الحنفي

حول القيم الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية الاجتماعية ، دراسة ميدانية في المجتمع الريفي سنة 1984¹

أجريت هذه الدراسة في أحد المجتمعات الريفية ، وكان من بين الأهداف الأساسية لها ، التعرف على طبيعة القيم الاجتماعية السائدة في الريف المصري ، وكيف يمكن أن تكون مساعدة أو معوقة لعملية التنمية ، بحيث أرادت الباحثة الوصول للكشف عن دور المؤسسات التنموية في تشكيل اتجاهات القرويات ، نحو قضايا التنمية بجميع أشكالها من خلال القيم المطروحة بالبحث ، وكذلك الوصول أو الكشف عن القيم الإيجابية التي تساعد في خطط التنمية

¹ - علام اعتماد وآخرون ، قيم العمل الجديدة في المجتمع المصري ، مرجع سابق ، ص 107 .

وأجريت الدراسة في قرينتين من قرى محافظة القليوبية ، وتشكلت العينة من 171
مبحوثة ، و65 مبحوث .

معتمدة على المنهج الوصفي في هذه الدراسة بأسلوب المسح الاجتماعي .

كما استخدمت الباحثة الاستبانة ، كأداة لجمع المادة الميدانية ، فضلا عن الملاحظة

أما بالنسبة الى النتائج التي توصلت اليها الباحثة فهي كالآتي :

- أظهرت الدراسة عدد من القيم الإيجابية تتضمن قيمة العمل وتمثل ذلك في الاتجاه
الواضح نحو أهمية تعليم الفتاة ، وخروجها للعمل، حيث أصبح النظر للعمل كقيمة.

- وكذا أكدت الدراسة على أهمية دور وسائل الإعلام في تدعيم القيم الايجابية لخدمة
برامج التنمية المخططة

- ضرورة إعادة النظر في برامج محو الأمية الموجهة إلى القرى ، واستخدامها
الاستخدام الأمثل لتحقيق الهدف منها وهو القضاء على الأمية باعتبارها أكبر معوق
للتنمية .

سادسا : دراسة محمود عبد الفضيل

حول أثر المتغيرات الاقتصادية على قيم العمل واختياراته¹

فقد حاول الباحث إظهار أهم معوقات التنمية ، مؤكدا على أن التنمية تنهض على قيم
وسلوكات الأفراد وعناصر القوى العاملة ، وقد قام بعرض أهم الصراعات في مجال القيم
من منظور التطور الاقتصادي والاجتماعي العام ، وذلك بهدف تشخيص أهم التطورات
السلبية في عالم القيم ومصادرها.

¹ - المرجع نفسه ، ص 109 .

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث نذكر منها ما يلي:

- ازدياد القيم الربحية في مقابل القيم الاجتماعية، حيث أن الأنشطة المدرة للدخل والعاقد الوفير أصبحت تقع على هامش العملية الإنتاجية وترتبط بالتجارة والسمسة والوساطة .

- انتشار قيم التسيب ، مقابل قيم الانضباط في العمل ، ويرتبط ذلك بالقيم الإنتاجية ، حيث تسهم في انهيار قيم الانضباط في العمل (من تسرب وتغيب) إلى الإتجاه لأعمال أخرى .

- سيادة قيم التقليد ، مقابل الإبداع ، وأشار إلى أن القضاء على ذلك لا بد أن يبدأ بأسلوب التنشئة منذ الصغر .

- انتشار قيم الاستهلاك مقابل التنمية والإفراط في الأعمال الإضافية والكسب السريع .

- تدني قيم العمل اليدوي مقابل العمل الذهني (المكتبي)

سابعا : دراسة اعتماد علام وآخرون ، بعنوان التحولات الاجتماعية وقيم العمل في

المجتمع القطري سنة 1994م¹

وكان من بين الأهداف الأساسية التي أراد فريق البحث الوصول إليها ، هو التعرف على مدى اختلافات عدة شرائح وفئات اجتماعية في المجتمع القطري حول قيم العمل ، وهذا من خلال الكشف عن عدة مؤشرات المستوى الاجتماعي والاقتصادي كالدخل ، والمستوى التعليمي والمهنة ، الى جانب مؤشرات أسلوب الحياة كالسكن واقتناء بعض السلع المعمرة كالسيارة وأجهزة الاتصال والتكنولوجيا ، وتشغيل الخدم

¹ - علام اعتماد وآخرون ، التحولات الاجتماعية وقيم العمل في المجتمع القطري ، قطر ، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، 1995،

حيث انطلقت الدراسة من تصور نظري اعتمد فيه فريق البحث ، على نظريتين هامتين هما نظرية التحديث والتي تقر بحتمية مرور المجتمعات السائرة نحو النمو بنفس المراحل التي مرت بها المجتمعات الغربية ، والنظرية الثانية هي نظرية التبعية والتي تقر بأن التحولات التي يشهدها المجتمع القطري لها علاقة بالتغلغل العالمي للرأسمالية

وقد اشتملت العينة على 282 مبحوث عامل في القطاع الحكومي ، كما تم استخدام عدة أدوات كصحيفة الاستبيان والتي تضمنت ستة (6) محاور، ومقياس خاص بقيم العمل والذي يحتوي على ثمانية مقاييس فرعية هي مقياس قيمة الفخر ، مقياس قيمة الاندماجية في العمل مقياس الأفضلية في العمل ، مقياس القيمة الاجتماعية في العمل ، مقياس قيمة الدافعية في الانجاز ، مقياس قيمة السعي الى الترقى في العمل ، القيمة الاقتصادية للعمل ، قيمة الانتماء للعمل ، وتم كذلك استخدام أداة تحليل المضمون

كما تم الاستعانة أيضا بأدوات اخرى مثل المقابلة والملاحظة ، واستعمل المنهج الوصفي التحليلي مع دراسة حالة لبعض الأسر

وقد جاءت النتائج على النحو التالي :

- بالنسبة لقيمة الفخر بالعمل ، جاءت عالية نسبيا في الطبقتين الوسطى والدنيا ، ومنخفضة عند الطبقة العليا ، وهذا راجع إلى أن الطبقتين الوسطى والدنيا تميلان لتركيز على الفخر بالعمل كرسيد اجتماعي

- أما بالنسبة لقيمة الاندماجية في العمل : فتوصلت الدراسة الى أن الفئة العليا تركز كثيرا على هذه القيمة ، عكس الطبقات الأخرى وهذا راجع الى افتراض أن الاستقرار الاقتصادي يخلق قدرا من حب العمل والاندماجية فيه

- وبالنسبة لقيمة الأفضلية في العمل : لوحظ توصل الدراسة الى ان هناك تباين واضح بين الطبقات ، حيث الطبقة الدنيا تتفوق في الاستجابة لهذه القيمة عن الطبقات الأخرى ، وهذا يعود حسب الباحثة الى أهمية العمل من الناحية الاقتصادية
- أما بالنسبة للقيمة الاجتماعية للعمل: حيث لوحظ علاقة عكسية بين المستوى الاقتصادي والقيم الاجتماعية للعمل ، لأن الفئات العليا تستمد أسس وجودها وهيبته الاجتماعية من الانتماء القبلي لها ، أما الفئات الدنيا فلا مجال لها سوى عملها .
- وفيما يتعلق بقيمة الدافعية في الانجاز : فهي مرتفعة لدى الطبقة لدى الفئات ذات الدخل العالي ، وتتنخفض كلما انتقلنا إلى أسفل سلم التدرج الاجتماعي ، وهذا يعود لطبيعة الحافز الذي يمنحه الدخل المرتفع
- وبالنسبة لقيمة السعي الى الترقى في العمل : فنجد موقف الطبقات العليا والوسطى متوافق وهذا من خلال فرص التعليم والمناصب العليا التي يشغلونها
- وفيما يخص القيم الاقتصادية للعمل ، فنجد علاقة عكسية بين المستوى الاقتصادي الاجتماعي وبين ظهور القيم الاقتصادية للعمل .
- أما بالنسبة لقيمة الانتماء للعمل، فالتباين واضح بين مختلف الطبقات الفئات الاجتماعية.

المبحث الثالث: الدراسات الجزائرية

أولاً : دراسة طاهر محمد بوشلوش:

حول التحولات الاجتماعية والاقتصادية وآثارها على القيم في المجتمع الجزائري (1967-1999).¹

دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الشباب الجامعي والتي جرت في عدة جامعات جزائرية هي: جامعة الجزائر، جامعة وهران، جامعة بسكرة، جامعة قسنطينة.

وقد تطرق الباحث في أطروحته لنيل شهادة دكتوراه دولة في علم الاجتماع الثقافي، إلى موضوع التحولات الاجتماعية والاقتصادية، وأثرها على القيم في المجتمع الجزائري (1967-1999)، حيث سعى الباحث إلى التعرف على التأثيرات والانعكاسات التي أحدثتها تلك التحولات على النسق القيمي في المجتمع الجزائري، والذي يعيش منذ الاستقلال تحولات وتغيرات كثيرة وعميقة وذلك عبر ثلاثة عقود من الزمن، حيث ركز الباحث في دراسته على خمس قيم هي القيم الأسرية والتعليمية والدينية والاقتصادية والسياسية، وذلك من خلال دراسة ميدانية أجريت على عينة من الشباب الجامعي وضمن أربع جامعات جزائرية عبر التراب الوطني، مستعملا عدة وسائل لجمع البيانات كالاستمارة بالمقابلة، ومقياس خاص بالقيم الخمس، وكذلك مستخدما عدة مناهج كالمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن والمنهج التاريخي.

مما أعطى للدراسة نظرة شمولية حول المجتمع الجزائري من خلال المناطق المختارة جغرافيا عبر الوطن، كما قام الباحث بدراسة تحليلية سوسيولوجية لمجالات التحول

¹ - بوشلوش طاهر ، التحولات الاجتماعية والاقتصادية وإثارها على القيم في المجتمع الجزائري ، (1967-1999) ، دراسة ميدانية لعينة من الشباب الجامعي ، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر قسم علم الاجتماع 2006

والتغير في بنية المجتمع الجزائري خلال أكثر من ثلاثة عقود من الزمن (1967-1999)، مركزا على أهم المجالات كالمجال الاجتماعي، مكوناته كالسكان وقضايا الهجرة، والنمو الحضري، والمجال التعليمي بمختلف مراحلها من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الجامعية، فضلا عن التكوين المهني ثم المجال الاقتصادي مركزا على قطاعين هامين كالصناعة والزراعة ضمن المسار التنموي، الذي عرفته الجزائر من خلال سلسلة من المخططات التنموية، وقد عرفت الجزائر خلالها تحولات عميقة وجذرية، في شتى المجالات ثم تطرق إلى النظام الليبرالي الحر، كما تطرق إلى النظام السياسي سنة 1967م إلى غاية 1999م ثم خلاص إلى عدة نتائج من دراسته نوجزها كالآتي:

- بعد تحليل وتفسير مواقف واتجاهات الشباب الجامعي اتجاه التغير في النسق القيمي توصل الدراسة إلى عدة نتائج نذكر من بينها :

لقد أثبتت الدراسة أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عرفها المجتمع الجزائري قد كان لها تأثير على منظومة القيم الاجتماعية

حيث تغيرت الكثير من الوظائف والقيم الأسرية كتغير قيم الاختيار والزواج وقيم السلوك الإنجابي ، وتغير نظرة الآباء اتجاه تنشئة الأبناء ومعاملتهم كما تغيرت العلاقات الأسرية

- كما كشفت الدراسة بالنسبة الى القيم التعليمية أن التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي خاصة مازال يحظى بأهمية كبيرة في المجتمع الجزائري ، وأن أغلب الاستجابات تؤيد التعليم الجامعي عن غيره ، وبذلك فالعامل المادي يبقى يتصدر الاحداث

- وبالنسبة إلى المفاضلة حول العمل لدى الدولة أو الحر أو القطاع الخاص ، فاتضح أن الأغلبية تفضل العمل لدى الدولة عن العمل الحر أو الخاص

- وبالنسبة الى القيم السياسية ، تبين أن هناك عزوف من قبل الشباب الجامعي الجزائري على المشاركة السياسية وما يتضمن هذا من أشكال وصور

- أما بالنسبة الى القيم الاقتصادية للعمل ، اتضح أن الأغلبية من المبحوثين وبخاصة الذكور منهم ، أجابت بأنها تختار العمل الذي يتميز بدخل أعلى عن غيره ،

ولقد كشفت الدراسة عن استخلاص عام مؤداه أن هناك آثار واضحة وملموسة تعرض لها النسق القيمي في المجتمع الجزائري وهذا نتيجة لعديد من التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المجتمع خلال أكثر من ثلاثة عقود، حيث لها أثر عميق على القيم وتغيرها.

لاسيما في المجال الأسري، والتعليمي والديني والاقتصادي والسياسي، وهي كلها عبارة عن أنساق فرعية متفاعلة ومتبادلة التأثير مع بقية لأنساق الاجتماعية الأخرى

ثانيا : دراسة أحمد حويتي

حول الحداثة والقيم التقليدية في المجتمع الجزائري سنة 2002

أجريت في 2002 بهدف التعرف عن مدى إرساء الحداثة أو العصرية في المجتمع الجزائري ، في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي يشهدها المجتمع الجزائري منذ عقدين من الزمن (1992-2002)

حيث أجريت هذه الدراسة في عشرة ولايات كعينة عشوائية ممثلة لمختلف الولايات في الوطن أي بنسبة 30 % من مجموع السكان ، حيث بلغ حجم العينة (1282) مبحوث موزعين من الذكور الذين يمثلون 50% والإناث يمثلن 50% وشملت الدراسة مختلف الفئات الاجتماعية

بحيث كان أغلب أفراد العينة من الفئات الشابة ولديهم مستوى تعليمي جيد ، ودخل منخفض وينتمون الى الطبقة الوسطى والدنيا ،

وتوصلت الدراسة الى مايلي :

- قيم اجتماعية تأثرت بالتغيرات الاقتصادية والصناعية والسياسية والثقافية التي عرفها المجتمع الجزائري خلال أربعة عقود ماضية (1962 - 2002) وهي : العدد المثالي للأبناء ، تعدد الزوجات ، عمل المرأة ، الطلاق ، طاعة الزوجة للزوج ، واجبات الأبناء نحو الأباء ، الثقة بالآخرين ، استغلال الآخرين

- قيم اجتماعية أخرى لم تتأثر ومازالت تقاوم هذا التغير وهي : أهمية الأسرة واحترام الوالدين ، وقضاء بعض الوقت مع الآباء والأقارب ، ارتداء الحجاب ، علاقة الرجل بالمرأة ، التهرب من دفع الضرائب ، تقبل الرشوة في إطار العمل ، شرب الخمر ، الدعارة ، الإجهاض ، الانتحار .

أما فيما يخص القيم الدينية فقد اتضح أن المجتمع الجزائري مازال يؤمن إيمانا قويا بالقيم الدينية والروحية ، كما أن القيم الدينية لم تتغير وأن هذا التغير لا يأتي بسهولة ، وإنما قد يأتي عبر العديد من الأجيال .¹

¹ - نفس المرجع ، ص 99

ثالثا : دراسة محمد السويدي (1972 - 1984) تحت عنوان

أهم مظاهر التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري المعاصر، (حول بدو الطوارق)، والتي جرت ما بين (1972-1984)- لقد قام فيها الباحث بدراسة حول بدو الطوارق بتمنراست.

حيث بدأ دراسته بعملية التنشئة الاجتماعية عند بدو الطوارق ثم تطرق إلى عاداتهم وتقاليدهم في تربية النشء منذ الصغر كما تحدث عن القيم والمبادئ التي يتمسكون بها، ثم انتقل إلى الحكم المحلي لهم، وعلاقته بالبدو، وهنا يوضح الباحث كيف أن الإدارة المحلية، وجدت مشكلا كبيرا في عدم استقرار البدو الرحل لأن استقرارهم يدل يقوم على عدة عوامل مثل توفير العمل المناسب والسكن الملائم بنمط الحياة البدوية¹.

كذلك تطرق الباحث إلى الهجرة عند الطوارق، أسبابها ونتائجها، وكيف أن هذه الهجرة الداخلية، والخارجية، تعكس التحول الكبير الذي أصاب البناء الاجتماعي، والاقتصادي التقليدي للطوارق وكذلك انتقال البدو إلى العمل في ورشات البناء، والأشغال العمومية بتمنراست وما تسببه هذه الهجرة من أزمات سواء في القطاع الريفي، أو في مدينة تمنراست، أي في كيفية اندماجهم في المجتمع الحضري مشيرا إلى أزمة البطالة، وما يتبعها من نتائج، وانعكاسات سلبية.

وتطرق كذلك إلى دور التعليم كأداة للتنمية الاجتماعية في الوسط البدوي منطلقا من دور المرأة الطارقية التي كانت بمثابة مدرسة لأولادها، فتعلمهم اللهجة المحلية التي يتحدثون بها وبعض المبادئ الدينية.

1 - السويدي محمد ، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، (بدون سنة نشر)، ص180.

ولكن مع تعقد الحياة في منطقة الهقار واتجاهها نحو التخصص انسلخت من الأسرة الطارقية المستقرة، بعض هذه الوظائف ومن تم أصبح التعليم والتربية في الواحة من اختصاص المؤسسة التعليمية الحديثة¹.

ثم يشير الباحث إلى أنه بالرغم من ذلك فإن المؤسسات التقليدية ما زالت تعمل بجانب المدارس الرسمية، بالرغم من أن دخول التعليم إلى المنطقة أثناء الاستعمار (سنة 1947)، لكن رافقته فكرة نشر الثقافة الفرنسية، وبذلك لم يلتحق الكثير من الأطفال بأقسام التعليم المفتوحة.

بالإضافة إلى أن الطفل البدوي مفروض عليه القيام بأعمال وأدوار مختلفة منذ الصغر على مستوى المجتمع والأسرة، ولم يستفد من هذا التعليم إلا أقلية صغيرة جدا.

لكن بعد الاستقلال قامت الدولة قامت الدولة الجزائرية بإنشاء أقسام داخلية في عدة مناطق بالقرب من تمنراست، وعملت على توفير بعض المنشآت الاجتماعية، وهو ما أشار إليه الباحث في دور الداخليات في عملية التغير الاجتماعي، ضمن الوسط الريفي، يذكر الباحث أنه "عند زيارة الولد في العطل الصيفية الوالدية، يأتي وقد تغير سلوكه نتيجة احتكاكه بالثقافة الخارجية التي يتمثل بعض عناصرها، وتصبح جزء من سلوكه وتفكيره² ضف إلى ذلك تكسبه مركزا ومكانة اجتماعية بين أبناء عشيرته وقبيلته.

وفي هذا الصدد يذكر الباحث أن التعليم في المناطق الريفية اصطدم بعدة مشاكل وصعوبات تعكس مدى ثبات القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية في حياة البدو، ضد أي تغير اجتماعي أو ثقافي، هذا وقد توصل الباحث إلى وجود تنافر بين التعليم والتحديث ونمط الحياة البدوية.

1 - نفس المرجع، ص 192.

2 - نفس المرجع، ص 193.

- تعقيب عن الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها

من خلال عرض الدراسات السابقة والتي دارت حول قيم العمل سواء على مستوى العالمي أو العربي أو المحلي يمكن أن نخلص إلى ما يلي :

لقد تنوعت أهداف الدراسات التي تطرقنا إليها وفقا لبعض الأبعاد مثل طبيعة الموضوع ، وتخصص القائمين بها ، حيث اهتمت بعض الدراسات بالقيم الاجتماعية بشكل عام وما طرأ عليها من تغيرات في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

في حين اهتمت بعض منها بقيم العمل بشكل خاص وما طرأ عليها من تغير في ظل التحولات التي شهدتها المجتمعات

اتضح أن هناك علاقة بين التحولات الاجتماعية ومنظومة قيم العمل ، وهذا ما سوف نركز عليه الدراسة الراهنة ، وهناك تراجع لبعض قيم العمل وظهور قيم عمل جديدة مستحدثة

وتتفق هذه الدراسات مع دراستنا الراهنة ، والملاحظ أنها لم تتطرق إلى موضوع تغير قيم العمل لدى الشباب الجامعي بشكل خاص ، وعليه حاولت دراستنا التفرد بدراسة التحولات الاجتماعية وأثرها على تغير نظرة الشباب الجامعي إزاء قيم العمل في المجتمع الجزائري وذلك بالكشف عن مدى انعكاس التحولات الاجتماعية على تغير نظرة الشباب بصفة عامة والشباب الجامعي بصفة خاصة إزاء قيم العمل في المجتمع ، ومع ذلك فالباحث قد استفاد من تلك الدراسات معرفيا ومنهجيا كما يلي :

- كشف الغموض حول موضوع الدراسة الراهنة والاستفادة من الإطار النظري والمنهجي وبخاصة دراسة اعتماد محمد علام حول قيم العمل الجديدة في المجتمع المصري ودراسنها الثانية حول التحولات الاجتماعية وقيم العمل في المجتمع القطري ولاسيما في

صياغة مقياس قيم العمل ، ودراسة عبد الحكيم سلام الشرجي حول أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأنساق القيم ، كذا دراسة عبد الفضيل حول أثر المتغيرات الاقتصادية على قيم العمل واختياراته

ورغم أهمية الدراسات السابقة وتركيزها على موضوعات ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بموضوع الدراسة ، إلا أنها تختلف عن هذه الدراسة في معرفة اتجاهات الشباب الجامعي إزاء تغير قيم العمل في المجتمع الجزائري ، ودراستنا ركزت على معرفة اتجاهات الشباب الجامعي نحو قيم العمل في المجتمع الجزائري

الفصل الرابع

تحليل سوسيولوجي لأهم مجالات التحول في المجتمع الجزائري

وانعكاساتها على تغير القيم بصفة عامة وقيم العمل لدى

الشباب بصفة خاصة

المبحث الأول : أهم مجالات التحول في المجتمع الجزائري

- أولا : التحول في المجال الديمغرافي

- ثانيا : التحول في المجال التعليمي

- ثالثا : التحول في المجال الصحي

- رابعا : التحول في مجال التشغيل والأجور

- خامسا : التحول في المجال السياسي

- المبحث الثاني : أثر وانعكاس التحولات الاجتماعية على تغير

القيم بصفة عامة وتغير قيم العمل لدى الشباب الجامعي بصفة

خاصة

المبحث الأول : أهم مجالات التحول في المجتمع الجزائري

أولا : التحول في المجال الديموغرافي

لقد عرفت الوضعية السكانية في المجتمع الجزائري تغيرات هامة منذ الاستقلال الى يومنا هذا وهذا راجع الى التحولات والتغيرات الكبيرة التي شهدتها المجتمع

لقد عرف النمو الديموغرافي في الجزائر ارتفاعا كبيرا ، حيث تضاعف عدد السكان بأكثر من ثلاث مرات عما كان عليه عام 1962 والجدول الموالي يوضح ذلك تطور عدد

السكان في الجزائر خلال الفترة من (1962 - 1999)

1 - تطور عدد السكان في الجزائر (1962 - 1999)

الجدول رقم (01)

يبين تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة (1962 - 1999)

عدد السكان بالمليون	السنوات
10.20	1962
12.50	1966
17.58	1977
22.28	1987
29.27	1998
29.50	1999

المصدر : وزارة الصحة والسكان ، السكان والتنمية في الجزائر ، ديسمبر 1998 ص 79

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) الموضح لتطور عدد سكان الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1962 وإلى غاية 1999 أن عدد سكان الجزائر في تطور مستمر

حيث نجد عدد سكان الجزائر سنة 1962 وصل إلى حوالي 10.20 مليون نسمة ليرتفع ويصل سنة 1999 حوالي 29.50 مليون نسمة أي بحوالي ثلاث مرات تضاعف العدد وهو ما يعرف بالنمو الديموغرافي الكبير في الجزائر

2- تطور عدد السكان في الجزائر (2000 - 2009)

الجدول رقم (02) :

يوضح تطور عدد السكان الجزائر خلال الفترة (1999 - 2010)

السنة	عدد السكان (بالآلاف)
2000	30416
2001	30879
2002	31357
2003	31848
2004	32364
2005	32906
2006	33481
2007	34096
2008	34591
2009	35978

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ، ديموغرافيا ، حوصلة إحصائية ، 1962-2011 ص 33

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) الموضوع لتطور عدد سكان الجزائر خلال الفترة الزمنية من 2000 وإلى غاية 2010

وجد أن عدد الجزائر سكان خلال عام 2000م وصل الى حوالي 30416000 مليون نسمة، بزيادة تقدر بحوالي 5 ملايين نسمة عما كان عليه في السابق ، ثم ينتقل العدد ويصل حوالي 35978000 سنة 2010م.

ونلاحظ خلال هذه الفترة أن المجتمع الجزائري عرف نمو ديموغرافيا كبيرا، حيث زاد عدد السكان بحوالي ستة (06) ملايين نسمة من سنة 2000 إلى غاية 2010 ، ومنه يمكننا القول أن هذا النمو الديموغرافي الكبير الذي تعيشه الجزائر في السنوات الأخيرة ربما راجع لعدة عوامل كالاستقرار السياسي الذي تعرفه الجزائر بعد المأساة الوطنية التي عرفتھا الجزائر في السنوات الماضية ، وكذا ارتفاع مداخل الجزائر من البترول جراء ارتفاع أسعاره في السوق العالمية ، وكثير من العوامل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى انعكست بشكل مباشر أو غير مباشر على هذا النمو الكبير للسكان في الجزائر ، مما يلزم المجتمع على بذل مجهودات إضافية في جميع الميادين ولاسيما في مجال العمل وخاصة تغيير ذهنية كثير من الأفراد في تصورهم للعمل وقيمه .

واقع الشباب ديموغرافيا

تمهيد :

يشكل الشباب نسبة عالية في المجتمع الجزائري بمعنى أن سكان الجزائر أغلبهم من الشباب وهم يمثلون طاقة وقدرة إنتاجية هامة ، ومن أجل ذلك سوف نتناول في هذا المحور البنية الديموغرافية للجزائر بالأرقام لنبرز تطور عدد السكان من جهة ونبرز ما تمثله فئة الشباب من جهة أخرى ، فهي تعتبر شريحة وثروة حقيقية يمتلكها المجتمع الجزائري

والشباب في الإحصاءات الوطنية المختلفة يمثل نسبة معتبرة بالنسبة لأجمالي السكان حسب الإحصاءات المختلفة ، فالإحصاءات الوطنية لسنوات 1970-1990 المتعلقة بتوزيع السكان حسب السن يكشف التغيرات الديموغرافية التي شهدتها المجتمع الجزائري خلال الفترة الأولى بعد الإستقلال ، بحيث تضاعف عدد السكان ثلاث مرات تقريبا عما كان عليه سابقا

3- التوزيع السكاني في الجزائر وفقا للجنس والسن لسنة 1998

الجدول رقم (03)

يبين توزيع السكان في الجزائر وفقا للجنس والسن لسنة (1998)

النسبة	المجموع	إناث	ذكور	فئات السن
36.2	10595877	5183846	5412031	14-0
12	3526243	1728729	1797541	19-15
10	2924990	1443167	1481823	24-20
8.5	2513862	1248486	1265376	29-25
7.2	2108504	1064783	1061720	34-30
5.7	1670087	828102	841984	39-35
40	11699964	6313267	5386697	المجموع
20.3	5932781	2992206	2940575	40 سنة فما فوق
100	29272342	14471318	14801024	المجموع الإجمالي

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء ، الإحصاء العام للسكن والسكان لسنة 1998

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) الموضح لتوزيع السكان في الجزائر وفقا للسن والجنس ، أن المجتمع الجزائري مجتمع شباني ، حيث نجد أن الفئة الغالبة هي فئة الذين يتراوح سنهم ما بين 15 و 39 سنة بنسبة تقدر بـ 40 %

وبهذا تكون الفئة العمرية الأقل من 40 سنة تشكل حوالي 75% ، من مجموع السكان وهذا ما يؤكد فعلا أن المجتمع الجزائري مجتمع شاب وهذا راجع لعدة عوامل كارتفاع نسبة الخصوبة خلال السنوات الأولى من الإستقلال .

4- التوزيع السكاني في الجزائر وفقا للجنس والسن لسنة (2008)

الجدول رقم (04)

يبين توزيع السكان في الجزائر وفقا للجنس والسن لسنة (2008)

النسبة	المجموع	إناث	ذكور	فئات السن
28.05	9515737	4651954	4863783	14-0
10.83	3690389	1781810	1838579	19-15
11.09	3764021	1868374	1835647	24-20
10.07	3414863	1686416	1728447	29-25
08.03	2725179	1348153	1377026	34-30
06.86	2326383	1163080	1163304	39-35
46.72	15850835	7847833	7943003	المجموع
25.21	8553595	4268264	4285991	40 سنة فما فوق
100	33920103	16768054	17152049	المجموع الإجمالي

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء ، الإحصاء العام للسكن والسكان سنة 2008

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) الموضح للتوزيع السكاني في الجزائر وفقا للجنس والسن سنة 2008 ، أن الفئة العمرية الغالبة في المجتمع الجزائري هي التي يتراوح سنها ما بين 15 سنة الى 39 سنة اجمالا بنسبة تقدر بـ 46.72% ، ومنه نلاحظ نفس الملاحظة في الجدول السابق والمتعلق بالإحصاء العام لسنة 1998 أن نسبة الفئة الغالبة في المجتمع الجزائري الأقل من الأربعين سنة وتقدر بحوالي 74.77% ،

5 - تطور العدد الإجمالي للسكان المقيمين في الجزائر حسب فئات السن والجنس

خلال سنة 2010

الجدول رقم (05)

يوضح تطور إجمالي عدد السكان المقيمين حسب فئات العمر والجنس سنة 2010

السنوات	ذكور	إناث	المجموع (بالآلاف)
04-00	1979	1867	3846
09-05	1643	1472	3015
14 - 10	1694	1529	3123
19 - 16	1813	1749	3562
24-20	1928	1885	3814
29-25	1856	1810	3666
34-30	1536	1507	3044
39-35	1252	1252	2504

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ، ديموغرافيا ، حوصلة إحصائية ، 1962-2011 ، ص 48

من خلال الجدول رقم (05) الموضح لتقدير إجمالي السكان المقيمين حسب فئات العمر والجنس خلال سنة 2010

نلاحظ أن الفئة العمرية الغالبة في المجتمع الجزائري هي التي يتراوح سنها ما بين (00 - 04) لسنوات ويقدر عددها بحوالي 1979000 نسمة عند الذكور، يقابلها عند الإناث الفئة العمرية ما بين (20 - 24) سنة ويصل عددها حوالي 1885000 نسمة، يليها الفئة العمرية عند الذكور ما بين (20-24) و يقابلها عند الإناث المرتبة الثانية الفئة العمرية التي يتراوح منها ما بين (00 - 04) سنوات ويصل عدد حوالي 1867000 نسمة.

ومن خلال الملاحظة الأولية لهذا الجدول نستخلص أن المجتمع الجزائري مجتمع شاب بحيث نلاحظ أننا كلما تقدمنا في الفئات العمرية ينخفض عدد النسمة ، ونجدها كذلك في المجموع بين الإناث والذكور حيث تحتل المرتبة الأولى الفئة العمرية التي يتراوح بينها مابين (00 - 04) سنوات بعدد يصل إلى حوالي 3846000 نسمة، تليها الفئة العمرية التي يتراوح سنها مابين (20 - 24) سنة بحوالي 3814000 نسمة هذا ما يعطي الانطباع العام بأن المجتمع الجزائري يستطيع الاعتماد على هذه الفئة المحورية في التنمية والعمل للتطور والازدهار ، من خلال غرس قيم العمل الجادة والنافعة والمنتجة في روح الشباب من خلال برامج التربية والاعلام في التلفزيون والاداعة والجرائد والمجلات ودور النشاطات والترفيه والنوادي العلمية والرياضية والمؤسسات التربوية بجميع أنواعها وغيرها من مؤسسات الشباب ، لأن محورية الشباب كفئة اجتماعية تكمن في كونها قادرة على العطاء والعمل والتغيير نحو الأحسن .

6- توزيع السكان في الجزائر حسب المنطقة ودرجة الكثافة السكانية

الجدول رقم (06):

يوضح توزيع السكان حسب المنطقة ودرجة الكثافة السكانية

الكثافة (نسمة / كلم ²)			السكان (بالمليون)	المناطق
أعلى	أدنى	متوسط		
87.600	1.12	218	21	الشمال
3.682	0.15	33.18	8	الهضاب العليا
1.381	0.02	1.44	3	الجنوب
87600	0.02	12.22	32	على المستوى الوطني

المصدر: سياسة التجديد الريفي ، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية ، الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية، أوت 2009، ص56

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) الموضح لتوزيع كثافة السكان عبر مجموع بلديات الجزائر ، أن الكثافة السكانية العالية موجودة في بلديات الشمال، حيث يقدر عدد السكان الشمال بحوالي 21 مليون نسمة ثم تأتي الكثافة السكانية في الهضاب العليا في المرتبة الثانية بعدد سكان حوالي 08 ملايين نسمة وأخيرا نجد الكثافة السكانية في الجنوب بحوالي 03 ملايين نسمة ، ومنه نلاحظ أن الكثافة السكانية في الجزائر غير متوازنة بين مناطق الوطن، ضف إلى ذلك أنها متباعدة جدا، حيث تصل الكثافة العالية للسكان في الشمال حوالي 87600 نسمة /كلم² وفي الهضاب العليا ، تصل إلى 3.682 نسمة /كلم² ، وتصل في الجنوب إلى حوالي 1.381 نسمة/كلم²

ومنه يجب الاستثمار في مناطق الهضاب العليا والصحراء وفي عدة قطاعات مختلفة خاصة المجال الفلاحي من خلال تدعيم الشباب بكل الوسائل ، بداية من تهيئته لحب العمل في الأرض من خلال غرس قيم العمل المنتج فيه .

7- توزيع بلديات القطر على كل من الريف والمدينة ووفقا للموقع الجغرافي

والجدول الموالي رقم (07) يوضح ذلك

الجدول رقم (07):

يوضح توزيع البلديات على كل من الريف والحضر ووفقا للموقع الجغرافي

البلديات	الوطن	الشمال	الهضاب العليا	الجنوب
مجموع البلديات	1541	946	407	188
البلديات الريفية	979	562	287	130
البلديات الحضرية	562	884	120	58

المصدر: سياسة التجديد الريفي الوزارة المنتدبة الكلفة بالتنمية الريفية ، اللجنة الوطنية للتنمية أوت 2006 ، ص 105

يتضح من خلال هذا الجدول رقم (07) المبين لتوزيع البلديات الريفية والحضرية ، أن غالبية البلديات ريفية بعدد 979 بلدية ريفية على مستوى التراب الوطني، تليها البلديات الحضرية بـ 562 بلدية على مستوى التراب الوطني إلا أن أغلبها يقع في الشمال ، وهو ما يدعم الجدول السابق حول الكثافة السكانية، حيث نجد عدد البلديات الريفية والحضرية في الشمال يصل إلى حوالي 562 و 946 بلدية على التوالي، ثم منطقة الهضاب العليا يصل عدد البلديات إلى حوالي 287 و 407 بلدية ريفية وحضرية على الترتيب على منطقة الجنوب ببلديات ريفية وحضرية، يصل عددها إلى 130 و 188 بلدية على الترتيب وهذا ما يعطينا تفسيراً واضحاً حول التوزيع السكاني عبر التراب الوطني الغير

وانعكاساتها على تغير القيم بصفة عامة وقيم العمل لدى الشباب بصفة خاصة

متوازن وهذا يعود لعدة عوامل استعمارية واقتصادية واجتماعية وطبيعية أدت الى ذلك وهذا ما يعود بالسلب على عدة قطاعات استراتيجية وهامة كقطاع الفلاحة والعمل فيه .

الجدول رقم (08) :

يوضح التوزيع الجغرافي لسكان الريف

سنة 2000 %	سنة 1990 %	المناطق
%66	%64	منطقة التل
%26	%27	منطقة الهضاب العليا
%08	%08	منطقة الجنوب
%100	%100	مجموع

المصدر: الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة ، مشروع جويلية 2004 ، الوزارة المنتدبة الكلفة بالتنمية الريفية ، ص 16 .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (08) المبين للتوزيع الجغرافي لسكان الريف ، أن أغلب السكان الريف يقطنون في منطقة التل (الشمال) بنسبة %64 سنة 1990م لتقل سنة 2000م إلى %66

ثم تليها منطقة الهضاب العليا بنسبة تقدر بـ %27 سنة 1990م ، لتتخف سنة 2000م إلى حوالي 26 %، وأخيرا منطقة الجنوب بحوالي %08 سنة 1990 تبقى في نفس النسبة سنة 2000م

وانعكاساتها على تغير القيم بصفة عامة وقيم العمل لدى الشباب بصفة خاصة

8- التطور في الحركة الطبيعية للسكان في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2010)

يعتبر النمو الطبيعي للسكان العامل الأساسي في تقويم عدد السكان في العالم ويتحدد النمو الطبيعي للسكان بعنصرين أساسيين هما الولادات والوفيات ، والجدول الموالي يوضح لنا تطور الحركة الطبيعية للسكان

الجدول رقم (09) :

يوضح الحركة الطبيعية للسكان.

الولادات الميتة	الوفيات	الولادات الحية	السنة
16691	113511	758533	1990
18258	121090	786050	1992
17220	128791	759976	1993
17159	138209	760337	1994
14989	136598	640082	1997
14616	131708	607118	1998
14420	129686	693643	1999
14891	127951	588628	2000
15654	129092	618380	2001
17116	129390	668430	2004
16973	136380	702578	2005
16137	132460	738698	2006
16588	141121	816469	2008
15937	146099	848748	2009
16444	144482	887810	2010

الوحدة: بالآلاف

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ، ديموغرافيا ، حوصلة إحصائية 1962-2011 ص 02

نلاحظ من خلال الجدول رقم (09) الموضح للحركة الطبيعية للسكان في الجزائر أنها تسير بشكل طبيعي ومتوازن من خلال زيادة الولادات الحية وانخفاض دافع للوفيات، والولادات الميتة، وهذا يعطي صورة واضحة لاهتمام الدولة بالمجال الصحي للأفراد، حيث نجد أن عدد الولادات سنة 1990م كان يصل في حدود 758533 ولادة حية، ليرتفع وينتقل إلى 887810 ولادة حية سنة 2010م.

في حين نجد بقاء عدد الوفيات الميتة في حدود 16444 مقارنة بعدد السكان، لأن عدد السكان سنة 1990 كان حوالي 26 مليون نسمة وفي سنة 2010م حوالي 38 مليون نسمة، ومنه نلاحظ أن الحركة الطبيعية لسكان في توازن وتطور واضح خاصة في عدد الولادات الميتة الذي انخفض بشكل واضح، وهذا يعتبر مؤشر قوي من مؤشرات تحسن التنمية البشرية في الجزائر .

9- الزيادة الطبيعية في المجتمع الجزائري

الجدول رقم (10):

يوضح الزيادة الطبيعية في المجتمع الجزائري خلال الفترة (1990 - 2010)

2010	2005	2000	1990	
20.3	16.9	14.8	24.4	معدل الزيادة الطبيعية %

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ، تطور أهم المؤشرات الديموغرافية ، 2013

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) الموضح للزيادة الطبيعية في المجتمع الجزائري، أنها في استقرار بحيث نلاحظ سنة 1990م كانت النسبة حوالي 24.4% لتتخف سنة 2000م إلى حوالي 14.8% ثم ترتفع سنة 2005م لتصل في حدود 16.9%، ثم ترتفع

سنة 2010م لتصل إلى حوالي 20.3% وهذا راجع لعدة عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية

10- المؤشر التركيبي للخصوبة

إن أكبر معدل ولادات تحقق كان سنة (1969-1970) بـ 50.1% ثم بدأ المعدل في الانخفاض خلال سنوات الثمانينات وبالتحديد إبتداء من سنة 1985 وواصل في الانخفاض خلال سنوات الثمانينات والتسعينات ، إلى أن وصل سنة 2002 الى 19.68%¹

ان انخفاض الولادات له ارتباط وعلاقة بالخصوبة وقد عرف هذا الأخير انخفاضا ملحوظا لاسيما خلال الثمانينات والتسعينات ، حيث انتقل المؤشر التركيبي للخصوبة من 7.8 طفل لكل امرأة سنة 1970 ، الى 6.9 طفل لكل امرأة سنة 1980 والجدول الموالي يوضح ذلك

¹ - ons ، 2002 ، ص 375

الجدول رقم (11):

يوضح تطور المؤشر التركيبي للخصوبة والمعدل الإجمالي للخصوبة
(1970-2000)

السنوات	المؤشر التركيبي للخصوبة طفل/امراة	المعدل الإجمالي للخصوبة%
1970	7.8	----
1980	6.9	201.2
1985	6.24	178.1
1990	4.5	134
1991	4.36	130
1992	4.26	130
1993	4.06	120.2
1994	3.97	117.3
1995	3.51	103.9
1996	3.14	92.98
1998	2.82	82.21
1999	2.66	77.66
2000	2.54	74.44

Source : Ministère La Santé de le Population et de la reforme hospitalière(juillet 2002),politique nationale de population à l'horizon 2010,rapport du comité National de Population ,alger.p27

نلاحظ من خلال الجدول رقم (11) المبين لتطور المؤشر التركيبي للخصوبة والمعدل الإجمالي للخصوبة للفترة الزمنية (1970-2000) أنها عرفت انخفاض واضح، حيث نجد المؤشر التركيبي للخصوبة (طفل لكل امرأة) سنة 1970م ، كان حوالي 7.8 طفل لكل امرأة، لينخفض ويصل إلى حوالي 4.5 طفل لكل امرأة سنة 1990م، ليواصل الانخفاض

سنة 2000م بمعدل 2.54 طفل لكل امرأة وهذا يرجع لعدة أسباب وعوامل، منها تشجيع الدولة لسكانها على تنظيم الأسرة، ومنه استخدام وسائل منع الحمل خاصة مع ارتفاع المستوى التعليمي للإناث خلال الفترة من 1990م وإلى غاية 2010م، وهو عامل أساسي لتنظيم الأسرة، وكذا المحافظة على صحة الأم.

ضاف إلى ذلك ارتفاع معدل سن الزواج الأول، وتخلي كثير من الأفراد في المجتمع الجزائري عن الزواج المبكر كلها عوامل ساعدت على ذلك.

الجدول رقم (12):

يوضح المؤشر التركيبي للخصوبة في المجتمع الجزائري (2000-2010)

السنة	2000	2008	2009	2010
عدد الولادات (بالآلاف)	589	817	849	888
المعدل الخام للولادات %	19.36	23.62	24.07	24.68
معدل الخصوبة الكلي (طفل/امرأة)	2.40	2.81	52.8	2.87

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، أهم المؤشرات الديموغرافية، 2013

نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) المبين للتوتر التركيبي للخصوبة في المجتمع الجزائري خلال الفترة الزمنية (2000-2010) حيث أن معدل الخصوبة مرتبط بزيادة عدد الولادات، وبما أن المجتمع الجزائري عرف زيادة واضحة في الولادات من 589000 ولادة سنة 2000م، إلى 888000 ولادة سنة 2010م، انعكس ذلك على معدل الخصوبة حيث نلاحظ استقرار معدل الخصوبة من 2.40 طفل لكل امرأة سنة

2000م، ليصل بارتفاع طفيف حوالي 2.87 طفل لكل امرأة سنة 2010م، ومنه نؤكد تحليل معطيات الجدول السابق .

الجدول رقم (13):

يوضح تطور الحياة عند الولادة حسب الجنس(1970-1999)

السنة	970	1980	1985	1991	1996	1999	2002
رجال	52.6	55.9	62.7	66.9	66.8	69.2	72.8
نساء	52.8	58.8	64.2	67.8	68.4	71.0	74.4
المجموع	52.5	57.4	63.3	67.3	67.7	70.0	73.6

- الوحدة : بالسنوات

Source : ministère de la sante de la population et de la réforme Hospitalière (juillet 2002) politique Nationale de population à l'horizon 2010 rapport du comité National de populatoin alger p.13

يتضح من خلال الجدول رقم (13) الموضح لتطور الحياة عند الولادة حسب الجنس خلال الفترة الزمنية من 1970 وإلى غاية 1999م، أن معدل الحياة في ارتفاع واضح، حيث بلغ المعدل عند الرجال حوالي 52 سنة لعام 1970م ليرتفع ويصل المعدل إلى حوالي 72.8 سنة لعام 2002م عند نفس الفئة يقابلها عند النساء معدل الحياة سنة 1970م حوالي 52.8 سنة ليرتفع وينتقل إلى حوالي 74.4 سنة 2002م عند نفس الفئة.

الجدول رقم (14):

يوضح إحتمال البقاء على قيد الحياة عند الولادة من 2008 إلى 2010م

السنة	2008	2009	2010
الرجال	74.8	76.3	75.6
النساء	76.4	74.7	77.0
المجموع	75.6	75.5	76.3

الوحدة: بالسنوات

المصدر: اليون الوطني للإحصائيات ، أهم المؤشرات الديموغرافية ، 2013

نلاحظ من خلال الجدول رقم (14) المبين احتمال البقاء على قيد الحياة عند الولادة في الفترة الزمنية (2008-2010) في ارتفاع واضح بحيث وصل المعدل سنة 2008 عند الرجال حوالي 74.8 سنة يقابله عند النساء وفي نفس السنة حوالي 76.4 سنة ليرتفع هذا المعدل سنة 2009 عند الرجال ويصل إلى حوالي 76.3 سنة، وعند النساء 74 سنة، ثم يصل سنة 2010م عند الرجال حوالي 76 سنة وعند النساء حوالي 77.0 سنة وهذا يعطينا تفسير بأن المجتمع الجزائري خلال العشر سنوات الماضية ارتفع مستواه المعيشي والاقتصادي والاجتماعي والصحي لأن ارتفاع معدل بقاء على قيد الحياة هو انعكاس لمدى اهتمام الدولة بالأفراد من جميع الجوانب الحياتية والاجتماعية على الخصوص.

11- تطور عدد الزواجات

الجدول رقم (15):

يوضح عدد الزواجات من 1990 - 2010

السنة	1990	1995	2000	2005	2009	2010
عدد الزواجات	149345	151786	177548	279548	341321	344819

المصدر: اليونان الوطني للإحصائيات ، أهم المؤشرات الديموغرافية ، 2013

من خلال الجدول رقم (15) الموضح لتطور عدد الزواجات منذ 1990م وإلى غاية 2010م، أن عدد الزيجات في تطور واضح ، حيث بلغ عدد الزيجات سنة 1990م حوالي 149345 زواج، ليرتفع بشكل طفيف سنة 2000م ليصل إلى 177546 زواج ثم ينتقل مباشرة إلى حوالي الضعف سنة 2010 حيث بلغ عدد الزيجات حوالي 344819 زواج وهذا راجع لعدة عوامل فخلال المرحلة الأولى من 1990م إلى غاية سنة 2000م، لم يرتفع عدد الزيجات بشكل كبير، لكون الجزائر خلال هذه الفترة كانت تمر بأزمة أمنية وسياسية حادة ، انعكست على جميع الجوانب الاخرى الاقتصادية والاجتماعية ، صف إلى ذلك الانتقال من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، وما أنجز عنه من نتائج، أهمها التسريح الكبير لعدد العمال ودخول الجزائري في أزمة اقتصادية واجتماعية غاية في تعقيد.

وخلال سنة 2005 حتى 2010 نلاحظ أن عدد وصل إلى حوالي 65269 زواج وهو عدد معتبر خلال خمس (05) سنوات ، حيث عرفت هذه الفترة استقرار اجتماعيا وسياسيا ، كان من بين نتائجه إقبال الشباب على الزواج ، لأن الدولة حاولت في هذه الفترة تقديم مساعدات معتبرة للشباب كالسكن الاجتماعي مقابل مادي رمزي ، وكذا توفير

وانعكاساتها على تغير القيم بصفة عامة وقيم العمل لدى الشباب بصفة خاصة

مناصب شغل في عدة قطاعات ، وعن طريق هيئات كثيرة كالوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب والخ من عوامل أخرى ساعدت الشباب على التفكير في بناء أسر

الجدول رقم (16):

يوضح معدل العمر عند الزواج الأول حسب الجنس والمنطقة (1987-2008)

المعدل العام		منطقة ريفية		منطقة حضرية		
إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
23.7	27.7	22.3	24.4	24.8	28.8	1987
25.8	30.2	24.6	28.9	24.9	31.2	1992
27.6	31.3	26.9	30.3	27.9	31.9	1998
29.9	35.5	29.7	32.6	30.0	34.2	2006
29.1	*32.9	29.5	32.4	28.9	33.1	2008

الوحدة : السنوات

المصدر: نفس المصدر السابق

نلاحظ من خلال الجدول رقم (16) المبين معدل العمر عند الزواج الأول حسب الجنس والمنطقة، أن المعدل في ارتفاع لكلا الجنسين، وفي المنطقتين الريفية والحضرية على حد سواء، حيث كان معدل العمر عند الزواج الأول في المناطق الحضرية، سنة 1987، حوالي 28.8 عند الذكور و24.8 عند الإناث، ليصل ويرتفع في حدود 33.1 عند الذكور و8.9 عند الإناث سنة 2008م.

أما في المناطق الريفية وفي سنة 1987، كان معدل العمر عند الزواج الأول 26.4 عند الذكور، و22.3 عند الإناث، ليرتفع ويصل في حدود 29.5 عند الذكور، و32.9 عند الإناث سنة 2008م.

وكما هو معلوم فإن تأخر سن الزواج الأول، له انعكاس واضح وملحوس على انخفاض الخصوبة في المجتمع الجزائري.

فالمجتمع الجزائري هو مجتمع مسلم يعتبر الزواج الطريق قانوني لإنشاء الأسرة وإنجاب الأطفال، ويبقى السن عند أول زواج أحسن مؤشر لقياس شدة الزواجية.

وعرفت الجزائر بمناطقها الريفية والحضرية، بالانخفاض الشديد لمعدل الولادات خلال العشرين سنة الماضية وهذا راجع لعدة عوامل بيولوجية، اقتصادية، ثقافية، متمثلة في النمط المعيشي، والتعليمي، وخروج المرأة للعمل، وعامل التحضر، وإلى غيرها من العوامل الأخرى¹.

وكذلك راجع هذا إلى الإقبال المكثف للتعليم ولا سيما التعليم العالي، خاصة عند الإناث، وكذا ظاهرة البطالة، وأزمة السكن، وغلاء المعيشة كلها عوامل تساعد على تأخر سن الزواج لكلا الجنسين.

1- عميرة جويذة، محددات خصوبة المرأة الجزائرية، التغيرات الأسرية والتغيرات الاجتماعية، جامعة الجزائر منشورات كلية الإنسانية والاجتماعية، العدد2، الجزء الأول، 2006 ص 186

ثانيا: التحول في المجال التعليمي

سنحاول في هذا المبحث أن نتطرق للتحولات التي مست المجال التعليمي في الجزائر منذ 1990 وإلى غاية 2010، وذلك من خلال جميع مراحل من التعليم الابتدائي ثم التعليم المتوسط ثم التعليم الثانوي وأخيرا التعليم الجامعي، بحيث نتطرق لتطور عدد التلاميذ والطلبة في جميع المراحل، وكذا الهيئة التدريسية من معلمين وأساتذة، وكذلك للهيكل التعليمية فالنظام التعليمي الرسمي له دور كبير في البلدان التي تخوض غمار عملية التنمية، وذلك لأن التعليم هو نظام شامل ومتكامل تتفاعل أجزائه مع بعضها وتتكامل في وحدة تامة، وهو يعد وسيلة لإعداد وتكوين الأفراد من خلال توجيههم نحو الانخراط للإسهام في بناء المجتمع وتعويد نفوسهم على السلوك الذي يتفق مع معايير وقيم ومطالب المجتمع ومقتضياته¹.

وكذلك يعتبر نظام التعليم عامل هام من عوامل نقل تصورات التنمية إلى الأفراد، وكذلك ربطها بالأهداف العامة للتنمية هذا فضلا عن تزويد الأفراد بالمهارات الفنية و التقنية، بالإضافة إلى إعداد قادة التحول في مختلف المستويات بأبعاده والمجالات الثقافية السياسية والاقتصادية والعلمية².

كما أن التعليم يعتبر عاملا محوريا في عملية التغير الاجتماعي، وهو عامل أساسي في عملية التغير الشامل في المجتمع الجزائري من خلال السياسة التعليمية التي قامت منذ استقلال البلد ، على ديمقراطية التعليم ومجانيته، وهو القرار الأصح الذي اتخذ منذ الاستقلال، حيث أتاح لكل الجزائريين والجزائريات الحق في التعليم وإجبارية التعليم

1- محمد طاهر بوشلوش، مرجع سابق، ص129.

2- مصطفى زايد، ملاحظات سوسيو أنثربولوجية حول التعليم في منطقة شبه رعوية، قسم علم الاجتماع، نشرية سنوية، جامعة الجزائر، العدد رقم04، 1991، ص07.

الإبتدائي، وبذلك هيئت آفاقا كبيرة أمام الشباب ذكورا وإناثا في التعليم والتطور، وذلك بفتح المدارس في كل أنحاء الجمهورية ولم يقتصر على المدن بل انتشر في الريف والقرى البعيدة النائية في أطراف الوطن الفسيحة¹

وانطلاقا مما سبق سوف نستعرض أهم التحولات والتطورات التي عرفها قطاع التعليم في جميع مراحل

1- سميرة السقا، تغير وضعية المرأة والتغيرات الأسرية في الجزائر، سلسلة الوصل، التغيرات الأسرية والتغيرات الاجتماعية، منشورات كلية العلوم الاجتماعية والانسانية جامعة الجزائر، الجزء الأول، العدد 02، 2006 ص 177.

1 — تطور عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية خلال الفترة (1990 - 2010)

الجدول رقم (17):

يوضح تطور عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية خلال الفترة من 2010/1990.

عدد التلاميذ(بالآلاف)	الموسم الدراسي
4189	1991/1990
4357	1992/1991
4436	1993/1992
4549	1995/1994
4618	1996/1995
4675	1997/1996
4719	1998/1997
4779	1999/1998
4843	2000/1999

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، التعليم حوصلة إحصائية من 1962 إلى 2011 - ص 114.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(17) المبين لتطور عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1990 وإلى غاية 2010 ، أن عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية في تطور متزايد حتى وصل عدد التلاميذ في هذه المرحلة إلى حوالي أربعة ملايين تلميذ في الموسم الدراسي 1991/1990 ، ليتطور عدد التلاميذ خلال الموسم الدراسي 2000/1999 إلى عدد يقارب الخمسة ملايين تلميذ ، وهو ما يعتبر رقم كبير رغم ما كانت تمر به البلاد في هذه الفترة العصيبة

- تطور عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية خلال الفترة (1990 - 2010)

الجدول رقم (18)

يبين تطور عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية (1990 - 2010)

عدد التلاميذ	الموسم الدراسي
4721	2001/2000
4692	2002/2001
4613	2003/2002
4508	2004/2003
4362	2005/2004
4197	2006/2005
4079	2007/2006
3932	2008/2007
3247	2009/2008
3308	2010/2009

المصدر : نفس المرجع السابق ، ص 114

نلاحظ من الجدول رقم (18) المبين لتطور عدد التلاميذ في المرحلة الإبتدائية خلال الفترة من 1990 الى غاية 2010 ، أن عدد التلاميذ عرف انخفاضا واضحا خلال هذه الفترة ، حيث انخفض عدد التلاميذ في هذه المرحلة من 4721000 تلميذ في الموسم الدراسي 2010/2000 ، الى حوالي 3308000 تلميذ في الموسم الدراسي 2010/2009 ، وقد يكون من الأسباب الأساسية لهذا التراجع في عدد التلاميذ هو انخفاض نسبة الزيجات في الفترة السابقة (مرحلة المأساة الوطنية) مما أثر على نسبة المواليد الجدد والزيادة الطبيعية للسكان

إلا أن هذا لم يثني مؤسسات الدولة في العمل على أن يكون التعليم في متناول الجميع ذكورا وإناثا على حد سواء خاصة في هذا المرحلة الحساسة والهامة بالنسبة للفرد ، وهذا انطلاقا من مبادئ وأهداف التربية في المجتمع من خلال عدة نقاط هي:

1- جزأة الإطارات (الكوادر) في التعليم والإدارة

2- تعريب التعليم والإدارة

3- ديموقراطية التعليم

4- الاتجاه العلمي والتقني في التعليم¹.

1- تركي رابح، أحوال التربية والتعليم، الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1982، ص 33.

1 — تطور عدد التلاميذ في مرحلة المتوسط خلال الفترة (1990 - 2000)

الجدول رقم (19):

يوضح تطور عدد التلاميذ في المرحلة المتوسطة الفترة من (1990-2000)

عدد التلاميذ(بالآلاف)	الموسم الدراسي
1423	1991/1990
1490	1992/1991
1558	1993/1992
1619	1994/1993
1652	1995/1994
1692	1996/1995
1769	1997/1996
1818	1998/1997
1899	1999/1998
1896	2000/1999

المصدر: نفس المصدر السابق ص114.

ينصح من خلال الجدول رقم (19) الموضح لتطور عدد التلاميذ في مرحلة المتوسط للفترة الزمنية من 1990 إلى غاية 2000، أن عدد تلاميذ مرحلة المتوسط في تطور كبير، حيث نجد عدد التلاميذ في الموسم الدراسي 1991/1990م بلغ 1423000 تلميذ بين الجنسين، ليصل العدد في الموسم الدراسي 2000/1999 إلى حوالي 1896000 تلميذ

- تطور عدد التلاميذ في مرحلة المتوسط خلال الفترة (2000 - 2010)

الجدول رقم (20)

يبين تطور عدد التلاميذ في مرحلة المتوسط خلال الفترة (2000 - 2010)

عدد التلاميذ	الموسم الدراسي
2015	2001/2000
2116	2002/2001
2186	2003/2002
2222	2004/2003
2256	2005/2004
2221	2006/2005
2443	2007/2006
2596	2008/2007
3158	2009/2008
3053	2010/2009

المصدر: نفس المصدر السابق ص114.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (20) المبين لتطور عدد التلاميذ في مرحلة المتوسط خلال الفترة (2000 - 2010) أن عدد تلاميذ مرحلة المتوسط كذلك عرف تزايدا كبيرا حيث وصل عدد التلاميذ خلال الموسم الدراسي 2001/2000 الى حوالي 2015000 ، ليرتفع بحوالي مليون تلميذ خلال عشر سنوات بمعنى وصل عدد تلاميذ المتوسط حوالي 3053000 تلميذ خلال الموسم الدراسي 201/2009 وهذا العدد ليس بالهين تماما ،

ويعتبر هذا العدد من التلاميذ هام جدا بالنسبة لحاجيات المجتمع من اليد العاملة مستقبلا لأنه في هذه المرحلة يوجه كثير من التلاميذ لمراكز التكوين والتمهين في شتى التخصصات

ويضم كلا الجنسين الذكور والإناث ، وهنا نلاحظ ارتفاع مستوى التعليم بالنسبة للفتيات في مستوى المتوسط ، عما كان عليه من قبل في السنوات الماضية حيث كانت كثير من الأسر تكتفي بتعليم الفتاة في مرحلة الابتدائي فقط

3 - تطور عدد التلاميذ في المرحلة الثانوية خلال الفترة من 1990 إلى 2000

الجدول رقم (21):

يوضح تطور عدد التلاميذ في المرحلة الثانوية خلال الفترة من 1990 إلى 2000

عدد التلاميذ (بالآلاف)	الموسم الدراسي
752	1991/1990
743	1992/1991
747	1993/1992
793	1994/1993
821	1995/1994
853	1996/1995
855	1997/1996
879	1998/1997
910	1999/1998
922	2000/1999

المصدر: نفس المصدر، ص114.

يتضح من خلال الجدول رقم (21) المبين لتطور عدد التلاميذ في المرحلة الثانوية خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1999 وإلى غاية 2000.

أن عدد تلاميذ هذه المرحلة كباقي المراحل الأخرى عرف تطور متزايدا حيث بلغ عدد التلاميذ هذه المرحلة 752000 في الموسم الدراسي 1991/1990، ليصل العدد إلى 922000 تلميذ خلال الموسم الدراسي 2000/1999 ،

- تطور عدد التلاميذ في المرحلة الثانوية خلال الفترة من 2000 الى 2010

الجدول رقم (22)

يبين تطور عدد التلاميذ في المرحلة الثانوية خلال الفترة من (2000 - 2010)

عدد التلاميذ	الموسم الدراسي
976	2001/2000
1041	2002/2001
1096	2003/2002
1122	2004/2003
1123	2005/2004
1176	2006/2005
1036	2007/2006
975	2008/2007
975	2009/2008
1171	2010/2009

المصدر: نفس المصدر، ص114.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (22) المبين لتطور عدد التلاميذ في المرحلة الثانوية خلال الفترة من 2000 والى غاية 2010 . أن عدد التلاميذ في تطور متزايد حيث انتقل عدد التلاميذ في الموسم الدراسي 2001/2000 من 976000 تلميذ الى اكثر من مليون تلميذ خلال الموسم الدراسي 2010/2009 حيث وصل الى 1171000 تلميذ

ومن خلال ما سبق نقر بأن مجهودات الدولة في هذا المجال الحيوي والاستراتيجي، أنها كبيرة من خلال ديمقراطية التعليم وإجباريته لكلا الجنسين، وكذا توفير الهياكل والهيئة التدريسية من خلال التكوين والإشراف البيداغوجي ، ليصل عدد تلاميذ المراحل الثلاث(الابتدائي والمتوسط والثانوي)، خلال الموسم الدراسي 2010/2009

حوالي 7531613 تلميذ، ويعتبر في الحقيقة هذا إنجاز كبير وهام، لكون العدد كبير جدا ويستحق إمكانيات كبيرة مادية وبشرية ، ضف الى ذلك العدد المعتبر من فئة الشباب وهو ثروة حقيقية هي نفسها خلاقة للثروة من خلال غرس قيم العمل الجادة والابداع وروح المسؤولية فيه لتطور وازدهار المجتمع .

4 - نسبة التمدرس في الجزائر خلال الفترة من 1990 الى 2010

الجدول رقم (23):

يوضح تطور نسبة التمدرس خلال الفترة الزمنية من 1990-2008

المجموع	إناث	ذكور	الموسم الدراسي
85.98	77.87	93.65	1991/1990
86.42	78.97	93.51	1992/1991
86.96	80.08	93.56	1993/1992
87.88	81.70	93.79	1994/1993
88.39	81.67	93.87	1995/1994
87.87	82.73	92.80	1996/1995
87.82	83.48	91.98	1997/1996
87.69	84.12	91.12	1998/1997
87.45	84.31	90.46	1999/1998
88.51	85.73	91.18	2000/1999
90.65	88.16	93.04	2001/2000
91.88	89.72	93.97	2002/2001
93.03	91.03	94.95	2003/2002
93.46	91.74	95.12	2004/2003
93.65	92.14	95.09	2005/2004
93.70	92.33	95.02	2006/2005
94.84	93.80	95.84	2007/2006
95.39	94.31	96.43	2008/2007
92.05	91.67	92.42	2008

المصدر: التعداد العام للسكان 2008 .

من خلال الجدول رقم (23) الموضح لتطور نسبة التمدرس لدى التلاميذ ذكورا وإناثا، خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1990 وإلى غاية 2008م وهنا نخص في هذا الجدول التلاميذ المسجلين في الابتدائي والمتوسط وأعمارهم ما بين 6 و13 سنة، حيث نجد نسبة التمدرس في تطور هائل، حيث بلغت النسبة لكلا الجنسين 85.98%، للموسم الدراسي 1991/1990، لتصل فيما بعد نسبة التمدرس ولكلا الجنسين 92.05% للموسم الدراسي 2009/2008م، وهذا راجع كما قلنا لسياسة الدولة اتجاه التعليم من خلال إجبارية التعليم ومجانيته وديمقراطية، وكذا لتوفير الدولة للإمكانيات من مدارس ونقل مدرسي، وعلى جميع المناطق الريفية والحضرية على حد سواء.

لكن الملاحظة الأساسية والهامة في هذا الجدول نجدها من خلال نسبة تمدرس الإناث، بحيث نلاحظه في تطور متزايد، وذلك من خلال ارتفاعها من 77.87%، للسنة الدراسية 1991/1990 إلى 88.16%، في السنة الدراسية 2001/2000، ثم تنتقل إلى نسبة أحسن قدرت بـ 91.67% خلال الموسم الدراسي 2009/2008، وهذا يعتبر مؤشر جد إيجابي من خلال تعليم الفتاة في الجزائر، وهذا يعد كذلك مؤشر قوي للتغير الاجتماعي الحاصل في المجتمع الجزائري.

لأن نسبة تمدرس الإناث كانت منخفضة جدا، ونسبة الأمية مرتفعة بين الإناث، حيث نجد تطور ملموس في نسبة تمدرس الإناث بالجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وانخفاض نسبة الأمية بين أوساطهن، حيث انتقل معدل تمدرس الإناث من 32.9% سنة 1966 إلى 73.5% سنة 1986¹.

1- t.chebab niveaux redances et déterminants de la fécondité en algerie de 1970-1992.ceneap.fnuap alger.1999.p70.

وهذا راجع لعدة اعتبارات، كالعادات والتقاليد والعرف التي كانت ولا زالت سائدة في بعض المناطق، من خلال عدم خروج الفتاة للتعليم، كون كثير من أفراد المجتمع يرى أنه لا طائل من تعليم الفتاة ما دام أنها ستتزوج، وعملها الوحيد هو الإنجاب ورعاية البيت، خاصة في المناطق الريفية، حيث ما زال هذا التصور إلى غاية يومنا هذا.

ومنه نجد حقيقة أن المرأة استفادت من مجانية التعليم، حيث معظم الفتيات انتظمن في مقاعد الدراسة في كل مكان، مما أتاح لأعداد كبيرة منهن ليس فقط في مدارس محو الأمية ولكن مواصلة التعليم في المراحل المختلفة، وصولاً إلى الجامعة والتخصص ومواصلة التعليم والبحث العلمي

والجدول الموالي يوضح لنا بالتفصيل نسبة تدرس الإناث من التلاميذ المتمدرسين للمراحل الثلاثة خلال الفترة الزمنية (2006 - 2010)

الجدول رقم (24)

يبين نسبة تدرس الإناث من التلاميذ المتمدرسين (2006 - 2010)

المراحل / النسبة	2007/2006	2008/2007	2009/2008	2010/2009
تلاميذ الإبتدائي	4078954	3931874	3247218	3307910
نسبة الإناث	47.23	47.31	47.29	47.28
تلاميذ المتوسط	2443177	2595728	3958117	3052523
نسبة الإناث	49.77	49.33	48.73	48.74
تلاميذ الثانوي	1035863	974748	974736	1171180
نسبة الإناث	57.57	58.56	57.94	58.25

المصدر :

نلاحظ من خلال الجول رقم (24) المبين لنسبة ندرس الإناث من التلاميذ المتمدرسين (2006-2010) ، أن نسبة تدرس الإناث في ارتفاع مستمر حيث نجدها خلال الموسم الدراسي 2010/2009 في مرحلة الإبتدائي بلغت 47.28 % وفي مرحلة المتوسط بلغت 48.74 % وفي مرحلة الثانوي ارتفعت بشكل لافت حيث بلغت 58.25 % وهنا يمكننا القول أن فئة الإناث أصبحت تأخذ حقه في التعليم سواء من الأسرة أو المجتمع بشكل كبير .

وانعكاساتها على تغير القيم بصفة عامة وقيم العمل لدى الشباب بصفة خاصة

5- تطور عدد المعلمين في المرحلة الابتدائية خلال الفترة (1990 - 2010)

الجدول رقم (25):

يبين تطور عدد المعلمين في المرحلة الابتدائية وحسب الجنسية (1990-2010)

السنة الدراسية	الجزائريين	الأجانب	المجموع
1991/1990	150917	345	151262
1992/1991	154326	359	154688
1993/1992	161752	314	162066
1994/1993	164698	286	164982
1995/1994	166517	254	166771
1996/1995	168817	193	169010
1997/1996	170781	175	170956
1998/1997	170304	156	170460
1999/1998	189419	100	169519
2000/1999	170478	84	170562
2001/2000	189503	56	169559
2002/2001	169993	46	170039
2003/2002	167489	40	167529
2004/2003	170006	25	170031
2005/2004	171448	23	171471
2006/2005	171384	18	171403
2007/2006	170196	11	170207
2008/2007	168952	10	168962
2009/2008	142326	06	142332
2010/2009	143035	06	143041

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية، التعليم 1962-2011، ص 117.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (25) المبين لتطور عدد المعلمين في المرحلة الابتدائية، وحسب الجنسية خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1990 وإلى غاية 2010م، أن عدد المعلمين الجزائريين في تطور ملحوظ مقابل إنحسار عدد المعلمين الأجانب.

حيث نجد أن عدد المعلمين للموسم الدراسي 1991/1990م، بلغ 150917 معلم، ليصل العدد في الموسم الدراسي 2001/2000 إلى حوالي 189503 معلم، لينخفض فيما بعد ليصل عدد المعلمين إلى حوالي 143035 معلم في الموسم الدراسي 2010/2009م، وهذا راجع لإنخفاض عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية كما ذكرنا سابقا، وهذا لكون أصبحت الأسرة تعمل على تنظيم النسل كما ذكرنا سابقا.

أما فيما يخص المعلمين الأجانب فقد تقلص كثيرا حيث كان عددهم 345 معلم أجنبي سنة 1991/1990م، لينخفض ويتقلص العدد في حدود 06 معلمين أجانانب خلال الموسم الدراسي 2010/2009م.

وهذا راجع لسياسة الدولة في المجال التكويني من خلال المعاهد المختصة أو الجامعات أو المدارس المتخصصة، في توفير أعداد كبيرة من الإطارات الجزائرية الشابة المختصة في المجال.

6 - تطور عدد المعلمين في مرحلة المتوسط خلال الفترة (1990 - 2010)

الجدول رقم (26):

يبين تطور عدد المعلمين في مرحلة المتوسط حسب الجنسية 1990-2010

السنة الدراسية	الجزائريين	الأجانب	المجموع
1991/1990	82145	596	82741
1992/1991	86048	562	86610
1993/1992	89540	479	90019
1994/1993	93783	457	94240
1995/1994	96059	405	96964
1996/1995	97879	308	98987
1997/1996	98740	264	99004
1998/1997	99688	219	99907
1999/1998	100441	154	100595
2000/1999	101130	131	101261
2001/2000	102039	98	102137
2002/2001	104208	81	104289
2003/2002	104253	76	104329
2004/2003	107834	64	107898
2005/2004	108202	47	10249
2006/2005	109548	30	109578
2007/2006	112881	16	112897
2008/2007	116270	13	116285
2009/2008	135736	68	135744
2010/2009	138546	13	138559

المصدر: نفس المصدر السابق ص117.

وانعكاساتها على تغير القيم بصفة عامة وقيم العمل لدى الشباب بصفة خاصة

من خلال الجدول رقم (26) المبين لتطور عدد المعلمين في مرحلة المتوسط حسب الجنسية خلال الفترة الممتدة من 1990 وإلى غاية 2010م، أن عد المعلمين في هذه المرحلة في تزايد وبشكل ملحوظ، وانخفاض عدد المعلمين الأجانب بصورة كبيرة.

حيث نجد عدد المعلمين الجزائريين في الموسم الدراسي 1990/1991، وصل إلى 82145 معلم جزائري لينتقل العدد ويصل في الموسم الدراسي 2009/2010م إلى حوالي 138546 معلم جزائري.

يقابله عند الأجانب انخفاض واضح بحيث كان عدد المعلمين الأجانب في الموسم الدراسي 1990/1991، حوالي 596 معلم أجنبي، لينخفض ويصل في حدود 13 معلما أجنبيا في الموسم الدراسي 2009/2010م.

7- تطور عدد المعلمين في المرحلة الثانوية

الجدول رقم (27):

يبين تطور عدد المعلمين في المرحلة الثانوية حسب الجنسية من 1990 إلى غاية
2010.

السنة الدراسية	الجزائريين	الأجانب	المجموع
1991/1990	42509	1774	44283
1992/1991	43705	917	44622
1993/1992	45332	379	45711
1994/1993	49268	379	49647
1996/1995	51962	248	52210
1998/1997	53150	193	53343
1999/1998	53886	147	54033
2000/1999	54634	127	54761
2001/2000	55470	118	55588
2002/2001	57163	111	57274
2003/2002	57657	90	57747
2004/2003	59094	83	59177
2005/2004	60110	75	60185
2006/2005	62281	49	62330
2007/2006	62595	47	62642
2008/2007	64412	47	64459
2009/2008	65561	37	65598
2010/2009	69519	30	69549

المصدر: نفس المصدر السابق، ص 117.

وانعكاساتها على تغير القيم بصفة عامة وقيم العمل لدى الشباب بصفة خاصة

من خلال الجدول رقم (27) المبين لتطور عدد المعلمين في المرحلة الثانوية حسب الجنسية في الفترة الزمنية الممتدة من 1990 وإلى غاية 2010 أن عدد تطور عدد المعلمين (الأساتذة) في المرحلة الثانوية في تزايد مستمر، يقابله انخفاض واضح لعدد المعلمين الأجانب، حيث نجد في الموسم الدراسي 1991/1990 عدد المعلمين الجزائريين يقدر بحوالي 42509 معلم، ليصل العدد 55470 في الموسم الدراسي 2001/2000، ثم يتطور وينتقل إلى حوالي 69519 معلم خلال الموسم الدراسي 2010/2009.

أما عند المعلمين الأجانب في المرحلة الثانوية فهو في انخفاض واضح حيث انتقل عددهم من 1774 معلم للموسم الدراسي 1991/1990م، ينخفض ويصل 30 معلم في الموسم الدراسي 2010/2009م.

وهذا راجع لطبيعة القوانين التي أنشئت فيما بعد، فيما يخص الهيئة التدريسية للمراحل الثلاث، والتركيز على إعطاء الأولوية للإطارات الشابة الجزائرية خريجي الجامعات الوطنية

8- تطور عدد الهياكل التربوية

الجدول رقم (28)

يبين تطور عدد الهياكل التربوية خلال الفترة (1994 - 1997)

1997/1996	1996/1995	1995/1994	عدد الهياكل التربوية / السنوات
116778	113452	109656	عدد القاعات في المدارس الإبتدائية
3038	2921	2778	عدد المتوسطات
1100	1033	968	عدد الثانويات (إجمالاً)

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات ، الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول رقم (28) المبين لتطور عدد الهياكل التربوية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1994 والى غاية 1997 ، أن الجزائر أعطت قيمة كبيرة للتعليم وهذا ما يعكسه جهد الدولة في بناء الهياكل التربوية بمختلف المراحل ، حيث نلاحظ تزايد عدد قاعات الأقسام في المدارس الإبتدائية من 109656 قاعة تدريس في الموسم المدرسي 1995/1994 إلى حوالي 116778 قاعة تدريس في الموسم المدرسي 1997/1996

وكذلك بالنسبة لعدد المتوسطات انتقل العدد من 2778 متوسطة خلال الموسم المدرسي 1995/1994 إلى 3038 متوسطة خلال الموسم المدرسي 1997/1996 ، ونفس الملاحظة بالنسبة لعدد الثانويات حيث انتقل العدد من 968 ثانوية خلال الموسم المدرسي 1995/1994 إلى 1100 ثانوية خلال الموسم المدرسي 1997/1996 ومنه نلاحظ أن الدولة بذلت جهودا كبيرة في هذا المجال الحيوي والاستراتيجي لتوفير التعليم في جميع ربوع الوطن .

الجدول رقم (29)

يبين تطور عدد الهياكل التربوية في الجزائر خلال الفترة (2005-2000)

/2004 2005	/2003 2004	/2002 2003	/2001 2002	/2000 2001	الهياكل التربوية / السنوات
128549	127473	126125	125137	122867	عدد الأقسام في المدارس الإبتدائية
3844	3740	3650	3526	3414	عدد المتوسطات
1423	1351	1330	1289	1259	عدد الثانويات

المصدر : نفس المصدر السابق

نلاحظ من خلال الجدول رقم (29) المبين لتطور عدد الهياكل التربوية في جميع المراحل المدرسية ، أنها في تطور مستمر حيث انتقل عدد القاعات المدرسية في المرحلة الإبتدائية خلال الموسم المدرسي 2001/2000 من 122867 قاعة مدرسية إلى 128549 قاعة مدرسية خلال الموسم المدرسي 2005/2004 ، وبالنسبة لعدد المتوسطات فعددها كذلك ارتفع من 3414 متوسطة خلال الموسم المدرسي 2001/2000 إلى 3844 متوسطة خلال الموسم الدراسي 2005/2004

أما بالنسبة لعدد الثانويات فقد ارتفع العدد من 1259 ثانوية خلال الموسم المدرسي 2001/2000 الى أن أصبح عددها 1423 ثانوية خلال الموسم المدرسي 2005/2004 ومنه نجد أن الدولة بذلت مجهودات جبارة في سبيل إنجاز عدد معتبر من المؤسسات التعليمية في جميع المراحل ، لأهمية هذا القطاع وكذا الدور الذي يلعبه الأولاد مستقبلا في مستقبل الجزائر من خلال غرس قيم العمل الجادة وروح الوعي بأهمية العمل في تطور وازدهار المجتمع .

9- التعليم العالي والبحث العلمي

تمهيد: تؤدي الجامعة في العالم العربي ومنه المجتمع الجزائري باعتبارها إحدى المؤسسات الفكرية والثقافية والاجتماعية الأساسية في المجتمع وباعتبارها إحدى مؤسسات التنشئة للشباب دورا بارزا في إعداد الشباب الجامعي وتكوينهم بناء على مهمتها في تأهيل الشباب فكريا وفعلا ووجدانا ، وانتماء وفق رؤية خاصة ومستقبلية ، ذلك أن قيادات المجتمع العليا في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية هم من خريجي الجامعات

وعليه تبذل الدولة جهودا معتبرة في هذا المجال ، حيث تم فتح عدة جامعات ومراكز جامعية ومدارس وطنية متخصصة من أجل تنمية الموارد البشرية التي تغطي الاحتياجات الوطنية وهي تتكون اليوم (2010) ، من 84 مؤسسة جامعية توزع على 36 جامعة و15 مركز جامعي و16 مدرسة وطنية و05 مدارس عليا لتخريج الأساتذة و10 مدارس تحضيرية ، وهي موزعة عبر كامل التراب الوطني ، وقد تخرج منها الألاف¹

ومن هذا المنطلق سوف نستعرض مراحل تطور عدد الطلبة الجامعيين في الجزائر خلال مرحلة تمتد الى أكثر من عقدين من الزمن (1990 - 2010) وهي كما يلي :

¹ . محمد بومخلوف وآخرون ، الشباب الجزائري واقع وتحديات ، مخبر الوقاية والأرغونوميا جامعة الجزائر 2 ، 2012 ، ص 247 ،

- تطور عدد طلبة الجامعة خلال الفترة الزمنية (1990-2000)

الجدول رقم (30):

تطور عدد الطلبة في الجامعات التابعة لوزارة التعليم والبحث العلمي ، طلبة التدرج

وما بعد التدرج 1990 - 2000

السنة الجامعية	مجموع الطلبة
1991/1990	207800
1992/1991	236400
1994/1993	251000
1996/1995	267300
1997/1996	302500
1998/1997	357600
1999/1998	391900
2000/1999	428800

يتضح من خلال الجدول رقم (30) المبين لتطور عدد الطلبة في الجامعات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، فيما يخص طلبة التدرج وما بعد التدرج، خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1990 إلى غاية 2000 ، أن عدد الطلبة في الجامعات في تزايد مستمر، ولكلا الجنسين، حيث نجد عدد الطلبة للموسم الجامعي 1991/1990 وصل إلى حوالي 207800 طالب ليتزايد ويصل إلى حوالي 428800 طالب خلال الموسم الجامعي 2000/1999 ، أي بزيادة تقدر بأكثر من الضعف وهو عدد معتبر

جدا

الجدول رقم (31)

يبين تطور عدد الطلبة في الجامعات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي -

طلبة التدرج وما بعد التدرج 2000-2010

السنة الجامعية	مجموع الطلبة
2001/2000	488600
2002/2001	570000
2003/2002	616300
2005/2004	755500
2006/2005	780800
2007/2006	864100
2008/2007	1000800
2009/2008	1103800
2010/2009	1093300

المصدر: نفس المصدر السابق ، ص114.

من خلال الجدول رقم (31) المبين لتطور عدد الطلبة في الجامعات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي أن عدد الطلبة الجامعيين في تطور وتزايد مستمر ، حيث وصل عددهم في الموسم الجامعي 2001/2000 ، إلى حوالي 488600 طالب جامعي، أي زيادة بحوالي الضعف، ثم يستمر هذا التطور ليصل في الموسم الجامعي 2010/2009 إلى حوالي 1093300 طالب جامعي ، وهو يعتبر إنجاز تاريخي من ناحية الكم العددي حيث وصل عدد الطلبة إلى حوالي مليون طالب جامعي، فهذا الرقم ليس بالهين في مجتمع أو دولة سائرة في طريق النمو، صف إلى ذلك توفر الهياكل الجامعية من خلال إنشاء لكل ولاية جامعة أو مركز جامعي، وكذا توفر النقل الجامعي والإقامات الجامعية مما يساعد عدد الطلبة على إكمال الدراسة الجامعية، بالإضافة إلى

وانعكاساتها على تغير القيم بصفة عامة وقيم العمل لدى الشباب بصفة خاصة

المنحة الدراسية التي تعطى للطلبة وتساعدهم في مساهمهم الدراسي ولو نسبيا مقارنة بارتفاع القدرة الشرائية

10- تطور عدد الأساتذة في التعليم العالي

الجدول رقم (32)

يبين تطور عدد الأساتذة في التعليم العالي (1994 - 1997)

1997/1996	1996/1995	1995/1994	عدد الأساتذة في التعليم العالي
15141	14427	14593	الأساتذة الجزائريين
123	128	142	الأساتذة الأجانب

Source: O N S, Formation Superieure en chiffres

نلاحظ من خلال الجدول رقم (32) المبين لتطور عدد الأساتذة في التعليم العالي خلال الفترة (1994-1997) أن عدد الأساتذة في مستوى التعليم العالي وصل عددهم 14593 خلال الموسم الجامعي 1995/1994 ، ليتطور ويرتفع إلى 15141 أستاذ جامعي خلال الموسم الجامعي 1997/1996 .

الجدول رقم (33)

يبين تطور عدد الأساتذة في التعليم العالي (1997-2000)

2000/1999	1999/1998	1998/1997	عدد الأساتذة في التعليم العالي
18539	17353	17906	الأساتذة الجزائريين
73	74	85	الأساتذة الأجانب

Source: O N S, Formation Superieure en chiffres

نلاحظ من خلال الجدول رقم (33) المبين لتطور عدد الأساتذة في التعليم العالي خلال الفترة (1997 - 2000) ، أن عدد الأساتذة الجامعيين عرف تطورا سريعا وذلك تماشيا مع الأعداد المتزايدة من الطلبة والطالبات على التسجيل في التعليم العالي ، حيث كان عددهم في الموسم الجامعي 1998/1999 يقدر بـ 17906 أستاذ في جميع الرتب ليصل العدد خلال الموسم الجامعي 2000/1999 ، حوالي 18539 أستاذ جامعي ونلاحظ أيضا انخفاض في عدد الأساتذة الجامعيين الأجانب ، وهذا راجع لكون عدد خريجي الجامعة الجزائرية من طلبة الماجستير و الدكتوراة في ارتفاع متزايد مما ساعد على توظيفهم كأساتذة في الجامعة والاعتماد على الإطارات الشابة في تأطير الجامعة الجزائرية .

11- تطور عدد الهياكل الجامعية

الجدول رقم (34)

يبين تطور عدد الهياكل الجامعية خلال الفترة (1997 - 2000)

2000/1999	1999/1998	1998/1997	الهياكل الجامعية
17	17	14	جامعة
13	13	13	مركز جامعي
06	06	11	I.N.E.S ¹
03	03	07	E.N.S
01	01	02	E.N.S.E.T
12	12	11	مدرسة أو معهد

Source: O N S , Formation Supérieure en chiffres

نلاحظ من خلال الجدول رقم (34) المبين لتطور عدد الهياكل الجامعية خلال الفترة الزمنية (1997-1998) ، أنه فعلا هناك تطور في عدد الهياكل يتناسب مع العدد المتزايد للطلبة في الجامعة ، بحيث وصل عدد الجامعات خلال الموسم الجامعي 1998/1997 الى 14 جامعة ليتطور ويصل خلال الموسم الجامعي 2000/1999 الى 17 جامعة ، ووصل عدد المراكز الجامعية الى 13 مركزا جامعيًا خلال الفترة الممتدة غير ثلاث مواسم جامعية ، أما عدد المدارس والمعاهد الوطنية والجهوية فيعرف تذبذب في عددها وهذا راجع لسياسية الدولة في الاعتماد عليها أو تقليصها حسب الحاجة اليها ، فمثلا نجد المدارس العليا للتعليم التقني E.N,S.E.T تم التخلي عنها

1 - I.N.E.S- معهد وطني للتعليم العالي

E.N.S- مدرسة وطنية

E.N..S .E.T - مدرسة عليا للتعليم التقني

لكون وزارة التربية الوطنية ألغت التعليم التقني من الثانويات وبالتالي أصبح لا داعي لوجودها .

الجدول رقم (35)

يبين تطور عدد الهياكل الجامعية (2005-2000)

/2004 2005	/2003 2004	/2002 2003	/2001 2002	/2000 2001	الهياكل الجامعية
26	26	26	25	17	جامعة
13	13	14	14	13	مركز جامعي
02	02	02	02	06	I.N.E.S
03	03	03	03	03	E.N.S
01	01	01	01	01	E.N.S.E.T
10	10	10	10	12	مدرسة أو معهد

Source : O N S Formation Superieure en chiffres

نلاحظ من خلال الجدول رقم (35) المبين لتطور عدد الهياكل الجامعية خلال الفترة (2005-2000) ، أن عدد الجامعات عرف قفزة نوعية في عددها حيث انتقل عدد الجامعات من 17 جامعة على المستوى الوطني خلال الموسم الجامعي 2001/2000 ليصل إلى 26 جامعة خلال الموسم الجامعي 2005/2004 ويعتبر هذا العدد بالكبير جدا مقارنة ببعض الدول في الوطن العربي ، وإنشاء مراكز جامعية جديدة في ولايات ليس بها جامعات حيث يصل عدد الجامعات والمراكز الجامعية خلال الموسم الجامعي 2005/2004 الى حوالي 39 مؤسسة جامعية بغض النظر عن المدارس والمعاهد ومنه

نجد حوالي 40 ولاية بها مؤسسة جامعية ، ليصل العدد خلال السنوات القادمة لكل ولاية مؤسسة جامعية

12- توزيع نسبة الأمية وفقا للمناطق الجغرافية (حضر - ريف)

الجدول رقم (36):

يوضح توزيع نسبة الأمية جغرافيا في الجزائر

المجموع		الإناث		الذكور		الجنس
النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	
21.42%	3906000	43.53%	2439000	29.31%	1467000	المناطق الريفية
20.24%	3168000	18.31%	2035000	36.77%	1132000	المناطق الحضرية
66.31%	7074000	33.40%	4474000	11.23%	2599000	المجموع

المصدر: محو الأمية في الجزائر، دليل عام لصالح شركاء الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار، الجزائر، فيفري 2003.

من الجدول رقم (36) المبين لتوزيع نسبة الأمية جغرافيا في الجزائر ، أن نسبة الأمية العالية توجد في المناطق الريفية ، بنسبة تقدر بـ 21.42% أما في المناطق الحضرية فبلغت النسبة حوالي 20.24% ، ونجد نسبة الأمية عالية عند فئة الإناث وتقدر بـ 43.53% ، وعند فئة الذكور بلغت حوالي 29.31% في المناطق الريفية ، أما في المناطق الحضرية فنجد نسبة الأمية كذلك عالية وتقدر عند فئة الذكور بـ عند فئة الإناث وتقدر بـ 36.77% ، وعند فئة الإناث تقدر بـ 18.31% ومن خلال هذه الأرقام

وانعكاساتها على تغير القيم بصفة عامة وقيم العمل لدى الشباب بصفة خاصة

نجد أنه رغم المجهودات الجبارة من الدولة والمجتمع المدني في محاربة الأمية إلا أنها مازالت مرتفعة خاصة في أوساط الإناث والأمية تعتبر عامل معوق للتنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي

ثالثا : التحول في المجال الصحي :

— تطور عدد الأطباء والعاملين والاستشفائيين الجامعيين

الجدول رقم (37) :

يوضح تطور عدد الأطباء تطور وعدد السكان لكل طبيب من 1962 . 2010

السنة	الأطباء	عدد السكان لكل طبيب
1990	23550	1063
1991	24791	1034
1992	25304	1038
1993	25491	1055
1994	25796	1066
1995	27317	1027
1996	27652	1033
1997	28344	1025
1999	50962	968
2000	32332	941
2001	33654	918
2002	35368	887
2004	37720	858
2006	39459	849
2008	47995	721
2009	52071	677
2010	65209	640

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية، الصحة، (1962-2011)، ص108.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (37) الموضح لتطور عدد الأطباء بكل أصنافهم العاملين، الأخصائيين، الاستشفائيين، الجامعيين، وعدد السكان لكل طبيب خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1962م وإلى غاية 2010م، أن عدد الأطباء في الجزائر في تطور مستمر، حيث بلغ عدد الأطباء في سنة 1990 حوالي 23550 طبيب حيث قدر لكل 1063 نسمة طبيب، يرتقي العدد ويتطور فوصل خلال سنة 2000م حوالي 32332 طبيب، وهذا مما زاد في إمكانية تقليص عدد السكان لكل طبيب حيث وصل العدد لكل طبيب حوالي 941 نسمة، وهذا يعتبر عدد لا بأس به، ومع هذا زاد رقم تطور عدد الأطباء بحيث وصل عدد الأطباء في سنة 2010م، إلى حوالي 65209 طبيب بحوالي الضعف مهما كان في سنة 1990م وهذا مما زاد في تقليص عدد السكان لكل طبيب، ووصل العدد لكل طبيب حوالي 640 نسمة، وهو عدد جيد مقارنة بالدول المتطورة.

وهذا التحليل يعطينا قراءة أولية إلى أن انعكاسات الأهمية الكبيرة للتعليم والجامعة بد أن تعطي ثمارها في هذا المجال الصحي، وذلك من خلال العدد المعترف للأطباء الجزائريين خريجي الجامعات الجزائرية، وهذا بدون الكلام عن الأطباء المهاجرين للخارج.

— تطور عدد الأطباء جراحي الأسنان :

الجدول رقم (38):

يوضح تطور عدد جراحي الأسنان وعدد السكان لكل جراح أسنان من 1990-
2010م.

السنة	عدد جراحي الأسنان	عدد السكان لكل جراح أسنان
1990	7199	3476
1991	7563	3391
1992	7833	3354
1993	7885	3411
1994	7763	3542
1995	8056	3483
1996	7837	3645
1997	7966	3646
1998	7954	3710
1999	8062	3719
2000	8197	3711
2001	8408	3673
2004	8842	3660
2006	8648	3457
2008	10649	3248
2009	11135	3167
2010	11633	3093

المصدر : نفس المصدر السابق، ص110.

من خلال الجدول رقم (38) الموضح لتطور جراحي الأسنان وعدد السكان لكل جراح أسنان خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1990 وإلى غاية 2010م، حيث نلاحظ أن عدد الأطباء جراحي الأسنان سنة 1990 وصل العدد إلى حوالي 7199 طبيب جراح عدد أسنان، حيث وصل عددهم إلى حوالي 3476 نسمة لكل طبيب جراح أسنان.

وخلال سنة 2000م تطور عدد الأطباء جراحي الأسنان ليصل إلى حوالي 8197 طبيب جراح أسنان، أي بما يعادل كل طبيب ل3711 نسمة.

وكذلك تطور هذا العدد خلال السنوات المقبلة ووصل حوالي 11633 طبيب جراح أسنان سنة 2010م، أي بما يعادل لكل طبيب حوالي 3093 نسمة.

- تطور عدد الصيدلة

الجدول رقم (39):

يوضح تطور عدد الصيدلة وعدد السكان لكل صيدلي من 1990 - 2010

السنة	عدد الصيدلة	عدد السكان لكل صيدلي
1990	2134	11725
1991	2575	9958
1992	2984	8804
1993	3189	8433
1994	3425	8028
1995	3691	7602
1996	3866	7389
1997	4022	7222
1998	4299	6864
1999	4600	6514
2000	4814	6318
2001	4976	6206
2003	6705	5582
2004	6082	5321
2006	7267	4607
2008	8019	4314
2009	8503	4148
2010	9081	3962

المصدر: نفس المصدر السابق، ص109.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (39) الموضح لتطور عدد الصيدلة، وعدد السكان لكل صيدلي، خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1990 وإلى غاية 2010م، أن عدد الصيدلة

سنة 1990 كان عددهم حوالي 2134 صيدلية، أي بما يعادل صيدلي لكل 11725 نسمة، ثم تطور العدد سنة 2000م ليصل العدد إلى حوالي 4814 صيدلية، أي بما يعادل صيدلي لكل 6318 نسمة، ثم يتطور وينتقل العدد إلى حوالي 9081 صيدلية في عام 2010، أي بما يعادل صيدلي لكل 3962 نسمة ومما سبق نلاحظ تطور كبير لعدد الصيدلة في الجزائر وهذا يعتبر مؤشر جيد، لتوفر الدواء في كل المناطق في الجزائر زيادة على الرعاية الصحية في المراكز والمستشفيات التابعة للدولة أو القطاع الخاص على حد سواء.

— المنشآت القاعدية الصحية.

الجدول رقم (40):

يوضح عدد المنشآت القاعدية الصحية المتواجدة من 1991 - 1998.

1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	المنشآت
245	283	232	251	274	267	263	263	المستشفيات
1126	1110	1098	1152	1160	1131	1117	1112	مراكز صحية
478	462	446	471	462	459	481	445	عيادة متعددة الخدمات
3780	3601	3748	4174	-	3358	3848	3618	قاعات علاج
53529	52968	53125	5423	53612	52802	53068	52728	عودة الأسرة بالمستشفيات
447	389	400	489	811	486	506	474	دور الولادة
2099	1108	1160	1117	-	1135	1060	1018	الصيدليات العمومية
3948	3604	3419	3312	-	2385	2357	1938	الصيدليات الخاصة
504	428	556	716	-	706	670	582	مراكز طبية اجتماعية
-	-	-	-	-	64	39	38	مراكز نقل الدم
43	39	31	38	-	43	76	74	مختبرات النظافة الولائية

المصدر: نفس المصدر السابق ، ص111

الجدول رقم (41):

يوضح عدد المنشآت القاعدية الصحية المتواجدة من 1999 - 2000.

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	المنشآت
280	-	276	275	372	275	268	261	المستشفيات
1248	1292	1275	1285	1281	1268	1252	1185	مراكز صحية
520	516	512	516	513	504	497	482	عيادة متعددة الخدمات
4684	4628	4545	4412	4228	4100	3964	3851	قاعات علاج
476	-	429	445	403	442	430	437	دور الولادة
1019	-	1054	1012	1051	1022	989	994	الصيدليات العمومية
66809	-	5857	5502	4995	4778	4587	4305	الصيدليات الخاصة
592	-	599	603	563	464	515	448	مراكز طبية اجتماعية
46	-	46	48	48	48	48	48	مختبرات النظافة الولائية

المصدر: نفس المصدر السابق، ص112.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (40) و (41) الموضحين لتطور عدد المنشآت القاعدية الصحية المتواجدة في الجزائر، خلال الفترة الزمنية من 1991 وإلى غاية 2006م.

نلاحظ بوضوح مجهودات الدولة الكبيرة المحققة في هذا المجال من خلال الرقم المتصاعد لعدد المنشآت الصحية القاعدية في الجزائر من 1990م وإلى غاية 2006م، حيث نجد عدد المستشفيات انتقل من 263 سنة 1991م، ليصل إلى 280 مستشفى سنة

2006م، أما فيما يخص المراكز الصحية فنلاحظ عدد كبير تم انجازها عبر كامل التراب الوطني حيث قدر عددهم في سنة 2005م حوالي 1126 مركزا صحيا.

أما فيما يخص عيادات متعددة الخدمات فوصل العدد سنة 2006م إلى حوالي 520 عيادة، بعدما كان العدد سنة 1991م، حوالي 445 عيادة، وبالنسبة لقاعات العلاج، فوصل العدد سنة 1991م إلى حوالي 3618 قاعة علاج، لينتقل العدد سنة 2006م إلى حوالي 4684 قاعة علاج، وتنتشر قاعات العلاج في كل ربوع الوطن خاصة المناطق النائية والريفية بشكل واسع، وأما بالنسبة لدور الولادة فنلاحظ عدد كبير منتشر عبر كل الولايات ووصل عددها سنة 2006م إلى حوالي 476 دار للولادة.

وكذا نفس الشيء بالنسبة للصيديات سواء العمومية أو الخاصة حيث نلاحظ تطور كبير لعدد الصيدليات الخاصة، حيث كان العدد سنة 1991م حوالي 1938 صيدلية، ليصل العدد سنة 2006م إلى حوالي 6689 صيدلية عبر التراب الوطني، وهي قفزة نوعية وكبيرة في عدد الصيدليات، مما يوفر الدواء لكل المواطنين وفي أماكن سكنهم.

أما بالنسبة للمراكز الطبية الاجتماعية ومختبرات النظافة الولائية فنجدها بعدد كبير وعلى مستوى جميع الولايات.

وهذه الأرقام في الحقيقة تعكس بجد اهتمام الدولة بهذا المجال الحيوي الخاص بأفراد المجتمع، من خلال توفير الهياكل الصحية والأطباء بجميع أصنافهم.

لأنه في الحقيقة لمعرفة الأوضاع الصحية لأي مجتمع دور وأهمية اجتماعية كبيرة، لأن الأمراض في الحقيقة تعتبر مشاكل اجتماعية حقيقية رغم كونها مشاكل فردية خاصة بكل فرد.

- عدد الأسرة التقنية في المستشفيات

الجدول رقم (42):

يوضح تطور الأسرة التقنية في المنشآت القاعدية الصحية الزمنية 2010-2008.

2010م		2009م		2008م		المنشآت
عدد الأسرة التقنية	العدد	عدد الأسرة التقنية	العدد	عدد الأسرة التقنية	العدد	مؤسسة استشفائية عامة
37775	194	37562	192	37185	190	مؤسسة استشفائية عامة
679	04	608	04	600	04	مؤسسة استشفائية عامة
11889	13	12342	13	12115	13	مراكز استشفائية جامعية
612	01	700	01	700	01	مؤسسة استشفائية عامة
10824	64	10475	61	9932	57	مؤسسة استشفائية متخصصة

المصدر: نفس المصدر السابق، ص112.

نلاحظ من خلال هذا الجدول رقم (42) الموضح لعدد الأسرة التقنية والمنشآت القاعدية الصحية بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 2008 وإلى غاية 2010م، أن المؤسسات الاستشفائية بأنواعها تمتلك عدد كبير من الأسرة التقنية (سرير مخصص للعلاج)، رغم هذا نلاحظ نوع من العجز في توفير الأسرة التقنية بشكل مريح بالنسبة لعدد السكان.

خامسا: المنشآت الصحية الخاصة

الجدول رقم (43):

يوضح المنشآت الصحية الخاصة المتواجدة 2008 - 2010.

المنشآت الخاصة	2008	2009	2010
عيادة طبيب مختص	5621	5904	6208
عيادة طبيب عام	6202	6206	6315
عيادة طبيب الأسنان	4717	4909	5105
عيادة ممارسة جماعية	301	335	376

ومن خلال هذا الجدول رقم (43) الموضح تطور المنشآت الصحية خلال الفترة من 2008 إلى غاية 2010، نهائي تطور واضح حيث نلاحظ العيادات الأطباء المختصين كيف انتقل العدد من 5621 سنة 2008 إلى 6208 سنة 2010، وكذلك نجد عيادات الأطباء كيف تطورها عددها من 6202 سنة 2008 إلى 6315 سنة 2010، ونفس الملاحظة على عيادات أطباء الأسنان حيث ارتفع العدد من 4717 إلى 5105 سنة 2010.

وتطور عدد المنشآت الصحية الخاصة عامل مساعد لتطور النظام الصحي، بحكم أن كثير من الجزائريين يفضلون العيادات الخاصة لإحتوائها على الأجهزة المتطورة والأطباء المختصين في العلاج، رغم غلاء أسعارها في كثير من الأحيان، إلا أنها منتشرة فقط في كبرى الولايات.

المبحث الرابع: التحول في مجال التشغيل والأجور

تمهيد : لقد طرأت على مجتمعنا عدة تحولات اجتماعية وتغيرات كثيرة سياسية وثقافية وفي ما يتعارف عليه في علم الاقتصاد بالانفتاح الاقتصادي ، الأمر الذي أدى إلى تغيرات عميقة في نسيج البناء الاجتماعي للمجتمع

لقد باشرت الدولة عدة إصلاحات اقتصادية والتي جاءت مع التحولات التي عرفتتها البلاد خلال مرحلة الثمانينات والتسعينات وقد أفضت الى سلسلة من السياسات الرامية الى تكيف الاقتصاد الوطني مع متطلبات اقتصاد السوق العالمي من إعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية الى استقلالية المؤسسات الى مرحلة الانفتاح الاقتصادي وخصوصة المؤسسات ، الى فتح المجال للاستثمارات الأجنبية والمحلية

كل ذلك قد أفرز تغيرات هامة في مفاهيم وقيم الأفراد وبموجب ذلك برزت قيم جديدة تمجد الأعمال والمهن ذات العائد المادي السريع ، على حساب القيم التقليدية التي كانت تركز على تشجيع الإنتاج والاعتماد على تنمية الذات بالاعتماد على النفس

وأفرزت المرحلة قطاعين قطاع عام وقطاع خاص ، ووجهت الى القطاع العام العديد من التهم كسوء التسيير والقصور في الانتاج ... الخ ، وتم تسريح الآلاف من العمال وغلق العديد من المؤسسات العمومية ، لكن بالرغم من ذلك ، لا ينبغي أن نحذف من أذهاننا الصورة الحقيقية للمنجزات التي حققها القطاع العام ، ويبقى القطاع العام يلعب دورا مهما في الاقتصاد الوطني فهو الأداة الرئيسية لتنفيذ المشاريع الخاصة بالتنمية وهو الذي تتم به المشروعات الأساسية للمجتمع

وتعمل الدولة جاهدة على تطوير هذا القطاع ليظل الأداة الرئيسية للتعبير عن الإرادة الوطنية ، في تشكيل الاقتصاد الوطني ، كما شجعت الدولة القطاع العام أيضا وجعله

يلعب دورا مهما في بناء وتطوير الاقتصاد الوطني ، وقد أن الأوان لتحمل مسؤوليته في الإنجاز وتوفير فرص عمل للشباب في مختلف المجالات الصناعية والزراعية والحرفية بالإضافة الى تحفيز الاستثمار الأجنبي ، وفي شتى المجالات فالمجتمع في حاجة الى خلق الثروة وموارد وتحسين أوضاع المجتمع

كل ذلك قد أفرز بعض الآثار والانعكاسات على منظومة القيم وقيم العمل بصفة خاصة حيث برزت قيم جديدة تمجد أعمال السمسرة والتجارة والسعي الى الكسب السريع بأي وسيلة كانت ، وتفضيل الأعمال ذات العائد المادي

1- تطور نسبة النشاط في المجتمع الجزائري خلال الفترة الزمنية (1990-2010)

الجدول رقم (44):

يوضح تطور نسبة النشاط في المجتمع الجزائري (1990-2010)

السنوات	نسبة النشاط
1990	37.7
1991	39.6
1992	44.3
1995	43.6
1996	46.7
1997	43.6
1998	43.3
2000	40.2
2001	41.0
2003	39.8
2004	42.1
2005	41.0
2006	42.5
2007	40.9
2008	41.7
2009	41.4
2010	41.7

المصدر: نفس المصدر السابق، ص52.

تعريف السكان النشيطون: يتكونون من السكان المشتغلون والسكان الباحثين عن العمل.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (44) المبين لتطور نسبة النشاط في المجتمع الجزائري خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1990 وإلى غاية 2010 ، أن نسبة نشاط الأفراد في المجتمع الجزائري في تطور ملحوظ، وهذا يعكس الديناميكية والحركية التي عرفتها الجزائر خلال الفترة الأخيرة وعلى جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، حيث بلغت نسبة النشاط سنة 1990م حوالي 37.7%، لتصل إلى حوالي 41.7% خلال سنة 2010

ومن واقع الدراسات الميدانية لاحتياجات الشباب اتضح أن القيم التي يؤمن بها الشباب تنعكس على حياته ، حيث جاء العمل في مقدمة تلك الاحتياجات ثم جاء السكن في المرتبة الثانية يليها الزواج وتكوين أسرة

الحاجة إلى العمل: يعتبر العمل كسلوك بشري من الضروريات لحياة الإنسان من الناحية الاقتصادية وسيلة التي يحصل من خلالها الإنسان على احتياجاته الفيزيولوجية الأساسية كالغذاء والسكن والملبس ومن الناحية الاجتماعية هي معيار مكانة الفرد في المجتمع ووسيلة للتعامل مع الآخرين ومن الناحية النفسية تعطي معنى للصورة الذاتية للإنسان وهي أساس الرضا عن الذات والصحة النفسية ، وعدم العمل مرتبط بالعديد من المشكلات الاجتماعية بالنسبة للشباب والأسرة والمجتمع معا¹

وفيما الجدول رقم (45) يوضح لنا نسبة النشاط حسب السن والجنس (بالتركيز على فئة الشباب) لسنة 2005

¹ - محمد بومخلوف وآخرون ، الشباب الجزائري واقع وتحديات ، مخبر الوقاية والأرغونوميا ، جامعة الجزائر 2 ،

الجدول رقم (45)

يبين نسبة النشاط حسب الجنس والسن (2005)

الجنس	الذكور	الإناث	المجموع
السن	28.5	2.6	15.8
20-24 سنة	71.1	11.7	41.9
25-29 سنة	87.3	23.3	56.0
30-34 سنة	92.1	19.3	56.2
35-39 سنة	94.2	18.8	55.0
40-44 سنة	95.0	17.3	55.3
45-49 سنة	94.1	13.3	53.4
50-59 سنة	83.0	10.6	48.1
55-59 سنة	67.7	8.5	39.0
60 سنة فأكثر	19.0	1.9	10.2
المجموع	69.2	12.4	41.0

Source : ONS, Collection statistiques série S : statistique sociales enquête emploi auprès des ménages -2005- ALGER, janvier 2006 p 11.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (45) المبين لنسبة النشاط حسب السن والجنس لسنة 2005 أن العمل عند الرجال يبلغ ذروته عند فئات السن ما بين (30-34) و (35-39) و (40-44) سنة بنسب متقاربة بـ 92.1%، و 94.2% و 95.0% على التوالي.

أما فيما يخص الإناث العاملات فنجد الفئات العمرية ما بين (25-29) و (30-34) سنة بنسبة 23.3% و 19.3% على الترتيب

ومنه يمكننا أن نقول ان المسار المهني للمرأة يعرف نوعا من الضعف في حياتها المهنية بفعل زواجها وتفرغها للحياة العائلية خاصة وظيفة الأمومة .

2- تطور نسبة الشغل في المجتمع الجزائري خلال الفترة الزمنية (2000-2010)

الجدول رقم (46):

يوضح تطور نسبة الشغل في المجتمع (2000-2010)

السنوات	نسبة الشغل
2000	30.5
2001	29.8
2003	30.7
2004	34.7
2005	34.7
2006	37.2
2007	35.3
2008	37
2009	37.2
2010	37.6

المصدر: نفس المصدر السابق، ص52.

- الشخص المنشغل هو شخص يعمل وقت التعداد، أو عمل على الأقل 06 أيام في شهر التعداد، أي العمال المؤقتين يعتبرون في تعداد السكان المنشغلين.

من خلال الجدول رقم(46) الموضح لتطور نسبة الشغل في المجتمع الجزائري من 2000 وإلى غاية 2010، أن نسبة الشغل في تطور متزايد، حيث بلغت نسبة الشغل 30.5%، سنة 2000م، لتنتقل النسبة إلى حوالي 37.6% سنة 2010م وهذا يدل بوضوح على عزم الدولة على تخفيض نسبة البطالة إلى أقل معدل ممكن، من خلال

خلق ديناميكية وحركية في جميع القطاعات، وتشجيع القطاع الخاص على توفير مناصب

شغل، خاصة لفئة الشباب الجامعي وغير الجامعي

وفيما يلي الجدول الموالي يوضح لنا نسبة الشباب المشتغلين سنة 2005 حسب المناطق

الريفية - الحضرية

الجدول رقم (47)

يبين بنية المشتغلين حسب السن والجنس والوسط السكاني (2005)

المجموع			الريفي (%)			الحضري (%)			فئات السن عند الالتحاق بالعمل لأول مرة
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	
10.6	4.1	11.8	17.4	7.1	18.6	6.2	2.9	6.9	أقل من 15 سنة
39.3	19.8	42.7	43.7	42.7	45.9	36.4	18.0	40.4	15 الى 19 سنة
34.6	43.3	33.1	27.2	38.0	26.1	39.5	45.6	38.2	20 الى 24 سنة
11.9	19.7	10.5	7.6	16.9	7.7	14.1	20.8	12.6	25 الى 29 سنة
2.3	6.1	1.6	2.0	6.0	1.1	2.5	6.1	1.7	30 الى 43 سنة
1.2	7.0	0.2	1.1	8.5	0.2	1.3	6.5	0.2	أكثر من 35 سنة
100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

Source: ONS, Collection statistiques série S :statistique sociales enquête emploi auprès des ménages -2005- ALGER, janvier 2006 p 14.

ومن خلال الجدول رقم (47) المبين بنية المشتغلين حسب السن والجنس والوسط

السكاني لسنة 2005 ، أن فئات السن الأكثر الالتحاق بالعمل لأول مرة غالبيتهم من

الشباب خاصة في المناطق الريفية حيث يبدأ الشباب ممارسة عملهم في سن مبكرة

وفيما يخص نسبة العمالة والتي تعرف بنسبة السكان المشتغلين على إجمالي السكان البالغين 15 سنة فما فوق ، فقد بلغت 37.6% سنة 2010 على المستوى الوطني حيث بلغت عند الذكور 63.3% وعند الإناث 11.5% ، وتظهر النتائج أن ثلثي اليد العاملة هم أجراء 33.4% (أجراء دائمون) ، و 29.5% أجراء غير دائمون ومتمرنون، فيما يشكل المستخدمون وذوي المهن المستقلة 29.5% من إجمالي اليد العاملة

وتدل التركيبة النسبية لليد العاملة حسب قطاع النشاط الاقتصادي هيمنة قطاع الخدمات بالمفهوم الواسع الذي يشغل أكبر من نصف اليد العاملة بـ 55.2% يليه قطاع البناء والأشغال العمومية 19.4% ثم قطاع الصناعة بنسبة 13.7% وأخيرا القطاع الزراعي بنسبة 11.7%

كما تظهر النتائج أن القطاع الخاص يشغل حوالي ثلثي المشتغلين حيث يبلغ إجمالي اليد العاملة في القطاع الخاص 6390000 وترتفع هذه النسبة عند الذكور بـ 76.7% ، فيما تمثل الإناث 54.2%¹.

¹ -Donnée statistiques . active , emploi , chômage , 4 em trimestre n, 564 , 2010

3— حالة اليد العاملة حسب القطاع

الجدول رقم (48):

يوضح حالة اليد العاملة حسب القطاع (ما عدا الزراعة) 1990-2010

مجموع	قطاع النشاط					السنة
	الإدارة	التجارة والخدمات	النقل	البناء والأشغال العمومية	الصناعة	
3609	1318	686	252	683	670	1990
3517	1307	744	257	588	615	1991
3817	1360	810	252	613	782	1992
4823	1317	2334		588	584	1997
5307	3864			617	826	2000
4917	3406			650	861	2001
5272	3668			800	804	2003
6182	4153			968	1061	2004
6664	4393			1212	1059	2005
7260	4738			1258	1264	2006
7424	4872			1524	1028	2007
7894	5178			1575	1141	2008
8230	5318			1718	1194	2009
8600	5377			1886	1337	2010

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات الجزائرية ، حوصلة إحصائية ، التشغيل ، 1962-2010 ، ص51.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (48) الموضح لتطور حالة اليد العاملة حسب القطاع (ما عدا قطاع الزراعة) من 1990 إلى 2010 ، أن اليد العاملة في تطور كبير ، إذ نلاحظ

تزايد عدد اليد العاملة في كل القطاعات من 3609000 عامل خلال سنة 1990 إلى بلوغها عدد 8600.000 عامل سنة 2010، وهو عدد معتبر جدا، حيث جاء قطاع الإدارة والنقل والتجارة والخدمات مع بعضهم في زيادة القطاعات التي تشغل أكبر عدد ممكن من اليد العاملة، حيث بلغ عددها سنة 2010 حوالي 5377000 عامل، نسبة كبيرة منهم تعمل في الإدارة.

أما القطاع الذي حل في المرتبة الثانية فهو قطاع البناء والأشغال العمومية وفي نفس السنة بلغ عدد اليد العاملة فيه حوالي 1886000 عامل ، وهذا راجع للورشات المفتوحة في الجزائر خلال هذه الفترة من بناء للسكنات والطرق والسدود والجامعات والمدارس بشكل كبير، وهذا بدوره راجع للارتفاع في سعر برميل البترول في السوق العالمية مما أدى الى ارتفاع مداخيل للجزائر من العملة الصعبة وبالتالي نتج عنها أريحية مالية

أما في المرتبة الأخيرة فجااء قطاع الصناعة وفي نفس السنة (2010) حيث بلغ عدد العمال فيه حوالي 1337000 عامل.

فقط نشير في الأخير أن الدولة في السنوات الأخيرة حاولت التكفل اجتماعيا بأفراد المجتمع من خلال فتح مناصب شغل كبيرة وفي جميع المجالات وبأعداد مبالغ فيها أحيانا بدون إستراتيجية واضحة هنا لا بد وأن نشير إلى ملاحظة هامة أن الديوان الوطني للإحصائيات يعرف الإنسان المنشغل بأنه الشخص الذي يعمل في وقت التعداد، بمعنى أن المؤقتين محسوبين في اليد العاملة في كل قطاع.

- اليد العاملة في قطاع الزراعة:

يعتبر قطاع الزراعة من بين القطاعات الحيوية والإستراتيجية في أي مجتمع من المجتمعات، وخاصة الدول العربية، التي تعتبر الزراعة فيها قطاع أساسي وكثير من اقتصاديات الدول العربية تبدوا في معظمها زراعية رعوية، والوطن العربي مازال عالما زراعيًا رعويًا في غالبية تركيباته الاقتصادية والاجتماعية، والجزائر كذلك تعتبر الزراعة فيها قطاع حيوي، وأكثر الناس يمارسونه إلا أن مردوديته ضعيفة وهذا راجع لعدة عوامل طبيعية كالجفاف والنسبة الكبيرة من الأراضي صحراوية، وتأخذ أموال كبيرة في حالة استصلاحها وزراعتها ويعتبر عدد السكان النشطين اقتصاديا في المجال الزراعي، في سنة 1995م، حوالي 1373000 وعامل في هذا النشاط، أي بنسبة تقدر بـ 19.6% من إجمالي النشيطين في المجال الاقتصادي¹.

1 - عبد علي الحفاف، واقع السكان في الوطن العربي، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 1998، ص98.

الجدول رقم (49):

يوضح توزيع اليد العاملة في الوسط الريفي على جميع قطاعات النشاط سنة 2004.

مج	أخرى	الصناعات التقليدية	الخدمات	التجارة	تربية المواشي	الزراعة	البناء والأشغال العمومية	الصناعة	اليد العاملة/ القطاعات	
100	12.65	3.66	17.17	5.17	5.42	46.34	7.07	2.53	مجموع العاملين	المجموع
100	14.21	3.74	17.25	6.92	5.19	43.85	6.69	2.15	مجموع العاملين ما بين 29-15	
100	11.84	1.70	16.69	5.50	5.14	48.69	7.76	2.58	مجموع العاملين	الرجال
100	13.24	1.84	15.97	7.30	5.31	46.65	7.41	2.31	مجموع العاملين ما بين 15-19 سنة	
100	20.03	22.03	21.64	2.14	7.99	24.17	0.58	1.17	مجموع العاملين	النساء
100	23.03	19.07	27.54	3.81	1.24	21.61	0.85	0.85	مجموع العاملين ما بين 15-29 سنة	

المصدر: الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ، مشروع جويلية ، 2004- ص 19.

من خلال الجدول رقم (49) الموضح لتوزيع اليد العاملة في الوسط الريفي على جميع قطاعات النشاط سنة 2004، ولقد أدرجنا هذا الجدول في التحولات الاجتماعية بقصدكون منطقة البحث منطقة ريفية (الجلفة والأغواط)، ومنه بالنظر إلى الأنشطة القائمة ما زالت نسبة السكان الريفيين العاملين بالفلاحة عالية، وتقدر ب46.34%، من مجموع سكان في الوسط الريفي، وأن فئة الشباب عالية حيث تقدر ب43.85%الذين سنهم ما بين 15 و 19 سنة من مجموع العاملين وفيما يلي الجدول رقم () يوضح عدد اليد العاملة خلال 2006

الجدول رقم (50):

يبين عدد اليد العاملة (2006)

النسبة(%)	اليد العاملة خلال سنة 2006	القطاع
-	8568804	مجموع الأيدي العاملة
1801	1.609.633	العاملون في قطاع الفلاحة

المصدر: وزارة الفلاحة، منشورات مديرية الإحصائيات والتحقيقات الاقتصادية، الجزائر، 2006، ص184.

يتضح من خلال الجدول رقم (50) الذي يبين لنا توزيع اليد العاملة في الجزائر، بماضيها قطاع الفلاحة، أن العدد الإجمالي لليد العاملة في الجزائر، خلال سنة 2006م، يقدر بحوالي 8868804 شخص من ضمنهم 1609633 شخص ، يشتغلون في قطاع الفلاحة بنسبة تقدر ب18.1% ، وتعتبر هذه نسبة معتبرة، لكن لكن تبقى قليلة إذا ما قورنت بالقطاعات الأخرى كالصناعة والخدمات والبناء...إلخ.

4 - تطور كتلة الأجور في الجزائر خلال الفترة الزمنية 1990-2010

الجدول رقم (51):

يوضح تطور كتلة الأجور من 1990 - 2010.

السنوات	الإدارة	خارج الإدارة	مجموع
1990	73.9	106.1	180.0
1991	103.3	153.2	255.5
1992	149.4	191.9	341.3
1993	178.1	234.4	412.5
1994	206.2	263.7	469.9
1996	303.9	363.3	667.2
1997	331.1	391.0	722.1
1999	392.6	455.0	847.6
2000	404.9	479.7	884.6
2001	453.4	517.2	970.6
2002	489.1	559.8	1078.9
2003	543.1	594.8	1137.9
2004	598.0	680.5	1278.5
2005	634.1	729.9	1363.9
2006	684.0	816.1	1500.1
2007	810.7	111.2	1721.9
2008	1098.4	1040.0	2138.4
2009	1229.5	1131.0	2360.5
2010	1627.5	1290.1	2917.6

الوحدة : مليار. دج.

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات الأجور، حوصلة إحصائية 1962-2011، الجزائر، ص72.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (51) الموضح لتطور كتلة الأجور خلال الفترة الممتدة من 1990 وإلى غاية 2010م، أن كتلة الأجور في الجزائر تعرف تطورا كبيرا، سواء في قطاع الإدارة (الوظيف العمومي)، أو في قطاعات أخرى (خارج الإدارة).

حيث بلغت كتلة الأجور في قطاع الإدارة سنة 1990 حوالي 73.9 مليار دج لتتطور هذه الكتلة وتصل إلى حوالي 1627.5 مليار دج، خلال سنة 2010م.

أما في قطاع خارج الإدارة فقد بلغ حوالي 10.61 مليار دج سنة 1990م ليتطور وينتقل إلى حوالي 1290.1 مليار دج سنة 2010م.

وإجمالا بين القطاعين الإدارة وخارج الإدارة، فقد ارتفعت كتلة الأجور من 180.0 مليار دج سنة 1990م، لتصل إلى حوالي 2917.6 مليار دج سنة 2010م.

وهذا راجع لعدة عوامل، منها الحركية التي تعرفها الجزائر خلال العشر السنوات الأخيرة في جميع القطاعات، وكذا تدارك الدولة لهذا النقص في أجور العمال مقارنة بالدول المجاورة وكذا تعمل الدولة على تحسين القدرة الشرائية للعمال والموظفين من خلال تحسين الأجور، وتدعيم المواد كثيرة الاستهلاك كالخبز والحليب والسكر والزيت وبعض المواد الأخرى كالبنزين....إلخ.

- الأجر الوطني الأدنى المضمون.

الجدول رقم (52):

يوضح تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون -أ-و-أ.م 1990 - 2010

السنة	أ.و.أ.م (دج)
1 جانفي 1990	1000
1 جانفي 1991	1800
1 جويلية 1991	2000
1 أبريل 1992	2500
1 جانفي 1994	4000
1 ماي 1997	4800
1 جانفي 1998	5400
1 سبتمبر 1998	6000
1 جانفي 2001	8000
1 جانفي 2004	10000
1 جانفي 2007	12000
1 جانفي 2010	15000
1 جانفي 2012	18000

المصدر: نفس المصدر السابق، ص77.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (52) الموضح لتطور الأجر الوطني الأدنى المضمون خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1990 وإلى غاية 2010م أن الأجر الوطني الأدنى المضمون تضاعف بحوالي 18 مرة مما كان عليه، حيث كان الأجر الوطني الأدنى المضمون سنة 1990م حوالي 1000دج، لينتقل ويصل إلى 18000دج سنة 2010م، وهذا أمر جيد بالنسبة للأفراد في المجتمع الجزائري، من خلال تدعيم القدرة الشرائية

والعيش في حياة ملائمة وهو ما تترجمه الجداول اللاحقة الخاصة بتطور استهلاك العائلات.

6- تطور استهلاك العائلات الجزائرية

الجدول رقم (53):

تطور استهلاك العائلات (1990-1999).

السنوات	1990	1992	1993	1995	1997	1999
استهلاك العائلات	305042	538844.5	639067.6	1103081.9	1410226	162338.5

الوحدة: مليون دج.

المصدر: o.n.s، منشور الحسابات الاقتصادية (1963-2008)، رقم 147-2009.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (53) أن معدل استهلاك العائلات الجزائرية في ارتفاع كبير ، حيث بلغ استهلاك العائلات الجزائرية سنة 1990 حوالي 305042 مليون دج ، ليرتفع ويصل سنة 1995 الى حوالي 1103081.9 مليون دج ، ويعتبر مبلغ كبير جدا ليصل سنة 1999 الى حوالي 162338.6 مليون دج

الجدول رقم(54):

يوضح تطور الإدخار والاستهلاك للعائلات خلال الفترة الزمنية(2006-2010)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
الاستهلاك	2695.57	2960.32	3292	3768.46	4155.22
تطور الاستهلاك (%)	5.5	9.8	11.2	14.4	10.2
إدخار العائلات	1063.49	1280	1491	1660.51	2084.95
تطور الإدخار (%)	19.5	20.36	16.47	11.37	25.5
نسبة الإدخار/الاستهلاك	0.39	0.46	0.45	0.44	0.5

الوحدة: مليار دج

المصدر: ons، منشور الحسابات الاقتصادية ، (من 1963 إلى 2010) ص 69.

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (54) الموضحين لتطور الاستهلاك أن مستويات الاستهلاك تطورت بشكل كبير حيث كان مبلغ الاستهلاك للعائلات الجزائرية قد بلغ حوالي 4155.22 مليار دج، وهذا تطور كبير جدا في حجم استهلاك الأسر الجزائرية، وهذا راجع لسياسة الدولة الاجتماعية، من خلال دعم بعض المواد الأساسية ورفع الأجور العمومية من خلال ورشات مفتوحة على جميع الميادين بالإضافة إلى تطور ادخار العائلات الجزائرية من 19.5% خلال سنة 2006 ليصل إلى حوالي 25.5% خلال 2010م، وهذا مؤشر إيجابي بالنسبة للحياة المعيشية للعائلات الجزائرية.

7 - تطور نسبة البطالة في المجتمع الجزائري

تمهيد : تمر الجزائر وكغيرها من المجتمعات في العالم بتطورات وتحديات كبيرة تفرضها طبيعة المتغيرات المحلية والاقليمية والعالمية ، فيما يتعلق بالبطالة وتشغيل الشباب

بالنسبة الى مساهمة القطاع الخاص ، إن الدولة تركز على القطاع الخاص ليقوم بدوره في الكثير من المجالات التي كان يقوم بها القطاع العام ، في كل عمليات التطور والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وما يصاحب ذلك من مستلزمات التشغيل وتوفير فرص عمل للشباب والراغبين فيه ، على أن تعتمد أساسا على مدى توفر المهارات المطلوبة للعمل والتي تحتاجها المؤسسات الخاصة ، ومدى قدرة التعليم على توفير المهارات التي تتطلبها سوق العمل في ظل التغيرات التكنولوجية الجديدة والتطور في الاتصالات والتي تعدت حدود الدولة الواحدة

إن ما يهدد أمن واستقرار منظومة قيم العمل في المجتمعات ومن ضمنها المجتمع الجزائري ، هو خطر البطالة لكن بدرجات متفاوتة حيث تحاول هذه المجتمعات جاهدة ان تقلل من هذا الخطر والجزائر ما فتئت تعمل على مجابهة الظاهرة حيث خلقت آليات لتشغيل الشباب مثل الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب وغيرها من الهيئات الأخرى وهذا ما يمثل أحد الحلول لمعالجة الظاهرة وخطرها الذي يهدد منظومة قيم العمل في المجتمع والجدول الموالي يوضح لنا تطور نسب البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2010)

الجدول رقم (55):

يوضح تطور نسبة البطالة في الجزائر خلال (1990-2010)

النسبة %	السنوات
19.7	1990
21.2	1991
23.8	1992
28.10	1995
25.9	1996
26.41	1997
28.89	2000
27.30	2001
23.7	2003
17.7	2004
15.3	2005
12.3	2006
11.8	2007
11.3	2008
10.2	2009
10	2010

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، التشغيل حوصلة إحصائية ، (1962-2011)، ص51.

تعريف نسبة البطالة: هي نسبة السكان البطالون إلى السكان النشيطون. - الأشخاص الباحثون عن العمل)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (55) المبين لتطور نسبة البطالة في المجتمع الجزائري أن نسبة البطالة في انخفاض واضح حيث عرفت مرحلة من 1990 إلى غاية 2003م

إرتفاعا واضحا انتقل من 19.7% إلى 23.7% على الترتيب، وهذا جراء المأساة الوطنية التي شهدتها الجزائر، ومالها من دور فعال في ارتفاع نسبة البطالة، من خلال حرق كثير من المصانع والمؤسسات والهيكل، ونزوح ريفي كبير إتجاه المدن، ونفور المستثمرين وكذا سياسة الخوصصة التي اتبعتها الدولة آنذاك ونتج عنها آثار سلبية على الجبهة الاجتماعية، مثل الترتيج المفرط للعمال وما سببه من مشاكل اجتماعية وخيمة، وعلى رأسها البطالة ومن مظاهر الأزمة الاقتصادية تسريح حوالي 49 ألف عامل سنة 1998م، وهذا ما بين شهري جانفي وجوان منهم 15 ألف عامل في القطاع الصناعي، ومنذ انطلاق إعادة الهيكلة بلغ عدد المسرحين 264 ألف عامل منهم 61% من قطاع البناء، و21% من قطاع الخدمات.

ومن خلال الفترة ما بين 1995 و1997، تم تسريح حوالي 80 ألف عامل في نهاية شهر مارس 1998م، وصل عدد المسرحين إلى حوالي 200 ألف عامل، ففي قطاع البناء تم تسريح 112025 عامل ويعتبر من بين القطاعات الحساسة والكبيرة والتي يعمل بها عدد كبير من العمال، في حين نجد في القطاع الصناعي قام بتسريح 27069 عاملا والفلاحة 2620 عامل¹.

أما المرحلة الثانية من سنة 2004م إلى غاية 2010م عرفت البطالة انخفاضا حيث انتقلت من 17.7% إلى 10% على الترتيب، وهذا راجع لعدة عوامل منها:

- ارتفاع سعر البرميل البترول وما له من انعكاسات واضحة على مداخيل الدولة.

- سياسة الاجتماعية للدولة من خلال محاربة البطالة.

1- الفضيل الرتيمي، مرجع سابق.

- تشجيع الشباب على خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة، من خلال إنشاء وزارة قائمة بذاتها تسمى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.
- خلق عدة هيئات تساهم في خلق مناصب شغل، كالوكالة الوطنية للتشغيل، و أنساج
- خلق أنماط جديدة من الشغل، كعقود ما قبل التشغيل بالنسبة للشباب الجامعي أو غير الجامعي، وهذا الأمر ساهم في انخفاض البطالة إلى حدود 10% في عام 2010

- توزيع نسبة البطالة حسب فئات السن والوسط الحضري والريفي

الجدول رقم (56)

يبين توزيع نسبة البطالة حسب السن والوسط الحضري والريفي سنة 2006

فئات السن	حضري	ريفي	المجموع
أقل من 20 سنة	32.2	20.3	26.2
20-24	27.3	19.8	23.5
25-29	28.4	18.8	19.7
30-34	12.9	16.5	11.5
35-39	6.8	6.5	6.8

المصدر : محمد بومخلوف وآخرون ، الشباب الجزائري واقع وتحديات ، مخبر الوقاية والارغونوميا ، جامعة الجزائر 2
2012 ، ص 168

نلاحظ من خلال الجدول رقم (56) المبين لتطور نسبة البطالة حسب السن والوسط الحضري والريفي ، أن نسبة البطالة تتركز أساسا في الفئة العمرية لأقل من 20 سنة وذلك بنسبة 32.2 % في الوسط الحضري مقابل 20.3% في الوسط الريفي ، ونجد

النسبة الأقل في الفئة العمرية 35-39 سنة في الوسط الحضري مقابل 6.5% في

الوسط الريفي ، ومنه يمكننا القول أنه كلما زاد السن انخفضت نسبة البطالة

هذا ونلاحظ ارتفاع البطالة الى 13.8 سنة 2007

خامسا : التحول في المجال السياسي

لقد شهدت الساحة العالمية والعربية على الخصوص تحولات وتغيرات عميقة في المجال السياسي وعلى الخصوص في منظومة الحكم ، وأمام هذه التطورات المتسارعة ، عرفت فيها الجزائر تغيرات في شتى الميادين والمجالات ومن بينها المجال السياسي ¹

إذ شهدت تغير في طبيعة نظام الحكم من خلال اعتمادها على النظام الديمقراطي التعددي ، محل نظام حكم الحزب الواحد ، وهذا راجع لعدة عوامل منها عدم قدرة النظام على تلبية احتياجات المواطنين جراء لأزمة الاقتصادية العالمية وانخفاض سعر البترول ، ولجوء الدولة الى المديونية الخارجية ، كما شهدت الجزائر بعض الأحداث في

05 أكتوبر 1988م ،

الأمر الذي جعل الجزائر تتبنى سنة 1989م نظام التعددية الحزبية والسياسية ، وذلك من خلال التعديلات التي مست دستور 1996 و2002 .

وكأولى نتائج أحداث 1988م أقر الرئيس الشاذلي بن جديد عدة اصلاحات من أهمها التعددية الحزبية خلال دستور 23 فيفري 1989م ، وذلك جراء الإنتقال من حكم الحزب الواحد الى نظام قائم على التعددية الحزبية ، وذلك من خلال المادة 39 وتنص على أن " حريات التعبير والجمعيات والتجمع مضمونة للمواطنين " والمادة 40 تنص على أن " حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي ونقابي معترف بها "

¹ - محمد العربي ولد خليفة ، التنمية الديمقراطية في الجزائر والنطقة العربية ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1991 ، ص31.

كما عرفت الجزائر إصلاحات عميقة بحيث أعطى دستور 1989م مكانة متميزة لرئيس الحكومة مع صلاحيات كبيرة باعتباره منسق العمل الحكومي ، وهو مسؤول أمام الرئيس والبرلمان مباشرة بغرفتيه وفق دستور 1989م و1996م

وفي نوفمبر 2008م تغير المنصب من رئيس الحكومة إلى الوزير الأول مع استحداث منصب نائب الوزير الأول¹

كما أنشئت الغرفة الثانية (أي مجلس الأمة) وأصبحت الهيئة التشريعية ممثلة في غرفتين هما المجلس الوطني الشعبي ومجلس الأمة.

كما عرفت الجزائر كذلك عملية التداول على السلطة بإقرار نظام حكم جديد ديمقراطي أقره الرئيس الشاذلي بن جديد ، ويعتبر أحد أهم مكتسبات أحداث أكتوبر 1988م ، وتم ذلك في دساتير 1989م و1996م المعدل.

وتعتبر أول انتخابات في هذا النظام السياسي الجديد هي الانتخابات المحلية في 10 جوان 1990م ، أول امتحان للديمقراطية في الجزائر ، من خلال اختيار الشعب لأعضاء المجالس البلدية و الولائية ، ممثلة في عدة أحزاب سياسية ، حيث فاز بالانتخابات المحلية آنذاك حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية البلديات بـ 855 بلدية وبـ 32 مجلسا ولائيا²

وفي يوم 26 ديسمبر 1991م أجريت أول إنتخابات تشريعية في ظل التعددية السياسية ، وحققت الجبهة الاسلامية للإنقاذ المعارضة 188 مقعد و 25 مقعد للأفاس و 16 مقعد لجبهة التحرير الوطني ، و جرت في جو ديموقراطي ، وتعددية حزبية في الدور الأول .

¹ - سعيد بوشعير ، النظام السياسي الجزائري ، عين مليلة ، دار الهدى للطباعة والنشر ، 1990 ، ص 179 .

² - اسماعيل قيرة وآخرون ، مستقبل الديمقراطية في الجزائر ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص 96 .

لكن بعد استقالة الرئيس في 1992م ، أعلن عن شغور منصب الرئاسة و البرلمان، زادت في الأمر تعقيدا ، الأمر الذي تقرر بموجبه استحالة إتمام المسار الانتخابي ، في ظل فراغ مؤسسات الدولة

ومن أجل العمل على استمرارية الدولة ، تم إنشاء المجلس الأعلى للدولة ، أصبح هذا المجلس هو الذي يدير أمور الدولة ، وأصبح من اختصاصاته مهام رئيس الجمهورية .

وخلال بداية هذه الفترة والتي تعتبر المنعرج الحاسم في حياة الدولة الجزائرية والشعب الجزائري على الخصوص ، بدأت الأزمة السياسية معقدة الجوانب ، نتجت عنها أزمات متتالية في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وانعكست بشكل واضح على النسق القيمي السياسي في المجتمع الجزائري . وامتازت هذه الفترة بالعنف والتطرف والارهاب.

ووصلت إلى حد اغتيال الرئيس محمد بوضياف ، الذي لبي نداء الواجب الوطني من أجل الجزائر ، والذي ترأس المجلس الأعلى للدولة لفترة قصيرة ، وهو أحد القادة التاريخيين للثورة التحريرية المجيدة ، وبعده جاء السيد رضا مالك

وعرفت الجزائر تدهورا أمنيا شديدا أدى بالمجلس الأعلى للدولة إلى رفع حالة الطوارئ ، ثم حل مكانه السيد علي كافي رئيسا للمجلس الأعلى للدولة ،

واستمرت المرحلة الانتقالية بعد تعيين السيد اليامين زروال رئيسا للمجلس الأعلى للدولة ووزيرا للدفاع سنة 1994م .

وبعد التقائه ومحاورته للطبقة السياسية والفعاليات الوطنية في الجزائر ، أقر الجميع بضرورة العودة للمسار الانتخابي من جديد بدءا برئاسيات تعددية

وتم اعلان انتخابات رئاسية في الجزائر يوم 15 نوفمبر 1995 ، وشارك فيها أربعة مرشحين ، وتم انتخاب اليامين زروال رئيسا للجمهورية

وفي أيام 15- 16 سبتمبر 1996م عقدت السلطة الانتقالية وبمشاركة الفعاليات الوطنية والسياسية والثقافية والاقتصادية ، ندوة الوفاق الوطني ، واعتبرها جميع المشاركين الأرضية الجديدة لبناء مجتمع ديمقراطي تعددي ، واحترام والتزام بالديمقراطية شكلا ومضمونا ، مع احترام القيم الوطنية والإبقاء وتدعيم التعددية السياسية ، واحترام التداول على السلطة ، واحترام اختيار الشعب الجزائري في ظل كنف الديمقراطية ، واستكمال بناء الصرح المؤسساتي .

وبعد مشاورات مطولة مع جميع الأحزاب والفعاليات الوطنية ، أقر بتعديلات على دستور 1989م ، بتقنين كيفية تسمية الأحزاب ومدى فعاليتها وانتشارها في جميع ربوع الوطن ، وكذا إقرار إنشاء غرفة ثانية للتشريع هي مجلس الأمة لخلق توازنات سياسية تخص العملية التشريعية .

ومنه قرر الرئيس اليامين زروال استكمال البناء المؤسساتي انطلاقا من انتخابات تشريعية لتشكيل المجلس الوطني الشعبي وجرت في 05 جوان 1997م ، وعادت الأغلبية فيه لحزب التجمع الوطني الديمقراطي والذي يعتبر حزب الرئيس اليامين زروال .

وبعد هذه الانتخابات وتساعد العمل الإرهابي وزيادة التطرف والإجرام قرر اليامين زروال تقليص عهده الرئاسية ، وفي انتخابات رئاسية مسبقة فاز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، برئاسة الجمهورية يوم 16- أبريل-1999م

وفي 25 فيفري 2002م أعلنت السلطة عن إجراء انتخابات تشريعية جديدة، فاز بها التيار الوطني ممثلا بحزب جبهة التحرير الوطني، الذي يعتبر الرئيس بوتفليقة الرئيس الشرفي له .

وفي أبريل 2004 جرت الإنتخابات الرئاسية التعددية الثالثة في ظروف أمنية وسياسية مستقرة ، وأعلنت الحكومة الجزائرية في 2007م عن إجراء انتخابات تشريعية والتي تعد الانتخابات التشريعية الرابعة في عهد النظام الجديد التعددي الديمقراطي، اذ عرفت مشاركة حزبية كبيرة ممثلة في (24 حزبا) سياسيا ، وفي سنة 2009م تم التحضير للإنتخابات الرئاسية الرابعة بعد التعديل الدستوري لسنة 2008م ، الذي تم بموجبه فتح العهدة الرئاسية ، وأعطى حصة خاصة بالنساء تقدر بـ30% من كل قائمة انتخابية .

ونلاحظ من خلال ما سبق أن النسق السياسي في الجزائر هو الآخر عرف تغيرات وتحولات جذرية وعميقة ، من حيث تم الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية السياسية والحزبية والنقابية ، واختيار الشعب ديمقراطيا لحكامه وممثليه، إلا أننا نلاحظ بعض القيم السلبية مثل عدم اعتماد الأحزاب على الكفاءات وتدني مستوى التكوين السياسي لمناضلي الأحزاب ، والاعتماد على الأموال بشكل كبير وواسع ، وكذا اعتماد جميع الأحزاب على أسس إيديولوجية، وكذلك غياب الديمقراطية داخل هياكل الأحزاب سواء في اختيار القادة على مستوى الداخلي للأحزاب ، أو اختيار الممثلين الذين يخوضون المنافسة الانتخابية في جميع الاستحقاقات .

وعدم الاختيار العقلاني للشخص المرشح للانتخابات والابتعاد عن الجهوية والحزبية الضيقة وظهور بعض الأحزاب في المناسبات الانتخابية واختنائها في الأيام العادية

المبحث الثاني: أثر وانعكاس التحولات الاجتماعية على تغير القيم بصفة

عامة وتغير قيم العمل لدى الشباب بصفة خاصة

- التغير القيمي في المجتمع الجزائري

من أنماط التغير الاجتماعي التغير القيمي، أي التغير في القيم الاجتماعية لاسيما قيم العمل الذي تشكل المحور الأساسي لهذه الدراسة الراهنة ، إذ ترتبط منظومة القيم بالتغير الاجتماعي ارتباطا وثيقا وشاملا لكل جوانب التغير وحقول المعرفة

لهذا تعد ظاهرة التغير القيمي من أكثر الظواهر الاجتماعية والسياسية شيوعا وانتشارا ، وذلك لما لها من نتائج لا تضمن دائما أنها نتائج ايجابية ويقتصر البعض على استخدام هذا المفهوم على التغيرات في العادات والتقاليد ، وقد يشمل أيضا كل التحولات في القيم الثقافية للمجتمع .

فتغير العادات ينطلق من أن مفهوم القيم تغذيه المبادئ والصفات التي يؤمن بها الفرد والتغير الاجتماعي قد يحدث تغيرا في هذه الصفات والمبادئ ، وبالتالي فالتغير قد يحدث تغيرات وتحولات في منظومة القيم بحيث قد يختفي بعضها ، ويبرز بعضها الآخر ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، وعلى هذا الأساس قد تبقى بعض القيم صالحة ووظيفية إذا دامت تناسب ظروف البيئة لكن إذا تغيرت هذه البيئة وأصبحت القيم لا تؤدي وظيفتها في المجتمع ، ولا تخدم حاجات الأفراد تصبح غير وظيفية وتفقد مكانتها لدى الأفراد والمجتمع .

إذن فالتحولات الاجتماعية قد تؤدي إلى تغير بعض القيم الوظيفية الى قيم لا تحمل أي معنى اجتماعي أو دور وظيفي ، مما يفسح المجال أمام تغيرات في منظومة القيم عند أفراد المجتمع ، وقد يؤدي إلى ظهور قيم جديدة أو تبديل في أهم القيم لدى الفرد .

وقد تؤدي عملية التغير إلى إعادة ترتيب للقيم ضمن نطاق قيم جديدة ، تبعا للأولويات وتفضيلات جديدة يتضح مما سبق أن تغير ظروف المجتمع ، يقتضي ظهور قيم أو بعضها إعادة ترتيب حسب الأهمية للقيم لدى الأفراد والمجتمع .

حيث يرى ريشر (Rescher) بأن عملية اكتساب القيم بأنها العملية التي يبني الفرد من خلالها مجموعة معينة من القيم ، مقابل التخلي عن قيم أخرى ، حيث أن التغير كذلك يتضمن إعادة توزيع الفرد لقيمه ، وهذا في إطار النسق القيمي العام ، سواء على المستوى الفردي أو على المستوى الجماعي¹

– تغير قيم الاختيار للزواج

إن الزواج كظاهرة اجتماعية، يتعلق بعدة متغيرات ثقافية واقتصادية وحتى تعليمية ، فالزواج في البنية العائلية المعاصرة يستلزم ظروفًا تختلف عن ظروف البنية العائلية التقليدية²

حيث أصبح في السنوات الأخيرة يميل كثير من الشباب الى الزواج عن طريق التعارف حيث لم يعد اختيار القرينين يخضع للقواعد التقليدية فتدخل الأهل لم يعد مقبولا ، ولا يعطي الشباب المقدم على الزواج أهمية كبيرة على رأي أسرته ، بصدد الفتاة التي سيختارها زوجة له³

وأصبح يعتمد على جملة من المقاييس الجديدة التي تتماشى مع التحولات السارية في المجتمع، من خلال تحقيق رغباته وميولاته الشخصية مثل تفضيل المرأة العاملة ومراعاة

¹ - Rescher (N) , Introduction to values theory , new jarsy ,1969 , p 111. -

² - مصطفى بوتفوشات ، العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة ، ترجمة أحمد دمري ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، 1984 ، ص 307 .

³ - عاطف وصفي ، الأنثروبولوجيا الثقافية ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1971 ، ص 166 .

مستواها التعليمي ، ومركزها الاجتماعي ، وهي تقريبا كلها مقاييس تختلف عن تلك المقاييس التي كانت في الماضي وتدخل في ثقافة المجتمع الجزائري وعاداته وتقاليده مثل الصلة القرابية ، وأسلوب الاختيار العائلي ، وقربة العرش والقبيلة .

ومما سبق نلاحظ تأثير التحولات الجارية في المجتمع الجزائري على الأفراد في أسلوب الزواج والاختيار له وقيمه من جميع الجوانب المتعلقة به

من خلال تغير القيم المرتبطة بالزواج وقيم الاختيار ، حيث أصبح اختيار الزوجة أو الزوج اختيارا شخصيا ، وبذلك أصبح الأسلوب الفردي في الاختيار للزواج هو الأسلوب المفضل لدى كثير من فئات المجتمع

— تغير قيمة مكانة المرأة في المجتمع الجزائري

كانت الأسرة في الماضي والى وقت قريب وفي كثير من المجتمعات المعاصرة تعتمد على الرجل من حيث الإعالة، ويعتمد على المرأة في القيام بالأعمال المنزلية وإنجاب الأطفال ورعايتهم¹، وكانت تنتشر الأمية بين أوساط الإناث بنسبة أكثر من الذكور،

وكذلك بالنسبة لإختيار الفتاة لشريك حياتها ، بحيث يملك والدها حق جبرها على الزواج مادامت في سن المراهقة ، وبعد هذا السن فمن النادر أن تترك لها حرية الإختيار²

وفي ظل التغيرات العميقة التي شهدتها المجتمع الجزائري ومازال يشهدها، انعكس ذلك بشكل واضح على حياة الفرد الجزائري ، حيث شملت جميع الميادين الحياتية واليومية ومن بين العوامل الأساسية التي ساهمت في تغير مكانة ودور المرأة في المجتمع

¹ - سناء الخولي ، الأسرة والحياة العائلية ، بيروت ، دار المعرفة 1979 ، ص89

² - مسعودة كسال ، الطلاق في المجتمع الجزائري الحضري ، عوامله وأثاره ، رسالة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة ، معهد علم الاجتماع ، الجزائر ، 1984 ، ص80 .

الجزائري ، السياسة التعليمية التي قامت منذ البداية على ديمقراطية التعليم ومجانيته وهي السياسة التي أتاحت للأفراد بما فيهم النساء الحق في التعليم وإجبارية التعليم الابتدائي حيث فتحت أفاقا كبيرة أمام الفتيات ، وذلك من خلال تعميم التعليم مما أدى الى فتح العديد من المدارس وفي جميع المناطق الحضرية والريفية على السواء.

حيث نجد أن المرأة قد استفادت من مجانية التعليم ، حيث معظم الفتيات انتظمن في مقاعد الدراسة في كل مكان ، مما أتاح لأعداد كبيرة منهن مواصلة التعليم ، ولم يقتصر فقط على محو الأمية ، ووصلن حتى الى مرحلة الثانوية واقتحمن الجامعة بقوة وفي جميع التخصصات وكذا استفدن من بعثات للخارج للتكوين¹

ويعد التعليم من المتغيرات الأساسية التي غيرت من بنية المجتمع ، من حيث نشر الوعي بين أفراد المجتمع نتيجة لانتشار التعليم بين فئات عريضة من المجتمع الجزائري حيث قامت الدولة بنشر التعليم بين جميع فئات المجتمع مجانا

وحدث الأولياء على تعليم أبنائهم بعدما وفرت لهم المرافق الضرورية ، وهذا أدى بدوره الى تغير العديد من القيم والعادات التقليدية التي لا تحبذ تعليم المرأة وعملها في المجتمع

إلا أن التغير الذي أصاب المرأة نتيجة التعليم ، بحيث أصبحت واعية بحقوقها وحصلت على مكانة كبيرة في المجتمع ، سواء في مجالات العمل حيث أصبحت مهندسة ومحامية وطبيبة وقاضية وبرلمانية ، هذه كلها قيم تحققت نتيجة التحولات والتغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري

¹¹ - سميرة السفا ، تغيير وضع المرأة والتغيرات الأسرية في الجزائر ، سلسلة الوصل ، التغيرات الاسرية والتغيرات الاجتماعية ، منشورات ، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية ، جامعة الجزائر ، العدد 02 الجزء الأول ، 2006 ، ص178 .

وكان لهذه السياسة التعليمية نتائج على عمل المرأة ،حيث فتح سوق العمل لها بقوة ، ووصلت الى أنها تجد عملا مباشرة بعد تخرجها ولو عمل مؤقت ، في القطاعين العام والخاص على حد سواء كما ذكرنا سابقا ، ووصلت المرأة في عملها إلى تقلد مناصب عليا في الدولة وانضمامها حتى لقوات الجيش والأمن ، وكذا نجدها في جميع القطاعات الأخرى كالصحة والتعليم والإدارات بمختلف الهيئات ،

ونتيجة لهذا أدى ذلك إلى تأخر سن الزواج لكلا الجنسين فالشباب لا يستطيع الزواج دون تهيئة نفسه لبناء أسرة ، والفتاة تفضل إكمال تعليمها ، والأسرة أصبحت لا تفرض رأيها في الزواج على الفتاة المتعلمة

بالإضافة إلى تداخل عوامل أخرى كالمأساة الوطنية التي عرفت الجزائر ،وأزمة السكن ، وأزمة البطالة ،النزوح الريفي الكبير

وهذا بدوره أدى إلى تغير قيمة الانجاب بالنسبة للمرأة المتعلمة والأسرة الجديدة ، وكذلك بفعل التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري ، في الميادين المختلفة كالعمل والتعليم ، والتحضر ، والتحديث ، تجسد ذلك بوضوح في تغير نمط الأسرة ، وهذا من خلال تغير نمط الأسرة وأصبح الانتشار الواسع لنمط الأسرة النووية في الريف والحضر¹

– تغير قيمة الإنجاب ونمط الأسرة في المجتمع الجزائري

إن العلاقة بين الفرد والخصوية ليست علاقة ساكنة وثابتة بل تتميز بدينامية وحركية مستمرة ومرتفعة ، تعكس آثار ونتائج التحولات العامة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

¹. بومخلف محمد ، نمط الأسرة الجزائرية ومحدداته : دراسة إحصائية وتحليل نظري ، سلسلة الوصل ، التغيرات

الأسرية والتغيرات الاجتماعية ، منشورات كلية العلوم الاجتماعية والانسانية ، جامعة الجزائر ، الجزء الأول ، العدد

02 ، ، 2006 ، ص116 .

والثقافية ، التي يعرفها المجتمع ، حيث عملت هذه التحولات على تقليص بشكل ملموس تأثير القيم التقليدية على خصوبة المرأة العالية ، تاركة المجال أمام بروز قيم جديدة مرتبطة بالرغبة في تحسين المستوى المعيشي للأسر المقيمة بالمناطق الحضرية ، متخذة من تغيير مستوى الخصوبة معبرا نحو تغير نمط الأسرة ونمط حياة أفضل¹

بحيث نلاحظ انخفاض واضح ومتواصل لمعدل الخصوبة في المجتمع الجزائري ، وهذا راجع الى

- ارتفاع متوسط سن الزواج الأول لدى الذكور والإناث على حد سواء

- تدمير الفتيات ودخول المرأة سوق العمل والانتقال من الريف الى الحضر

ومنه نلاحظ التغير في القيم والأفكار وانخراط المرأة التدريجي في نمط الحياة الجديد .

وفي هذا السياق يرى الباحث تومي حسين : بأن تقليص حجم الأسرة في تزايد مستمر ، وأن نمط الخصوبة المنخفضة يمثل الاتجاه الأمثل والمرغوب أكثر مستقبلا لدى شريحة الشباب العازف عن الزواج المبكر وبالطريقة التقليدية ، ونتيجة لهذا فلا نتصور الا اتساعا وانتشار نمط الأسرة النووية التي تشكل عادة من الزوجين وعدد محدد من الأطفال مع تغير مكانة ووضعية وأدوار ووظائف كل عضو داخل هذه الأسرة و لاسيما المرأة

تغير النسق القيمي للشباب في المجتمع الجزائري

يعتبر نسق الثقافة ونسق العلاقات الاجتماعية ، هما وجهان لعملة واحدة ، فكلما كانت الثقافة الاجتماعية إيجابية بما تحمله من قيم ايجابية ، تكون شبكة العلاقات الاجتماعية

¹ - تومي الحسين ، الخصوبة والأسرة ، تحول الإخصاب وأثاره على بنية الأسرة في الجزائر للفترة 1962 - 2002 سلسلة الوصل ، التغيرات الأسرية والتغيرات الاجتماعية ، منشورات كلية العلوم الاجتماعية والانسانية ، جامعة الجزائر ، الجزء الأول ، العدد 02 ، ، 2006 ص 112

وانعكاساتها على تغير القيم بصفة عامة وقيم العمل لدى الشباب بصفة خاصة

قائمة على التعاون والإنتاج والتباري في عالم المواهب والإبداع وكلما كانت الثقافة الاجتماعية سلبية بما تحمله من قيم سلبية تكون شبكة العلاقات الاجتماعية قائمة على الصراع وإنتاج المشاكل وتضييع الطاقة الزمنية والترايبية¹.

وعلى هذا الأساس فإن انتشار القيم السلبية في المجتمعات المتخلفة هو الذي يؤدي إلى الركود الاجتماعي والشلل الحضاري ، بينما انتشار القيم الإيجابية كما هو في المجتمعات المتطورة هو الذي يؤدي في النهاية إلى انتشار الفعالية الاجتماعية في كل المؤسسات الاجتماعية ، وهذا هو الذي يؤسس بعد ذلك للمدينة والنهضة والحضارة .

وحركية القيم الإيجابية والسلبية داخل المجتمعات المتخلفة والمتطورة متباينة ، ففي المجتمعات المتخلفة نجد انتشار القيم الثقافية السلبية ، داخل مؤسسات العمل ، كعدم الانضباط في العمل ، وعدم التفاني في العمل ، وعدم الإخلاص في العمل ، ويؤكد دوتش (Deutch) على أن القيم الثقافية هي وحدها المسؤولة عن التنمية الاقتصادية ، وهو يميز بين ما يسمى بالتقاليد المضادة للثقافة الصناعية ، مقابل التقاليد أو القيم الإيجابية للصناعة ، والتي تظهر في قيمة التوفير والاقتصاد ، وكذا فائدة العمل من أجل أهداف بعيدة المدى ، كالحاجة إلى الضبط والدقة والثبات واستعمال الوقت ، وكذلك المحافظة على الاتفاقيات والمواعيد².

وفي الحقيقة هذا ما نلاحظه من تغير لدى الشباب الجزائري من خلال وهذا ما يذهب إليه محمود عبد الفضيل ، حيث أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها المجتمع

¹ - سحوان عطاء الله ، فراءة سوسيولوجية لمنظومة القيم ، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية ، مخبر استراتيجية الوقاية ومكافحة المخدرات في الجزائر ، جامعة الجلفة ، الجزائر العدد التاسع ، ديسمبر 2013 ص 323

² - مقدم عبد الحفيظ ، المؤثرات الثقافية على التسيير و التنمية ، أعمال الملتقى الدولي بالجزائر 28-30 نوفمبر 1992 ، جامعة الجزائر ، ص 19 .

الجزائري ولا يزال أدت الى اهتزازات في منظومة القيم في المجتمع ، حيث أفرزت عدد من القيم السلبية والى إحلال قيم جديدة محل القيم الأصلية ، من تراجع قيمة التحدي لدى الشباب للبحث عن فرص عمل أفضل¹

وهذا من خلال تراجع قيمة العمل الجدية في العمل لتحل محلها قيم التراخي ، وتراجعت قيمة احترام الوقت ليحل محلها عدم الاكتراث والتباطؤ في أداء العمل وهذا ما توصل اليه الباحث فضيل رتيمي حول تراجع هذه القيمة الأخيرة ، في المجتمع الجزائري بحيث يؤكد أنه رغم أننا لا نفتقد إلى القيم الإيجابية ، وإنما نفتقد إلى توظيفها في حياتنا العملية ، ذلك أن المتأمل لتراثنا العربي الإسلامي ، يجد كثير من الأحاديث والأقوال والأمثال التي تعطي أهمية خاصة للوقت مثل " الوقت كالسيف إذا لم تقطعه قطعك " ، " الوقت هو الحياة " ، " لا تؤجل عمل اليوم الى الغد ، إلا أنه على مستوى الممارسة في جميع مجالات الحياة اليومية الرسمية بالخصوص نجد التحايل في الوقت ، ونجد نقيض هذه المفاهيم والأقوال ، والعبارات السحرية تحل محلها كتعبير " الله غالب " " وش تدير لوكنت في مكاني " ،²

بحيث يمكننا أن نقول أن الوقت أو بالأحرى إحترام قيمة الوقت أصبح من الأشياء الأقل قيمة ، وهذا راجع لتوفره باستمرار ، لعدم شغل الأفراد أي شئ أو عمل كذلك تراجع قيمة الدافعية للإنجاز في العمل وحل محلها التراخي في الإنجاز والعمل وتراجع قيمة الطموح وحل محلها الشعور بالإحباط وتراجع قيمة الإلتزام ليحل محلها الإهمال ، وتعاضم القيمة المادية للعمل .

¹ - محمود عبد الفضيل ، قيم النهضة وقيم التخلف ، الاهرام الاقتصادي ، العدد 1044 ، يناير سنة 1989 ص

22 - 18 .

² - فضيل رتيمي ، مرجع سابق ، ص 244 .

- تراجع قيم العمل الايجابية

أما في مجال تغير قيم العمل لدى الشباب بصفة عامة والجامعي بصفة خاصة ، يظهر أن الشباب اليوم لم يعد يرضى بأي عمل كان كما كان في السابق ، وأصبح الشباب اليوم يشترط في العمل أن يكون ذا جدوة اقتصادية ، أي له عائد مادي معتبر وسهل ، وله قدره على إشباع حاجاته المختلفة من مأكّل وملبس وسكن وزواج أيضا ، ومازال الشباب الجزائري يرفض الأعمال اليدوية أو الحرفية

وهنا يجب التذكير بدراسة الدكتور محمد السويدي في مجتمع تمنراست حول بدو الطوارق والمعنونة بأهم مظاهر التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري المعاصر ، بحيث توصل إلى أن أهم القيم السائدة لديهم اتجاه العمل هي قيم سلبية ، من خلال تفضيلهم للعمل المؤقت على العمل الدائم لكسب مزيد من الراحة ، وكذا احتقار العامل البدوي للأعمال البسيطة وكذلك عدم تحبيذهم للمراقبة داخل العمل ، وعدم انضباطهم في العمل بالوقت والأداء والانجاز

كما نجد في هذا الإطار دراسة الدكتور محمد طاهر بوشلوش حول التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وأثارها على القيم في المجتمع الجزائري ، بحيث يؤكد على تراجع قيم العمل ، بحيث تعاضمت لدى الشباب الجامعي مفهوم المصلحة الخاصة ، على المصلحة العامة ، وكذا تخلي كثير من الشباب عن بعض اقيمه الأصلية كالمثابرة والجدية في العمل والصدق في القول وحب الوطن ، وبدأ يفقد بعض مقوماته الفاضلة كالاختزام والسلوك والانتماء ، وإتقان العمل والنظرة الايجابية والاهتمام الدائم بأمور العمل

- وكذا اللامبالاة وقلة الشعور بالمسؤولية كعدم الحرص على إتقان العمل وعدم الاهتمام بتحقيق الكفاية في العمل والإنتاج .

- السلبية وعدم الإقبال على تحمل المسؤوليات ، مثل انحصار الاهتمامات في المصالح الشخصية الضيقة .

- وفي نفس السياق توصل مقدم عبد الحفيظ في دراسته حول القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري ، إلى أن كثير من الشباب الجزائري يحتقر الأعمال البسيطة ، مثل غسل السيارات أو عاملا في إحدى الفنادق ، أو غسل الأواني في المطعم ، لكنهم يرحبون بها في أوروبا ، ولا يجدون حرجا من ذلك ، والسبب قد يعود بأن الثقافة والعقلية (الذهنية) للمجتمعات الأوروبية لا تحتقر العمل مهما كان نوعه ومنه لا يشعر الشباب بانتقاص من كرامته وشخصيته في حين عندنا في المجتمعات العربية عموما والجزائر بالخصوص فإن النظرة الاجتماعية لمثل هذه الأعمال فيها نظرة دونية .

- انتشار نمط الاستهلاك السلبي

لقد تغلبت القيم المادية بشكل واضح لدى جل أفراد المجتمع وخاصة فئة الشباب وذلك من خلال علاقات الأفراد ببعضهم البعض، وأصبحت المصالح الشخصية هي الأساس في تحديد شكل العلاقات ، حيث أصبحت قيمة الكسب السريع هي الإطار الحاكم في المجتمع ، كما سادت قيم الاستهلاك الترفي

وتظهر الدراسات العلمية الاجتماعية في الأمة العربية عامة ، المعدلات العالية للاستهلاك ، والتي لا تساير إنتاجها بل وترتفع تلك المعدلات بالنسبة للمنتجات الكمالية والتي تسمى رفاهية مما يؤثر على تطلعات الشباب ويجعله يتهافت على كل ما هو مستورد.¹ وفي المجتمع الجزائري وكنتيجة لهذه التحولات التي عرفها في العقدين

¹ - سامية خضر ، التغير الاجتماعي وتأثير بعض عناصره على تفجرات الأزمات العائلية (الداخلية ، الإقتصادية ، الثقافية ، العنوسة) ، فعاليات الملتقى الثالث 20-21-2004 ، التغيرات الأسرية والتغير الاجتماعي ، قسم علم الاجتماع ، الجزائر ، الجزء الأول ، العدد 02 ، ص 51 .

الماضيين أدى هذا إلى ظهور قيم النمط المشوه للاستهلاك ، وتكمن خطورة هذا النمط الاستهلاكي المستورد بين فئات اجتماعية معينة في خلق إيديولوجية استهلاكية مدمرة ، تقس كل ما هو أجنبي وتحتقر كل ما هو وطني ، كما يظهر هذا النمط المشوه للاستهلاك في ارتفاع المبالغ المخصصة لاستيراد المواد الاستهلاكية ، ومن ثمة ارتفاع إجمالي الاستهلاك الوطني¹

- تدني قيم العمل اليدوي في مقابل العمل الذهني

وهذه من أهم مورثات الماضي وهي تلك النظرة المتعالية لقيم العمل المكتبي والنظرة الدونية لقيم العمل اليدوي

وهذه النظرة مازالت مجسدة في مجتمعنا ، تؤيدها كثير من الشواهد والأدلة ، حيث لا يزال القطاع الزراعي يعاني من قلة اليد العاملة

سيادة قيم الاستهلاك في مقابل قيم التنمية والعمل

التحقير لكل ما هو وطني وتمجيد كل ما هو أجنبي

وهكذا يظهر أن مجتمعنا قد شهد تغيرات اجتماعية وقيمية كثيرة ، بحيث أحدثت هذه التغيرات خلخلة في التوازن الاجتماعي وظهور الكثير من الانحرافات

ومنه يمكن القول أن هذه التحولات الاجتماعية والاقتصادية أدت الى خلق تناقض فير نسق القيم المتعلقة بالنشاط الاقتصادي ويمكن تشخيصها في الاتي :

¹ - محمد طاهر بوشلوش ، مرجع سابق ، ص 346 .

وانعكاساتها على تغير القيم بصفة عامة وقيم العمل لدى الشباب بصفة خاصة

تراجع قيمة الالتزام وحلت محلها قيمة الإهمال والتسيب في المؤسسات وتراجع قيم الإبداع مقابل تعاضم القيم المادية ، وطغت المصلحة الشخصية على المصلحة العامة ، وقد انعكست هذه القيم السلبية على القيم الايجابية للشباب ولاسيما المرتبطة بالعمل

كل هذا بلا شك ما هو إلا انعكاسات تلك التحولات على القيم بصفة عامة وقيم العمل بصفة خاصة ، حيث تخلي الشباب عن قيم العمل المنتج واستند إليها بقيم سلبية وضارة وهي قيم الكسب السريع ، بأسهل وأسرع وسيلة بغض النظر عن نوع هذا العمل أو قيمته الاجتماعية وبذلك أصبحت اليد العاملة الأجنبية البديل الأنسب لأرباب العمل في المجتمع الجزائري ولاسيما فيما يتعلق بالأشغال العمومية والري والطرق ، والأنشطة الزراعية ، التي تعتمد على الجهد البدني ، وهناك شريحة واسعة من الشباب الجزائري تعزف عن ممارسة هذه الأشغال والأنشطة ، وأصبح أرباب العمل يبحثون عن يد عاملة ولا يجدون نتيجة هروب الشباب الجزائري من مثل هذه الأعمال والأنشطة

وفي هذا السياق يعلق أحد أرباب العمل عن الأسباب التي جعلته يفضل تشغيل اليد العاملة الأجنبية (الإفريقية والعربية) قائلا : إن اليد العاملة الجزائرية تعزف عن مثل هذه الأعمال فضلا الكثير منهم لا يحترم الوقت ، ويتغيبون عن العمل ، ويصلون متأخرين الى الورشة¹

وما هذه إلا أمثلة عن أسباب لجوء أرباب العمل الى تشغيل اليد العاملة الأجنبية ويعتبر هذا الا تعبيراً صادقا عن تغير قيم العمل لدى الشباب الجزائري بصفة عامة والذي أصبح لا يرضى بأي عمل كان ، وهنا يأتي دور التعليم في تقدير العمل ، وللتعليم دور هام وكبير فيما يتعلق بكرهية الشباب لبعض الأعمال اليدوية والصناعية والزراعية وتفضيل

¹ الخبر ، 02ديسمبر 2015

الأعمال الإدارية والمكتبية وهنا يأتي دور مؤسسات التعليم في ترسيخ قيم العمل لدى الشباب في المجتمع

وعليه فالأمر يتطلب إحداث تحولات مقصودة في منظومة قيم العمل ، ويمثل الشباب الفئة المعنية بالحظ الأكبر من هذه السياسات الخاصة بالتغير والاستراتيجيات المستقبلية¹

ونتج عما سبق تطور معدل البطالة في مجتمع نظريا لا يمكن أن يكون فيه بطالة بهاته الحدة والنسبة العالية ، حيث وصلت البطالة سنة 2010م الى 10.0 % على المستوى الوطني مع تسجيل تباينات معتبرة حسب الجنس والسن ، والمستوى التعليمي ، حيث بلغت 8.1 % لدى الذكور ، و 19.1 % لدى الإناث و 21.49 % لدى حاملي الشهادات الجامعية²

كما تم تسريح خلال الفترة (1995-1997) حوالي 80000 عامل، وصل عدد المسرحين من العمل حوالي 200000 عامل نهاية شهر مارس 1998، ومست العملية كثير من القطاعات الاقتصادية ، ففي قطاع البناء تم تسريح 112025 عامل

أما بالنسبة للقطاع الصناعي فقد تم تسريح 27069 عامل ، وفي قطاع الفلاحة تم تسريح حوالي 260 ألفا

¹ - اعتماد علام ، العولمة وقيم العمل المستحدثة لدى الشباب في المجتمع المصري ، رؤية استشرافية ، مرجع سابق ص 321

² - معطيات احصائية ، الديوان الوطني للاحصاء ، رقم 564 ، النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال الثلاثي الرابع من سنة 2010

كما انعكست القيم السلبية على قيم الأسرة ، مثل قيم تأخر سن الزواج ، والمعايير المادية لاختيار الزوجة أو الزوج ، ، وانتشار ظاهرة العنوسة في المجتمع ، وانتشار الانحلال الخلقي

وقد انعكست هذه الظروف الاقتصادية الصعبة على اتجاهات الشباب ، حيث أصيب بالإحباط وفقدان الأمل في تحقيق الحياة الكريمة ، لهذا ظهرت ظاهرة الهجرة والحرقة أو الهروب من الواقع الاجتماعي و ما يتطلبه من أمور مادية .

الباب الثاني

الدراسة الميدانية
وإجراءاتها المنهجية

الفصل الخامس

الإجراءات المنهجية للدراسة

الميدانية

- المبحث الأول: التعريف بميدان البحث
- المبحث الثاني: مجالات الدراسة
- المبحث الثالث: مناهج الدراسة
- المبحث الرابع: العينة وخصائصها
- المبحث الخامس: أدوات جمع المعطيات

المبحث الأول: التعريف بميدان البحث

لا يمكن في البحوث العلمية الاجتماعية ، أن نستغني عن الدراسة الميدانية، ونكتفي فقط بالجانب النظري، لأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال الاستغناء عن الدراسة الميدانية التي تعتبر شق أساسي في البحوث و الدراسات العلمية الاجتماعية ، والبحاث العلمية الميدانية تعتبر بحوث ذات أهداف وأهمية واضحة، نستخدم فيها المعرفة والإجراءات والخطوات العلمية المنهجية الصحيحة لبلوغ الأهداف والوصول إلى الحقيقة العلمية.

ويتمثل الجانب الميداني للدراسة الراهنة في جامعتي الأغواط والجلفة

أولاً: جامعة الأغواط :

أنشئت جامعة الأغواط لأول مرة كمدرسة عليا لأساتذة التعليم التقني سنة 1996م، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 86-65 المؤرخ في 05-08-1986م، وتتضمن تكوين أساتذة التعليم الثانوي والتقني في التخصصات التالية:

- هندسة ميكانيكية.

- هندسة مدنية.

- هندسة كهربائية.

وفي سنة 1997م تم تحويل المدرسة العليا لأساتذة التعليم الثانوي، إلى مركز جامعي، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 97-157 المؤرخ في: 10/05/1997م والذي يتضمن تكوين مهندس دولة، ليسانس الدراسات التطبيقية في التخصصات التالية:

العلوم الدقيقة- الإعلام الآلي- هندسة ميكانيكية - هندسة كهربائية- هندسة مدنية-
كيمياء صناعية- بيولوجيا- علوم اقتصادية- علوم التسيير- لغة و أدب عربي- علم
النفس والأرطوفونيا، الحقوق.

وفي سنة 2001م تمت ترقية المركز الجامعي الى جامعة ، وذلك طبقا للمرسوم التنفيذي
رقم 10-98 المؤرخ في 15 رمضان 1431هـ الموافق ل25 أوت 2010 المعدل والمتمم
للمرسوم التنفيذي رقم 1-270 المؤرخ في 30 جمادة الثانية 1422هـ الموافق ل18
سبتمبر 2001 المتضمن إنشاء جامعة الأغواط، وتضم آنذاك ثلاث كليات هي:

- كلية العلوم والتكنولوجيا

- كلية العلوم الاقتصادية

- كلية الحقوق والعلوم الاجتماعية

ومع التحول الذي عرفه نظام التكوين بقطاع التعليم العالي بالجزائر، تم فتح
التخصصات في مجالات متعددة من بينها علوم وتقنيات الرياضة، اللغة الفرنسية العلوم
الاجتماعية.

كما تم فتح تخصصات جديدة في مرحلة الماستر مع بداية الموسم الجامعي 2009-
2010 ، وبذلك بلغ عدد التخصصات 156 تخصصا ، في مرحلة التدرج ليسانس-
ماستر، وكذلك وصل عدد المشاريع بمرحلة الدكتوراه في القديم 363 مشروعا .

ووصل عدد مشاريع الدكتوراه في النظام ل.م.د إلى 286 مشروعا. أما بالنسبة للهيئة
المؤطرة للجامعة فقد وصل عدد الأساتذة سنة 2015/2014 أكثر من 800 أستاذ
ويصل العدد الإجمالي للمقاعد البيداغوجية إلى حوالي 24153 مقعدا

وأخيراً تم إنشاء كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في مطلع السنة الجامعية 2011/2010 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10-198 المؤرخ في 15 رمضان 1431 الموافق ل 25 غشت سنة 2010 وذلك في إطار الهيكلة الجديدة التي يوليها إصلاح قطاع التعليم والبحث العلمي.

وتشتمل كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية على عدة أقسام وتخصصات هي كالتالي :

جدول رقم (57):

يبين عدد الأقسام والتخصصات التي تشملها الكلية

الأقسام	التخصص	الشهادة	تخصصات ما بعد التدرج (ماستر)
قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا	علم النفس	ليسانس	علم النفس العمل والتنظيم
	علوم التربية		علوم التربية وإرشاد وتوجيه
	الأرطوفونيا		ارطوفونيا
قسم علم الاجتماع والديموغرافيا	علم الاجتماع	ليسانس	علم اجتماع ودراسات ديموغرافيا
	الأنثروبولوجيا		علم الاجتماع تنظيم والعمل
	ديموغرافيا		علم اجتماع الحضري
			علم اجتماع التنمية والسكان
			علم اجتماع التربية
قسم العلوم الإنسانية	التاريخ	ليسانس	تاريخ الحضارات القديمة
	الإعلام والاتصال		التاريخ الحديث والمعاصر
	فلسفة		علاقات عامة (اتصال)
			فلسفة الحضارة
قسم العلوم الإسلامية	الفقه وأصوله	ليسانس	الفقه وأصوله
			لغة ودراسات قرآنية

الجدول رقم (58):

يبين الأقسام والتخصصات ما بعد التدرج في كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة الأغواط.

المرحلة	القسم	الشعبة	التخصصات	مجموع الطلبة
مدرسة دكتوراه	قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا	علم النفس وعلوم التربية	إرشاد نفسي	10
	قسم علم الاجتماع والديموغرافيا	علم الاجتماع	علم الاجتماع تنظيم وعمل	06
ماجستير	قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا	علوم التربية	علم النفس التربوي	17
دكتوراه LMD	قسم علم الاجتماع والديموغرافيا	علم الاجتماع	علم الاجتماع والدراسات الديموغرافية	08
			علم الاجتماع والبيئة الاجتماعية	08
مجموع الطلبة ما بعد التدرج				65

ثانيا: جامعة الجلفة

لقد انطلق التعليم العالي في الجلفة في سنة 07 أبريل 1992 بالمعهد الوطني للتعليم العالي للإلكترونيك ، الذي افتتح في جويلية من سنة 2000 ، ثم تمت ترقية المعهد الوطني للإلكترونيك إلى مركز جامعي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 197-2000 والمؤرخ في 25 جويلية 2000م المتعلق بإنشاء المركز الجامعي بالجلفة، وكان يضم ستة معاهد آنذاك ، ثم تمت ترقية المركز الجامعي إلى جامعة سنة 2009 تحت إسم جامعة زيان عاشور بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09-09 المؤرخ في 07 محرم عام 1430 الموافق ل04 يناير 2009 يتضمن إنشاء جامعة الجلفة، والتي تضم بدورها ستة كليات و 16 قسما وهي كالاتي:

- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
- كلية الحقوق والعلوم السياسية
- كلية العلوم والتكنولوجيا
- كلية علوم الطبيعة والحياة
- كلية الآداب واللغات والفنون
- كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية وتضم قسمين هما قسم العلوم الاجتماعية وقسم العلوم الإنسانية.
- معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية

ويقوم بتأطير الطلبة أكثر من 811 أستاذ من مختلف الدرجات العلمية، وكذلك طاقم إداري هام متكون من 676 موظف ويصل عدد الطلبة المسجلين في جميع التخصصات والسنوات إلى 23142 طالب¹.

وتتوفر جامعة الجلفة على هياكل بيداغوجية هامة بطاقة إستيعاب إجمالية تصل إلى 10600 مقعدا بيداغوجيا ، ويوجد بها 15 مخبرا لجميع التخصصات.

وتم تسجيل إنطلاق الأشغال في إنجاز قطب جامعي جديد بطاقة استيعاب 8000 مقعد بيداغوجي و4000 سرير

1 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02 ، المؤرخ بأ 14 محرم عام 1430م الموافق لـ 11 يناير 2009.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 51 المؤرخ ب 24 جمادى الثانية عام 1424هـ الموافق لـ 23 غشت سنة 2003

والجدول الموالي سوف يوضح لنا الأقسام والتخصصات التي تتضمنها الكلية (كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية)

الجدول رقم (59):

يبين أقسام كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

الأقسام	التخصص	الشهادة الممنوحة	تخصصات ما بعد التدرج - ماجستير -
علوم إنسانية	فلسفة عامة	ليسانس	فلسفة عامة
	تاريخ عام		تاريخ عام
	صحافة مكتوبة		صحافة مكتوبة
	علم المكتبات		علم المكتبات
علوم اجتماعية	علم الاجتماع التربوي	ليسانس	علم الاجتماع التربوي
	علم الاجتماع التنظيم والعمل		علم الاجتماع التنظيم والعمل
	علم النفس العمل وتسيير الموارد البشرية		علم النفس العمل وتسيير الموارد البشرية
	علم النفس العام		علم النفس العام
	علم النفس التربوي		علم النفس التربوي

كما توجد بكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة الجلفة ، أقسام ما بعد التدرج وتتضمن أقسام مدارس الدكتوراه لطلبة النظام الكلاسيكي ، وأقسام الدكتوراه لطلبة النظام الجديد ل م د وهي كالآتي :

الجدول رقم (60):

أقسام ما بعد التدرج

المرحلة	الأقسام	التخصصات	العدد
مدرسة الدكتوراه	قسم العلوم الاجتماعية	علم الاجتماع التنظيم والعمل	16
دكتوراه ل م د	قسم العلوم الاجتماعية	علم اجتماع التربية	06
		علم النفس التنظيم والعمل	06

المبحث الثاني : مجالات الدراسة

أولاً: المجال الجغرافي

لقد اتخذت سلسلة من الخطوات في سير اختيار مفردات العينة التي خضعت الى الدراسة والمشكلة من الطلبة والطالبات والمسجلين في السنة الجامعية 2015/2014 في السنة الثالثة تدرج والسنة ثانية ماستر ، لذلك تم تحديد المجال الجغرافي الذي سنختار منه مفردات العينة داخل هذا المجال وقد تم تحديد اختيار جامعة الجلفة و الأغواط الجلفة كمجال جغرافي لدراستنا

ثانياً: المجال البشري

يتضمن المجال البشري (340) طالبا وطالبة موزعين على عدة أقسام وتخصصات مختلفة ومن الأقسام التابعة للكليات العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعتي الجلفة والأغواط ومن السنتين السنة الثالثة تدرج ليسانس والثانية ماستر ما بعد التدرج ، ومن كلا الجنسين ذكور وإناث وكذا من عدة تخصصات، ومن مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية واختلاف البيئة الجغرافية.

ثالثاً: المجال الزمني

واستغرقت الدراسة الميدانية مدة تجاوزت أربعة أشهر أي من 02 مارس 2015م إلى 25 جوان 2015، أما الدراسة كاملة في جانبيها النظري والميداني استغرقت حوالي 04 سنوات كاملة أي من 2013 إلى غاية بداية سنة 2016.

المبحث الثالث: مناهج الدراسة.

إن هذه الدراسة التي نحن بصدد القيام بها تتدرج ضمن إطار الدراسات والبحوث الوصفية التي تهتم بوصف الظاهرة وما يرتبط بها من أبعاد ووصفات وصفا دقيقا ويغير عنها تعبيراً كيفياً أو كمياً ، يقوم عادة بدراسة المعطيات والحقائق وتحليلها، ولا تقتصر فقط هذه الدراسات على جمع البيانات وتبويبها، بل يتعدى إلى أبعد من ذلك كون البحوث الوصفية تقوم على تقرير البيانات وتحليل الحقائق تحليلاً دقيقاً وهي تتميز بكونها تنصب على الوقت الحاضر، أي تتناول أشياء موجودة بالفعل، وقت إجراء الدراسة¹ والمنهجية تعتبر أساس نجاح البحوث العلمية، فهي بمثابة خطة الدراسة حول البحث، وعليه فالمنهج العلمي عبارة عن مجموعة المبادئ أو الخطوات المنظمة التي نتبعها من أجل الوصول إلى النتيجة العلمية أو البرهنة عليها، فهو مجموعة من القواعد التي يتم وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة في العالم².

ووفقاً للمرونة المنهجية في الدراسات الاجتماعية، والذي يدعو إلى استعمال عدة مناهج حسب ما تتطلبه الدراسة، وهذا راجع لطبيعة الموضوع المدروس، ومنه فقد استعملنا مناهج نذكرها كالآتي:

أولاً : المنهج الوصفي

قمنا في بحثنا هذا بإتباع المنهج الوصفي، الذي يعتبر من أكثر المناهج الملائمة للدراسات والأبحاث الاجتماعية وذلك لكونه يهدف إلى "وصف وتحليل الظواهر المدروسة وصفا موضوعياً، من خلال البيانات التي يجمعها بواسطة الأساليب والتقنيات المنهجية.

1 - عمار بوحوش، محمد محمود الذنبيات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، ، 1993، ص99.

2 - محمد نوال عمر، مناهج البحوث الاجتماعية والإعلامية، القاهرة ، الأنجلو المصرية، 1986، ص 110.

فالمنهج الوصفي طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل عملي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية أو سكان معينين¹ أو هو مجموعة من الإجراءات الدراسية التي تتكامل لوصف الظاهرة أو الموضوع اعتمادا على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلا كافيا لاستخلاص النتائج

هذا وقد ارتبط المنهج الوصفي منذ نشأته بدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الإنسانية ومازال هذا الأسلوب الأكثر استخداما في دراسة الكثير من المشكلات والظواهر الإنسانية والمنهج الوصفي لا يقتصر على وصف الظاهرة المدروسة بل أنه يتجاوز الوصف الى التحليل والتفسير والتعليق وتوضيح العلاقة بين المتغيرات ، ومن ثمة محاولة الكشف عن الأسباب والعوامل الكامنة وراء الظاهرة

وعليه فدراستنا تنصب في هذا السياق حيث تم استخدام المنهج الوصفي ، وقد اتبعنا كل الإجراءات العملية التي ينص عليها هذا المنهج من جمع للحقائق وتصنيفها وتبويبها ثم معالجتها معالجة علمية موضوعية

ثانيا : المنهج التاريخي

قمنا باستخدام المنهج التاريخي في هذه الدراسة ، التي تتناول تأثير التحولات والتغيرات الاجتماعية من وجهة نظر الشباب الجامعي لقيم العمل، وهذا من خلال ماهية التحولات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الجزائري خلال الفترة الزمنية الماضية وذلك من سنة 1990 وإلى غاية 2010م، ومن خلال هذا العرض التاريخي نصل إلى مدى تأثيرها في تغيير قيم العمل من وجهة نظر الشباب الجامعي.

1 - عمار بوحوش، محمد محمود الذنبيات، م رجع السابق، ص.131

ثالثا: المنهج الكمي

يعتمد على قياس الظواهر المراد دراستها قياسا رقميا أو ترتيبية، وهذا على أسس وطرق عليا وإحصائية، حيث يمثل الإحصاء الكمية مكانة متميزة بل أساسية في الجانب التطبيقي (الميداني)، من خلال ما نقوم به من مقارنات إحصائية للمتغيرات الخاصة بفرضيات البحث والعلاقة بين هذه المتغيرات إحصائيا ومن ثمة الكشف عن الحقائق

ويعرفه ريمون بودون (Raymond Boudon) على أنه يظهر من خلال جمع المعطيات والبيانات بالاستمارة وتفرغها في جداول إحصائية تساعد على التغيير والتحليل أكثر وتضمن لذلك جزءا ولو يسيرا القطيعة بين الأنا والموضوع¹.

وعليه فقد تم استخدام المنهج الكمي في دراستنا أيضا حيث تناولنا ذلك من خلال حساب النسب المئوية لاستجابات أفراد العينة

وكما تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري في صدق وثبات مقياس القيم وكذلك في تحديد الترتيب النسبي للقيم على سلمها ، كما تم استخراج الجداول التكرارية المركبة والبسيطة في عرض بعض الخصائص السوسيوديموغرافية للعينة

كما تم الاستعانة باختبار - t - للكشف عن الدلالة الاحصائية

وأخيرا تم التفرغ للبيانات والتحليل الإحصائي باستخدام الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية spss .

1-Raymond Boudon. Les méthodes en sociologie , éd, puf, paris 1998,p74.

المبحث الرابع : العينة وخصائصها

أولاً : كيفية اختيار العينة

تحقيقاً لأهداف الدراسة فإننا نسعى لتحديد نطاق مصدر البيانات أو ما يطلق عليه مجتمع البحث ، ثم نختار عينة من هذا المجتمع لإجراء عليها الدراسة وقد تم اختيار أسلوب العينة الاحتمالية

والعينة في الحقيقة هي مجموعة فرعية من عناصر مجتمع بحث معين¹، وهي فئة تشمل مجتمع البحث (pulpation Research) أو جمهور البحث أي جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث أو جميع الأفراد أو الأشخاص أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة الدراسة²، حيث تم اختيار عينة من الشباب الجامعي، المسجلين في السنة الثالثة تدرج والسنة ثمانية ماستر ما بعد التدرج ، بناء على عدة اعتبارات :

- كونهم قريبين من التخرج

- كون بعض الطلاب يمارسون العمل فعلا ، مما يعطيهم فكرة واضحة عن العمل وأبعاده وقيمه .

- راجع لأن غالبيتهم يعمل عملا موسميا (أثناء العطل)

- البعض منهم يقومون بتريصات ميدانية في المؤسسات ، كالمؤسسات التربوية مثلا

1 - موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبه للنشر، الجزائر ط2، 2006، ص301.

2 - رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي، أساسياته النظرية وممارسته العلمية، لبنان دار الفكر المعاصر، ط1، 2000، ص223.

وقد تم الاعتماد على أسلوب المعاينة الاحتمالية بحيث يكون لكل عنصر من عناصر مجتمع البحث المعروف حظ محدد ومعروف مسبقا ليكون من بين عناصر العينة المكونة للدراسة ، لوجود قائمة تتضمن جميع مفردات مجتمع البحث

وتم اختيار العينة الطبقية العشوائية ، انطلاقا من فكرة أساسية بأن هناك عدة خصائص تميز عناصر مجتمع البحث والتي لا بد من أخذها بعين الإعتبار¹، بحيث تضم العينة كلا الجنسين الطلبة والطالبات، يدرسون في مختلف التخصصات والأقسام، ويختلفون كذلك من حيث البيئات الأصلية التي ينتمون إليها ويختلفون أيضا من حيث المستويات الاقتصادية والاجتماعية

تم الحصول على قوائم بأسماء طلبة السنة الثالثة والثانية ماستر ومن مختلف الأقسام والتخصصات من المصالح الادارية التابعة الى الجامعتين السالف ذكرهما

حيث تم تحديد وحصر مجتمع البحث والذي بلغ عدده (3400) طالب وطالبة بكلتي العلوم الاجتماعية والإنسانية ، وقد تم اختيار الطلبة والطالبات المسجلين في السنة الثالثة ليسانس والسنة الثانية ماستر، للعام الدراسي 2016/2015

لقد تم تحديد الاطار العام الذي سوف تؤخذ منه العينة والمقدر عددهم بـ 3400 طالب وطالبة

— تم تحديد نسبة العينة من مجتمع البحث بـ 10%، وتم أخذ نفس النسبة من الجامعتين وبناء على ما سبق تم اختيار عينة مقدارها (340) طالب وطالبة من الكليات السابق ذكرها

والجدول الآتي يوضح العدد الكلي لحجم مجتمع البحث وحجم العينة معا

1 - موريس أنجرس، مرجع سابق، ص302.

ثانيا : حجم المجتمع والعينة

الجدول رقم (61) :

يبين حجمي المجتمع والعينة من كليتي العلوم الاجتماعية والإنسانية لجامعتي الأغواط والجلفة.

حجم العينة	حجم المجتمع	اسم الجامعة والكلية
195	1950	جامعة الأغواط (ثليجي عمار) كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
145	1450	جامعة الجلفة (زيان عاشور) كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
340	3400	المجموع

وبعد تحديد مجتمع البحث وعملية اختيار العينة، وكذا تحديد نسبة عينة البحث ، التي تم استخراجها وفقا للكليات والأقسام والتخصصات

- توزيع حجم المجتمع وفقاً للجنس والسنوات والأقسام الدراسية.

1- جامعة الأغواط/ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

الجدول رقم (62):

يبين توزيع حجم المجتمع وفقاً للجنس والأقسام والسنة الدراسية

المجموع	السنة الثانية ماستر		السنة الثالثة		السنة/ الجنس القسم
	الطالبات	الطلبة	الطالبات	الطلبة	
486	194	112	126	54	قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا
444	183	155	59	47	قسم علم الاجتماع والديموغرافيا
732	187	133	241	171	قسم العلوم الإنسانية
288	35	45	92	116	قسم العلوم الإسلامية
1950	1044		906		المجموع

2- جامعة الجلفة: كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

الجدول رقم (63):

يبين توزيع حجم المجتمع وفقا للجنس والأقسام الدراسية والسنة الدراسية

المجموع	السنة الثانية ماستر		السنة الثالثة		السنة/ الجنس القسم
	الطالبات	الطلبة	الطالبات	الطلبة	
539	194	142	120	83	علم الاجتماع
220	72	66	55	27	علم النفس
541	92	64	262	123	فلسفة
65	24	11	20	10	تاريخ
40	-	-	13	27	صحافة مكتوبة
45	-	-	20	25	علم المكتبات
1450	382	283	490	295	المجموع

ثانيا : خصائص العينة

1- السن والجنس :

الجدول رقم (64):

يبين توزيع أفراد العينة وفقا للسن والجنس

المجموع		الطالبات		الطلبة		الجنس السن
%	ك	%	ك	%	ك	
-	-	-	-	-	-	أقل من 20 سنة
31.47	107	34.68	68	27.65	39	20 - 22
29.70	101	37.68	75	18.43	26	23 - 25
19.11	65	17.08	34	21.98	31	26 - 28
19.70	67	11.05	22	31.91	45	29 سنة فأكثر
% 100	340	100	141	100	141	المجموع

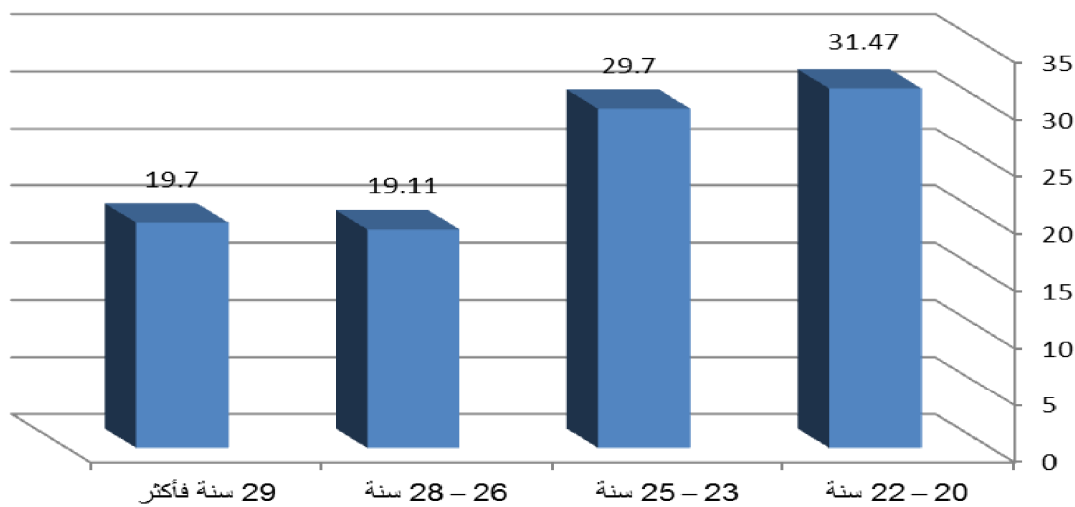
يتضح من خلال الجدول رقم (64) المبين لتوزيع أفراد العينة حسب السن والجنس نجد أن أكبر فئة هي الفئة التي يتجاوز سنها 29 سنة فأكثر بنسبة تقدر 31.68 % عند الطلبة ، مقابل 11.05 % عند الطالبات ، ثم تليها الفئة العمرية التي يتراوح سنها ما بين (20-22) سنة بنسبة 27.65 % لدى الطلبة مقابل 34.68 % لدى الطالبات

في حين تحتل الفئة العمرية (26-28) سنة المرتبة الثالثة بنسبة 31 % لدى الطلبة مقابل ، 17.08 % لدى الطالبات

أما عند الطالبات فتعتبر الفئة التي يتراوح سنها ما بين 23 و 25 سنة هي الغالبة عند الطالبات بنسبة تقدر بـ 37.68 %.

ونجدها تنخفض عند الطلبة في الفئة العمرية التي يتراوح سنها ما بين (23-25) سنة بنسبة تقدر بـ 18.43%، وعند الطالبات الفئة العمرية 29 سنة فأكثر بنسبة تقدر بـ 11.05%.

والشكل التالي يبين النتائج المتحصل عليها في الجدول السابق:



شكل رقم (01): يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

ومن خلال هذه القراءة الإحصائية للجدول أعلاه يمكن لنا تفسير هذا بعدة أسباب وعوامل فمثلا نجد أن نسبة الطلبة الذي أعمارهم تزيد عن 29 سنة هي النسبة الغالبة، وهذا يعود إلى أن الطالب ليس له حدود عمرية في الدراسة من هذا الجانب، فيمكن له وهو يعمل أن يدرس، بحكم قرب الجامعات وتوفر النقل، ضف إلى ذلك الانتقال إلى نظام ل.م.د ومنه وجود المعابر بين النظامين أدى بكثير من الطلبة إلى مزاوله الدراسة في مرحلة الماجستير، أما عند الطالبات فنجدها السنة الأخيرة في فئات العمرية راجع إلى طبيعة المنطقة من خلال أنه يوجد سن معين للدراسة، ثم الانتقال إلى الحياة الزوجية بحكم العادات والتقاليد السائدة لأنه في نظر غالبية الأفراد في المناطق الداخلية أن سن

21 سنة فأكثر بالنسبة للفتاة يعتبر سن كبير وبالتالي هناك كثير من الضوابط التي يجب أن تلتزم بها الفتاة.

وهو ما نلاحظه في الجدول بحيث تنخفض كثيرا الفئات العمرية التي يتراوح عمرها ما بين (26-28) و 29 سنة فأكثر عند الطالبات.

وأخيرا نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أغلب الطلبة والطالبات هم من فئة الشباب، وهي الفئة الغالبة على التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري عموما .

2- الأصل الجغرافي:

الجدول رقم (65):

يبين توزيع أفراد العينة وفقا للأصل الجغرافي والجنس

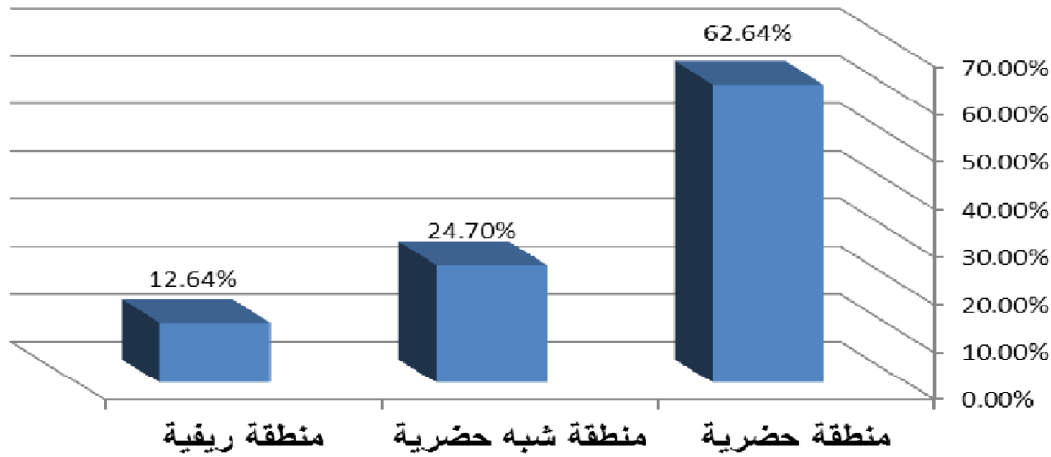
المجموع		الطالبات		الطلبة		الجنس
%	ك	%	ك	%	ك	الأصل الجغرافي
62.64	213	67.83	135	55.31	78	منطقة حضرية
24.70	84	23.61	47	26.24	37	منطقة شبه حضرية
12.64	43	8.54	17	18.43	26	منطقة ريفية
% 100	340	100	199	100	141	المجموع

يتضح من خلال الجدول رقم (65) المبين لتوزيع أفراد العينة حسب الأصل الجغرافي والجنس

أن الأكثرية تعود أصولها الى المناطق الحضرية بنسبة تقدر ب%67.83، عند الطالبات وينسبة تقدر ب %55.31 ، تليها فئة الذين أصولهم من المناطق الشبه

حضرية لكلا الجنسين ، نسبة تقدر بـ 26.24% عند الطلبة وبنسبة تقدر بـ 23.61% ، عند الطالبات، وأخيرا فئة الذين أصولهم المناطق الريفية بنسب منخفضة ولكلا الجنسين حيث تقدر نسبة بـ 18.43% لدى الطلبة ، وعند الطالبات تقدر النسبة بـ 8.54% .

والشكل التالي يبين النتائج المذكورة في الجدول السابق:



الشكل رقم (02): يبين توزيع أفراد العينة وفقا للأصل الجغرافي

ومن خلال معطيات الجدول السالف الذكر نلاحظ أن الأغلبية العظمى من أفراد العينة تقيم بالمناطق الحضرية والشبه حضرية ، في حين يقيم بالمناطق الريفية نسبة أقل رغم أن منطقة البحث منطقة داخلية سهبية تمتاز بالجانب الفلاحي والرعوي ، إلا أننا نلاحظ أن غالبية الأفراد العينة أصلهم الجغرافي من مناطق حضرية وهذا راجع إلى عدة اعتبارات منها هجرة السكان من الريف إلى المدن، بسبب توافر فرص أحسن وأجور ورعاية طبية اجتماعية في المناطق الحضرية.

- سوء الظروف الصحية والاجتماعية والاقتصادية لسكان أهل الريف.

- انتشار البطالة في الأوساط الريفية جراء الأزمة الأمنية التي عرفتھا الجزائر.
- سياسة البلاد الاقتصادية لها مسؤولية في تفاقم الهجرة الريفية، من خلال اللاعداة الاجتماعية واقتصادية بين الوسطين الريفي والحضري .
- الأزمة التي عرفتھا الجزائر، منذ 1990م، وأدت إلى المأساة الوطنية مما أدى بسكان الريف إلى ترك أراضيهم ومزارعهم ...الخ .
- أسباب طبيعية كالجفاف الذي عرفته الجزائر، وكذا ظاهرة الجراد..... وغيرها.
- غلاء أسعار الكهرباء وقلة المياه في بعض المناطق وكذا غلاء أسعار الأسمدة .
- صعوبة الحصول على العلاج التخصصي، بسبب إقامة المراكز الصحية في التجمعات السكان ذات الأحجام المتوسطة.
- استمرار معدلات تدرس ضعيفة (65%) ، في مناطق الإقامة المنفرقة (المبعثرة) أقل بكثير من المعدل الوطني
- ضعف المداخل العاملة ونقص تكوينها.

3- الإقامة الحالية للطلاب:

الجدول رقم (66):

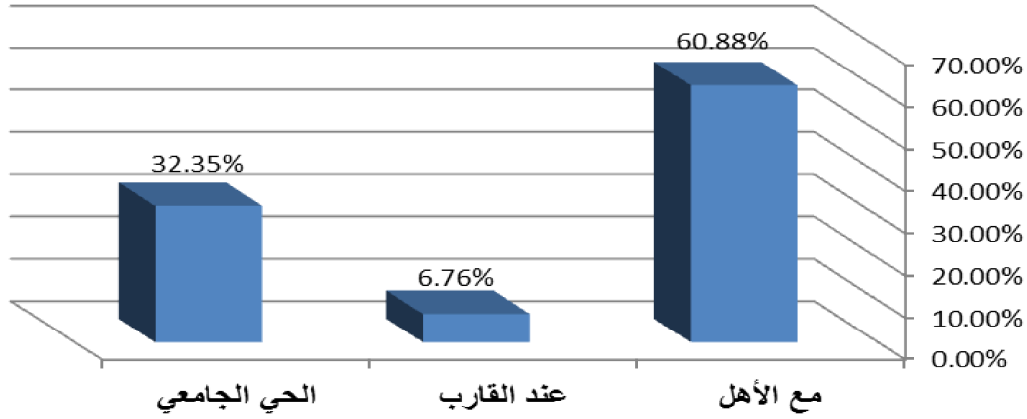
توزيع أفراد العينة وفقا للإقامة الحالية والجنس.

المجموع		الطالبات		الطلبة		الجنس الإقامة الحالية
%	ك	%	ك	%	ك	
60.88	207	62.31	124	58.86	83	مع الأهل
6.76	23	11.55	23	-	-	عند القارب
32.35	110	26.13	52	41.13	58	الحي الجامعي
% 100	340	% 100	199	% 100	141	المجموع

يتضح من خلال الجدول رقم (66) المبين لتوزيع أفراد العينة حسب الإقامة الحالية والجنس، أن أكبر نسبة لكلا الجنسين يقيمون مع أهلهم بنسبة تقدر بـ 62.31% عند الطلبة وبنسبة تقدر بـ 58.86% عند الطالبات.

تليها فئة الطلاب الذين يقيمون في الأحياء الجامعية في المرتبة الثانية بنسبة تقدر بـ 41.13% عند الطلبة وبنسبة تقدر بـ 26.13% عند الطالبات وأخيرا فئة الذين يقيمون عند الأقارب وتقدر النسبة بـ 11.55% عند الطالبات.

والشكل التالي يبين النتائج المذكورة في الجدول السابق:



الشكل رقم (03): يبين توزيع أفراد العينة وفقا للإقامة الحالية

وهذا يعكس بجد مجهودات الدولة في تقريب المراكز الجامعية من أماكن إقامة الطلبة بما يعرف لكل ولاية جامعة، ضف إلى ذلك تقريب أماكن إقامة الطلبة والطالبات وبالمجان، حتى يتسنى للطلاب التفرغ للدراسة والبحث، ضف لذلك توفير النقل الجامعي بين مراكز إقامة الطلاب والجامعة، كما عملت الوزارة الوصية على توفير المطاعم بالجامعات و الإقامات الجامعية، وكذا نوادي للراحة وممارسة مختلف الأنشطة الرياضية والفكرية والترفيهية، للشباب الجامعي ولكلا الجنسين.

4- الحالة العائلية:

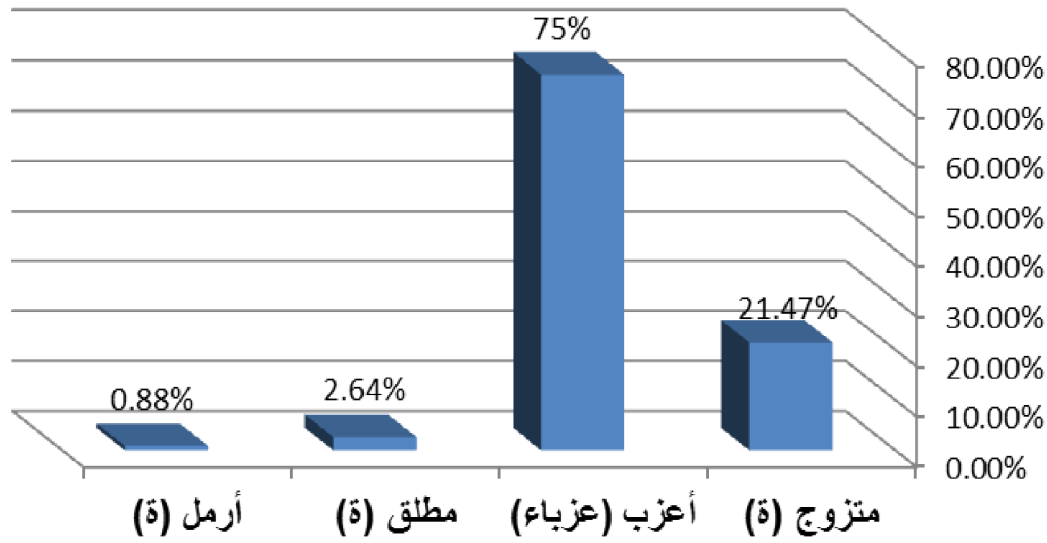
الجدول رقم (67):

توزيع أفراد العينة وفقا للحالة العائلية والجنس

المجموع		الطالبات		الطلبة		الجنس الحالة العائلية
%	ك	%	ك	%	ك	
21.47	73	15.57	31	29.78	42	متزوج (ة)
75	255	79.39	158	68.79	97	أعزب (عزباء)
2.64	09	3.51	07	1.41	02	مطلق (ة)
0.88	03	1.50	03	-	-	أرمل (ة)
% 100	340	% 100	199	% 100	141	المجموع

يتضح من خلال الجدول رقم (67) المبين لتوزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية والجنس ، أن أكبر نسبة هم من فئة العزاب و العازبات ، بحيث تصل النسبة لدى الطلبة 68.79% ، ثم تليها فئة المتزوجين بنسبة تقدر بـ 29.78% ، وعند الطالبات تصل نسبة فئة العازبات إلى 79.39% في حين تصل نسبة المتزوجات إلى 15.57% أما بالنسبة للمطلقات فتصل النسبة إلى 3.51%

والشكل التالي يبين النتائج المذكورة في الجدول السابق:



الشكل رقم (04): يبين توزيع أفراد العينة وفقا للحالة العائلية

كما نستنتج أن نسبة العزوبية هي الأكثر عند الطلبة والطالبات ، وربما يرجع ذلك إلى رغبة الطلبة والطالبات في التفرغ لمواصلة دراستهم قبل الزواج ، لأن الزواج يتطلب توفر عدة شروط منها السكن والمادة والعمل، بالإضافة إلى ذلك غلاء المعيشة، لكن رغم ذلك فإن هناك نسبة من الطلبة والطالبات متزوجون وملتزوجات وربما هذا راجع لعادات المنطقة، لكن بعد انتشار التعليم لدى فئات عريضة من أفراد المجتمع، انتشر الوعي الفكري والثقافي لاسيما بين الشباب الجامعي تجاه الزواج المبكر وما قد ينجر عنه من مشاكل .

5- عمل الطلبة:

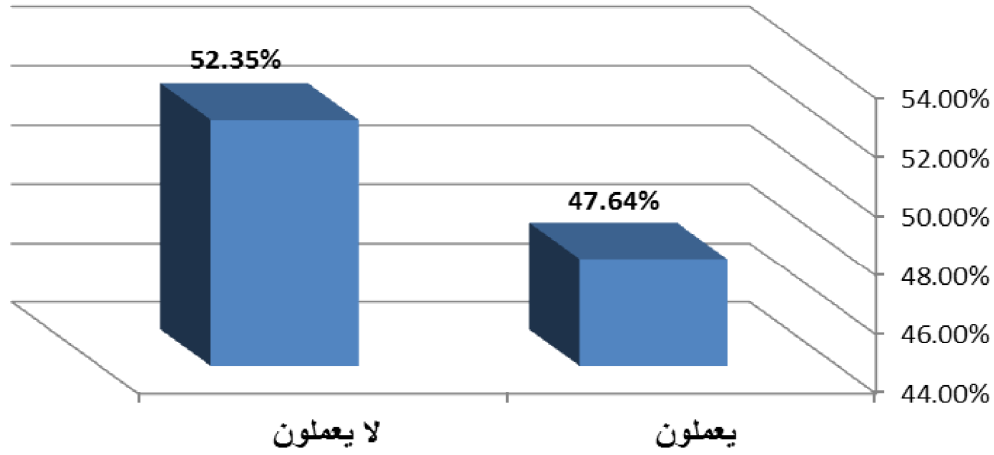
الجدول رقم (68):

توزيع أفراد العينة وفقا لمدى ممارسة عمل ما والجنس

المجموع				الطالبات				الطلبة				مدى ممارستهم لعمل ما
لا يعملون		يعملون		لا يعملون		يعملون		لا يعملون		يعملون		
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
52.35	178	47.64	162	58.79	117	41.20	82	43.26	61	56.73	80	

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (68) الموضح لحالة أفراد العينة بالنسبة لمدى ممارستهم لعمل ما، نجد أن أكبر نسبة عند الطلبة الذين يعملون بنسبة تقدر بـ 56.73%، و الذين لا يعملون تقدر نسبتهم بـ 43.26 % ، و عند الطالبات نسبة اللواتي يعملن نسبة منخفضة نوعا ما مقارنة بالطلبة وتقدر بـ 41.20 %، والذين لا يعملن تقدر نسبتهم بـ 58.79 %.

والشكل التالي يبين النتائج المذكورة في الجدول السابق:



الشكل رقم (05): يبين توزيع أفراد العينة وفقا لمدى ممارسة عمل ما

ومن خلال ما سبق ذكره حول مدى ممارسة عمل ما من طرف الطلبة، نجد أن الطلبة الذين يعملون ويدرسون في الجامعة نسبتهم كبيرة مقارنة بالإناث، ضف إلى ذلك أننا وجدنا غالبية العينة من الطلبة الذين يعملون، ولو بصيغة مؤقتة من خلال الأعمال الموسمية أو أثناء العطل أو في أعمال العائلات كالتجارة والحدادة والنجارة وتربية وتجارة المواشي ... الخ

عكس الطالبات بإرادتهن أو بحكم العادات والتقاليد فالعائلات تفضلن إكمال دراسة بناتهن، ثم التفرغ للعمل . هذا لا ينفي قيامهن بأعمال منزلية ذات طابع تجاري كالخياطة خاصة ذات النوع التقليدي ، ومهن أخرى كالنسيج وغيرها من المهن المنزلية وهو لمسناه من إجابات الطالبات في النقاشات الجانبية من خلال مقابلاتهن .

6- قطاع العمل:

الجدول رقم (69):

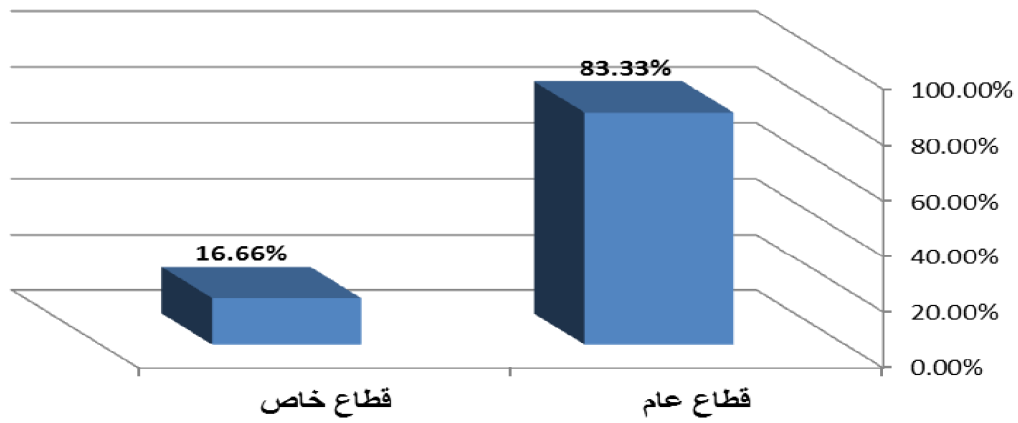
توزيع أفراد العينة وفقا لقطاع العمل الحالي

المجموع		الطالبات		الطلبة		نوع القطاع
%	ك	%	ك	%	ك	
83.33	135	93.90	77	72.5	58	قطاع عام
16.66	27	6.09	05	27.5	22	قطاع خاص
% 100	162	% 100	82	% 100	80	المجموع

يتضح من خلال رقم (69) الموضح لقطاع العمل الحالي للطلبة، أن أكبر نسبة ولكلا الجنسين هي فئة الذين يعملون في القطاع العام بنسبة تقدر بـ 93.90% عند الطالبات وبنسبة تقدر بـ 72.5% عند الطلبة، ثم فئة الذين يعملون في القطاع الخاص عند الطلبة بنسبة تقدر بـ 27.5%، وعند الطالبات بنسبة تقدر بـ 6.09%.

والأغلبية منهم يشتغلون ضمن نظام عقود ما قبل التشغيل التي أحدثته الدولة، للحد من بطالة الشباب لا سيما المتخرجين من الجامعة الجزائرية والمتخرجين من معاهد التكوين المهني.

والشكل التالي يبين النتائج المذكورة في الجدول:



الشكل رقم (06): يبين توزيع أفراد العينة وفقاً لقطاع العمل الحالي

المبحث الخامس: أدوات جمع البيانات.

لقد اعتمدت في هذه الدراسة وكما هو معروف مع جميع الدراسات الإنسانية والاجتماعية على مصدرين هامين هما: المصادر النظرية والمصادر الميدانية.

فالمصادر النظرية هي كل المراجع والكتب والمصادر العربية والأجنبية، التي تعتبر الأساس النظري حول دراسة الموضوع الذي هو بين أيدينا.

أما المصادر الميدانية فهي كل ما تعلق بالجانب الميداني من كل الهيئات المعنية كالجامعات والوزارات ومراكز البحث من خلال الوثائق والإحصائيات والسجلات الرسمية.

أما فيما يخص أدوات جمع المعطيات فنجد:

أولاً : الملاحظة:

نعني بالملاحظة في معناها البسيط، المشاهدة أو الانتباه إلى ظاهرة ما، أما الملاحظة العلمية فهي انتباه مقصود ومنظم ومضبوط للظواهر أو الحوادث أو الأمور بغية إكتشاف أساسها وقوانينها¹.

والملاحظة في الأساس هي وسيلة من وسائل وأدوات التي يجمع بواسطتها معلومات عن الطبيعة البشرية وذلك بموضوعية وكما هي في الواقع.

ولقد استعملنا الملاحظة في الدراسة من خلال رد فعل الطلبة حول بعض الأسئلة، ومناقشاتهم لهم من خلال تبسيط بعض أسئلة القياس وأجوبتهم الشفوية لنا، ومن خلال مناقشاتهم لهم حول العمل وقيمه، وحول نظرتهم لقيم العمل من خلال المناقشات الجانبية كما ذكرنا سابقاً

¹ - فاخر عاقل، البحث العلمي في العلوم السلوكية، بيروت ، دار العلم للملايين، 1977 ، ص84.

ثانيا : المقابلة: هي تقنية مباشرة تستعمل من أجل مساءلة الأفراد بكيفية منعزلة لكن أيضا ، وفي بعض الحالات ، مساءلة جماعية بطريقة نصف موجهة تسمح بأخذ معلومات كيفية بهدف التعرف العميق على الأشخاص المبحوثين ، وتعتبر المقابلة من أفضل التقنيات لاستكشاف الحوافز العميقة للأفراد واكتشاف الأسباب المشتركة ، لسلوكلهم تجاه بعض الظواهر¹ كظاهرة العمل بصفة عامة وقيم العمل بصفة خاصة ، ومدى تغييرها في نظرهم، وكذا لتصورهم ونظرتهم للعمل بصفة عامة من عدة نواحي كالعمل عند الدولة والعمل في القطاع الخاص والحر ، وكذا بعض قيم العمل الأخرى

ثالثا : صحيفة الاستبيان: وكذلك اعتمدنا على صحيفة الاستبيان في جمع البيانات والمعطيات في الجانب الميداني، وتعتبر استمارة الاستبيان، من بين أكثر الأدوات الميدانية استخداما في البحوث الاجتماعية، وتعتبر تقنية لجمع المعطيات أو البيانات بغرض التحقق من فرضيات البحث، ما يميزها هو تهيكلاها وفق شروط معينة على الباحث أن يكون على دراية تامة بها، وتستخدم ضمن البحوث الكمية القائمة على القياس². أما يوسف فاروق : أنه يمكن دراسة السلوك اللفظي للأفراد واتجاهاتهم وقياس الرأي العام للجماعة، وجمع المادة العلمية عن بعض الظواهر عن طريق مجموعة من الأسئلة. توجه إلى عينة محددة من الأفراد، فيما يتعلق بالموضوع المعين، فإذا ما تم ذلك بإجابة المبحوث عن عدد من الأسئلة المكتوبة في نموذج معد لذلك مقدما، يقوم المجيب بملئه بنفسه أو بمساعدة شخص آخر ينحصر كل دوره في عملية كتابة إجابات، يسمى ذلك استبيانا³.

1 - أنجريس موريس، مرجع سابق، ص 197.

2 - سبعون سعيد، الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع، الجزائر، دار القصبية للنشر، ط 2، 2012، ص 155.

3 - شلبي محمد، المنهجية في التحليل السياسي، الجزائر (بدون دار نشر)، 1997 ص 242.

وفي هذا السياق قمنا بزيارات متتالية إلى الجامعتين، ومناقشة الطلبة في موضوع قيم العمل، وركزنا على الطلبة السنة الثالثة تدرج، والسنة الثانية ماستر المسجلين ضمن كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية، وطرح عليهم بعض الأسئلة بشكل فردي وجماعي قصد بلورة فكرة الموضوع بحيث تتم الصياغة النهائية لاستمارة الاستبيان

تتضمن استمارة الاستبيان عدة محاور أساسية ، هي كالاتي :

المحور الأول: يتضمن عدد من الأسئلة المغلقة النهاية والمفتوحة وهي تستهدف الحصول على البيانات الأولية مثل السن، الجنس، الحالة العائلية، الأصل الجغرافي، وكذلك التخصص ومكان الإقامة بالإضافة إلى أسئلة تتعلق بالعمل والراتب الشهري إن كان يعمل، ونوع العمل ان كان يعمل.

المحور الثاني: يحتوي هذا المحور على عددا من الأسئلة ، وهي تتضمن على بيانات تخص المستوى الاجتماعي والاقتصادي لأسرة المبحوث، كالدخل والمستوى التعليمي للوالدين، والحالة السكنية، وأسئلة تتعلق بالتجهيز المنزلي، وبعض الأسئلة الأخرى حول الانترنت والحاسوب والسيارة.

المحور الثالث: يتضمن عدة أسئلة أيضا ، تتعلق بمدى رضا الطلاب عن الدراسة الجامعية والتخصص، وكذا تفضيلهم للعمل الحر أو في القطاع الخاص.

رابعا : مقياس قيم العمل:

مقياس قيم العمل وهو يشتمل على خمسة مقاييس فرعية للقيم ، تقيس كل منها قيمة محددة من منظومة قيم العمل وكل مقياس يشتمل على تسع عبارات ، خاصة بقياس قيمة من قيم العمل هي كالاتي : القيمة الاقتصادية و قيمة الأفضلية في العمل وقيمة الترقى في العمل والقيمة الاجتماعية للعمل وقيمة الفخر بالعمل

والمقياس ككل يحتوي على 45 عبارة موزعة بالتساوي على المقاييس الخمس السالفة الذكر وعددها تسع عبارات لكل مقياس ، أما طريقة الاجابة عن عبارات المقياس فتكون كما يلي بثلاث عبارات وهي : موافق ، غير موافق ، لا أدري

خامسا : صدق وثبات المقياس

يعتبر مقياس قيم العمل لإعتماد علام وأحمد زايد، من بين المقاييس الهامة المتخصصة في قياس قيم العمل ، إذ استعمل هذا المقياس من طرف الكثير من الباحثين والمختصين في العالم العربي وطبق في عدة مجتمعات ، في مجتمع الإمارات العربية والمجتمع الأردني وفي فلسطين ، وكشفت كل هذه الدراسات عن أن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الثبات .

هذا وقمنا بحساب معامل (alpha)، وتم إيجاد قيمة معامل الثبات تتراوح ما بين 0.50 و 0.77 ، وبالتالي قد حقق ثباتا واضحا، ومنه يمكن تطبيقه على عينة الدراسة والجدول التالي يوضح القيمة ومعامل الثبات :

الجدول رقم (70):

يبين معاملات ثبات صدق المقياس (معامل ألفا كرونباخ)

معامل الثبات	القيمة
0.52	قيمة الفخر بالعمل
0.77	قيمة أفضلية العمل
0.72	القيمة الاقتصادية للعمل
0.62	القيمة الاجتماعية للعمل
0.50	قيمة الترقى في العمل

يتضح من خلال الجدول رقم (70) ،المبين لمعاملات الثبات لصدق المقياس حسب معامل ألفا كرونباخ ، أن جميع القيم قد حققت ثباتا يتراوح ما بين (0.50 إلى 0.77)، وهو يعطينا أريحية كاملة في استخدام هذا المقياس وتطبيقه على عينة البحث.

وهذا من خلال عبارات المقياس والتي عددها (45)عبارة موزعة بالتساوي على القيم، بحيث 9عبارات لكل قيمة من قيم المقياس)

سادسا : المعالجة الإحصائية

لقد تم استخدام عدة أساليب في هذه الدراسة لاسيما التحليل الإحصائي ، والتي تتلائم مع هذه الأسئلة ومقياس القيم والمتغيرات ، مثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ، واختبار ت ، وتم تحليل البيانات ومعالجتها إحصائيا عن طريق الحاسوب باستخدام الحزم الاحصائية SPSS للتحليل الاحصائي للعلوم الاجتماعية .

الفصل السادس

المستوى الاجتماعي والاقتصادي

لأسر أفراد العينة

المبحث الأول: الأطل الجغرافي والمستوى التعليمي لأسر المبحوثين

المبحث الثاني : النشاط المهني لأباء وأمهات المبحوثين

المبحث الثالث : الدخل الشهري لأسر المبحوثين

المبحث الرابع : أسلوب الحياة لأسر المبحوثين

المبحث الخامس: رؤية الطلبة في القطاع المفضل لهم مستقبلا

تمهيد:

تعتبر معرفة المستوى الاجتماعي والاقتصادي لأفراد العينة، أمر أساسي، لأننا بصدد دراسة التحولات الاجتماعية وأثرها على منظومة القيم لاسيما قيم العمل من وجهة نظر الشباب الجامعي ، وبالتالي معرفة المستوى الاجتماعي والاقتصادي لأسر هؤلاء الطلاب وهو مؤشر على مستوى التباين الاجتماعي والاقتصادي للأسر التي ينتمي اليها هؤلاء الطلاب ، كما يعد من المؤشرات أيضا التعليم ، والوضعية السكنية ونوع السكن الذي تسكن فيه الأسرة، وكذا مدى امتلاكهم لوسائل الإتصال والتكنولوجيا كالهاتف النقال والإنترنت، والتجهيزات المنزلية لأسر الطلبة والطالبات ، ومدى اقتنائهم للسلع والبضائع المعمرة

وسنحاول استعراض هذه المؤشرات والخصائص بشكل من التوضيح أكثر وذلك من خلال المباحث الخمس الأتي ذكرها

المبحث الأول: الأصل الجغرافي والمستوى التعليمي لآباء وأمهات أفراد العينة.

أولاً: الأصل الجغرافي لآباء المبحوثين

الجدول رقم (71):

يبين توزيع أفراد العينة وفقاً للأصل الجغرافي لآبائهم.

المنطقة	ك	%
منطقة حضرية	197	57.94
شبه حضرية	37	10.88
ريفية	106	31.17
المجموع	340	%100

يتضح من خلال الجدول رقم (71) المبين لتوزيع أفراد العينة حسب الأصل الجغرافي لآبائهم، إن أكبر نسبة هي فئة الذين أصلهم الجغرافي المناطق الحضرية بنسبة تقدر بـ 57.94%، وتأتي في المرتبة الثانية فئة الذين أصلهم الجغرافي المناطق الريفية بنسبة تقدر بـ 31.17%، وأخيراً فئة الذين أصلهم الجغرافي المناطق شبه الحضرية بنسبة تقدر بـ 10.88% وعليه نستنتج من خلال معطيات الجدول أن أغلب آباء هؤلاء الطلبة والطالبات هم ينتمون إلى أصول حضرية، ثم تلي تلك الفئة التي يرجع أصلها الجغرافي إلى الريف، وهي شبه معتبرة، ومن هنا نلاحظ أن التعليم أصبح ليس مقتصرًا على أبناء المناطق الحضرية فقط، بل أصبح يشمل كذلك أبناء المناطق الريفية.

ثانيا: الأصل الجغرافي لأمهات المبحوثين

الجدول رقم (72):

يبين توزيع أفراد العينة وفقا للأصل الجغرافي لأمهات أفراد العينة

المنطقة	ك	%
منطقة حضرية	124	36.47
منطقة شبه حضرية	18	5.29
منطقة ريفية	198	58.23
المجموع	340	%100

يتضح من خلال الجدول رقم (72) المبين لتوزيع أفراد العينة حسب الأصل الجغرافي للأمهات، أن أكبر نسبة هي فئة الأمهات التي يعود أصلهن الجغرافي إلى مناطق ريفية بنسبة تقدر بـ 58.23 %، ثم تأتي الفئة التي تنتمي أصولهن الجغرافية إلى أصول حضرية بنسبة 36.68 %، وتأتي أخيرا فئة اللواتي يعود أصلهن الجغرافي إلى المناطق الشبه حضرية بنسبة تقدر بـ 5.29 %.

وهنا نلاحظ أن هناك اختلافات واضحة بين الأصول الجغرافية بين الآباء والأمهات، فنجد أعلى نسبة عند الأمهات تعود أصولهن إلى المناطق الريفية وهذا قد يرجع المناطق إلى طابع المنطقة التقليدي (مناطق سهبية ريفية)، وكذلك إلى ظاهرة الهجرة نحو المدن من المناطق الريفية، والزواج الريفي(الداخلي) التي تتميز به المناطق الداخلية.

ثالثاً: المستوى التعليمي لآباء المبحوثين

الجدول رقم (73):

يبين توزيع أفراد العينة وفقاً للمستوى التعليمي لآبائهم

المستوى التعليمي	ك	%
أمي	131	38.52
ابتدائي	74	21.76
متوسط	54	15.88
ثانوي	61	17.94
جامعي	20	5.88
المجموع	340	%100

يتضح من خلال الجدول رقم (73) الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للآباء، أن أغلب هؤلاء الآباء هم من الأميين حيث تصل نسبتهم إلى 38.52%، ثم تليها فئة الذين لديهم مستوى تعليمي ابتدائي بنسبة تساوي 21,76%، ثم تلي ذلك المستوى التعليمي الثانوي للآباء بنسبة تقدر بـ 17.94%، ثم فئة المستوى التعليمي المتوسط تقدر بـ 15.88%، وفي الأخير المستوى التعليمي الجامعي بـ 6.88%.

ويمكن للإشارة فقط أن الآباء الأميين لم يدرسوا حقيقة في المدارس النظامية، إلا أن فيهم الكثير من الذين تعلموا في الكتاتيب القرآنية الشيء اليسير من التعليم

ونلاحظ من خلال هذا الجدول أن الغالبية من فئة الأميين وهذا قد يعود إلى عدة عوامل منها قلة الاهتمام بالتعليم في المناطق الداخلية و السهبية لا يهتم فيها الأفراد بالتعليم،

وراجع كذلك إلى عدم توفر شروط التعليم في تلك المناطق خلال السنوات الأولى من الإستقلال ، وعدم توفر المرافق الضرورية كالمدارس والمرافق الصحية والرعاية الاجتماعية بالمناطق الريفية ، تشجع السكان على الهجرة نحو المدن والمراكز الحضرية التي تتوفر فيها مثل هذه المرافق .

رابعاً: المستوى التعليمي لأمهات المبحوثين

الجدول رقم (74):

يبين توزيع أفراد العينة وفقاً للمستوى التعليمي لأمهات المبحوثين

المستوى التعليمي	ك	%
أمي	155	45.58
ابتدائي	106	31.17
متوسط	39	11.47
ثانوي	31	9.11
جامعي	09	2.64
المجموع	340	%100

يتضح من خلال الجدول رقم (74) المبين لتوزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للأمهات

أن الأكثرية من أمهات هؤلاء الطلبة هن أميات أيضاً حيث تصل نسبتهم إلى 45.58%، ثم تأتي فئة الأمهات اللواتي لديهن مستوى ابتدائي بنسبة تقدر بـ 31.17%، ثم تليها فئة الأمهات اللواتي لديهن مستوى متوسط بنسبة تقدر بـ 11.47%، ثم تأتي الفئة ذات

المستوى التعليمي الثانوي بنسبة تقدر بـ 9.11%، وأخيرا فئة الأمهات اللواتي لديهن مستوى جامعي بنسبة تقدر بـ 2.64%.

ومن خلال ما سبق الجدول نلاحظ أن الأمية متفشية أيضا وبشكل أكثر بين أمهات المبحوثين ، وهذا مؤشر على مدى انتشار الأمية بين فئات المجتمع لاسيما النساء فالامية مازالت منتشرة بين النساء أكثر من الرجال وهذا ما تؤكدته الإحصائيات الرسمية وكما يتضح ذلك من خلال الجدول رقم (58) أن نسبة الأميات من الأمهات كبيرة بشكل واضح بالإضافة إلى انخفاض فئة الأمهات اللواتي درسن في الجامعة أو لديهن مستوى جامعي بشكل كبير، وهذا راجع لعدة عوامل منها على الأساس :

نقص الهياكل التربوية و التأطير في السابق ، خاصة في المناطق الريفية والنائية عادات وتقاليد المنطقة المعروفة في السابق بالضبط الاجتماعي الكبير في عملية تعليم الفتاة خاصة في المراحل المتوسط و الثانوي والجامعي والجدول الموالي يوضح لنا توزيع الأمية في الجزائر، ومنها نجد نسبة الأمية عالية عند الإناث وفي المناطق الريفية والداخلية كمنطقة إجراء الدراسة.

الجدول رقم (75):

يبين توزيع نسبة الأمية بين الجنسين حسب المناطق الريفية والحضرية (2003)

المنطقة	الذكور		الإناث		المجموع	
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
المناطق الريفية	29.31	1.467.000	43.53	2.439.000	21.42	3.906.000
المناطق الحضرية	36.77	1.132.000	18.31	2.035.000	20.24	3.168.000
المجموع	11.23	2.599.000	33.40	4.474.000	66.31	7.074.000

المصدر: محو الأمية بالجزائر، دليل عام لصالح شركاء الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار، (فيفري 2003)

ومن خلا هذا الجدول رقم (75) التدعيمي لتحليل الجدول السابق ، نلاحظ أن نسبة الأمية مازالت مرتفعة بشكل كبير عند الإناث ، حيث نجدها في المناطق الريفية تقدر بـ 43.53% ، وتصل الى حدود 18.31% في المناطق الحضرية ، وكعدد إجمال لعدد الأميين بالنسبة للإناث يفوق 04 ملايين أمية ، في المناطق الريفية والحضرية ، حقيقة يعتبر عدد مخيف جدا ويؤثر على عملية تطور و تنمية المجتمع بشكل المطلوب

ان الأمية مازالت تشكل العقبة الأساسية بالنسبة الى تقدم المرأة بصفة عامة ، وبالتالي تؤثر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية كما أنها تحد من دور المرأة في تنمية المجتمع ويعتبر إجحافا في حقها

خامسا: عدد أفراد أسر المبحوثين من الطلبة والطالبات

الجدول رقم (76):

يبين توزيع عدد أفراد أسر المبحوثين

النسبة	العدد	العدد عدد أفراد الأسرة
1.17	04	2 فأقل
9.11	33	3 - 4
50.88	173	5 - 6
19.11	65	7 - 8
23.23	79	9 - 10
5.02	17	10 فأكثر
% 100	340	المجموع

يتضح من خلال الجدول رقم (76) المبين لعدد أفراد أسر الطلبة والطالبات، أن أكبر نسبة تعود للأسر المكونة من (5-6) أفراد بنسبة تقدر بـ 50.88%، ثم تليها الأسر التي يتراوح عدد أفرادها ما بين (9-10) بنسبة تقدر بـ 23,23%، ثم الأسر التي يتراوح عدد أفرادها ما بين (7-8) بنسبة تقدر بـ 19.11%، ثم الأسر التي يتراوح عدد أفرادها ما بين (3-4) بنسبة تقدر بـ 9.11%، ثم فئة الأسر التي يتجاوز عدد أفرادها 10 فأكثر بنسبة تقدر بـ 5.02%، وأخيرا فئة الأسر التي عدد أفرادها 02 فأقل بنسبة تقدر بـ 1.17%

وعليه نستنتج من خلال القراءة الإحصائية لهذا الجدول أن أغلب الأسر تتميز بحجم كبير أو لديها عدد أكبر للأفراد في الأسرة، وهذا راجع لعدة اعتبارات منها العادات

والتقاليد ، وأخرى ترجع الى انخفاض المستوى التعليمي للنساء وعدم الاعتماد على تنظيم النسل.

المبحث الثاني: النشاط المهني لآباء وأمهات المبحوثين

أولاً: مدى عمل آباء أفراد العينة

الجدول رقم (77) :

يبين توزيع أفراد العينة وفقاً لمدى عمل آباء المبحوثين

عمل الآباء	ك	%
نعم	293	86.17
لا	47	13.82
المجموع	340	%100

يتضح من خلال الجدول رقم (77) المبين لتوزيع أفراد العينة حسب مدى عمل الآباء، أن أكبر نسبة هي التي أجابت بأن آباءهم يعملون بنسبة تقدر بـ 86.82%، في حين نجد نسبة الذين أجابوا بأن آباءهم لا يعملون بنسبة تقدر بـ 13.82%، ومن خلال هذا الجدول يمكن أن نستنتج أن البطالة ما زالت سائدة ومنتشرة بشكل كبير في المجتمع، حيث تشير آخر الإحصائيات أن البطالة بلغت معدل 11% والجدول التالي يوضح ذلك للسنوات الأخيرة.

ثانياً: أسباب عدم عمل آباء أفراد العينة

الجدول رقم (78):

يبين توزيع أفراد العينة وفقاً لأسباب عدم عمل آباء المبحوثين

أسباب عدم العمل	ك	%
متقاعد	30	63.82
بطال	08	17.02
متوفي	09	19.14
المجموع	47	% 100

يتضح من خلال الجدول رقم (78) المبين لتوزيع أفراد العينة حسب أسباب عدم عمل الآباء، أن أكبر نسبة من أفراد العينة أجابت بأن سبب عدم عمل الآباء أنهم متقاعدين بنسبة تقدر بـ 63.82%، ثم يليها فئة الذين أجابوا بأن سبب عدم عمل آباءهم هو أنهم متوفون بنسبة تقدر بـ 19.14%، ثم تأتي فئة البطالين بنسبة تقدر بـ 17.02%.

ثالثا: قطاع عمل الآباء

الجدول رقم (79):

يبين توزيع أفراد العينة حسب نوع نشاط عمل الآباء

النشاط	ك	%
الوظائف العمومي	114	38.90
قطاع التجارة	49	16.72
قطاع الفلاحة	131	44.70
قطاع الخدمات	12	4.09
أعمال حرة	13	4.43
الصناعة	21	7.16
المجموع	293	100%

يتضح من خلال الجدول رقم (79) المبين لتوزيع أفراد العينة حسب قطاعات عمل آبائهم، نجد أن أكبر نسبة تمارس أنشطة فلاحية بنسبة تقدر بـ 44.70%، ثم يليها الوظائف العمومي بنسبة تقدر بـ 38.90% ، ثم يليها فئة التي تمارس أنشطة تجارية بنسبة تقدر بـ 16.72%، ثم فئة التي تمارس نشاطا صناعيا بنسبة تقدر بـ 7.16%، يليها فئة الذين يمارسون أعمالا حرة بنسبة تقدر بـ 4.43%، وأخيرا فئة الذين يمارسون عملا في قطاع الخدمات بنسبة تقدر بـ 4.09%.

ومن خلال ما سبق ذكره نلاحظ أن النشاط الغالب لدى هؤلاء الآباء هو النشاط الفلاحي ثم يأتي التوظيف العمومي في المرتبة الثانية ثم فئة الذين يمارسون أنشطة تجارية أغلب هذه الأعمال التجارية لها علاقة بالقطاع الفلاحي، وهذا قد يرجع لطبيعة المنطقة السهبية

المعروفة بانتشار الأنشطة الفلاحية والرعوية حيث تمثل المراتب الأولى في هذا النشاط، وفي تربية المواشي بالدرجة الأولى

رابعاً: مدى عمل أمهات أفراد العينة

الجدول رقم (80):

يبين توزيع أفراد العينة وفقاً لمدى عمل أمهات المبحوثين

عمل الأمهات	ك	%
نعم	33	09.70
لا	307	90.29
المجموع	340	%100

يتضح من خلال الجدول رقم (80) المبين لتوزيع أفراد العينة حسب مدى عمل الأمهات فإن أكبر نسبة هي فئة الأمهات اللواتي لا يعملن بنسبة تقدر بـ 90.29%، تليها فئة اللواتي يعملن وتقدر النسبة بـ 9.70%.

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ أن نسبة الأمهات اللواتي لا يعملن مرتفعة جداً، بحوالي 90 % منهن لا يعملن ، وهذا قد يعود إلى طبيعة المنطقة حيث تتميز بعادات وتقاليد وضوابط اجتماعية قوية لا تحبذ عمل المرأة في المجتمع لاسيما البلديات الريفية والشبه الحضرية ، بحيث يعتبر خروج المرأة للعمل أمر غير مرغوب فيه تماماً واللواتي يعملن في مجالات محددة كالتعليم والصحة فقط

ضف الى ذلك أن نسبة البطالة تمس جميع المجتمعات ذكورا وإناثا ، غير أن كل التقارير والدراسات تسجل ارتفاع نسبتها بشكل واضح لدى النساء ففي المجتمعات الاوربية

مثلا نجد أن البطالة ترتفع بين أوساط النساء في البرتغال مثلا نسبة المتعطلات عن العمل من الاناث بلغت 59.50% سنة 1994 ، ونفس الشئ بالنسبة لكثير من الدول الاوربية كإيطاليا وبلجيكا واليونان

ورغم أن المرأة تشكل نصف سكان العالم العربي وتعليمها هو استثمار لنصف هذه الثروة البشرية حيث تعود بفوائد على المجتمع ككل وعليه فإن إعداد المرأة بالتعليم يساعدها على العمل بمختلف صورته ، فالمجتمعات التي تعمل بها المرأة تتمثل في الطب والتدريس والإدارة وبعض القطاعات الأخرى كالزراعة ، وقد اقتحمت المرأة العديد من المجالات حيث دخلت الى أسلاك الأمن المختلفة والقضاء ... الخ ، ويجب محاربة الأفكار البالية التي تحد من عمل المرأة في المجتمع

ومنه يمكننا الاشارة الى أن مشاركة المرأة في العمل وفي شتى مجالات العمل ودون تمييز تغذيه ضرورة اجتماعية واقتصادية وتنموية ملحة من خلال التطور الطبيعي لدور المرأة في العمل والتنمية في المجتمع

بمعنى خروج المرأة من دور التابع الى الشريك المتساوي في الحقوق والواجبات

خامسا: نوع مهنة الأمهات

الجدول رقم (81):

يبين توزيع أفراد العينة وفقا لنوع مهنة الأمهات

المهنة	معلمة	موظفة	طبية	مهندسة	تاجرة	مقاولة	أعمال حرة	المجموع
ك	21	07	-	01	-	-	04	33
%	63.63	21.21	-	3.03	-	-	12.11	%100

يتضح من خلال الجدول رقم (81) المبين لتوزيع أفراد العينة وفقا لنوع مهنة الأمهات، نجد أن أكبر نسبة يمتهن أمهاتهم التعليم بنسبة تقدر بـ 63.63%، تليها فئة الموظفات في مختلف الإدارات بنسبة تقدر بـ 21.21%، ثم الفئة التي تمارس أعمالا حرة بنسبة تقدر بـ 12.12%، وأخيرا فئة اللواتي يعملن مهندسات بنسبة تقدر بـ 3.03%، ومن خلال ما سبق يتضح أن أكبر نسبة هي الأمهات اللواتي يمارسن مهنة التعليم بصفة خاصة نظرا لخصوصية المنطقة بصفة عامة، والمناطق الداخلية والصحراوية على العموم، لأن العادات والتقاليد، والعرف والقيم في هاته المناطق لها دور قوي ومؤثر جدا، ولا تحبذ الأسر عمل المرأة الذي فيه اختلاط مع الرجال .

المبحث الثالث: الدخل الشهري لأسر المبحوثين

الجدول رقم (82):

يبين توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري للأسرة

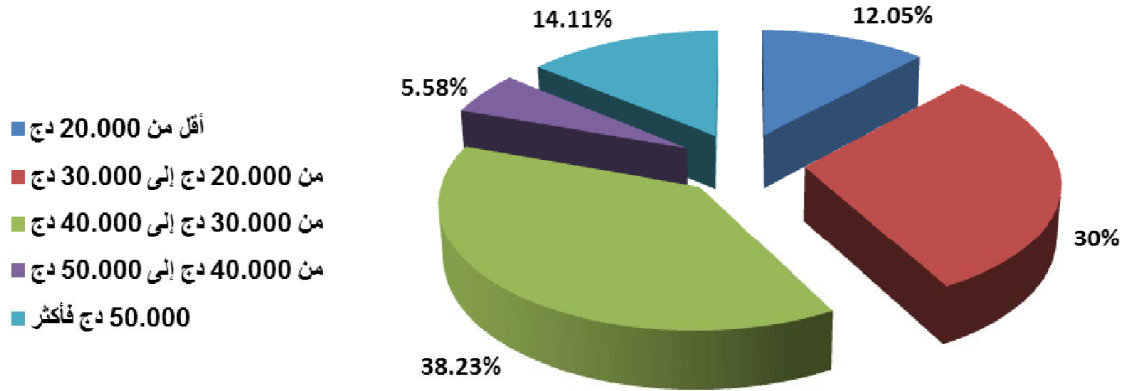
النسبة (%)	التكرارات (ك)	الدخل الشهري
12.05	41	أقل من 20.000 دج
30	102	من 20.000 دج إلى 30.000 دج
38.23	130	من 30.000 دج إلى 40.000 دج
5.58	19	من 40.000 دج إلى 50.000 دج
14.11	48	50.000 دج فأكثر
% 100	340	المجموع

يتضح من خلال الجدول رقم (82) المبين لتوزيع أفراد العينة وفقا للدخل الشهري الأسري، أن أكبر نسبة يتراوح دخلها الشهري من 30000 إلى 40000 دج ، بنسبة تقدر بـ 38.23%، ثم تليها فئة الدخل الشهري الأسري الذي يتراوح من 200.00 إلى 300.00 دج، بنسبة تقدر بـ 30% ، ثم تليها الفئة التي دخلها الشهري الأسري يتجاوز 600.00 دج بنسبة تقدر بـ 14.11% ، ثم فئة الذي لا يتجاوز دخلها الشهري الأسري 200.00 دج بنسبة تقدر بـ 12.05%، وأخيرا فئة الدخل الشهري الأسري الذي يتراوح ما بين 40000 دج 50000 دج بنسبة تقدر بـ 5.58%.

ونستنتج مما سبق أن هناك تباين واضح بين أسر أفراد العينة بالنسبة الى الدخل الشهري الأسري ، وكذا ارتفاع كتلة الأجور مقارنة بالماضي القريب من خلال الزيادات التي عرفتها الأجور في القطاعين العام والخاص منذ سنة 2000 ، وهذا كذلك يعتبر

مؤشر حقيقي على الاختلافات في المستويات المعيشية والاقتصادية لأسر هؤلاء الطلبة والطالبات

والرسم البياني الموالي يوضح ذلك



الشكل رقم (07): يبين توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري للأسرة

المبحث الرابع: أسلوب حياة أسر المبحوثين

أولاً: نوع السكن الأسري

الجدول رقم (83):

يبين توزيع أفراد العينة وفقاً لنوع السكن الأسري

نوع السكن	ك	%
فيلا	61	17.94
شقة	116	34.11
سكن تقليدي (أرضي)	123	36.17
سكن فوضوي	29	8.52
أنواع أخرى	11	3.23
المجموع	340	%100

يتضح من خلال الجدول رقم (83) المبين لتوزيع أفراد العينة وفقاً لنوع السكن العائلي ، أن الفئة الغالبة تسكن سكن تقليدي (أرضي) بنسبة تقدر بـ 36.17%، ثم تليها الفئة التي تسكن في شقة بنسبة تقدر بـ 34.11%، ثم تليها الفئة التي تسكن في فيلا بنسبة تقدر بـ 17.94%، ثم الفئة التي تسكن في سكن فوضوي بنسبة تقدر بـ 8.52%، وأخيراً فئة التي تسكن في أنواع مختلفة بنسبة تقدر بـ 3.23%.

ومن خلال معطيات الجدول السابق الذكر نستنتج أن الفئة الأكبر تسكن في سكن أرضي (تقليدي)، وفي هاته المناطق يفضل أفراد المجتمع السكن في مثل هذا النوع، الذي يتميز بخصائص كثيرة تميزه على السكن في العمارات ، بالإضافة الى تكلفة غلاء كراء الشقق كما يفضل الكثير من هؤلاء السكان العزلة وعدم الاندماج والتعايش مع

غرياء لهذه الاعتبارات يفضل هؤلاء السكن في هذا النمط السكني ثم يأتي في المرتبة الثانية السكن في شقة ضمن عمارة

وهذا راجع الى الكثافة السكانية والى النزوح الريفي وتفكيك بعض الأسر الممتدة فأصبح الشباب يفضلون الانفصال في المسكن عن الأسرة لاسيما بعد الزواج وتكوين أسرة مازاد في تضخم المراكز الحضرية لاسيما الداخلية

أما الفئة التي تسكن في فيلات فتقدر نسبتهم بـ 17.94% ، فهذه الفئة محظوظة وتتمتع بإمكانيات مادية معتبرة تسمح لها بشراء الأراضي وبناء مساكن مستقلة بها

ثانيا: نمط السكن الأسري

الجدول رقم (84):

يبين توزيع أفراد العينة وفقا لنمط السكن الأسري

نمط السكن	ك	%
ملك خاص	260	76.47
مؤجر من الدولة	16	4.70
مؤجر من الخواص	47	13.82
مستعار	17	5.02
المجموع	340	100%

يتضح من خلال الجدول رقم (84) المبين لتوزيع أفراد العينة حسب نمط سكنهم، نجد أن الفئة الأكبر هي التي تسكن في سكنات ملك لها بنسبة تقدر بـ 76.47%، تليها فئة المؤجرة سكنات من طرف الخواص بنسبة تقدر بـ 13.82%، ثم فئة التي تسكن في سكنات مستعارة بنسبة تقدر بـ 5.02%، وأخيرا الفئة التي تسكن في سكنات مؤجرة من طرف الدولة بنسبة تقدر بـ 4.70%.

ومن خلال هذا الجدول نستنتج أن أغلب أفراد العينة يسكنون في سكنات أسرهم، ملك خاص لهم.

ثالثاً: نوع الحي الذي تسكن فيه أسر المبحوثين والمبحوثات

الجدول رقم (85):

يبين توزيع أفراد العينة وفقاً لنوع الحي الذي يسكن فيه أسرهم حالياً

نوع الحي	ك	%
حي راقى	54	15.88
حي شعبي	286	84.11
المجموع	340	%100

يتضح من خلال الجدول رقم (85) المبين لتوزيع أفراد العينة حسب نوع الحي الذي يقطنون فيه مع أسرهم ، أن أكبر نسبة هي فئة التي تسكن في أحياء شعبية تقدر بـ 84.11%، ثم تأتي نسبة الفئة التي تسكن في أحياء راقية تقدر بـ 15.88%.

وعليه يمكن أن نستنتج أن المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأسر هؤلاء الطلبة والطالبات هو متوسط ، ويظهر ذلك من خلال الأحياء التي يسكنون فيها ، حيث جاء الحي الشعبي في المرتبة الأولى وأن الأحياء الشعبية تتميز من الخصائص كالتمسك والالتزام بالعادات والقيم والضبط الاجتماعي .

رابعاً: مدى امتلاك الشباب الجامعي لوسائل الاتصال والتكنولوجيا

الجدول رقم (86):

يبين توزيع أفراد العينة وفقاً لمدى امتلاكهم لوسائل الاتصال والتكنولوجيا

المجموع		لا يملك		يملك		مدى امتلاكه نوع الوسيلة
%	ك	%	ك	%	ك	
100	340	5	17	95	323	هاتف نقال
100	340	45	153	55	187	جهاز حاسوب
100	340	41.47	141	58.52	199	خط إنترنت

يتضح من خلال الجدول رقم (86) المبين لمدى امتلاك أفراد العينة لبعض وسائل الاتصال والتكنولوجيا، أن أغلب أفراد العينة يمتلكون هاتف نقال بنسبة تقدر بـ 95 %، في حين نجد نسبة ضئيلة ممن لا يمتلكون هاتف نقال تقدر بـ 5.02 %.

أما بالنسبة لجهاز الحاسوب نجد أن أكبر نسبة تمتلك جهاز حاسوب إذ تقدر بـ 58 %، في حين تبلغ نسبة الذين لا يمتلكون جهاز الحاسوب تقدر بـ 45 %.

أما بالنسبة للاشتراك في الإنترنت نجد أن الغالبية العظمى تشترك في الإنترنت بنسبة تقدر بـ 55.52 %، والذين لا يملكون الاشتراك في الإنترنت نسبتهم تقدر بـ 45 %.

ولهذا يظهر أن الشباب الجامعي يعيش مع التطورات الحديثة وهو متأثر بالثقافة الاستهلاكية التي فرضتها العولمة على المجتمعات ومنها المجتمع الجزائري

وعليه نستطيع القول أن أغلب الطلبة والطالبات أصبحوا يمتلكون وسائل الاتصال وأجهزة تكنولوجيا، كالهاتف النقال والحاسوب ونسبة كبيرة من أفراد العينة تشترك في الإنترنت ويتعاملون بها في الاتصال والبحوث والدراسة، أما بالنسبة للعينة التي لا تشترك في

الإنترنت فهي عادة ما تذهب على مقاهي الإنترنت سواء داخل الجامعات أو خارج الجامعات.

خامسا: مدى امتلاك أسر المبحوثين للسيارة

الجدول رقم (87):

يبين توزيع أفراد العينة وفقا لمدى امتلاك أسر المبحوثين لسيارة

مدى امتلاك أسر الطلبة لسيارة	ك	%
نعم	137	40.29
لا	203	59.70
المجموع	340	%100

يتضح من خلال الجدول رقم (87) المبين لتوزيع أفراد العينة وفقا لمدى امتلاك أسرهم لسيارة أن أكبر نسبة من أفراد العينة اجابت بأن أسرها لا تمتلك سيارة تقدر بـ 59.70%، في حين نجد نسبة الذين يملكون سيارة تقدر نسبتهم بـ 40.29%

ومنه يعتبر هذا مؤشر آخر عن مدى التفاوت والتباين في المستويات الاجتماعية والاقتصادية التي ينتمي إليها هؤلاء الطلبة والطالبات

سادسا: نوع السيارة

الجدول رقم (88):

يبين توزيع أفراد العينة وفقا لنوع السيارة المملوكة

نوع السيارة	ك	%
جديدة	67	48.90
قديمة	70	51.09
المجموع	137	%100

يتضح من خلال الجدول رقم (88) المبين لتوزيع أفراد العينة حسب نوعية السيارة، أي جديدة أو قديمة أن أكبر نسبة هي الفئة التي تملك سيارة قديمة بنسبة تقدر بـ 51.09%، في حين نجد أن نسبة الفئة التي تملك سيارة جديدة تقدر بـ 48.90%.

وهذا ما يدعم ما تم ذكره سابقا حول مدى التفاوت في المستويات الاجتماعية والاقتصادية لأسر هؤلاء الطلبة والطالبات

أما بالنسبة للفئة التي أجابت بأنها تمتلك سيارة جديدة أنها تنتمي الى اسر لها إمكانيات مادية معتبرة سواء من الممتلكات الخاصة او من الوظيف العمومي او التجارة والحرف المستقلة ، وبالتالي سمحت لهم قدرتهم الشرائية على امتلاك السيارات الجديدة

وهذا راجع لعدة عوامل منها توفر هذه السلع في السوق الوطنية بكميات كبيرة مما أدى إلى المنافسة ، وهذا ما ساعد جل الأسر لامتلاكها، ضف إلى ذلك كتلة الأجور التي زادت عدة مرات في الآونة الأخيرة مما ساعد على تحسين القدرة المعيشية للمواطن جراء ارتفاع عائدات البترول في السنوات الأخيرة وذلك انعكس على الأجر الشهري بالزيادة وكذا بالأثر الرجعي .

سابعاً: التجهيز المنزلي لأسر المبحوثين

الجدول رقم (89):

يبين توزيع أفراد العينة وفقاً للتجهيز المنزلي لأسر الطلبة

المجموع		لا		نعم		مدى توفر الأجهزة بالمنزل
%	ك	%	ك	%	ك	
%100	340	14.41	49	85.58	291	آلة غسيل
%100	340	-	-	100	340	جهاز تلفزيون
%100	340	-	-	100	340	جهاز استقبال
%100	340	-	-	100	340	ثلاجة
%100	340	11.47	39	88.52	302	آلة خياطة
%100	340	27.94	95	72.05	245	حاجات أخرى

يتضح من خلال الجدول رقم (89) المبين لتوزيع أفراد العينة وفقاً للتجهيز المنزلي لأسرهم، أن جل أسر أفراد العينة تمتلك الأجهزة المنزلية الحديثة، حيث كل من جهاز التلفزيون وجهاز الاستقبال (المقعر) وثلاجة عند غالبية الأسر بنسبة تقدر بـ 100% لكل جهاز، تليها آلة الخياطة بنسبة تقدر بـ 88.52%، ثم تليها الأسر التي تمتلك آلة غسالة بـ 85.58%، وأخيراً حاجات أخرى (أدوات كهربائية ويدوية) بنسبة تقدر بـ 72.05%. ومنه يمكننا أن نقول أن المجتمع الجزائري عرف تحولاً ملحوظاً من حيث المستوى المعيشي، وذلك من خلال امتلاكه لأجهزة وأدوات كهربائية كانت في الماضي القريب من الكماليات كجهاز التلفاز مثلاً.

المبحث الخامس: رؤية الطلبة في القطاع المفضل لهم مستقبلا

أولاً: مدى رضا الطلبة والطالبات عن التخصص المدروس.

الجدول رقم (90):

يبين توزيع أفراد العينة وفقاً لمدى رضاهم عن التخصص الذي يدرسونه

المجموع		الطالبات				الطلبة				هل أنت راض عن التخصص المدروس	
غير راض		راض		غير راضيات		راضيات		غير راض			راض
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
32.94	112	67.05	228	31.65	63	68.34	136	34.75	49	65.24	92

يتضح من خلال الجدول رقم (90) المبين لتوزيع أفراد العينة وفقاً لمدى رضاهم عن التخصص المدروس، نجد أكبر نسبة عند الطالبات الراضيات عن التخصص الذي يدرسونه بنسبة تقدر بـ 68.34%، يقابلها عند الطلبة الراضين عن التخصص الذي يدرسونه بنسبة تقدر بـ 65.24%.

في حين نجد نسبة الغير راضين عن الدراسة في التخصص 34.75% عند الطلبة. وعند الطالبات بنسبة تقدر بـ 31.65%، وهي نسب معتبرة وهذا قد يؤثر على تحقيق رغبات الطالب المستقبلية وطموحاته

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن كثير من الطلبة في الآونة الأخيرة أصبحوا يفضلون الدراسة في كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية لعدة اعتبارات، منها وعي الطلبة بأهمية العلوم الاجتماعية في حياتهم الشخصية والعائلية، وكذا وجود توجه كبير عند الدولة في توظيفهم في عدة قطاعات خاصة في القطاع التربوي.

ثانيا: رؤية الطلبة والطالبات للقطاع المفضل للعمل

الجدول رقم (91):

يوضح توزيع أفراد العينة حسب تفضيلهم للعمل وفقا للتخصص الذي يدرسونه.

المجموع		الطالبات		الطلبة		الجنس هل تفضل تخصصك الجامعي في ممارسة العمل
%	ك	%	ك	%	ك	
72.05	245	74.87	149	68.08	96	نعم
13.23	95	25.12	50	31.01	45	لا
%100	340	100	199	100	141	المجموع

يتضح من خلال الجدول رقم (91) المبين لتوزيع أفراد العينة وفقا لمدى تفضيلهم لقطاع العمل مستقبلا حسب تخصصاتهم الجامعية، أن أكبر نسبة من الطلبة ممن أجابوا أنهم يرغبون في العمل حسب تخصصاتهم الجامعية وتقدر بـ 68.08%، يقابلها عند الطالبات اللواتي يفضلن العمل الذي يتوافق مع تخصصهم الجامعي ، بنسبة تقدر بـ 74.87% أما الذين لا يرغبون في العمل وفق تخصصاتهم الجامعية نجد نسبتهم عند الطلبة تقدر بـ 31.01%، وعند الطالبات تقدر النسبة بـ 25.12%.

وعليه يمكن أن نستنتج أن أغلب أفراد العينة أجابوا أنهم يرغبون في العمل وفق تخصصهم الجامعي، وهي تقريبا نفس الفئة التي هي راضية عن الدراسة في تخصصاتهم الحالية، ومن هنا يمكن القول أن توجه الطلبة والطالبات الذين يرغبون في ممارسة العمل الذي يناسب تخصصاتهم في العلوم الاجتماعية ، وقد يعتبر مؤشرا إيجابيا يساعد على مزيدا لاكتساب المعارف العلمية وتحقيق طموحات الطالب مستقبلا.

ثالثاً: رؤية الطلبة والطالبات حول القطاع المفضل للعمل مستقبلاً

الجدول رقم (92):

يبين توزيع أفراد العينة وفقاً لتفضيلهم لقطاع العمل

المجموع		الطالبات		الطلبة		الجنس
%	ك	%	ك	%	ك	القطاع المفضل
81.17	276	86.43	172	73.75	104	في القطاع العام
18.82	64	13.56	27	26.24	37	في القطاع الخاص
%100	340	100	199	100	141	المجموع

يتضح من خلال الجدول رقم (92) المبين للقطاع الذي يفضلته أفراد العينة للعمل فيه نجد أن أكبر نسبة عند الطالبات اللواتي يفضلن العمل في القطاع العام بنسبة تقدر بـ 86,43% ، يقابلها عند الطلبة فئة الذين يفضلون العمل في نفس القطاع بنسبة تقدر بـ 73,75%.

في حين نجد نسبة الذين يفضلون القطاع الخاص منخفضة مقارنة بالقطاع العام، حيث نجد نسبة الذين يفضلون القطاع الخاص عند الطلبة تقدر بـ 26,24%، وعند الطالبات تقدر بـ 13,56%.

وعليه يمكن أن نقول أن توجه الطلبة والطالبات بشكل عام نحو تفضيل العمل في القطاع العام، وهذا لعدة اعتبارات من بينها، الأجر وديمومة الوظيفة وكذا العطل، ضف إليها الخدمات الاجتماعية والتأمينات.

ومن بين العوامل التي ساعدت على هذا التوجه كذلك فتح الدولة في السنوات الأخيرة لآلاف المناصب في عدة قطاعات كالتربية والتعليم والداخلية والثقافة والرياضة، مما يؤدي

بالطلبة والطالبات الى تفضيل العمل في القطاع العام ، وفي الحقيقة يؤدي هذا إلى عدم التوازن بين القطاعين، ومنه إقبال كاهل الدولة بمصاريف في مجال التسيير.

بالإضافة إلى قتل روح الإبداع لدى الشباب في خلق الثروة ومناصب الشغل الجديدة في ميادين شتى، كالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر من أعمدة الاقتصاديات العالمية المتطورة.

رابعاً: نظرة الطلبة الى العمل الحر.

الجدول رقم(93) .:

يبين توزيع أفراد العينة وفقاً لـرغبتهم في العمل الحر

المجموع		الطالبات		الطلبة		الجنس
%	ك	%	ك	%	ك	هل تفضل العمل الحر
20.88	71	14.57	29	29.78	42	نعم
78.52	267	85.42	170	69.79	97	لا
%100	340	100	199	100	141	المجموع

يتضح من خلال الجدول رقم (93) المبين لتوزيع أفراد العينة حسب رغبتهم في تفضيل العمل الحر، أن أكبر نسبة أجابت لنا أنها لا تفضل العمل الحر، إذ تقدر النسبة عند الطلبة بـ 68.79% وعند الطالبات تقدر بـ 85.42%.

في حين نجد نسبة ممن أجابوا بأنهم يفضلون العمل الحر عند الطلبة تقدر بـ 29.78%، وعند الطالبات بنسبة تقدر بـ 14.57%.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن هناك نسبة كبيرة من الطلبة والطالبات يرفضون العمل الحر بحيث تقدر النسبة من كامل العينة بـ 78.52%، وهذا إنما يدل على أن رغبة وتوجه الطلبة نحو الأعمال الحرة والمشاريع الخاصة بهم ضعيفة جداً، ويعود هذا لعدة عوامل وأسباب نذكر منها ما يلي:

التعقيدات والصعوبات التي يواجهها الشباب في إنشاء مشاريع على مستوى الإدارات وخاصة البنوك، بالإضافة إلى انتشار المحسوبية والرشوة وكذا الفوائد الربوية التي لا يحبذها أفراد المجتمع في المناطق الداخلية، من خلال التدين الواضح عليهم لا سيما في أفكارهم وتدينهم الكبير.

إلا أننا نلاحظ فئة لا بأس بها ترغب في العمل الحر وتقدر بـ 20.58% من العينة كاملة، وذلك من خلال مشاريع ومؤسسات مصغرة خاصة بهم، على سبيل المثال ومن خلال لقائنا بالطلبة عبر لنا العديد منهم في فتح عيادات نفسية (حامل شهادات الليسانس في علم النفس العيادي)، وآخرون يريدون العمل في التجارة خاصة التجارة العائلية الموروثة أب عن جد، كتجارة المواشي .

الفصل السابع

عرض وتحليل المعطيات الميدانية

المبحث الأول: توجهات الطلبة والطالبات لقيم العمل

المبحث الثاني: عرض وتحليل معطيات الفرضية الأولى

المبحث الثالث: عرض وتحليل معطيات الفرضية الثانية

المبحث الرابع: عرض وتحليل معطيات الفرضية الثالثة

المبحث الخامس: عرض وتحليل معطيات الفرضية الرابعة

المبحث السادس: عرض وتحليل معطيات الفرضية الخامسة

المبحث الأول : توجهات الطلبة والطالبات لقيم العمل

الجدول رقم (94)

يبين توزيع المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيم (ت) لأجابات أفراد العينة

على المقاييس الفرعية لقيم العمل

مستوى الدلالة	T	الطالبات		الطلبة		مستوى الدلالة
		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
دالة	9.72	2.55	18.91	2.45	21.31	القيمة الاقتصادية
دالة	3.96	1.90	20.07	2.39	21.22	قيمة الأفضلية في العمل
دالة	6.26	1.66	19.44	2.40	17.95	قيمة الترقى في العمل
دالة	5.81	3.38	20.77	2.40	18.83	القيمة الاجتماعية للعمل
دالة	9.35	1.83	20.41	2.94	18.25	قيمة الفخر بالعمل

- مستوى الدلالة عند 0.05

من خلال الجدول رقم (95) المبين لتوزيع المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية () وقيمة (ت) ومستوى الدلالة لقيم الطلبة والطالبات، حيث الفروق ذات الدلالة الإحصائية في كل القيم الخمس بين الطلبة والطالبات بحيث جاءت الفروق لصالح الطلبة في القيم الاقتصادية وقيمة الأفضلية في العمل، وذلك من خلال تفوق الطلبة في القيمة الاقتصادية بمتوسط حسابي 21.31 وانحراف معياري يقدر 2.45، في حين نجد المتوسط الحسابي لنفس القيمة عند الطالبات يساوي 18.91 بانحراف معياري يقدر بـ 2.55، وهذا ربما راجع لطبيعة المنطقة ، حيث أن الذكور يستطيعون التنقل بعيدا

والبحث عن عمل يكون عائده المادي كبير، عكس الإناث اللواتي حركتهن وحرتهن مضبوطة وبالتالي يجب أن تكون الوظيفة التي يشتغلونها قريبة من أماكن إقامتهن ولا يوجد بها اختلاط كبير مع الرجال.

والقيمة الثانية هي قيمة الأفضلية في العمل حيث نلاحظ تفوق الطلبة على الطالبات وذلك بمتوسط حسابي للطلبة يساوي 21.22 بانحراف معياري 2.39، ونجد عند الطالبات و لنفس القيمة المتوسط الحسابي يساوي 20.07 و بانحراف معياري يقدر ب 1.90، ومنه نلاحظ أن الطلبة يعطون أهمية كبيرة لقيمة الأفضلية في العمل عكس الطالبات اللواتي هن في كثير من الحالات مجبرات على تقبل العمل حتى ولو لم يرق لهن.

أما القيم الأخرى وهي قيمة الترقى في العمل والقيمة الاجتماعية للعمل وقيمة الفخر بالعمل فنجد فروق واضحة لصالح الطالبات وذلك من خلال تفوق الطالبات في قيمة الفخر بالعمل بمتوسط حسابي يساوي 19.44 و بانحراف معياري يقدر ب 1.66 ونجد عند الطلبة و لنفس القيمة المتوسط الحسابي يساوي 17.95 بانحراف معياري يقدر ب 2.40، ومنه نلاحظ توجه الطالبات وإهتمامهن بقيمة الترقى في العمل، مقارنة بالطلبة والتي يعتبرونها قيمة غير أساسية من بين قيم العمل الأخرى

وبالنسبة للقيمة الاجتماعية للعمل نلاحظ أيضا أن هناك تفوق للطالبات على الطلبة بمتوسط حسابي يساوي 20.77 و بانحراف معياري يقدر ب 3.38 ، مقابل 18.83 للمتوسط الحسابي للذكور و بانحراف معياري مقداره ب 2.40. ومن خلال هذا التباين نلاحظ مدى أهمية القيمة الاجتماعية للعمل بالنسبة لكل من الطلبة والطالبات حيث تتفوق الطالبات على الطلبة في هذا المقياس الخاص بالقيم الاجتماعية للعمل يعطيهم أهمية كبيرة من خلال ربط علاقات اجتماعية جديدة، ومساعدة الآخرين والاهتمام بهم من

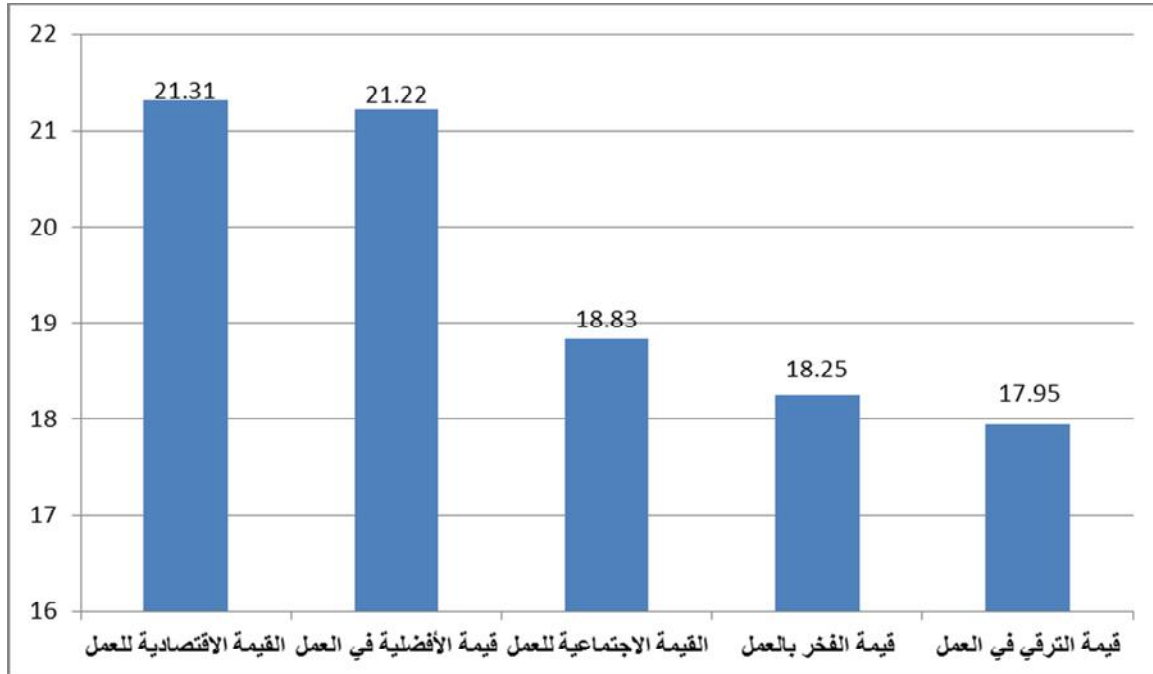
خلال مجال العمل، أو من خلال العائد المادي وهذا يعود في الأصل لطبيعة المرأة من الناحية النفسية والاجتماعية بحيث تولي أهمية كبيرة للعلاقات الاجتماعية .

أما فيما يتعلق بقيمة الفخر بالعمل فنلاحظ تفوق واضح للطالبات على الطلبة في هذه القيمة حيث نجد المتوسط الحسابي يساوي 20.41 عند الطالبات بانحراف معياري يقدر بـ 1.83، وبانحراف معياري يقدر بـ 2.94.

ومنه نستخلص أن قيمة الفخر بالعمل ومن خلال حب العمل والاهتمام به وإتقانه له أهمية وألوية كبيرة بالنسبة للطالبات ، وهو في الحقيقة ما نلاحظه في حياتنا اليومية بالنسبة لعمل المرأة بصفة عامة عكس ما نجده عند كثير من الرجال الذين لا يكثرثون بعملهم والفخر به وكذا إتقانه .

- ترتيب قيم العمل من وجهة نظر الطلبة والطالبات

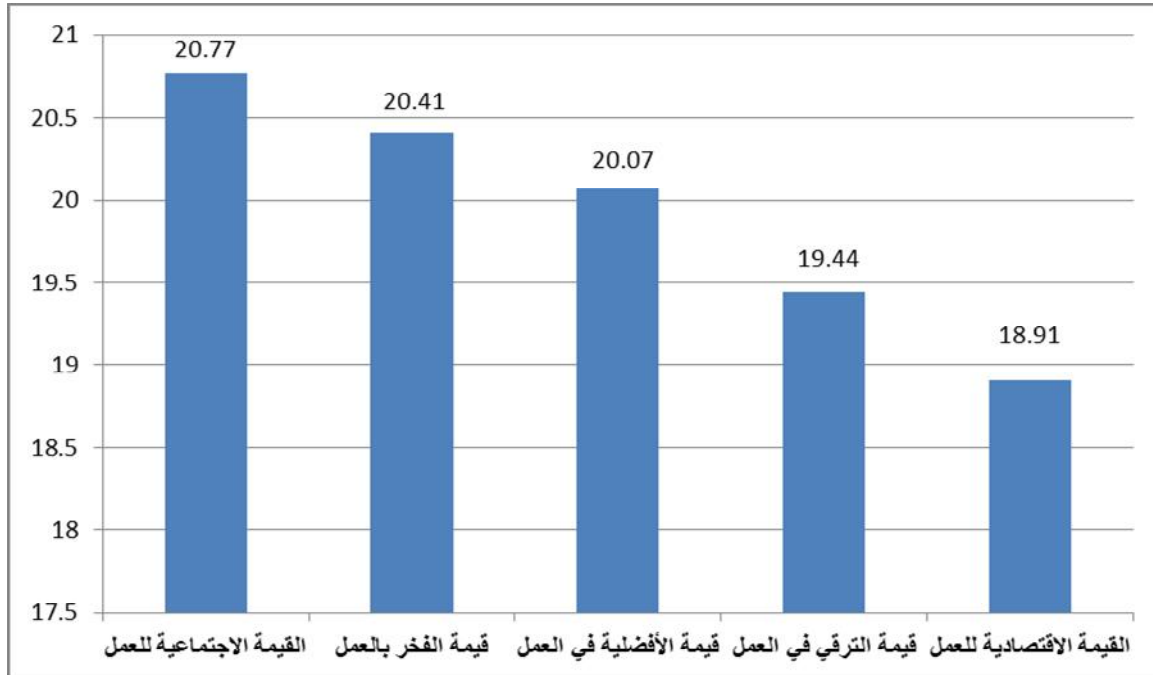
أولاً: عند الطلبة



الشكل رقم (08) المبين لترتيب قيم العمل من وجهة نظر الطلبة

ومن خلال الشكل رقم (08) المبين لترتيب القيم الخمسة لقيم العمل عند الطلبة، نلاحظ تصدر القيمة الاقتصادية للعمل بمتوسط حسابي 21.31 واحتلت المرتبة الأولى ، أما قيمة الأفضلية في العمل فاحتلت المرتبة الثانية بمتوسط حسابي يساوي 21.22، أما المرتبة الثالثة فعادت للقيمة الاجتماعية للعمل بمتوسط حسابي يساوي 18.83، وقيمة الفخر بالعمل جاءت في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي يساوي 18.25، وأخيرا في المرتبة الخامسة جاءت قيمة الترقى في العمل بمتوسط حسابي يساوي 17.95.

ثانيا: عند الطالبات



الشكل رقم (09) المبين لترتيب قيم العمل من وجهة نظر الطالبات

ومن خلال الشكل رقم (09) المبين لترتيب القيم الخمسة لقيم العمل عند الطالبات، نلاحظ تصدر القيمة الاجتماعية للعمل بمتوسط حسابي يساوي 20.77 ، وجاءت في المرتبة الثانية قيمة الفخر بالعمل وبمتوسط حسابي يساوي 20.41 ، أما قيمة الأفضلية في العمل جاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي يساوي 20.07 ، في حين جاءت قيمة الترقى في العمل في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي يساوي 19.44 ، وأخيرا وفي المرتبة الخامسة جاءت القيمة الاقتصادية للعمل بمتوسط حسابي يساوي 18.91.

ومن خلال هذين الشكلين المبينين لترتيب القيم عند الطلبة والطالبات، نلاحظ فكرة أساسية أنه يوجد اختلاف كبير بين اهتمامات وأولويات الطلبة في قيم العمل مقارنة باهتمامات و ميولات وتفضيلات قيم العمل لدى الطالبات.

في حين يؤكد ترتيب القيم لدى الطلبة، على النظرة المادية لقيم العمل من خلال تصدر القيمة الاقتصادية ويليها قيمة الأفضلية في العمل.

أما بالنسبة للطالبات فنلاحظ ميولاتهن للقيمة الاجتماعية من خلال ربط علاقات اجتماعية جديدة وتقدير الناس لهن أكثر أهمية من القيم الاقتصادية، وقيمة الأفضلية في العمل وربما لعادات وتقاليد المنطقة الأثر الواضح في ترتيب القيم عند الطالبات بحكم نقص الاحتكاك والتنقل لخارج المنطقة وبالتالي التأثير وبروز ذلك من خلال ترتيبهن لقيم العمل وعدم اهتمامهن بالجانب المادي للعمل .

المبحث الثاني : عرض وتحليل معطيات الفرضية الأولى

سنحاول ومن خلال هذا المبحث الخاص بعرض وتحليل معطيات الفرضية الأولى والتي تنص على : مدى تأثير التحولات الاجتماعية على القيمة الاقتصادية للعمل ، كما تعكسها الرؤية الموضوعية للمبحوثين في العينة

وتركز هذه القيمة على العائد المادي من العمل وألويته ضمن اهتمامات الفرد ، وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات التي سوف نتطرق لها بمزيد من الشرح والتحليل كما يلي :

الجدول رقم (96) توزيع اجابات الطلبة والطالبات الخاصة بمقياس القيمة الاقتصادية للعمل

الطالبات						الطلبة						العبارة	
لا أدري		غير موافق		موافق		لا أدري		غير موافق		موافق			
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
13.06	26	23.61	47	63.31	126	12.05	17	22.69	32	65.24	92	1	ينبغي على الفرد أن يمارس عملا إضافيا كي يزيد من دخله
06.03	12	45.72	91	48.24	96	10.63	15	13.47	19	75.88	107	2	من الضروري أن يختار الفرد العمل الذي يحقق له أكبر عائد
15.07	30	36.68	73	48.24	96	07.80	11	29.07	41	63.12	89	3	يجب أن يفضل الفرد بين عمل وآخر بحيث يختار أعلاه دخلا
28.14	56	53.26	106	18.59	37	16.31	23	24.83	35	58.86	83	4	يجب أن يلتحق الفرد بالأعمال التي تتيح له ساعات عمل إضافية
11.05	22	25.12	50	63.81	127	10.63	15	21.27	30	68.08	96	5	عندما يبحث الفرد عن عمل لا ينبغي عليه أن يضع العائد المادي في مقدمة الاعتبارات التي تهمة ليشغل هذا العمل
7.08	34	62.81	125	20.10	40	13.47	19	34.03	48	52.48	74	6	أفضل العمل بالمؤسسات التي بها ترقية أسرع وعلوات أفضل حتى ولو كانت طبيعة العمل بها صعبة.
16.75	33	45.72	91	37.68	75	7.80	11	31.91	45	60.28	85	7	يجب أن يقبل الفرد العمل ذا الدخل العالي بصرف النظر عن تقبله لهذا العمل أو رضائه به.
19.59	39	8.54	17	71.85	143	4.96	07	11.34	16	83.68	118	8	أفضل أوقات العمل تلك التي يتم أثناءها استلام الراتب
26.13	52	14.57	29	59.29	118	17.02	24	42.55	60	40.42	57	9	إن العمل عالي الجودة هو الأكثر دخلا
199						141						المجموع	

نلاحظ من خلال الجدول رقم (96) المتعلق بإجابات الطلبة والطالبات حسب العبارات الخاصة بالقيمة الاقتصادية للعمل، ونبدأ بالعبارة رقم (01) والمتعلقة بإمكانية ممارسة الفرد لعمل إضافي كي يزيد من دخله نجد أن أكبر نسبة من أفراد العينة قد أجابوا بالموافقة على محتوى ومضمون العبارة حيث بلغت النسبة 65.24%، في حين نجد نسبة الطلبة غير الموافقين بلغت 22.69%، وامتنع عن الإجابة ما نسبته 12.05%.

ونجد تقريبا نفس التوجه عند الطالبات، حيث بلغت نسبة الموافقات على العبارة 63.31%، أما الغير موافقات فقد بلغت نسبتهن 23.61%، وامتنعت عن الإجابة ما نسبته 13.06%.

وبالنسبة للعبارة رقم (02) والمتعلقة باختيار الفرد للعمل الذي يحقق له أكبر عائد، فنجد هناك اختلافات واضحة في الإجابات بين الطلبة والطالبات، بحيث نجد نسبة الموافقين من الطلبة 75.88%، ونسبة الغير موافقين 13.47%، في مقابل ذلك نجد الممتنعين نسبتهم تقدر بـ 10.63%.

وبالنسبة للطالبات الموافقات على هذه العبارة نجد نسبتهن بلغت 48.24%، ونسبة الغير موافقات على مضمون العبارة فبلغت 45.72%، في حين نجد نسبة الممتنعين عن الإجابة بلغت 06.03%.

أما فيما يتعلق بالعبارة رقم (03) والمتضمنة مفاضلة الفرد بين عمل وعمل آخر واختيار الذي أعلاه دخلا، نجد أن هناك توافق واضح بين إجابات الطلبة والطالبات، حيث يفضل كل من الطلبة والطالبات معا العمل الذي يتميز بدخل أعلى عن غيره

وعليه نجد نسبة الطلبة الموافقين على هذه العبارة بلغت 63.12%، في حين تتخفف نسبة الطلبة غير الموافقين على هذه العبارة إلى 29.07%، بينما نجد نسبة الممتنعين على الإجابة قد بلغت 7.80%.

وبالمقابل عند الطالبات نجد نسبة الموافقات على محتوى العبارة ، الأعلى حيث بلغت النسبة 48.24%، ونسبة الغير الموافقات على محتوى العبارة بلغت 36.68%، في حين نجد نسبة الممتنعات على الاجابة عن العبارة قد بلغت 15.07%.

أما بالنسبة للعبارة رقم (04) والمتضمنة لمدى التحاق الفرد بالأعمال التي تتيح له ساعات عمل إضافية ، فنلاحظ كذلك تباينا واضحا في إجابات الطلبة والطالبات، حيث نلاحظ دائما ميول الطلبة للأعمال التي تحقق عائد مالي إضافي كالساعات الإضافية، وتعتبر إجابات هذه العبارة تدعيما واضحا وتحقيقا للعبارة رقم (01) والمتعلقة بممارسة العمل الإضافي ليزيد الفرد من دخله.

حيث نجد نسبة الطلبة الموافقون على هذه العبارة قد بلغت 58.86%، والغير موافقون على مضمون العبارة بلغت نسبتهم 24.82%، في حين نجد نسبة الممتنعين عن تقدر نسبتهم 16.31%.

غير أن الأمر عند الطالبات يختلف كما ذكرنا سابقا إذ نجد أن أكبر نسبة الطالبات غير الموافقات تصل نسبتهم الى 53.26%، ثم تليها نسبة الطالبات الممتنعات عن الاجابة وتقدر بـ 28.14%، وأخيرا نسبة الطالبات الموافقات على العبارة وتقدر نسبتهم بـ 18.59%

أما النسبة للعبارة رقم (05) التي تتضمن على أنه عندما يبحث الفرد عن عمل لا ينبغي عليه أن يضع العائد المادي في مقدمة الاعتبارات التي تهمة ليشغل هذا العمل.

والملاحظ من خلال إجابات الطلبة والطالبات، على هذه العبارة نجد أن الاغلبية توافق على مضمون العبارة إذ تقدر النسبة عند الطلبة 68.08% تقابلها عند الطالبات النسبة 63.81، في حين غير الموافقون على العبارة عند الطلبة بلغت النسبة 21.27% وعند الطالبات بلغت النسبة 25.12%، بينما نجد نسبة الممتنعين بلغت عند الطلبة

10.63%، وعند الطالبات بلغت 11.05% ، ومنه نستنتج من خلال ما سبق أن الطلبة والطالبات يهتمهم العائد المادي العالي بالدرجة الأولى غير أنه لا يمكن تعميمه على الجميع واعتباره في مقدمة الأولويات أو الاعتبارات لشغل أي عمل، بل هناك أمور واعتبارات أخرى أهم من العائد المادي أو من الأولويات لاختيار أي عمل يريد أن يشغله.

أما فيما يخص العبارة رقم (06) والمتعلقة بمدى تفضيل الطلبة للعمل بالمؤسسات التي بها ترقية أسرع وعلاوات أفضل حتى لو كانت طبيعة العمل بها صعبة، فنجد اختلاف كبير في إجابات الطلبة والطالبات ، وإجابات متذبذبة بالنسبة للطلبة حيث نجد نسبة الطلبة الموافقة بلغت 52.48%، في حين نجد نسبة الطلبة الذين أجابوا بعدم الموافقة على مضمون العبارة بلغت 34.03%، ونسبة الطلبة الممتنعين عن الإجابة بلغت 13.47%.

في حين نجد إجابات الطالبات غالبية غير موافقات على العبارة بنسبة 62.81%، في حين نجد نسبة الموافقات على محتوى العبارة بلغت 20.10%، ونسبة الطالبات الممتنعات بلغت 17.08% .

أما بالنسبة للعبارة رقم (07) والمتعلقة بوجود أن يقبل الفرد على العمل ذا الدخل العالي بصرف النظر عن تقبله لهذا العمل أو رضائه عنه، فنلاحظ من خلال إجابات الطلبة أن غالبيةهم قد أجابوا بالموافقة على مضمون العبارة بنسبة تقدر بـ 60.28%، أما نسبة الطلبة الذين امتنعوا عن الإجابة فقد بلغت النسبة 31.91%، ونسبة الطلبة الذين امتنعوا عن الإجابة فقد بلغت النسبة 7.80%، أما بالنسبة لإجابات الطالبات فهي متذبذبة بين الإجابات الثلاث، بحيث نجد نسبة كبيرة من الطالبات غير موافقات على مضمون العبارة وبلغت نسبتهن 45.72%، في حين نجد نسبة الطالبات الموافقات على مضمون

العبارة قد بلغ 37.68%، أما نسبة الطالبات الممتنعات عن الإجابة فقد بلغت 16.75%.

أما فيما يتعلق العبارة رقم (08) والمتضمنة لأفضل الأوقات في العمل هو الوقت الذي أثناءه يتم فيها استلام الراتب، فنلاحظ من خلال إجابات الطلبة والطالبات نفس الاتجاه بالموافقة على مضمون هذه العبارة، حيث نجد نسبة الطلبة الذين كانت إجاباتهم بالموافقة قد بلغت 83.68%، ونسبة الطلبة الذين أجابوا بالرفض على مضمون العبارة تقدر بـ 11.34%، أما الممتنعين عن الإجابة فقد بلغت نسبتهم 4.96%.

في حين نجد إجابات الطالبات الموافقات على مضمون تقدر بـ 71.85%، أما إجابات الطالبات الممتنعات فقد بلغت النسبة 19.59%، والغير موافقين بلغت النسبة 8.54%. وهذه نتيجة منطقية طبيعية، فأى إنسان عندما يثمن عمله وجهده تكون تلك اللحظة هي الأفضل، سواء كان هذا التثمين مادي أو معنوي

وبالنسبة للعبارة رقم (09) والمتعلقة بكون العمل عالي الجودة هو الأكثر دخلا، فنلاحظ أن هناك تباين واضح في الإجابات بين الطلبة والطالبات، حيث نجد نسبة كبيرة من الطلبة غير الموافقين على مضمون العبارة إذ بلغت نسبتهم 42.55%، ونجد كذلك نسبة معتبرة من الطلبة الموافقين وتقدر بـ 40.42%، في حين نجد الطلبة الممتنعين بلغت نسبتهم 17.02%.

أما عند إجابات الطالبات نجد عكس إجابات الطلبة، حيث أكبر نسبة مما كانت إجابتهن بالموافقة وبلغت 59.29%، أما نسبة الطالبات اللواتي كانت غابتهن بالامتناع فقد بلغت 26.13%، في حين نجد الطالبات اللواتي كانت إجابتهن بالرفض بلغت النسبة 14.57%.

ونستنتج من خلال إجابات الطلبة والطالبات حول القيمة الاقتصادية للعمل، نستخلص أهمية العائد المادي للطلبة والطالبات في اختيار عملهم، أو ممارسة أي عمل، إلا أننا نجد الطلبة يفضلون الأعمال التي بها دخل عالي رغم بعض الصعوبات الموجودة فيها ، عكس الطالبات اللواتي يفضلن العمل ذا الدخل العالي لكن بشروط تكمن في الراحة والصعوبة ودرجة الخطورة ومكان العمل.....إلخ

كما أظهرت إجابات الطلبة والطالبات أن قيمة العمل في حد ذاته تراجعت أمام العائد والدخل المادي بالمقابل، حيث يعتبر العائد المادي المرتفع في مقدمة الاعتبارات التي يوليها الطلبة والطالبات لشغل أي عمل أو وظيفة مستقبلا وهذا تأكيد على الأهمية الاقتصادية للعمل

المبحث الثالث: عرض وتحليل معطيات الفرضية الثانية

نستعرض في هذا المبحث الخاص بعرض وتحليل معطيات الفرضية الثانية والتي تتطرق الى مدى تأثير التحولات الاجتماعية على تغير قيمة الأفضلية في العمل من وجهة نظر الشباب الجامعي

اذ تركز هذه القيمة على عدد من المؤشرات الدالة على تفضيل العمل على كافة الأنشطة كالمفاضلة بين العمل لدى الدولة أو القطاع الخاص أو الحر ، وطول ساعات العمل ودرجة أدائه والمقارنة بين الجهد المبذول في العمل وعائده المادي

وسوف نتطرق الى كل ذلك بالتحليل والشرح لهذه القيمة من خلال اجابات المبحوثين من أفراد العينة تجاه هذه القيمة وما تتضمنه من أبعاد

الجدول رقم (97) يوضح توزيع إجابات الطلبة والطالبات وفقا للعبارات الخاصة بمقياس الأفضلية في العمل

الطالبات						الطلبة						العبرة	
لا أدري		غير موافق		موافق		لأدري		غير موافق		موافق			
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
13.06	26	21.60	43	65.32	130	0.71	01	29.78	42	69.50	98	10	إن الحصول على وظيفة عند الدولة هو أضمن من العمل لدى الخواص أو عمل حر.
11.05	22	43.21	86	45.72	91	22.69	32	26.95	38	50.35	71	11	إن العمل الذي يستغرق من القائم به طوال ساعات العمل أفضل من العمل الذي يتخلله فترات من التوقف.
14.50	29	45.72	91	39.69	79	21.27	30	11.34	16	67.37	95	12	على الفرد أن يفاضل بين عمل وآخر بحيث يختار أعلاه دخلا.
13.59	27	10.05	20	76.38	152	0.71	01	2.83	04	96.45	136	13	إن أفضل الأعمال هي تلك التي تستنفذ قدرا ضئيلا من طاقة الفرد خلال ساعات العمل اليومي.
28.14	56	34.67	69	37.18	74	11.34	16	31.20	44	56.73	80	14	على الفرد أن يفضل عملا يكون فيه سيد نفسه.
36.68	73	14.57	29	49.24	98	29.07	41	24.11	34	46.80	66	15	إن الفرد كثير التغيب عن العمل غالبا ما يكون قليل القدرة على العطاء.
2.51	05	7.03	14	90.45	180	4.25	06	14.18	20	81.56	115	16	لو أتيح للفرد حرية الاختيار بين الأعمال التي تمنح نفس الراتب فإنه يختار الذي يتطلب أقل قدر ممكن من الجهد.
34.17	68	28.64	57	38.19	76	27.65	39	36.87	52	35.46	50	17	لو أمكن للفرد أن يترك عمله الحالي لغيره فإنه يحاول أن يقلل من معدل الأداء الذي يتوقعه منه الرؤساء.
24.12	48	25.67	71	40.20	80	33.33	47	26.24	37	41.13	58	18	يصعب على الفرد الإصغاء لما يقوله الناس عندما يكون مشغولا بعمله.
199						141						المجموع	

من خلال قراءتنا للجدول رقم (97) الموضح لتوزيع إجابات الطلبة والطالبات وفقا للعبارات الخاصة بقيمة الأفضلية في العمل نلاحظ بالنسبة للعبارة رقم (10) والمتعلقة بحصول الفرد على وظيفة عند الدولة يكون أضمن من العمل لدى الخواص أو عمل حر. نجد إجابات الطلبة والطالبات في نفس التوجه بحيث نجد نسبة كبيرة من الطلبة كانت إجاباتهم بالموافقة على مضمون العبارة وبلغت النسبة 69.50%، في حين نجد نسبة الطلبة الذين كانت إجاباتهم بالرفض قد بلغت 89.78%، ونسبة الطلبة الممتنعين عن الإجابة بلغت 0.71%.

وبالنسبة للطالبات نجد الأغلبية منهن موافقات على العبارة ويعتبرن العمل عند الدولة أضمن من العمل الحر أو عند الخواص وبلغت النسبة 65.32%، في حين نجد نسبة الطالبات اللواتي كانت إجابتهن بالرفض بلغت 21.60%، أما اللواتي إمتنعن عن الإجابة فبلغت النسبة 13.06%.

أما فيما يتعلق بالعبارة رقم (11) والمتعلقة بالعمل الذي يستغرق من القائم به طوال ساعات العمل أفضل من العمل الذي يتخلله فترات من التوقف، هنا نجد إجابات الطلبة والطالبات متباينة حيث نجد أن أكثر نسبة عند الطلبة هم الذين كانت إجاباتهم بالموافقة وبلغت النسبة 50.35%، أما الذين كانت إجاباتهم بالرفض فقد بلغت النسبة 26.95%، وقدرت نسبة الممتنعين عن الإجابة بـ 22.69%.

أما بالنسبة للطالبات فنجد نسبة اللواتي كانت إجابتهن بالموافقة هي الأكبر وبلغت 45.72%، ثم تأتي فئة اللواتي كانت إجابتهن بالرفض وقدرت النسبة بـ 43.21%، وأخيرا نجد نسبة الممتنعات عن الإجابة وقدرت بـ 11.05%.

أما بالنسبة للعبارة رقم (12) والمتضمنة لمفاضلة الفرد بين عمل آخر، بحيث يختار أعلاه دخلا، نجد أن أكبر نسبة عند الطلبة كانت إجاباتهم بالموافقة وقدرت بـ 67.37%، أما

الطلبة الذين إجاباتهم بالامتناع قدرت نسبتهم بـ 21.27%، في حين نجد نسبة الطلبة الذين أجابوا بعدم الموافقة قدرت بـ 21.17%، وهو ما يدعم ويؤكد القيمة الاقتصادية فيما يخص اختيار الطلبة للعمل ذا الدخل العالي من دون سواه، أما بالنسبة للطلبات فالإجابات كانت مختلفة ومبعثرة، حيث نجد نسبة اللواتي كانت إجابتهن الرفض كبيرة و قدرت بـ 45.72%، في حين نجد نسبة اللواتي كانت إجابتهن الموافقة معتبرة و قدرت بـ 39.69%، وبالنسبة للطلبات اللواتي امتنعن عن الإجابة قدرت النسبة بـ 14.57%، بمعنى أن الطالبات يفضلن العمل الذي دخله عالي لكن هناك اعتبارات وأولويات تأتي قبل العائد المادي وهو نفس الاتجاه الذي وجدناه في القيمة الاقتصادية.

أما بالنسبة للعبارة رقم (13) والمتضمنة لأفضل الأعمال وهي التي تستنفذ قدرا ضئيلا في طاقة الفرد خلال ساعات العمل اليومي، وهنا نجد الأغلبية من الطلبة والطالبات كانت إجابتهن بالموافقة على مضمون العبارة، بحيث كل الطلبة والطالبات يفضلون العمل المريح، حيث نجد أكبر نسبة من الطلبة أجابوا بالموافقة على العبارة بـ 96.45%.

في حين نجد نسبة ضئيلة جدا غير موافقة على مضمون العبارة و قدرت بـ 2.83%، أما بالنسبة للممتنعين عن الإجابة فتكاد تكون منعدمة و قدرت بـ 0.70%.

ونجد نفس التوجه عند الطالبات كما ذكرنا سابقا، حيث نجد أكبر نسبة من الطالبات اللواتي كانت إجابتهن بالموافقة و قدرت بـ 76.38%، ونجد نسبة الطالبات اللواتي امتنعن عن الإجابة قد بلغت 13.56%، أما بالنسبة للطلبات كانت إجابتهن بالرفض فقد بلغت 10.05%.

ومنه يمكن أن نقول بأن توجه الطلبة والطالبات نحو تيني العمل المريح ، أي الذي لا يأخذ من الفرد جهدا ولا طاقة خلال ساعات العمل اليومي ، ومنه نجد فعلا تغيرا في نظرة الشباب الجامعي لقيمة الأفضلية في العمل وذلك من خلال تفضيله للعمل السهل.

وبالنسبة للعبارة رقم (14) والمتعلقة بتفضيل الفرد لعمل يكون في سيد نفسه (عمل حر)، نجد أن أكبر نسبة عند الطلبة الذين أجابوا بالموافقة وبلغت 56.73%، أما الطلبة الذين كانت إجاباتهم بالرفض فقد بلغت النسبة 11.34%.

وفيما يخص إجابات الطالبات نجدها متقاربة فيما بينها حيث نجد نسبة الذين أجابوا بالموافقة قدرت بـ 37.18% والطالبات اللواتي كانت إجابتهن بالرفض بلغت 34.47%، أما الطالبات اللواتي إمتنعن عن الإجابة كانت نسبتهن 28.14%.

ومنه نلاحظ أن الطلبة لها ميولات للعمل الحر أكثر من الطالبات وهذا راجع للطبيعة الفيزيولوجية للرجل، وكذا للعادات والتقاليد بالمنطقة التي تعيق عمل وحركة المرأة على العموم.

أما فيما يتعلق بالعبارة رقم (15) والمتعلقة بكثرة التغيب عن العمل وانعكاسها على الفرد بقلة القدرة على العطاء، نجد أكبر نسبة عند الطلبة الذين كانت إجاباتهم بالموافقة وبلغت 56.73%، أما الطلبة الذين امتنعوا عن الإجابة فقد بلغت النسبة 29.07% في حين نجد نسبة الطلبة الذين أجابوا بالرفض قد بلغت 24.11% وبالنسبة للطالبات فنجد النسبة الكبيرة أجابت بالموافقة على مضمون العبارة بنسبة 49.24، ومنه يعتبرن الغياب يؤثر على قدرة العطاء في العمل، في حين نجد نسبة الطالبات اللواتي امتنعن عن الإجابة بلغت 36.68%، وفي الأخير نسبة الطالبات اللواتي كانت إجابتهن بالرفض وقد بلغت 14.57%.

ومن خلال ما سبق نلاحظ الفرق بين الطلبة والطالبات من حيث الإهتمام بالعمل، خاصة لدى الطالبات المعروفات بالإهتمام وعدم كثرة التغيب في العمل أو في الدراسة على حد سواء.

وبالنسبة للعبارة رقم (16) والتي تحتوي على أنه لو أُتيح للفرد حرية الاختيار بين الأعمال التي تمنح نفس الراتب، فإنه يختار الذي يتطلب أقل قدر ممكن من الجهد، وهنا نلاحظ نفس الإتجاه بين الطلبة والطالبات، وذلك بتفضيلهم بالأغلبية الكبيرة للعمل الذي يبذل فيه أقل قدر ممكن من الجهد، بحيث نجد أكبر نسبة عند الطلبة الذي أجابوا بالموافقة وبلغت 81.56% أما بالنسبة للطلبة الذين كانت إجابتهم بالرفض فبلغت النسبة 14.80%، في حين نجد نسبة الطلبة الذين امتنعوا عن الإجابة قد بلغت 4.25%.

أما فيما يخص إجابات الطالبات، فنجدها في نفس الإتجاه حيث نجد أكبر نسبة من الطالبات اللواتي كانت إجابتهن بالموافقة على مضمون العبارة وقد بلغت النسبة 90.45%، أما الطالبات اللواتي كانت إجابتهن بالرفض على مضمون العبارة فقد بلغت النسبة 7.03%، في حين نجد نسبة الممتنعات عن الإجابة بلغت 2.51%.

ومن خلال ما سبق نجد أن إجابات الطلبة والطالبات تتوافق تماما مع إجابات أفراد العينة في العبارة رقم (13) والمتعلقة بتفضيل الأعمال التي تستنفذ قدرا ضئيلا من طاقة الفرد خلال ساعات العمل اليومي.

ومن هنا نعتبر هذا تدعيم وتأكيد الطلبة والطالبات لأفضلية العمل الذي يبذل فيه أقل جهد ممكن خلال فترات العمل، ومنه نلاحظ تراجع قيمة العمل كقيمة أساسية شاملة مع بعض الاعتبارات التي يضعها أفراد العينة كبذل الجهد الأقل مثلا.

أما بالنسبة للعبارة رقم (17) والمتعلقة بمدى إمكانية معدل الأداء الذي يتوقعه عنه الرؤساء، نلاحظ تذبذب واضح في إجابات الطلبة والطالبات، حيث نجد أكبر نسبة عند الطلبة الذين يرفضون مضمون العبارة ب 36.87%، أما الطلبة الذين أجابوا بالموافقة على العبارة بنسبة بلغت 35.46%، أما الطلبة الذين امتنعوا عن الإجابة بلغت النسبة 27.65%.

أما عند الطالبات فنجد أكبر نسبة هن اللواتي كانت إجابتهن بالموافقة بنسبة تقدر بـ 38.19%، أما الممتنعات فبلغت النسبة 34.17%، في حين نجد غير لموافقات على مضمون العبارة بلغت النسبة 28.64%.

وبالنسبة للعبارة رقم (18) المتعلقة بصعوبة الإصغاء لما يقوله الناس عندما يكون مشغولاً بعمله، نجد أكبر نسبة من الذين أجابوا بالموافقة على مضمون العبارة بنسبة تقدر بـ 41.13%، ونسبة الذين امتنعوا عن الإجابة بلغت 33.33% في حين نجد نسبة الغير موافقون على مضمون العبارة قد بلغت 26.24%.

أما عند الطالبات فنجد تبايناً واضحاً كذلك في الإجابات حيث نجد أكبر نسبة من اللواتي كانت إجابتهن بالموافقة حيث بلغت 40.20% في حين نجد نسبة اللواتي كانت إجابتهن بالرفض بلغت 35.67% أما الطالبات اللواتي امتنعن عن الإجابة فكانت نسبتهن 24.12%.

ومن خلال ما جاء في إجابات الطلبة والطالبات على عبارات قيمة الأفضلية في العمل، نلاحظ شبه توافق بين الطلبة والطالبات في إجاباتهم، من خلال توجيههم للعمل عند الدولة وتفضيلهم للعمل ذا الدخل العالي، والجهد الأقل أثناء العمل، وعدم اهتمامهم بالعمل عند الخواص أو العمل الحر خاصة لدى الطالبات.

ومنه نلاحظ أفضلية العمل كقيمة أساسية في المجتمع، تراجعت مع تفضيل العائد، والجهد الأقل وعدم اهتمامهم وتفانيهم في العمل من خلال تقليل معدل الأداء في حالة ما إذا أراد ترك العمل لغيره، وكذا الغياب عن العمل أصبح في نظرهم لا يؤثر في العطاء أثناء العمل.

المبحث الرابع: عرض وتحليل معطيات الفرضية الثالثة

سنتطرق من خلال هذا المبحث بعرض وتحليل معطيات الفرضية الثالثة والتي تنص على مدى تأثير التحولات الاجتماعية على التغير في قيم العمل لاسيما قيمة السعي الى الترقى في العمل من خلال رؤية الشباب الجامعي ، وترتبط هذه القيمة للعمل في الوصول الى مكانة أفضل من خلاله ، وانتقاء الأعمال التي تتيح فرصا افضل للترقي وقد قيست هذه القيمة بجملة من العبارات والتي عرضت على أفراد العينة للحكم عليها وعلى ضوء ذلك سوف نقوم بعرض وتحليل لاستجابات أفراد العينة حول مدى صحة هذه الفرضية كما يلي :

الجدول رقم (98) يوضح توزيع إجابات الطلبة والطالبات وفقا للعبارات الخاصة بمقياس قيمة الترقى في العمل

الطالبات						الطلبة						العبارة	
لا أدري		غير موافق		موافق		لأدري		غير وافق		موافق			
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
20.10	40	20.10	42	58.79	117	53.90	76	9.21	13	36.87	52	عند اختيار الفرد لعمل ما فإن أول ما يهتم به هو فرص الترقى التي يتيحها له العمل، ثم يلي ذلك في الأهمية باقي الاعتبارات الأخرى المرتبطة بالعمل.	19
25.62	51	34.17	68	40.20	80	17.02	24	8.51	12	74.46	105	يجب على الفرد أن يفكر دوما في كيفية الترقى بنفسه داخل المجتمع.	20
20.60	41	40.20	80	39.19	78	19.85	28	36.87	52	43.26	61	يجب على الفرد ان يبذل أقصى طاقة لضمان استمرار الترقى حتى يصل إلى أعلى المناصب.	21
9.54	38	4.02	08	76.88	153	18.43	26	21.27	30	60.28	85	يكفي أن يكون العمل مرضيا للفرد الذي يقوم به، ومن ثمة فإنه لا يترك هذا العمل حتى لو انتقل بترقية على عمل آخر.	22
25.62	19	46.23	92	44.22	88	15.60	22	56.02	79	28.36	40	عندما لا يحظى الفرد بفرصة الترقى داخل المؤسسة التي يعمل بها غالبا ما يرتكب أخطاء فيما يقدمه من عمل.	23
45.22	51	30.15	60	44.22	88	20.56	29	55.31	78	24.11	34	أنغمس في عملي إلى درجة لا أحاول عندها تحسين وضعي فيه.	24
45.22	90	32.16	64	22.61	45	35.45	50	40.42	57	17.02	24	الأعمال ذات الرواتب العليا تهيئ للفرد فرصا محدودة للترقى.	25
14.07	28	33.16	66	52.76	105	17.73	25	30.49	43	51.77	73	ينبغي على الفرد ان يسعى لتحسين وضعه في العمل.	26
32.66	65	35.17	70	32.16	64	14.18	20	51.77	73	34.04	48	حتى لو أتيح للفرد عمل جيد يقوم به، فإنه سوف يسعى دوما للحصول على عمل أفضل.	27
199						141						المجموع	

نلاحظ من خلال الجدول رقم(98) المبين لتوزيع إجابات الطلبة والطالبات على المقياس الفرعي لقيمة السعي الى الترقى في العمل أن الأغلبية ومن كلا الجنسين توافق على مضمون العبارة رقم (19) ، المتعلقة بمدى اختيار الفرد لعمل ما فإن أول ما يهتم به هو فرص الترقى التي يمنحها له هذا العمل، ثم يلي ذلك في الأهمية باقي الاعتبارات الأخرى المرتبطة بالعمل ، حيث نجد أن أكبر نسبة غير موافقون على مضمون العبارة وقد بلغت 53.90%، أما الطلبة الموافقون على مضمون العبارة فبلغت النسبة 36.87%، في حين نجد نسبة الطلبة الممتنعون عن الإجابة 9.21%.

أما بالنسبة للطالبات نجد إجاباتهم عكس إجابات الطلبة، بحيث يعطوا أهمية كبيرة لقيمة الترقى في العمل حيث نجد نسبة الموافقات على مضمون العبارة بلغت 58.79%، في حين نجد نسبة اللواتي كانت إجابتهن بالرفض 21.10%، أما الممتنعات فنجد نسبتهن بلغت 20.10%.

ومنه نلاحظ كما ذكرنا سابقا أن الطلبة يختلفون في نظرتهم وتصورهم لقيمة الترقى في العمل عند الطالبات، اللواتي يولين أهمية كبيرة لهذه القيمة.

أما بالنسبة للعبارة رقم(20) المتعلقة بوجوب الفرد التفكير دوما في كيفية الترقى بنفسه داخل المجتمع، نجد إجابات الطلبة والطالبات تقريبا في نفس الاتجاه بحيث كلهم يؤكدون على وجوب التفكير في الترقى داخل المجتمع، حيث نجد أكبر نسبة عند الطلبة الموافقون وقد بلغت 74.05%، بمقابل ذلك نجد نسبة الممتنعون 17.02%، والغير الموافقون على مضمون العبارة نسبتهم بلغت 8.51%.

أما الطالبات فنجد أكبر نسبة من اللواتي كانت إجابتهن ب 40.20%، ونسبة اللواتي غير موافقات على مضمون العبارة بلغت 34.17%، في حين نجد نسبة اللواتي امتنعن عن الإجابة بلغت 25.62%، ومنه يمكن أن نقول أن كلا من الطلبة والطالبات يفضلون

إعطاء أهمية للترقية داخل المجتمع، ونجدها أكثر فعالية عند الطلبة بحكم حرية التصرف والخروج والمشاركة في الفعاليات السياسية والثقافية والاجتماعية.

وبالنسبة للعبارة رقم (21) والمتضمنة لوجوب الفرد بذل أقصى جهد لضمان استمرار الترقى حتى يصل إلى أعلى المناصب، نلاحظ تذبذب في الإجابات بالنسبة لكلا الجنسين، حيث نجد تقارب في إجابات الطلبة فنجد أكبر نسبة مما كانت إجاباتهم بالموافقة وقد بلغت 43.26%، وبالمقابل نجد نسبة الراضين لمضمون العبارة بلغت 36.87%، في حين نجد نسبة الطلبة الذين امتنعوا عن الإجابة بلغت 19.85%.

أما بالنسبة للطالبات فنجد إجابات متقاربة بين الموافقة والرفض حيث نجد نسبة الطالبات اللواتي كانت إجابتهن بالرفض 42.20%، في حين نجد في المقابل الموافقات بلغت النسبة 39.19%، والممتنعات نسبتهم بلغت 20.60%.

ومنه يمكن أن نستنتج مما سبق أن عبارة (بيذل أقصى طاقة) أدت بالطلبة والطالبات إلى عدم التحمس للترقى والوصول إلى أعلى المناصب، بالرغم من أنهم أكدوا في العبارات السابقة خاصة العبارة رقم (20) على أهمية وتفضيل الترقى داخل المجتمع، وهذا راجع لكون الطلبة والطالبات لا يريدون أن يبذلوا قدرا كافيا من الجهد والطاقة، وهذا ما يؤكد أن أفراد العينة يفضلون عملاء عاديا بشرط بذل أقل قدر ممكن من الجهد، ولا يكثرثون بقيمة الترقى في العمل وداخل المجتمع على حد سواء.

وبالنسبة للعبارة رقم (22) والمتضمنة، لأن يكون العمل مرضيا للفرد الذي يقوم به، كافيا لأن لا يترك هذا العمل حتى لو انتقل بترقية إلى عمل آخر، نلاحظ من خلال إجابات أفراد العينة نفس التوجه، بحيث يرى الطلبة والطالبات شرط الرضا في العمل كاف لعدم تطلع الأفراد للترقية، فهم لا يروا بعين الاهتمام قيمة الترقى داخل العمل، حيث نجد أن أكبر نسبة من الطلبة كانت إجاباتهم بالموافقة وقد بلغت 60.88%، ونسبة الطلبة الغير

موافقون كانت قد بلغت 21.27%، في حين نجد نسبة الطلبة الممتنعون عن الإجابة حول مضمون العبارة بلغت 18.43%.

أما بالنسبة للطالبات فنجد الأغلبية موافقات على مضمون العبارة نسبية تقدر بـ 76.88%، ونسبة اللواتي امتنعن عن الإجابة قد بلغت 19.09%، والغير موافقات على مضمون العبارة قد بلغت النسبة 4.02%، وهي نسبة ضئيلة جدا.

وبالتالي نلاحظ أن قيمة الترقى بالنسبة لأفراد العينة غير موجودة أو غير محبذة لديهم، فإذا توفرت بعض الشروط في العمل كالعائد المادي وأقل جهد ممكن، فإنهم لا ينظرون ولا يتطلعون للترقى ومنه نلاحظ تراجع قيمة السعي للترقى في العمل لدى أفراد العينة، أما بالنسبة للعبارة رقم (23) والمتعلقة بالفرد الذي لا يحظى بفرصة الترقى داخل المؤسسة التي يعمل بها غالبا ما يرتكب أخطاء فيما يقدمه من عمل، نجد إجابات الطلبة والطالبات تأخذ نفس الاتجاه، حيث يرون أنه لا علاقة بين الأخطاء داخل العمل بالمؤسسة، وفرص الترقى داخلها حيث نجد أكبر نسبة عند الطلبة الغير موافقون على العبارة وقد بلغت 56.02% والموافقون على مضمون العبارة نسبتهم تقدر بـ 28.36%.

في حين نجد نسبة الطلبة الممتنعون عن مضمون العبارة قد بلغت 15.60%، أما بالنسبة للطالبات فنجد أكبر نسبة غير موافقات على العبارة بنسبة تقدر بـ 46.23%، في المقابل نجد نسبة الموافقات على العبارة قد بلغت 44.22%، في حين بلغت نسبة الممتنعين على مضمون العبارة 9.54%.

وبالنسبة للعبارة رقم (24) والمتعلقة بمدى انغماس الفرد في عمله لدرجة أنه لا يحاول تحسين وضعه فيه، في إجابات الطلبة والطالبات فيما يخص هذه العبارة نجد نوع ما من تباين والاختلاف الواضح، حيث نجد أكبر نسبة منهم أجابت بالرفض فبلغت 55.31%،

بالمقابل نجد نسبة الموافقون بلغت 24.11% في حين نجد نسبة الممتنعين عن الإجابة حول مضمون العبارة بلغت 20.56%.

أما بالنسبة للطالبات فنجد أكبر نسبة من الموافقات على مضمون العبارة وقد بلغت 44.22%، بالمقابل نجد نسبة الغير موافقات على مضمون العبارة قد بلغت 30.15%، في حين نجد الممتنعات على مضمون العبارة نسبتهم بلغت 25.62%.

ومن خلال هذه الإجابات نلاحظ انغماس واهتمام وحرص الطالبات في العمل أكبر منه عند الطلبة.

أما بالنسبة للعبارة رقم (25) والمتعلقة بالأعمال ذات الرواتب العليا تهيء للفرد فرصا محدودة للترقى، حيث نجد أكبر نسبة غير موافقون على مضمون العبارة وقد بلغت 40.42%، بالمقابل نجد نسبة الممتنعين عن الإجابة نسبتهم كبيرة حيث بلغت 35.45%، في حين نجد نسبة الموافقون على العبارة بلغت 17.02%.

أما بالنسبة للطالبات فنجد نسبة الممتنعات عن الإجابة حول مضمون العبارة بلغت 45.22%، والغير موافقات عن مضمون العبارة بلغت نسبتهم 32.16%، في حين نجد نسبة الموافقات على مضمون العبارة بلغت 22.61%.

وبالنسبة للعبارة رقم (26) والتي تحتوي على أنه ينبغي على الفرد أن يسعى لتحسين وضعه في العمل، نلاحظ نفس التوجه في إجابات الطلبة والطالبات نحو الموافقة على العبارة، ويرون أنه من الضروري تحسين الفرد لوضعه في العمل.

حيث نجد أكبر نسبة عند الطلبة الموافقون على مضمون العبارة وتقدر بـ 51.77%، وبالمقابل نجد نسبة الطلبة الغير موافقون على العبارة بلغت 30.49%، والممتنعون عن الإجابة بلغت نسبتهم 17.73%.

أما بالنسبة للطالبات فنجد الأغلبية موافقة على مضمون العبارة نسبة تقدر بـ 52.76%، بالمقابل نجد نسبة الغير موافقات على مضمون العبارة بلغت 35.17%، في حين نجد نسبة الممتنعات عن الإجابة قد بلغت 14.07%.

ومن خلال هذه الإجابات للطلبة والطالبات تذبذب واضح في إجاباتهم حول تحسين الفرد لوضعه في العمل.

وبالنسبة للعبارة رقم (27) والمتضمنة للفرد الذي يعمل عمل جيد فإنه سوف يسعى دوما للحصول على عمل أفضل من الذي يشغله نجد نسبة الطلبة الغير موافقون على مضمون العبارة قد بلغت 51.77%، بالمقابل نجد نسبة الطلبة الموافقون على مضمون العبارة قد بلغت 14.18%.

أما بالنسبة للطالبات فنجد تقريبا نسب متقاربة للحالات الثلاث الموافقون والغير موافقون والممتنعون، حيث نجد نسبة الغير موافقون على العبارة بلغت 35.17%، والموافقون بلغت النسبة 32.16% في حين نجد الممتنعات عن الإجابة قد بلغت النسبة 32.66%.

ومن خلال هذه إجابات هذه العبارة، نلاحظ عدم اهتمام الطلبة بالسعي للحصول على عمل أفضل، ونفس الشيء عند الطالبات لكن بأكثر اهتمام للسعي نحو الحصول على عمل أفضل، ومن خلال إجابات الطلبة والطالبات حول قيمة الترقى في العمل نستنتج أن توجهات كلا الجنسين يختلف، حيث نلاحظ عدم إعطاء أهمية من طرف الطلبة لقيمة الترقى في العمل، والاكتفاء بعمل يكون به أجر أو عائد مادي لا بأس به، وعدم بذل جهد كبير فيه أما الطالبات فنلاحظ نوع من الاهتمام بهذه القيمة وإعطائهم أهمية لقيمة الترقى في العمل والمجتمع على حد سواء.

ومنه نلاحظ تباين واضح في نظرة كلا من الطلبة والطالبات نحو قيمة الترقى في العمل.

المبحث الخامس: عرض وتحليل معطيات الفرضية الرابعة

سوف نستعرض من خلال هذا المبحث الخاص بعرض وتحليل معطيات الفرضية الرابعة التي تنص على ما يلي :

تؤدي التحولات الاجتماعية الى تغير القيمة الاجتماعية للعمل في المجتمع ، وذلك من خلال مجموعة من العبارات والمؤشرات الدالة عن البعد الاجتماعي للعمل ، كارتباط العمل بالاحترام والتقدير في المحيط الأسري والأصدقاء والعلاقة بين نوعية العمل والمكانة الاجتماعية التي تضيفها على الأفراد ، وخلق مجالات جديدة للتفاعل ودور العمل في خلق الاستقرار الاجتماعي ومستوى أفضل في الحياة ،

وسوف نتطرق الى كل ذلك بالشرح والتحليل لاستجابات أفراد العينة حول تغير اتجاه هذه القيمة كما يلي :

الجدول رقم (99) يوضح توزيع إجابات الطلبة والطالبات وفقا للعبارات الخاصة بمقياس القيمة الاجتماعية للعمل.

الطالبات						الطلبة						العبارة	
لأدري		غير موافق		موافق		لأدري		غير موافق		موافق			
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
13.56	27	7.03	14	79.39	158	14.18	20	39.71	56	46.09	65	28	إن الأعمال التي تتم داخل مكاتب مخصصة لها أكثر أهمية من أعمال المبيعات حتى لو كانت الرواتب متساوية بينهما.
24.62	49	7.03	14	68.34	136	9.92	14	21.98	31	68.08	96	29	إن العمل يساعد الفرد على كسب المزيد من الأصدقاء ويجعله محبوبا.
37.18	74	29.14	58	33.66	67	4.25	6	41.84	59	53.90	76	30	إن العمل الذي أقوم به يسهم في تحقيق مستوى اجتماعي أفضل لأسرتي.
17.08	34	13.56	27	69.34	138	3.54	05	15.60	22	80.85	114	31	عندما يحصل الفرد على العمل المرموق، فإنه ينال تقدير أصدقائه وأسرته.
5.02	10	21.10	42	73.86	147	9.92	14	9.21	13	80.85	114	32	عندما يمارس الفرد عملا جيدا يكون أكثر احتراما بين جيرانه.
10.55	29	41.70	83	47.73	95	24.82	35	41.13	58	34.04	48	33	لا تعتبر المكانة الاجتماعية العالية للعمل شرطا أساسيا لاختيار العمل الذي سوف يشغله الفرد.
9.54	19	47.23	94	43.21	86	24.82	35	60.99	86	14.18	20	34	إن الفرد لا يتحقق له كسب الاحترام لمجرد أنه يمارس عملا جيدا.
12.56	25	56.28	112	29.14	58	14.18	20	75.17	106	10.63	15	35	إن العمل الذي يتصف بالمكانة الاجتماعية العالية لا يكون بالضرورة أفضل من الأعمال التي لا تتصف بتلك المكانة.
22.61	45	9.54	19	67.83	135	19.85	28	34.04	48	46.09	65	36	أحد أسباب رغبتني في العمل أن أكتسب احترام أسرتي لي.
199						141						المجموع	

نلاحظ من خلال الجدول رقم (98) المبين لتوزيع إجابات الطلبة والطالبات وفقا للعبارات الخاصة بالقيمة الاجتماعية للعمل، فبالنسبة للعبارة رقم (28) والتي تتضمن أن الأعمال التي تتم داخل مكاتب مخصصة لها أكثر أهمية من أعمال المبيعات حتى لو كانت الرواتب متساوية بينهما، نجد اختلاف بسيط في إجابات كلا الجنسين ، حيث نجد أكبر نسبة عند الطلبة الموافقين على مضمون العبارة وبلغت 46.09%، بالمقابل الغير موافقون على العبارة بلغت النسبة 39.71% والممتنعون عن الإجابة بلغت النسبة 14.18% .

أما بالنسبة للطالبات فنجد أكبر نسبة من الموافقات على مضمون العبارة قد بلغت 79.39%، في حين نجد نسبة الممتنعات عن الإجابة قد بلغت 13.56%، والغير موافقات بلغت نسبتهم 7.03%.

ومنه نلاحظ أن الطالبات يحبذن كثيرا العمل في المكاتب الإدارية وكذلك نسبة كبيرة من الطلبة يفضلون العمل في المكاتب على أعمال المبيعات.

وبالنسبة للعبارة رقم (29) والمتعلقة بمدى مساعدة العمل للفرد على كسب المزيد من الأصدقاء ويجعله محبوبا بين أفراد مجتمعه نجد نفس التوجه بالنسبة لإجابات الطلبة والطالبات بحيث أنهم يروا أن العمل فعلا يساعد الفرد على كسب علاقات اجتماعية جديدة، حيث نجد أكبر نسبة من الطلبة كانت إجاباتهم بالموافقة حيث بلغت 68.08%، في المقابل نجد نسبة الطلبة الغير موافقون على مضمون العبارة بلغت 21.98%، في حين نجد نسبة الممتنعين على مضمون العبارة قد بلغت 9.92%.

أما بالنسبة للطالبات فنجد نسبة الموافقات على العبارة بلغت 68.34%، والممتنعات عن الإجابة حول مضمون العبارة بلغت النسبة 24.62%، والغير موافقات بلغت نسبتهم 7.03%.

ومنه نلاحظ نفس الاتجاه حول هذه العبارة، أي أن العمل له قيمة اجتماعية في كسب وربط مزيد من العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

أما فيما يتعلق بالعبارة رقم (30) والمتعلقة بالعمل الذي يقوم الفرد يسهم في تحقيق مستوى اجتماعي أفضل للأسرة، نجد أكبر نسبة عند الطلبة من الموافقين على مضمون العبارة بـ 53.90%، بالمقابل نجد نسبة غير الموافقين بلغت 41.84%، في حين نجد الممتنعين نسبتهم بلغت 4.25%.

أما بالنسبة للطلبات فنجد إجاباتهم متذبذبة، حيث نجد نسبة الممتنعات بلغت 37.18%، والموافقات بلغت النسبة 33.66%، في حين نجد نسبة الطالبات الغير موافقات على مضمون العبارة من خلال إجاباتهن بلغت 29.14%.

وبالنسبة للعبارة رقم (31) والمتضمنة، أنه من يحصل على عمل مرموق فإنه ينال تقدير أصدقائه وأسرته، نجد إجابات أفراد العينة في نفس الاتجاه، بحيث يرون بالأغلبية أن العمل المرموق يعطي للفرد مكانة اجتماعية راقية بين أسرته وأصدقائه، حيث نجد أكبر نسبة عند الطلبة أجابوا بالموافقة على مضمون العبارة وبلغت 80.85%، بالمقابل نجد نسبة الغير موافقين على مضمون العبارة 15.60%، في حين وصلت نسبة الممتنعين عن الإجابة 9.92%، أما إجابات الطالبات فالأغلبية منهن موافقات على مضمون العبارة بنسبة تقدر بـ 69.34%، والممتنعات عن الإجابة بلغت نسبتهم 17.08%، والغير موافقات بلغت نسبتهم 13.56%.

ومنه يمكن أن نقول أن جل أفراد العينة من الطلبة والطالبات يؤكدون على أن الفرد لكي ينال تقدير أفراد المجتمع، يجب أن يكون لديه عملا مرموق ذا مكانة في المجتمع.

وبالنسبة للعبارة رقم (32) والمتعلقة بممارسة الفرد لعمل جيد، يكون أكثر احتراما بين جيرانه نلاحظ نفس التوجه بحيث الأغلبية من الطلبة والطالبات يؤكدون على ما جاء في

العبارة، حيث نجد أن أكبر نسبة عند الطلبة موافقون على محتوى العبارة وقد بلغت 80.85%، والممتنعين عن الإجابة بلغت نسبتهم 9.92%، وغير الموافقين عن مضمون العبارة بلغت نسبتهم 9.21%.

في حين نجد إجابات الطالبات أخذت نفس الاتجاه بحيث أكبر نسبة من الموافقات على مضمون العبارة بلغت 73.86% والغير موافقات بلغت النسبة 21.10% في حين نجد نسبة الممتنعات عن الإجابة بلغت 5.02%.

ومنه نلاحظ أن هذه الإجابات تعتبر تدعيم للإجابات العبارة السابقة، ومنه نلاحظ أن الطلبة والطالبات يحبذون العمل الجيد، ويرونه كفيل يجلب الاحترام عند الجيران وأفراد المجتمع أي أن القيمة الاجتماعية للعمل مبرورة فقط حسبهم بالعمل الجيد المرموق.

أما فيما يتعلق بالعبارة رقم (33) والمتعلقة بالمكانة الاجتماعية العالية للعمل، لا تعتبر شرطاً أساسياً لاختيار العمل الذي سوف يشغله الفرد، نلاحظ تباين كبير في إجابات الطلبة والطالبات حيث نجد أكبر نسبة عند الطلبة غير الموافقين على مضمون العبارة بلغت 41.13%، بالمقابل الموافقين على مضمون العبارة بلغت النسبة 34.04%، في حين نجد نسبة الممتنعين بلغت 24.82%.

أما فيما يتعلق بإجابات الطالبات، نجد أكبر نسبة موافقات على مضمون العبارة، ويرون المكانة الاجتماعية العالية للعمل شرطاً أساسياً لاختيار العمل اللواتي يرون شغله بـ 47.73%، بالمقابل نجد نسبة معتبرة من إجابات الطالبات اللواتي يرفضن مضمون العبارة بـ 41.70%، والممتنعات عن الإجابة بلغت نسبتهم 10.55%.

ومنه نلاحظ اختلاف في إجابات الطلبة والطالبات، حيث يرى الطلبة أن المكانة الاجتماعية العالية للعمل ليست شرطاً أساسياً لشغل هذا العمل، في حين هنالك نسبة معتبرة من الطالبات يرون أن المكانة الاجتماعية العالية لأي عمل شرطاً أساسياً لاختيار

العمل الذي سوف يشغلن، لأن عادات وتقاليدهن وقيم المنطقة تضع حدودا واضحة لعمل المرأة.

أما فيما يتعلق بالعبارة رقم (34) والتي تتضمن أن الفرد لا يتحقق له كسب الاحترام لمجرد أنه يمارس عملا جيدا، نجد نفس التوجه عند أفراد العينة يرفضون مضمون العبارة ويؤكدون على مضمون العبارة رقم (32) والتي هي عكس مضمون العبارة رقم (34) ويؤكدون أن العمل الجيد يكسب الفرد الاحترام، فنجد أكبر نسبة من الطلبة غير موافقين على مضمون العبارة بـ 60.99%، والممتنعين عن الإجابة بلغت نسبتهم 24.82%، في حين نجد نسبة الموافقين على مضمون العبارة بلغت 14.18%.

أما فيما يخص إجابات الطالبات فنجد نسبة الرفضات لمضمون العبارة بلغت 47.23%، والموافقات على مضمون العبارة بلغت نسبتهم 43.21%، والممتنعين عن الإجابة بلغت نسبتهم 9.54% ومنه نؤكد ما جاء في إجابات العبارات السابقة، أن العمل الجيد يكسب الفرد المكانة الاجتماعية اللائقة واحترام الجميع.

وبالنسبة للعبارة رقم (35) والتي تدور حول العمل الذي يتصف بالمكانة الاجتماعية العالية، لا يكون بالضرورة أفضل من الأعمال التي لا تتصف بتلك المكانة، حيث نجد إجابات الطلبة والطالبات نسبة معتبرة ترفض مضمون هذه العبارة، حيث نجد أكبر نسبة عند الطلبة الغير موافقين على مضمون العبارة وتقدر بـ 75.17% والممتنعين عن الإجابة بلغت نسبتهم 14.18%، في حين نجد نسبة الموافقات على مضمون العبارة 10.63%.

ونفس الشيء عند إجابات الطالبات، حيث نجد أكبر نسبة من الطالبات غير موافقات على مضمون العبارة وتقدر بـ 56.28%، والموافقات على مضمون العبارة بلغت نسبتهم 29.14%، في حين نجد نسبة الممتنعين بلغت 12.56%.

ومنه يمكن أن نقول أن المكانة الاجتماعية العالية للعمل تعطي الأفضلية عن باقي الأعمال من خلال نظرة أفراد العينة بتأكيدهم لذلك من خلال إجاباتهم.

وبالنسبة للعبارة رقم (36) والمتضمنة لأحد أسباب رغبة الفرد في العمل هو اكتساب احترام أسرته له.

حيث نجد نسبة عند الطلبة الموافقين على مضمون العبارة وقد بلغت 46.09%، وبالمقابل نسبة الغير موافقون بلغت 34.04%، في حين نجد نسبة الطلبة الممتنعون عن الإجابة بلغت 19.85%.

أما فيما يخص إجابات الطالبات نجد نفس الاتجاه حيث أن أكبر نسبة هي الطالبات الموافقات بلغت 22.61%، أما نسبة الطالبات غير الموافقات بلغت 9.54%.

ومنه يمكن القول أن أفراد العينة يعطون أهمية بالغة للعمل من ناحية المكانة واحترام أفراد الأسرة والمجتمع لهم

ومن خلال إجابات الطلبة والطالبات فيما يخص القيمة الاجتماعية للعمل، نلاحظ أن الطالبات يعطين أهمية بالغة للقيمة الاجتماعية للعمل مقارنة بنسبة كبيرة من الطلبة.

ولو أنهم في الأخير يؤكدون على أن للعمل دور كبير في ربط العلاقات الاجتماعية وإكساب الفرد الاحترام والتقدير وخلق مجالات أخرى للتفاعل وإكساب الفرد المكانة الاجتماعية المناسبة في الأسرة والمجتمع على حد سواء

المبحث السادس: عرض وتحليل معطيات الفرضية الخامسة

سأنتظر ومن خلال هذا المبحث الخاص بعرض وتحليل معطيات الفرضية الخامسة والتي تنص على :

تؤدي التحولات الاجتماعية الى تغيير منظومة قيم العمل ولاسيما قيمة الفخر بالعمل كقيمة مرتبطة بالعمل ، وتتكشف هذه القيمة من خلال رؤية الشباب الجامعي إزاء مجموعة من المؤشرات والعبارات الدالة والمرتبطة بمدى الإشباع الذي يحققه الفرد من عمله ودرجة الانضباط في العمل وحببه له ، ومقدار إتقان الفرد لعمله في مواقف تفاعله اليومية ومدى شعوره وإحساسه بالفخر

وسوف نتطرق الى كل ذلك بالشرح والتحليل لاستجابات أفراد العينة حول تغييرهم اتجاه هذه القيمة فيما يلي :

الجدول رقم (99): يوضح توزيع إجابات الطلبة والطالبات وفقا للعبارات الخاصة بمقياس قيمة الفخر بالعمل.

الطالبات						الطلبة						العبارة	
لا أدري		غير موافق		موافق		لا أدري		غير موافق		موافق			
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
41.20	82	7.03	14	51.75	103	31.20	44	27.65	39	41.13	58	37	إن الفرد الذي لا يتقن عمله يجب أن يشعر بالخجل من نفسه لما يفعل.
22.61	45	9.04	18	68.34	136	21.22	30	42.55	60	36.17	51	38	لا أرى عيبا في أن يقلل الفرد من جهده في العمل إذا كان في مخططه أن يترك هذا العمل.
45.72	91	11.05	22	43.21	86	29.78	42	36.17	51	34.04	48	39	ليس هناك أكثر إشباعا من تقديم أفضل أداء ممكن في العمل.
24.62	49	15.07	30	60.30	120	21.98	31	41.84	59	36.17	51	40	إن الإنسان الذي لا يشعر بالفخر بعمله لا يشعر بالسعادة.
21.60	43	25.12	50	57.78	115	15.60	22	44.68	63	39.71	56	41	يجب على الفرد أن يشعر بالفخر بالعمل الذي يمارسه.
12.06	24	47.73	95	40.20	80	22.69	32	25.53	36	51.77	73	42	من أهم الأمور في أداء العمل هو حب الفرد لعمله.
13.56	27	25.12	50	61.30	122	2.12	63	43.97	62	53.90	76	43	أشعر بالفخر عندما أبذل أقصى طاقة لإنجاز عملي على أكمل وجه.
8.54	17	27.63	55	63.81	127	12.05	17	49.64	70	38.29	54	44	إن القيام بعمل يحبه الشخص أكثر أهمية من العائد المادي من عمل لا يحبه.
42.71	85	44.22	88	13.06	26	28.05	39	45.39	64	26.95	38	45	إنني أتكلم كثيرا عن عملي مع أصدقائي خارج ساعات العمل.
199						141						المجموع	

ومن خلال الجدول رقم (99) المبين لتوزيع إجابات الطلبة والطالبات وفقا للعبارات الخاصة بقيمة الفخر بالعمل.

فبالنسبة للعبارة رقم (37) والمتعلقة بالفرد الذي لا يتقن عمله يجب أن يشعر بالخجل من نفسه لما يفعل، نلاحظ تباين في إجابات الطلبة والطالبات، حيث نجد أكبر نسبة عند الطلبة كانت إجاباتهم بالموافقة على مضمون العبارة وقد بلغت 41.13%، في حين نجد الممتنعين عن الإجابة نسبتهم بلغت 31.20%، أما بالنسبة للطلبة الغير موافقون على العبارة بلغت نسبتهم 27.65%.

في حين نجد إجابات الطالبات الموافقات على مضمون العبارة بلغت نسبتهم 51.75%، وغير الموافقات بلغت نسبتهم 41.20%، في حين نجد نسبة الممتنعين بلغت 7.03%. وهنا نلاحظ اهتمام الطالبات أكثر بالعمل من الطلبة، من حيث أنهم يشعرون بالخجل من عدم إتقانهم للعمل بنسبة معتبرة، مما يفرض عليهم الحرص والإتقان والاهتمام بالعمل.

أما بالنسبة للعبارة رقم (38) والمتعلقة بمدى رأي الطالب للفرد الذي يقلل من جهده في العمل، إذا كان في مخطئه أن ترك هذا العمل، يعتبر عيباً أم لا، نجد تباين واضح في إجابات كلا الجنسين، بحيث نرى أكبر نسبة عند الطلبة الذين لا يوافقون على مضمون العبارة وقد بلغت 42.55%، ونسبة الموافقين على مضمون العبارة بلغت 36.17%، في حين نسبة الممتنعين عن الإجابة بلغت 21.27%.

وفيما يخص إجابات الطالبات نجد أكبر نسبة هن الموافقات على مضمون العبارة وقد بلغت 68.34%، بالمقابل بلغت نسبة الغير موافقات على مضمون العبارة 22.61%.

في حين نجد نسبة الممتنعين عن الإجابة بلغت 09.04%، ومنه نؤكد كل اهتمام الطالبات بالعمل وإتقانهم على الطلبة، بحيث نجد نسبة معتبرة من الطلبة لا ترى عيباً

في أن يقلل الفرد من جهده إذا كان في مخطئه تركه، في حين الطالبات نسبة معتبرة منهن بل أغلبية ترى أن هذا الأمر عيباً.

وبالنسبة للعبارة رقم (39) والمتعلقة بأكثر الأشياء إشباعاً هو تقديم أفضل أداء ممكن في العمل، نلاحظ تذبذب في إجابات أفراد العينة، إلا أن التوجه واضح برفض مضمون العبارة حيث نجد أكبر نسبة عند الطلبة غير موافقون على مضمون العبارة وقد بلغت 36.17%، بالمقابل نجد الموافقون في إجاباتهم على مضمون العبارة نسبتهم بلغت 34.04%، في حين نجد الممتنعين على مضمون العبارة نسبتهم بلغت 29.78%.

وفيما يخص الطالبات نجد نفس التوجه حيث أكبر نسبة كانت إجابتهن برفض مضمون العبارة وقد بلغت 45.72%، في حين نجد نسبة الممتنعات بلغت نسبتتهن 11.05%.

ومنه نلاحظ أن أفراد العينة من الطلبة والطالبات لا يرون أن تقدم أفضل أداء ممكن في العمل هو الأكثر إشباعاً أو الشيء الأفضل، ومنه نجد أن أفضل إشباع بالنسبة للطلبة والطالبات ليس في العمل، وهذا يؤكد عدم اهتمام وفخر الطلبة بالعمل.

وبالنسبة للعبارة رقم (40) والمتضمنة بأن الإنسان الذي لا يشعر بالفخر بعمله لا يشعر بالسعادة، نجد أكبر نسبة عند الطلبة الذين أجابوا بالرفض على مضمون العبارة وقد بلغت 41.84% وبالمقابل نجد نسبة الموافقين بلغت 36.17%، في حين نجد نسبة الطلبة الممتنعين عن الإجابة بلغت 21.98%.

أما فيما يخص الطالبات فنجد عكس إجابات الطلبة أكبر نسبة هن اللواتي كانت إجابتهن بالموافقة حيث بلغت 60.30%، بمقابل الغير موافقات بلغت نسبتتهن 24.62%، في حين نجد الممتنعات عن الإجابة بلغت نسبتتهن 15.07%.

وهنا يمكننا أن نقول أن الطالبات يؤكدن على ربط السعادة في الحياة بشعور الفرد بالفخر بعمله، وهذا لكون قيمة العمل والفخر به أمر هام وأساسي في حياة الأفراد، أما الطلبة فنلاحظ نسبة كبيرة منهم لا يعطي أهمية لقيمة الفخر بالعمل وبالتالي لا يربطه بالسعادة.

أما فيما يتعلق بالعبارة رقم (41) والمتعلقة بوجود الفرد أن يشعر بالفخر بالعمل الذي يمارسه، نلاحظ نفس التوجه مقارنة بالعبارة السابقة، حيث نجد أن أكبر نسبة من الطلبة أجابوا بالرفض وقد بلغت 44.68%، وبالمقابل بلغت نسبة الموافقين على مضمون العبارة 39.71%. والممتنعين عن الإجابة بلغت نسبتهم 15.60%، في حين نجد أكبر نسبة عند الطالبات اللواتي كانت إجابتهن بالموافقة على مضمون العبارة وقد بلغت 57.78%، ونسبة الممتنعات عن الإجابة بلغت 25.12%، في حين بلغت نسبة الطالبات اللواتي رفضن محتوى العبارة 21.60%،

ومنه نلاحظ أن تصور ونظرة الطلبة والطالبات للعمل الممارس وشعور الفرد بالفخر به، تتباين تباينا واضحا.

حيث نلاحظ اهتمام الطالبات وشعورهن بالفخر بالعمل الذي مارسه أكثر من الطلبة الذين لا يعطون أهمية للعمل الممارس من حيث شعور الفخر به، بحيث يروا الشعور بالفخر بالعمل إلا إذا كان ذا مكانة اجتماعية عالية، وله عائد مادي مرتفع.

أما فيما يتعلق بالعبارة رقم (42) والمتعلقة بأهم الأمور في أداء العمل حب الفرد لعمله، حيث نجد أكبر نسبة عند الطلبة الذين أجابوا بالموافقة على مضمون العبارة وقد بلغت 51.77%، بالمقابل بلغت نسبة الطلبة الغير موافقون 25.69%، في حين نجد نسبة الممتنعون عن الإجابة بلغت 22.59%.

أما فيما يخص الطالبات فنجد نسبة الممتنعات عن الإجابة وقد بلغت 47.73%، ونسبة الموافقات على مضمون العبارة بلغت 40.20%، في حين نجد نسبة الممتنعات عن الإجابة بلغت 12.06%.

ومنه نلاحظ أن الطلبة والطالبات يؤكدون على حب الفرد للعمل لكي يكون الأداء متميز. وبالنسبة للعبارة رقم (43) والمتعلقة بشعور الفرد بالفخر عندما يبذل أقصى طاقة عمل ما على أكمل وجه.

نجد أكبر نسبة عند الطلبة الذين كانت إجاباتهم بالموافقة على مضمون العبارة وقد بلغت 53.90%.

بمقابل نجد نسبة الغير الموافقين على مضمون العبارة بلغت 43.97% في حين نجد نسبة الممتنعين عن الإجابة بلغت 02.12%.

أما فيما يخص الطالبات فنجد نسبة اللواتي كانت إجابتهن بالموافقة على مضمون العبارة قد بلغت 61.30%، في حين نجد نسبة الممتنعات قد بلغت 25.12%، والغير موافقات بلغت النسبة 13.56%.

وبالنسبة للعبارة رقم (44) والمتعلقة بأهمية العمل الذي يحبه الشخص أكثر أهمية من العائد من لا عمل لا يحبه.

نجد أكبر نسبة عند الطلبة الذين أجابوا بالموافقة على مضمون العبارة وقد بلغت 49.64%، بمقابل بلغت 12.05%.

أما فيما يخص الطالبات فنجد أكبر نسبة من الطالبات اللواتي كانت إجابتهن على مضمون العبارة ب 63.81%، في حين نسبة اللواتي امتنعن عن الإجابة قد بلغت 27.63%، ونسبة الطالبات اللواتي رفضن محتوى العبارة قد بلغت 08.54%.

ومن خلال إجابات أفراد العينة حول هذه العبارة، يؤكد لنا الطلبة على أهمية العائد المادي في اختيار أو القيام بأي عمل، ولا يعطون أي أولوية لحب العمل وثم الفخر به، عكس الطالبات اللواتي يضعن حب العمل على رأس الأولويات في اختيارهن أو قيامهن بأي عمل وبالتالي قيمة الفخر بالعمل عند الطالبات موجودة أكثر منها عند الطلبة وبالنسبة للعبارة الأخيرة رقم (47) والمتعلقة بتكلم الأفراد مع أصدقائهم عن العمل خارج ساعات العمل، نجد أكبر نسبة عند الطلبة غير موافقون على مضمون العبارة ب45.39%، بمقابل نجد نسبة الممتنعين بلغت 28.95%، في حين بلغت نسبة الموافقين على مضمون العبارة 26.95%.

أما بالنسبة للطالبات فنجد أكبر نسبة الممتنعين عن الإجابة وتقدر ب44.22%، ثم اللواتي كانت إجابتهن بالرفض بنسبة تقدر ب42.71%، ونسبة الموافقات بلغت 13.06%.

وهذا راجع ربما لكون الطالبات كثير منهن لا يعملن باستمرار.

ومن خلال ما سبق من إجابات الطلبة والطالبات حول قيمة الفخر بالعمل، نجد أن نظرة وتصور أفراد العينة يختلف اختلاف كبير بين الجنسين، حيث نلاحظ أن الطلبة لا يعطون أهمية بالغة لقيمة الفخر بالعمل من خلال حب العمل وإتقانه وتقديم أفضل أداء ممكن في العمل.

أما الطالبات فنجدهن أكثر حرصاً وإعطاءهن أهمية بالغة لقيمة الفخر بالعمل، وهو في الحقيقة أمر معروف عند المرأة بصفة عامة اهتمامها الكبير بالعمل الذي تقوم به وبالتالي تصبح تحبه وتهتم به وتعطيه أولوية مما يكسبها قيمة الفخر بعملها.

الفصل الثامن

عرض ومناقشة النتائج العامة لِلدراسة

- المبحث الأول : عرض ومناقشة النتائج الخاصة بالفرضية الأولى
- المبحث الثاني : عرض ومناقشة النتائج الخاصة بالفرضية الثانية
- المبحث الثالث: عرض ومناقشة النتائج الخاصة بالفرضية الثالثة
- المبحث الرابع: عرض ومناقشة النتائج الخاصة بالفرضية الرابعة
- المبحث الخامس: عرض ومناقشة النتائج الخاصة بالفرضية الخامسة

عرض ومناقشة النتائج العامة للدراسة

تمهيد :

سنحاول في هذا الفصل الذي يتضمن عدة مباحث تدور كلها حول الإشكالية المطروحة والمتمثلة في التعرف على مدى تأثير التحولات الاجتماعية على منظومة قيم العمل من وجهة نظر الشباب الجامعي الجزائري ، ومن خلال ذلك جاءت مناقشة نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات ولكي يتسنى لنا الحكم على مدى صحة الفرضيات التي تتضمنها الدراسة الراهنة

المبحث الأول : عرض ومناقشة النتائج الخاصة بالفرضية الأولى

والتي تتضمن أنت التحولات الاجتماعية قد تؤدي إلى حدوث تغيرات في القيم الاقتصادية للعمل ، وهي قيمة صريحة تركز على الفائدة المادية من العمل ومدى حرص الفرد على زيادة دخله من العمل وارتباط تقديره للأعمال من خلال ما تدره تلك الأعمال من دخل ويسعى الى المقارنة بين العائد المادي للعمل وعائده الاجتماعي

ومن خلال تحليل الإجابات لأفراد العينة حول العبارات التي تتضمن هذه القيمة ، اتضح أنه فعلا هناك ميل اكبر اتجاه تبني هذه القيمة من خلال اهتمامهم بالعائد المادي حيث بلغت النسبة لدى الطلبة **75.88%** لدى الطلبة ولدى الطالبات **50%** ، وكذلك نجد نسبة عالية من أفراد العينة يعطون أهمية للعمل الإضافي وهذا لزيادة الدخل حيث تقدر النسبة عند الطلبة بـ **65.24%** وعند الطالبات بلغت **63.31%** ، كما نجد نسبة كبير من أفراد العينة يضعون العائد المادي في مقدمة الاعتبارات ليشغل أي عمل حيث بلغت النسبة عند الطلبة **68.08%** وعند الطالبات بلغت **63.81%** .

ومنهم فهم يعتبرون العائد المادي عاملا أساسيا في اختيار أي عمل أو وظيفة أو شغله وكذا يفضلون العمل في المؤسسات التي تمنح راتبا أعلى ، وهذا من وجهة نظر الشباب الجامعي أنه يساعدهم على تلبية احتياجاتهم الضرورية كالسكن والزواج بالإضافة أنهم وبنسبة ساحقة يرون أن أفضل الأوقات في العمل هي تلك التي يستلمون فيها الراتب ومنه نلاحظ من خلال إجاباتهم حول هذه القيمة صحة ما جاءت به فرضيتنا في هذا السياق ، حيث نلاحظ أن التحولات الاجتماعية فعلا أثرت على منظومة القيم و خاصة قيم العمل عند الشباب بصفة عامة والجامعي خاصة وأصبحت القيم الاقتصادية ذات أهمية وأولوية ولاسيما الراتب المرتفع .

المبحث الثاني : عرض ومناقشة النتائج الخاصة بالفرضية الثانية

والتي تنص على أن التحولات الاجتماعية قد تؤدي الى حدوث تغيرات في نظرة الشباب الجامعي لقيمة الأفضلية في العمل ، وهذا من خلال تفضيل العمل عند الدولة (القطاع العام) على العمل في القطاع الخاص أو الحر ، وكذا تفضيلهم للعمل المريح والأقل جهدا ووقتا على العمل الذي فيه يبذل مجهود كبير ويأخذ وقتا طويلا

ومن خلال تحليل إجابات أفراد العينة حول العبارات التي تتضمن هذه القيمة اتضح فعلا أن هناك ميول كبيرة لدى الطلبة والطالبات بتفضيلهم للعمل عند الدولة على العمل عند القطاع الخاص وهذا ما نجده في العبارة الدالة حول العمل عند الدولة بكونه أضمن من العمل الحر أو عند الخواص حيث بلغت نسبة الطلبة **69.50%** وعند الطالبات بلغت **65.32%** ، وكذلك نجد تفضيل افراد العينة للعمل الذي يستتفد وقتا ضئيلا بحوالي **96.45%** عند الطلبة وعند الطالبات بلغت النسبة **76.38%**

من خلال إجابات المبحوثين و المبحوثات ، أن هناك تغير في نظرتهم لقيمة الأفضلية في العمل ، حيث أن أغلب أفراد العينة ومن خلالهم الشباب الجامعي بصورة عامة، يفضلون العمل عند الدولة وخاصة لدى فئة الطالبات، وهذا قد يرجع لعدة عوامل من بينها شعور أفراد العينة بالأطمئنان والاستقرار النفسي والاجتماعي بالعمل في القطاع العام وكما عملت الدولة على توفير مناصب الشغل في عدة قطاعات ، كالتربية والإدارات والصحة والأمن والداخلية ، مدعومة وتابعة الدولة وبعض الهيئات الأخرى مثل وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالإضافة الى هيئات أخرى

كما وجهت الدولة عناية أكبر للشباب المؤهل و خريجي الجامعات بصفة خاصة، كما أجاب أفراد العينة بأنهم يفاضلون بين عمل وآخر، بحيث يختارون الأعلى دخلا، وكما يفضلون العمل المريح (بدل الشاق والمتعب)، أو بالأحرى فهم يميلون أكثر للعمل

المكتبي والإداري، أي العمل الذهني بصفة عامة ، وينفرون من العمل اليدوي الأعمال الأخرى، وهذا ما يؤكد الواقع الميداني حيث تعاني بعض القطاعات لاسيما الأعمال الزراعية والبناء من نقص فادح في الأيدي العاملة الشابة والمؤهلة.

أما بالنسبة لتفضيلهم العمل الحر فنجد أن هناك بعض الطلبة خاصة من يميل لهذا النوع أكثر من الطالبات اللواتي لا يحبذنه تماما ، خاصة في المناطق الداخلية والريفية من الوطن ، فنجد نسبة الطلبة **56.73%** الذين يفضلون العمل الحر وبلغت النسبة عند الطالبات **37.18%** ، كما نلاحظ بعض القضايا المتعلقة بالعمل كالتغيب عن العمل حيث نرى أغلب إجابات الطلبة والطالبات لا يكثرثون بالتغيب ويعتبرونه أمر عادي ليس له علاقة بالانتاج ورفع المردودية كقيمة من قيم العمل حيث بلغت النسبة عند الطلبة **46.80%** وعند الطالبات **49.24%** ، وتدعيما للإجابات السابقة نلاحظ أن أغلب أفراد العينة سواء بالنسبة للطلبة أو الطالبات فهم جميعا يفضلون العمل الذي يتميز بجهد أقل وعلى ضوء ما سبق نستنتج أن الشباب بصفة عامة والشباب الجامعي خاصة ،يفضلون العمل عند الدولة ، و يميلون بل يفضلون الراتب الأعلى والعمل المريح .

المبحث الثالث : عرض ومناقشة النتائج الخاصة بالفرضية الثالثة

والتي تنص على أن التحولات الاجتماعية قد تؤدي الى حدوث تغييرات في قيمة الترقى في العمل من خلال سعي الشباب الجامعي وتصورهم للترقية داخل العمل ، والسعي لتحسين مكانتهم في العمل والمجتمع مستقبلا ، وهذه القيمة تركز على حرص الطلبة والطالبات على فرص الترقية داخل العمل الذين يريدون شغله مستقبلا من جهة ، ومن جهة اخرى على مستوى المجتمع من خلال تحسين مكانته بصفة عامة

ومن خلال تحليل إجابات المبحوثين و المبحوثات حول العبارات التي تتضمن هذه القيمة تبين أن أفراد العينة يفضلون العمل الذي به ترقية غير أنهم يضعونها من اهتماماتهم وليس من أولوياتهم في اختيار العمل ، حيث نجد نسبة الطلبة الذين يضعون شرط السعي في اختيار العمل 52 % وعند الإناث بلغت النسبة 58.79 % .

فبالنسبة لاختيار الأفراد للأعمال التي تكون فيها فرص الترقى متوفرة و متاحة هي التي تحتل الأولوية ، في نظر هؤلاء الشباب الجامعي ، وذات قيمة في اختياره لأي عمل ، لذا كان معظم أفراد العينة يعتبرون الترقية داخل العمل أمر أساسي ويربطون ذلك بطبيعة العمل في حد ذاته لأنه في نظرهم الترقية تتبعها أليا استفادة مادية ، وتجدهم يستثنون أنه إذا كان العمل مرضيا وغير متعب، أي مريح و به دخل مادي مرض لهم، فالترقية داخل هذا العمل ليس أمر أساسي بل ثانوي جدا.

ونجد أن الطلبة والطالبات يعتبرون أن عدم إعطاء الفرد فرصة للترقى داخل المؤسسة التي يعمل بها ليس له علاقة تماما بالأخطاء التي يقع فيها العامل، وينسبون أو يرجعون الأخطاء لعوامل أخرى ، كنقص الحوافز المادية مثلا ، مع أن جل أفراد العينة يعتبرون أن تحسين الفرد لوضعه في العمل وفي المجتمع عموما أمر يجب أن يعمل عليه كل

الأفراد ، وكذا الترقية في العمل للحصول على أعمال جيدة خاصة الأمور المتعلقة بالجانب المادي والمزايا والمنح و التربصات والخ

ومنه فقيمة الترقى في العمل تعتبر قيمة أساسية عند أفراد العينة ، لأنها في نظرهم بعضهم طريق للامتيازات والحوافز المادية

ومنه على ضوء ما سبق نستنتج صحة ما جاءت به الفرضية في هذا السياق حول مدى تأثير التحولات الاجتماعية فعلا في منظومة القيم وبخاصة قيم العمل عند الشباب بصفة عامة والجامعي بصفة خاصة مع ربطهم لهذه القيمة بالجانب المادي .

المبحث الرابع : عرض ومناقشة النتائج الخاصة بالفرضية الرابعة

والتي تنص على أن التحولات الاجتماعية قد تؤدي الى حدوث تغيرات في القيمة الاجتماعية للعمل ، وهي قيمة صريحة وواضحة تركز مدى مساعدة الفرد على كسب المزيد من الأصدقاء ويجعله محبوبا وكسب المزيد من الاحترام والتقدير ، وعلاقة العمل المرموق بالمكانة الاجتماعية داخل الأسرة والمجتمع على حد سواء ، وأسباب الرغبة في العمل من الجانب الاجتماعي

ومن خلال تحليل الإجابات لأفراد العينة حول العبارات التي تتضمن هذه القيمة اتضح فعلا أنه هناك ميل اكبر اتجاه تبني هذه القيمة من خلال اهتمامهم بالجانب الاجتماعي للعمل فنجد نسبة الطلبة الذين يؤكدون على أهمية العمل المرموق في كسب تقدير الأصدقاء والأسرة بلغت **80.85 %** وعند الطالبات **69.34 %** ، أي أن أفراد العينة يعطون أهمية للعمل في كسب المكانة اللائقة في المجتمع .

ومنه تكشف استجابات الطلبة والطالبات على المقياس الفرعي الخاص بالقيمة الاجتماعية للعمل ، حيث يلاحظ تحبيذ الطلبة والطالبات للعمل داخل الإدارات والمكاتب على أهمية أعمال المبيعات، أو التجارة بصفة عامة رغم ان الين الاسلامي يفضل ويرغب العمل في التجارة على العمل محدود الأجر وهو ما نجده في أحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام من تفضيل للعمل في التجارة على باقي الأعمال الأخرى ، وكذلك يعتبرون العمل أحد أهم العوامل التي تسهم في تحقيق مستوى اجتماعي أفضل للأسرة، وهذا يدل على اهتمام الطلبة والطالبات بتضامن والتكافل داخل الأسر من خلال تحقيق مستوى معيشي لأسرهم من وراء أعمالهم ، وكذلك نلاحظ إقرار الطلبة والطالبات بتفضيل العمل المرموق والعمل الجيد، بإعطاء الفرد المكانة الاجتماعية والاحترام والتقدير داخل أسرته ومجتمعه بصفة

عامة، ويوضحون ذلك بان الفرد لا يتحقق له كسب الاحترام والتقدير لمجرد انه يعمل فقط، بل يجب أن يكون العمل محترم، أي ذا مكانة اجتماعية لا بأس بها.

ويؤكدون على أن العمل الذي يتصف بالمكانة الاجتماعية العالية يبقى من أفضل الأعمال، ويربطون هذه المكانة بالدخل المادي والمنصب المريح، كالطبيب والمدير والمهندس و المسؤول والصيدلي والخ من الأعمال الأخرى المرموقة.

ومن جانب آخر يرى الطلبة والطالبات أن من أهم أحد أسباب الرغبة في العمل هو إيجاد مكانة واحترام داخل الأسرة التي ينتمون إليها حيث بلغت النسبة عند الطلبة **68.08%** وعند الطالبات **68.34%** ليس له علاقة بالإنتاج ورفع المردودية كقيمة من قيم العمل

ومن خلال ما سبق نلاحظ فعلا أن التحولات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري خلال العقود الماضية أثرت بشكل واضح في نظرة الشباب الجامعي للقيمة الاجتماعية للعمل، واهتمامهم بالأعمال ذات المكانة الاجتماعية التي تعطي لهم احتراماً وقدرًا كبيراً بين الأصدقاء والأسرة والمجتمع ومنه صحة الفرضية الرابعة بأن التحولات الاجتماعية فعلا أثرت في منظومة القيم وبخاصة قيم العمل عند الشباب بصفة عامة والجامعي بصفة خاصة .

المبحث الخامس : عرض ومناقشة النتائج الخاصة بالفرضية الخامسة

والتي تنص أن التحولات الاجتماعية قد تؤدي الى حدوث وتغيرات في قيمة الفخر بالعمل وهذا من خلال حب العمل وإتقانه والاهتمام به ، ومدى شعور الفرد بالافتخار بالعمل الذي يمارسه ، وكذا حب الفرد للعمل أكثر من حبه للعائد المادي الذي يجنيه منه

ومن خلال تحليل الإجابات لأفراد العينة حول العبارات التي تتضمن هذه القيمة اتضح انه فعلا لا يميل كثيرا لتبني هذه القيمة خاصة لدى الطلبة عكس الطالبات الذي يعطون أهمية لهذه القيم ، حيث نجد نسبة الطلبة منخفضة مقارنة بالطالبات الذين يقرون بوجوب شعور الفرد بالفخر بالعمل الذي يمارسه حيث بلغت عند الطلبة 39.71 % وعند الطالبات أعلى حيث بلغت 57.78 % .

ومنه تكشف اجابات الطلبة والطالبات حول المقياس الفرعي الخاص بقيمة الفخر بالعمل حيث يعتبر أفراد العينة بأن عدم الإتقان في العمل لا يعتبر أمرا مخجلا، خاصة فئة الطلبة وهذا يعتبر تغير كبير في نظرة الشباب الجامعي تجاه قيمة الفخر بالعمل ومن خلالها إتقان العمل في حد ذاته ، وكذلك لا يروا عيبا في تقليل الفرد من جهده في العمل في حالة ما إذا كان بوده أن يتركه ، وهنا نلاحظ عدم اهتمامهم للعمل من خلال هذه الإجابات ، بمعنى أنه إذا أراد أن يترك العمل فليس عيبا أن يقلل من جهده وأدائه.

أما عدم شعور أفراد العينة بالفخر بعملهم فهم لا يربطون هذا الشعور بالعمل الذي يمارسه وإنما يربطون ذلك بأشياء أخرى ، كالجانب المادي للعمل (العائد المادي) والمكانة الاجتماعية والراحة في أداء العمل وجهد ووقت أقل .

ونجدهم كذلك في إجاباتهم فيما بعد حول قيام الفرد بعمل يحبه أكثر أهمية من العائد المادي من عمل لا يحبه، فنجد إجابات الطلبة ترفض هذا المنطلق بحيث يروا العائد المادي أكثر أهمية من العمل سواء كان يحبه الفرد أم لا، عكس الطالبات اللواتي يرون

أن حب العمل أكثر أهمية من العائد المادي، وهذا راجع لطبيعة المنطقة وعاداتها وتقاليدها باختيار عمل الفتاة بعناية ، سواء قرب المسافة أو عدم الاختلاط بالرجال، وأمور أخرى كالعمل في الليل ... الخ ، ومنه نلاحظ أن قيمة الفخر بالعمل فعلا عرفت تغيرا وأصبحت غير مهمة وليس لها أولوية عند الشباب الجامعي عكس القيم الأخرى كالأفضلية والاقتصادية للعمل والقيمة الاجتماعية للعمل .

خاتمة

الخاتمة

وفي خاتمة هذه الدراسة نكون قد حاولنا التوصل إلى النتائج المتوخاة ، في الدراسة التي تتناول تأثير التحولات الاجتماعية في المجتمع الجزائري على منظومة القيم بصفة عامة وقيم العمل بصفة خاصة لدى الشباب الجامعي الجزائري

وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة رصد أهم التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المجتمع الجزائري خلال العقود الأخيرة وفي شتى المجالات والتي كانت جذرية وعميقة خاصة في المجالات الاقتصادية والسياسية ، حيث انتقلنا من النظام الاقتصادي الاشتراكي الى النظام الاقتصادي الحر (الرأسمالي) ، والانتقال من النظام السياسي المعتمد على الحزب الواحد الى النظام السياسي المبني على التعددية السياسية والحزبية ومدى تأثير هذه التحولات على منظومة القيم بصفة عامة وقيم العمل بصفة خاصة وهل تغيرت فعلا نظرة الشباب الجامعي لمفهوم العمل وقيمه ؟

وقد تم التعرف عن ذلك من خلال وجهة نظر الشباب الجامعي تجاه خمس قيم أساسية خاصة بالعمل وهي القيمة الاقتصادية للعمل ، والقيمة الاجتماعية للعمل وقيمة الأفضلية للعمل ، وقيمة الفخر والسعي الى الترقى في العمل

ومنه لاحظنا أن تصور ونظرة الشباب الجامعي تجاه العمل وقيمه تغيرت فعلا خاصة بالنسبة للمقاييس الفرعية لقيم العمل التي حاولنا الكشف عن نظرة الشباب الجامعي اليها فأصبحت القيمة الاقتصادية للعمل ذات أولوية كبيرة عند كثير من الشباب ، بحيث أصبح الشباب الجامعي يعطي أهمية كبيرة لهذه القيمة ولاسيما العائد المادي وكذلك بالنسبة للقيمة الاجتماعية وقيمة الأفضلية في العمل من خلال تفضيلهم للعمل المريح والمكتبي (الذهني) ، ويرى في العمل المكسب الحقيقي لتولي مكانة اجتماعية على مستوى الأسرة والمجتمع ويربط المكانة الاجتماعية العالية بالعمل المرموق ، حيث أصبح

العائد المادي من وراء العمل تقريبا هو الشرط الأساسي لاختيار أي عمل أو شغله مع انتشار كثير من القيم السلبية كاللامبالاة والإهمال و التكاليف وعدم تحمل المسؤولية والتراخي وقلة الانتاجية في جميع الميادين

مما يحتم علينا كباحثين في هذا المجال الاهتمام بهذا الجانب الأساسي والمهم في حياة المجتمعات وهو نظرة وتصور الشباب بصفة عامة والجامعي بصفة خاصة للعمل وقيمه وفي جميع المراحل العمرية للإنسان

لأن تطور المجتمعات لا يكون إلا بشبابها ، ويجب تحضير هذه الثروة الشبانية لتحمل المسؤوليات من خلال العمل الجاد والبناء والعمل المنتج والنوعي من خلال غرس قيم العمل الأساسية

ومن هنا تظهر أهمية هذه الدراسة التي تتناول موضوعا هاما وجدير بالبحث والدراسة الا وهو موضوع تغير قيم العمل في المجتمع الجزائري ولاسيما الشباب الجامعي

وعلى ما سبق ذكره تبقى هذه الدراسة ماهي الا لبنة أولى لدراسات وبحوث أخرى تتناول جوانب من قيم العمل ولاسيما في المجتمع الجزائري الذي يفتقر الى مثل هذه الدراسات .

والله المستعان

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

أولاً: الكتب

- 1 - ابن خلدون عبد الرحمان ، المقدمة، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1982.
- 2 - ابن خلدون عبد الرحمان، المقدمة ، تاريخ العلامة ابن خلدون ، تونس الدار التونسية للنشر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1984
- 3 - إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، دار الطليعة للطباعة والنشر، دار القصبة للنشر الجزائر ، ط2 2006
- 4 - أبوزيد أحمد ، البناء الاجتماعي(مدخل الدراسة المجتمع)، الجزء الأول القاهرة، الدار القديمة للطباعة والنشر،1966
- 5 - احسان محمد حسن ،عدنان سلمان الأحمد ، المدخل الى علم الاجتماع ، القاهرة دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2011
- 6- استيتية دلال ملحسن ، التغير الاجتماعي والثقافي، عمان دار وائل للنشر والتوزيع، ط2 ، 2008.
- 7-أل زعير سعيد مبارك ، التلفزيون والتغير الاجتماعي في الدول النامية، بيروت، دار ومكتبة الهلال، 2008.
- 8-أنجرس موريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية -تدريبات عملية-، ترجمة: بوزيد صحراوي، بوشرف كمال، سبعون سعيد، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط2، 2006.

- 19- الرشدان عبد الله ، علم اجتماع التربية، عمان، دار الشروق، 1999.
- 20- ابو طاحون على ، في النظريات الاجتماعية المعاصرة ، الاسكندرية ، ط1 (بدون سنة نشر)
- 21- أبو النيل محمد السيد ، علم النفس الاجتماعي، القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 2009.
- 22- بوحوش عمار ، محمد محمود الذنبيات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 1993.
- 23- بيومي محمد أحمد ، علم إجتماع القيم ، الإسكندرية دار المعرفة الجامعية 2004
- 24- بوشعير سعيد ، النظام السياسي الجزائري ، عين مليلة ، دار الهدى للطباعة والنشر 1990
- 25- بوشلوش محمد طاهر ، التحولات الاجتماعية والاقتصادية وآثارها على القيم في المجتمع الجزائري (1976-1999)، الجزائر دار بن مرابط للنشر والتوزيع، 2008.
- 26- بوتفوشات مصطفى ، العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة ، ترجمة أحمد دمري ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، 1984 .
- 27- بدري السيد محمد، مدخل إلى علم الاجتماع ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، 1985م.
- 28- بركات حليم ، المجتمع العربي المعاصر (دراسة اجتماعية) ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ، 1985.

- 29- بوتوميور، تمهيد في علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوهري وآخرون ، القاهرة دار المعارف 1981م.
- 30- بدوي السيد ، علم الاجتماع الاقتصادي، الاسكندرية . دار المعرفة الجامعية 2005.
- 31- بشيانية سعد ، علم اجتماع العمل (الأسس والنظريات والتجارب) قسنطينة ، منشورات جامعة قسنطينة ، 2004/2003
- 32- تركي رابح، أصول التربية والتعليم، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1982.
- 33-التابعي كمال ، القيم الاجتماعية والتنمية الريفية، القاهرة مكتبة نهضة الشرق، 1984.
- 34-التابعي كمال ، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، القاهرة، دار المعارف، 1985.
- 35-التابعي كمال ، مقدمة في علم الاجتماع الريفي، القاهرة، الدار الدولية للاستثمار الثقافية، 2007.
- 36- ثريا التيجاني القيم الاجتماعية والتلفزيون في المجتمع الجزائري، عين مليلة، الجزائر، دار الهدى، 2011.
- 37- جابر نصر الدين، لوكيا الهاشمي، مفاهيم أساسية في علم النفس الاجتماعي، مخبر التطبيقات النفسية والتربوية ، جامعة منشوري قسنطينة.
- 38-جميل صليبا، المعجم الفلسفي، الجزء الثاني، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1982.
- 39-جيدنز أنطوني ، ترجمة فايز الصياغ، علم الاجتماع، الطبعة الرابعة، لبنان، المنظمة العربية للترجمة، 2005.

- 40-جودة بن جابر، علم النفس الاجتماعي، عمان، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1 ، 2004.
- 41-جورج سايبان، تطور الفكر السياسي، ترجمة حسن جلال لووسي ، القاهرة، دار المعارف ، الجزء الأول 1954.
- 42-الجلاد ماجي زكريا ، تعلم القيم وتعليمها، عمان، دار المسيرة، 2005.
- 43-الجولاني فادية عمر الجولاني، التغيير الاجتماعي، مدخل إلى النظرية الوظيفية لتحليل التغيير، الاسكندرية، المكتبة المصرية، 2009
- 44-جورج فريدمان، بيار نافيل، رسالة في سوسولوجيا العمل ، ترجمة بولاند عمانوئيل، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعي ، ط1 ، 1985.
- 45- الجوهري عبد الهادي ، أصول علم الاجتماع ، القاهرة (دون دار نشر) ، ط4 1999
- 46-الجوهري عبد الهادي وآخرون، دراسات التنمية الاجتماعية الاجتماعية، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1984.
- 47- الحسيني السيد، التنمية والتخلف ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1993
- 48-حجازي أحمد مجد ، التغيير الاجتماعي وقضايا المجتمع، رؤية نقدية ودراسات تطبيقية ، القاهرة ،(دون دار نشر) 2005.
- 49-حلمي المليجي ، علم النفس الشخصية ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ط1 ، 2000
- 50 -الحفاف عبد على ، واقع السكان في الوطن العربي ، الأردن ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط1 ، 1998.

- 51 - الخشاب أحمد ، الضبط الاجتماعي، أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية العملية الطبعة الثانية، القاهرة الحديثة، 1968.
- 52-دويدري رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي، أساسياته النظرية وممارسته العلمية، لبنان دار الفكر المعاصر، ط1، 2000.
- 53- الخولي سناء ، الأسرة والحياة العائلية ، بيروت ، دار المعرفة ، 1979
- 54-الخولي سناء ، التغير الاجتماعي والتحديث، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1985.
- 55-الخشاب مصطفى وآخرون ، أصول علم الاجتماع ، القاهرة ، 1962
- 56-الخشاب مصطفى ، دراسة المجتمع، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية، 1976.
- 57- رشوان حسين عيد الحميد أحمد ، التغير الاجتماعي والمجتمع ، الاسكندرية ، دار المكتب الجامعي ، 2008
- 58 - الرتيمي الفضيل ، المنظمة الصناعية بين التنشئة والعقلانية ، الجزائر ، دار بن مرابط ، الجزء الأول
- 59-الدقس محمد ، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، عمان، دار المجالوية للنشر والتوزيع، ط2، 1992،
- 60- زكريا عبد العزيز محمد، التلفزيون والقيم الاجتماعية للشباب المراهقين، مركز مصر، الاسكندرية للكتاب، 2002.
- 61 - زينب عبد الحميد، علم النفس الاجتماعي، أسوان، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، 2009.

- 62-الزيات كمال عبد الحميد ، العمل وعلم الاجتماع المهني (الأسس النظرية والمنهجية) ، القاهرة ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، 2002.
- 63- زعيمي مراد ، علم الاجتماع رؤية نقدية ، قسنطينة ، مؤسسة الزهراء للفنان 2004
- 64 -زايد أحمد ، اعتماد علام ، التغير الاجتماعي ، الطبعة الثانية،القاهرة مكتبة الأنجلو المصري، 2002م.
- 65 -سبعون سعيد، الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع، الجزائر، دار القصبة للنشر، الطبعة الثانية، 2012.
- 66-سرحان محمد سعيود ، الصراع القيمي لدى الشباب العربي دراسة حالة ، الأردن ، منشورات وزارت الثقافة عمان ،1994
- 67-السويدي محمد ، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع المعاصر، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية (دون سنة نشر).
- 68 - الساعاتي سامية حسن ، الشباب العربي والتغير الاجتماعي ، القاهرة ، الدار اللبنانية ، ط1 (دون سنة نشر).
- 69 - الساعاتي حسن ،علم الاجتماع الصناعي ،القاهرة ، دار المعارف 1976،
- 70- شلبي محمد ، المنهجية في التحليل السياسي، الجزائر، (بدون سنة نشر)، 1997.
- 71- شحاتة محمد ربيع، أصول علم النفس العيادي، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، ط3، 2005.

- 72- الشيخ هدى محمد ، آليات تشكل القيم في المجتمع المصري دراسة ميدانية، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 2005.
- 73- الشناوي محمد علي ، ديناميات المجتمع والتغير الاجتماعي مذكرة رقم 775، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1976.
- 74- عدنان يوسف العتوم، علم النفس الاجتماعي، الشارقة، مكتبة الجامعة، ط 1، 2009.
- 75- علام اعتماد وآخرون ، التحولات الاجتماعية وقيم العمل في المجتمع القطري قطر، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، 1995
- 76- علام اعتماد وآخرون، قيم العمل الجديدة في المجتمع المصري، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 1 ، 2007.
- 77- علام اعتماد ، أحمد زايد، مقياس قيم العمل (الإطار النظري ودليل المقياس)، القاهرة، مكتبة لأنجلو المصرية، ط 1، 2007
- 78- عيد عبد الحميد محمود ، دراسات في علم الاجتماع الثقافي، التغير والحضارة القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1983.
- 79- عبد الباسط عبد المعطي، البحث الاجتماعي، محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده، دار المعارف الجامعية، 1985.
- 80- عصفور أمين مصطفى ، قيم ومعتقدات الأفراد وأثرها على التطوير التنظيمي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية مصر، 2008.
- 81- عبد المولى محمود ،ابن خلدون وعلوم المجتمع ، تونس الدار العربية للكتاب 1980

- 82- عثمان إبراهيم ، مقدمة في علم الاجتماع ، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع ط1، 1981.
- 83- عبد الجواد رأفت أحمد ، مبادئ علم الاجتماع، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، (دون سنة نشر)
- 84 - عبد الفتاح إسماعيل ، القيم السياسية في الإسلام، القاهرة دار الثقافة للنشر، ط1 2000.
- 85 - عويضة كمال محمد ، دراسة علمية بين علم النفس الاجتماعي والعلوم الأخرى، لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1966.
- 86- العربي ولد خليفة محمد ، التنمية الديمقراطية في الجزائر والمنطقة العربية ، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية ، 1991 .
- 87- عيسى طلعت محمد ، دراسات في التخطيط الاجتماعي، القاهرة، مكتبة القاهرة، 1971.
- 88- عودة محمود ، أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي ، القاهرة ن دار المعارف 1971
- 89- غيث محمد عاطف ، علم الاجتماع ، القاهرة ، دار المعارف ، 1982.
- 90- غيث محمد عاطف ، قاموس علم الاجتماع، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995
- 91- غيث محمد عاطف ، قاموس علم الاجتماع ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1997
- 92- غيث محمد عاطف ، علم الاجتماع ، القاهرة ، دار المعرفة الجامعية ، 2009

- 93- فاخر عاقل، البحث العلمي في العلوم السلوكية، دار العلم للملايين، بيروت، 1997.
- 94- فهمي سامية محمد ، منهج البحث في الخدمة الاجتماعية، الأزربطية دار المعرفة الجامعية، (دون سنة نشر)
- 95- فرج محمد سعيد ، البناء الاجتماعي والشخصية، مقر الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980.
- 96- فهمي محمد سيد ، العولمة والشباب من منظور إجتماعي ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، 2008
- 97- فهمي محمد سيد ، إسهامات الخدمة الاجتماعية في التنظيمات الصناعية القاهرة المكتب الجامعي الحديث، 2014
- 98- فاروق عبد المعطي، نصوص ومصطلحات، فلسفية بيروت، دار الكتاب العلمية، ط1 ، 1993 .
- 99- قيس النوري ، المجتمع البشري ، العراق، مطبعة النجف ، 1972م.
- 100- قيرة اسماعيل وآخرون ، مستقبل الديمقراطية في الجزائر ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002 .
- 101 - الكيري أحمد شفيق ، قانون الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، القاهرة، دار المعرفة الجامعية ط1، 2000.
- 102- صلاح قنصوة، نظرية القيمة في الفكر المعاصر، القاهرة دار الثقافة، 1981م.
- 103- مطر أميرة حلمي ، مقالات فلسفية حول القيم والحضارة، مكتبة مديولي (دون سنة نشر).

- 104- مجدي مبارك أحمد، التغير وقضايا المجتمع ، القاهرة ، 2005
- 105- محمد علي محمد ، الشباب العربي والتغير الاجتماعي ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1987 ،
- 106- محمد عماد الدين إسماعيل وآخرون ، كيف نربي أطفالنا، التنشئة الاجتماعية للطفل في الأسرة العربية القاهرة، دار النهضة 1967.
- 107- مريم مصطفى وآخرون، التغير الاجتماعي ودراسات المستقبل، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية 1993.
- 108- معتز سيد عبد الله، عبد اللطيف محمد خليفة، علم النفس الاجتماعي، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- 109- مقدم عبد الحفيظ، الإحصاء والقياس النفسي التربوي الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.
- 110- ميمون الربيع ، نظرية القيم في الفكر المعاصر بين المطلقية والنسبية ، الجزائر الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1980 ،
- 111- مغربي عبد الغني ، علم اجتماع المنظمات مطبوعة غير منشورة، 2002.
- 99- نجيب اسكندر وآخرون، الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعي، القاهرة، دار النهضة العربية، 1975.
- 112- نوال محمد عمر، مناهج البحوث الاجتماعية والإسلامية، القاهرة، الأنجلو المصرية، 1986.
- 103- وبيج ماكفير ، ترجمة علي أحمد عيسى، المجتمع، القاهرة مكتبة النهضة المصرية.
- 104 - وصفي عاطف ، الانثروبولوجيا الثقافية ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1971

الرسائل الجامعية:

- 105- أحمد نور محمد سيد أحمد، أنساق القيم الاجتماعية وتأثيرها بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، دراسة لحالة مصر في الستينات والسبعينات ماجستير، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 1992.
- 106- المحادين حسين طه إبراهيم ، الاستمرار والتغير في قيم العمل، دراسة سوسيولوجية لعينة من الأسر الأردنية، رسالة دكتوراه، القاهرة معهد البحوث والدراسات العربية، 1999.
- 107- الشرجي عبد الحكيم أحمد سلام ، أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على أنساق القيم في المجتمع اليمني، تحليل بنائي مقارن، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 1996م.
- 108- العفيصان عبد الرحمان بن عبد الله ، أثر التحول في القيم الشخصية والأسرية على السلوك العنيف لدى مرتكبي جرائم العنف بين الشباب في مدينة الرياض، دكتوراه غير منشورة، الرياض، 2006.
- 109- عرندس عبد العال أشرف عرندس ، القيم المهنية السائدة بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية ، دراسة ميدانية ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة المنوفية 1996 ، ص 03 .
- 110- مسعودة كسال ، الطلاق في المجتمع الجزائري الحضري ، عوامله وأثاره ، رسالة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة ، معهد علم الاجتماع ، الجزائر ، 1984
- 111- ندا عبد الرحمان أحمد ، الدراسات العلمية في مجال القيم بكليات التربية في مصر ، دراسة تقويمية ، رسالة ماجستير ، المنصورة ، كلية التربية ، 2002
- 112- هاني يونس ، تطوير التعليم المصري في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة دراسة تحليلية لأراء النخبة ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة نبيها ، 2001

الدوريات والمجلات والوثائق:

- 113-الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، مشروع جويلية 2004، الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية.
- 114-الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، مشروع جويلية 2004.
- 115-إنعام عبد الجواد، قيم الإنتاج والاستهلاك في النظرية السوسيولوجية المعاصرة، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد 34 ، العدد 02 ، 1997.
- 116-التعداد العام للسكان 2008.
- 117-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 2 المؤرخ ب 14 محرم عام 1430هـ، الموافق ل 11 يناير سنة 2009.
- 118-الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 51 المؤرخ ب 24 جمادى الثانية، عام 1424هـ، الموافق ل 23 غشت سنة 2003.
- 119-الديوان الوطني للإحصائيات، الأجور، حوصلة إحصائية (1962-2010).
- 120-الديوان الوطني للإحصائيات، التشغيل، حوصلة إحصائية(1962-2010).
- 121-الديوان الوطني للإحصائيات، الصحة، حوصلة إحصائية(1962-2011).
- 122-الديوان الوطني للإحصائيات ، التعليم ، حوصلة إحصائية 1962-2011
- 123-الديوان الوطني للإحصائيات ، الديموغرافيا ، حوصلة إحصائية (1962-2011)
- 124-الديوان الوطني للإحصائيات ، تطور أهم المؤشرات الديموغرافية ، 2013
- 125-الديوان الوطني للإحصائيات ، معطيات احصائية ، رقم 564 ، النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال الثلاثي الرابع من سنة 2010 .

- 125- بومخلوف محمد ، نمط الأسرة الجزائرية ومحدداته : دراسة إحصائية وتحليل نظري ، سلسلة الوصل ، التغيرات الأسرية والتغيرات الاجتماعية ، جامعة الجزائر ، الجزء الأول ، العدد 02 ، 2006 .
- 126-بوخدير عماد ، القيم التنظيمية، دراسة استطلاعية بؤساسة أسياق عنابة، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، العدد رقم 02، 2005.
- 128-جويذة عميرة ، محددات خصوبة المرأة الجزائرية ، سلسلة الوصل ، التغيرات الأسرية والتغيرات الاجتماعية ، منشورات كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية العدد2، الجزء الأول، 2006.
- 129-دلاسي أحمد، أسباب ونتائج تغير الأنماط والعلاقات الأسرية، سلسلة الوصل، التغيرات الأسرية والتغيرات الاجتماعية ، منشورات كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة الجزائر، العدد2، الجزء الأول، 2006.
- 130-رونالد إنجلهارت ، القيم المتغيرة والتنمية الاقتصادية والتغير السياسي ، ترجمة عبد الحميد فهمي الجمال - المجلة الدولية للعلوم الإجتماعية القيم الأساسية لمختلف الشعوب ، القاهرة ، مركز اليونيسكو ، العدد 145 ، سبتمبر 1995
- 131- سياسة التجديد الريفي، الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، أوت، 2006.
- 132- سياسة التجديد الريفي ، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية ، الوزارة تالمنتدبة المكلفة بالتنمية ، أوت 2009
- 133- سميرة السقا ، تغيير وضعية المرأة والتغيرات الأسرية في الجزائر ، سلسلة الوصل ، التغيرات الأسرية والتغيرات الاجتماعية ، جامعة الجزائر ، الجزء الأول العدد 02 ، 2006 .

- 134-سحوان عطاءالله ، قراءة سوسيولوجية لمنظومة القيم ، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية ، مخبر استراتيجية الوقاية ومكافحة المخدرات في الجزائر ، جامعة الجلفة ، العدد التاسع ، ديسمبر 2013 .
- 135-عايدة فؤاد عبد الفتاح النبلاوي ، التحولات الاجتماعية وقيم العمل من منظور تراث العلم الاجتماعي ، مجلة شؤون اجتماعية ، العدد 123 ، خريف 2014
- 136-عبد الرحمان الشعوان، القيم وطرق تدريسها في الدراسات الاجتماعية، مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية والدراسات الإسلامية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1997.
- 137-زايد مصطفى ، ملاحظات سوسيوانثربولوجية حول التعليم في منطقة شبه رعوية، علم الاجتماع، نشرية سنوية، جامعة الجزائر، العدد رقم 04 ، 1991
- 138-غنيم عبد العزيز أحمد ، التخطيط لتنمية المجتمع المجتمع المحلي الحضري المتخلف بين النشاط الأهلي والأداء الحكومي، دراسة مطبقة في مدينة طنطا، مجلة الدراسات في الخدمة الاجتماعية، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1984.
- 139-فاروق يوسف، القيم الاجتماعية وإدراك الحقائق السياسية، القاهرة، مجلة النيل، العدد 06، 1981.
- 140-محمود عبد الفضيل ، قيم النهضة وقيم التخلف ، الأهرام الاقتصادي ، العدد 1044 ، يناير 1989
- 141-وزارة الفلاحة، منشورات مديرية الإحصائيات والتحقيقات الاقتصادية، الجزائر، 2006.
- 142- ONS ، منشورات الحسابات الاقتصادية (1963-2010).
- 143- ONS ، منشورات الحسابات الاقتصادية (1963-2008) رقم 147 2009.
- 144- ONS أهم المؤشرات الإحصائية ، الديموغرافيا ، 2013

- التقارير والندوات والمؤتمرات:

145- اعتماد علام ، العولمة وقيم العمل المستحدثة لدى الشباب في المجتمع المصري
رؤية استشرافية ، ندوة الشباب ومستقبل مصر ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب
جامعة القاهرة ، مصر ، 29-30 أبريل 2000

146- الساعاتي حسن ، نسق القيم في المجتمع والتغير الاجتماعي في القيم الأخلاقية
المرتبطة بعمل رجل الأمن، أبحاث الندوة العالمية الأولى، المركز العربي للدراسات
الأمنية والتدريب، الرياض، 1988م .

147-المطوع روضة ، عمل المرأة وأثره الإيجابي في استقرار الأسرة، بحوث الندوة
العالمية حول عمل المرأة وأثره على الاستقرار الأسري مؤسسة صندوق الزواج، مطبعة
المستقبل، أبو ظبي، 2005.

148- العطية فوزية، دراسة لبعض المظاهر الاجتماعية لمكانة المرأة في ناحية ربيعة-
دراسة مقدمة إلى المؤتمر الأول لتخطيط التنمية الريفية المتكاملة في منطقة الجزيرة-
ربيعة- ودور المرأة، الإتحاد العام لنساء العراق، 26-28 آذار 1990م.

149-ابراهيم محمد كاظم، بحث في القيم السائدة بين الشباب من معلمي المرحلة
الإبتدائية في جمهورية مصر العربية، وزارة الشباب الإدارة العامة للبحوث، القاهرة،
1970م.

150-محو الأمية بالجزائر، دليل عام لصالح شركاء الديوان الوطني لمحو الأمية
وتعليم الكبار، الجزائر فيفري. 2003.

151-معهد علم النفس والتربية، الثقافة والتسيير، أعمال الملتقى الدولي من 28 إلى 30
نوفمبر 1992م، جامعة الجزائر.

152-سامية خضر ، التغير الاجتماعي وتأثير بعض عناصره على تفجرات الأزمات العائلية (الداخلية ، الإقتصادية ، الثقافية ، العنوسة) ، فعاليات الملتقى الثالث ، التغيرات الأسرية والتغير الاجتماعي ، قسم علم الاجتماع ، الجزائر ، الجزء الأول العدد 02 ، 2006

153-مقدم عبد الحفيظ ، المؤثرات الثقافية على التسيير والتنمية ، أعمال الملتقى الدولي بالجزائر 28-30 نوفمبر 1992 ، جامعة الجزائر .

154_ علي جلي ، البطالة بين الشباب وسياسات التشغيل في مصر ، رؤية مستقبلية ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية المؤتمر السنوي الثامن ، قضايا الشباب في مطلع القرن الحادي والعشرون 23-25 مايو 2006

المواقع الالكترونية :

- www Univ – djelfa dz
- www. Lagh-Univ.dz
- www.al-mostafa.com
- www.askzad.com
- office national des statistiques :ONS

OVRAGES

- 1- Boudon Raymond, les méthodes en sociologie, ed puf ,paris,1998.
- 2- Boudon R, bouricaud, F, dictionnaire de la sociologie. France, presse universitaire de France.1990.
- 3- Boudon Raymond , Dictionnaire de la Sociologie , la Rouse , paris , 1990.
- 4-Christopher d , Religion and the Rise of western- culture Ed Doubleday , 1961.
- 5-Johnson .sociology systematic introduction, the Indian, Edition, Bombay, 1970.
- 6-Rokeach Milton, the nature of human values and values , New York, Free Press, 1973.
- 7- Rescher N, Introduction to values theory ,new jarsy ,1969 .
- 8-Talkot Parsons T, toward a General theory of action- now york 1961
- 9-Talcot Parsons , societies , new jarsy. 1966.

10– William Thomas and Florian. Znaniecki, the Polish peasant in Europe and America, Vol. 1, New York. 1972.

11–Lundberg, G and others, sociology. Harper and Brothers, New York, 1963.

12–Mooney Margaret, Gender and job values, sociology of education, vol 69, January 1996.

DOCUMENTS REVUES ET PERIODIQUES

13–ministère de la santé de la population et de réforme hospitalaire (2002), politique nationale de population à l'horizon 2010 rapport du comité national de population Alger.

14–Chebab T, Niveau, tendances et déterminants de la fécondité en Algérie de 1970–1992, CENEAP, FNUAP Alger, 1999.

15– ONS, Collection statistiques série S : statistiques sociales enquête emploi auprès des ménages –2005– ALGER, janvier 2006.

16– Données statistiques . active , emploi , chômage , 4 em trimestre n: 564 , 2010

17– ONS, Formation Supérieure en chiffres

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر - 2-

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم علم الاجتماع

صحيفة استبيان

دراسة حول :

التحولات الاجتماعية وأثرها على تغير نظرة الشباب الجامعي ازاء قيم العمل

دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الشباب الجامعي

ملاحظة : البيانات التي تدلي بها سرية وتستخدم في عرض البحث العلمي فقط

شكرا

أولاً : بيانات المبحوثين و المبحوثات

1- الجنس :

2- السن :

3- السنة الدراسية : سنة ثالثة ()

ثانية ماستر ()

4- التخصص :

5- الأصل الجغرافي : ريفي () حضري () شبه حضري ()

6- الإقامة الحالية : مع الأهل () مع الأقارب ()

إقامة خاصة () في الإقامة الجامعية ()

– الحالة العائلية : متزوج () أعزب () مطلق () أرمل ()

8- عدد أفراد الأسرة :

9- الأصل الجغرافي للوالدين :

الأب : منطقة حضرية () شبه حضرية () ريفية ()

الأم : منطقة حضرية () شبه حضرية () ريفية ()

10 – المستوى التعليمي للأب : أمي () ابتدائي () متوسط () ثانوي () جامعي ()

11 – المستوى التعليمي للأم : أمي () ابتدائي () متوسط () ثانوي () جامعي ()

12- هل والدك يعمل؟ : نعم () لا ()

13 - إذا كان الجواب بـ لا ما هي الأسباب؟

.....

14- إذا كانت الإجابة بنعم ما نوع مهنته؟

.....

15- هل تعمل والدتك؟ نعم () لا ()

16- ما نوع مهنتها في حالة الإجابة بـ نعم؟

.....

ثانيا : بيانات عن المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأسر المبحوثين :

17 - ماهو الدخل الشهري للأسرة ؟

- أقل من 20000 دج ()
من 20000 إلى أقل من 30000 دج ()
من 30000 إلى أقل من 40000 دج ()
من 40000 إلى أقل من 50000 دج ()
50000 فأكثر ()

18- هل أنت تعمل ؟ نعم () لا ()

19 - في حالة الإجابة ب نعم ما نوع قطاع العمل ؟

- قطاع عام () قطاع خاص ()

20- نوع السكن الأسري :

- فيلا () شقة () سكن فوضوي () سكن تقليدي ()
سكن من نوع آخر

21- نمط السكن : ملك خاص () مؤجر من الدولة ()

- مؤجر من الخواص () مستعار ()

22- مانوع الحي الذي تسكن فيه ؟

- حي شعبي () حي راقى ()

23- هل تملك هاتف نقال ؟ نعم () لا ()

24- هل تملك جهاز حاسوب في البيت ؟ نعم () لا ()

25- هل تملك خط انترنيت ؟ نعم () لا ()

26- هل تملكون سيارة ؟ نعم () لا ()

27- مانوعها ؟ جديدة () قديمة ()

ثالثا : بيانات خاصة بالتجهيز المنزلى :

- 28- هل لديكم غسالة ؟ نعم () لا ()
- 29- كم لديك جهاز تلفزيون في البيت ؟ نعم () لا ()
- 30- هل لديكم جهاز استقبال ؟ نعم () لا ()
- 31- هل لديكم ثلاجة ؟ نعم () لا ()
- 32- هل لديكم آلة خياطة ؟ نعم () لا ()

ثالثا : أسئلة خاصة بالرضا عن الدراسة الجامعية

33- هل أنت راض عن دراستك الجامعية : نعم () لا ()

34 - ما هي الأسباب في كلتا الحالتين ؟

.....

35 - هل تفضل العمل في ميدان يتوافق وتخصصك الجامعي ؟

نعم () لا ()

36- إذا كانت الإجابة بـ لا لماذا ؟

.....

37 - ماذا تفضل العمل في القطاع العام أو القطاع الخاص ؟

.....

38- هل تحبذ العمل الحر (مشروع خاص بك) ؟

نعم () لا ()

39 - في كلتا الإجابتين ما هي الأسباب ؟

.....

مقياس قيم العمل

الرقم	العبارة	موافق	غير موافق	لا ادري
01	إن الحصول على وظيفة عند الدولة هو أضمن من العمل لدى الخواص أو عمل حر			
02	على الفرد أن يفاضل بين عمل وآخر بحيث يختار أعلاه دخلا			
03	إن أفضل الأعمال هي تلك التي تستنفذ قدرا ضئيلا من طاقة الفرد خلال ساعات العمل اليومي			
04	على الفرد أن يفضل عمل يكون فيه سيد نفسه			
05	لو اتيح للفرد حرية الاختيار بين الأعمال التي تمنح نفس الراتب فإنه يختار العمل الذي يتطلب أقل قدر ممكن من الجهد			
06	ان الفرد كثير التغيب عن العمل غالبا ما يكون قليل القدرة على العطاء			
07	يصعب على الفرد الإصغاء لما يقوله الناس عندما يكون مشغولا بعمله			
08	ان العمل الذي يستغرق من القائم به طوال ساعات العمل أفضل من العمل الذي يتخلله فترات من التوقف			
09	لو أمكن للفرد أن يترك عمله الحالي الى غيره ، فإنه يحاول ان يقلل من معدل الأداء الذي يتوقعه منه الرؤساء			
10	عندما يختار الفرد لعمل ما فإن أول ما يهتم به هو فرص الترقى التي يتيح له هذا العمل			
11	يجب على الفرد أن يفكر دائما في كيفية الترقى بنفسه داخل المجتمع			
12	يجب على الفرد أن يبذل أقصى طاقة لضمان استمرار الترقى حتى يصل الى أعلى المناصب			
13	عندما لا يحظى الفرد بفرصة الترقى داخل المؤسسة التي يعمل بها غالبا ما يرتكب أخطاء فيما يقدمه من عمل			
14	الأعمال ذات الرواتب العليا تهيئ للفرد فرصا محدودة للترقى			

الملاحق

			15	ينبغي على الفرد أن يسعى لتحسين وضعه في العمل
			16	يجب على الفرد اختيار العمل الذي يترقى فيه دائما
			17	يكفي أن يكون العمل مرض للفرد الذي يقوم به ، ومن ثمة فإنه لن يترك هذا العمل حتى لو انتقل بترقية الى عمل اخر
			18	انغمس في عملي إلى درجة لا أحاول عندها تحسين وضعي فيه
			19	ينبغي على الفرد أن يمارس عملا إضافيا كي يزيد من دخله
			20	من الضروري أن يختار الفرد العمل الذي يحقق له أكبر عائد
			21	يجب أن يفاضل الفرد بين عمل وآخر بحيث يختار أعلاه دخلا
			22	يجب أن يلتحق الفرد بالأعمال التي تتيح له ساعات عمل إضافية
			23	عندما يبحث الفرد عن عمل فلا ينبغي عليه أن يضع العائد المادي في مقدمة الاعتبارات التي تهمة ليشغل هذا العمل
			24	أفضل العمل بالمؤسسات التي بها ترقية أسرع وعلاوات أفضل حتى ولو كانت طبيعة العمل بها صعبة
			25	يجب أن يقبل الفرد العمل ذا الدخل العالي بصرف النظر عن تقبله لهذا العمل أو رضائه عنه
			26	ان أفضل أوقات العمل تلك التي يتم أثناءها استلام الراتب
			27	ان العمل عالي الجودة هو الأكثر دخلا
			28	الفرد الذي لا يتقن عمله يجب أن يشعر بالخجل من نفسه لما يفعل
			29	لا أرى عيبا في أن يقلل الفرد من جهده في العمل اذا كان في مخطئه ان يترك هذا العمل
			30	ليس هناك أكثر إشباعا من تقديم أفضل أداء ممكن في العمل
			31	ان الإنسان الذي لا يشعر بالفخر بعمله لا يشعر عادة بالسعادة
			32	يجب على الفرد أن يشعر بالفخر بالعمل الذي يمارسه
			33	من أهم الأمور في أداء العمل هو حب الفرد لعمله
			34	ان القيام بعمل يحبه الشخص أكثر أهمية من العائد المادي من عمل لا يحبه
			35	ان القيام بعمل يحبه الشخص أكثر أهمية من العائد المادي من

الملاحق

			عمل لا يحبه	
			انني أتكلم كثيرا عن عملي مع أصدقائي خارج ساعات العمل	36
			أحد أسباب رغبتني في العمل أن أكتسب احترام أسرتي لي	37
			ان العمل الذي يتصف بالمكانة الاجتماعية العالية لا يكون بالضرورة أفضل من الأعمال التي لا تتصف بتلك المكانة	38
			ان الفرد لا يتحقق له كسب الاحترام لمجرد أنه يمارس عملا جيدا	39
			لا تعتبر المكانة الاجتماعية العالية للعمل شرطا أساسيا لاختيار العمل الذي سوف يشغله الفرد	40
			عندما يمارس الفرد عملا جيدا يكون اكثر احتراما بين جيرانه	41
			عندما يحصل الفرد على العمل المرموق ، فإنه ينال تقدير أصدقائه وأسرته	42
			ان الأعمال التي تتم داخل مكاتب مخصصة لها ، أكثر أهمية من أعمال المبيعات حتى ولو كانت الرواتب متساوية بينهما	43
			ان العمل يساعد الفرد على كسب مزيد من الأصدقاء ويجعله محبوبا	44
			ان العمل الذي أقوم به يسهم في تحقيق مستوى اجتماعي أفضل لأسرتي	45